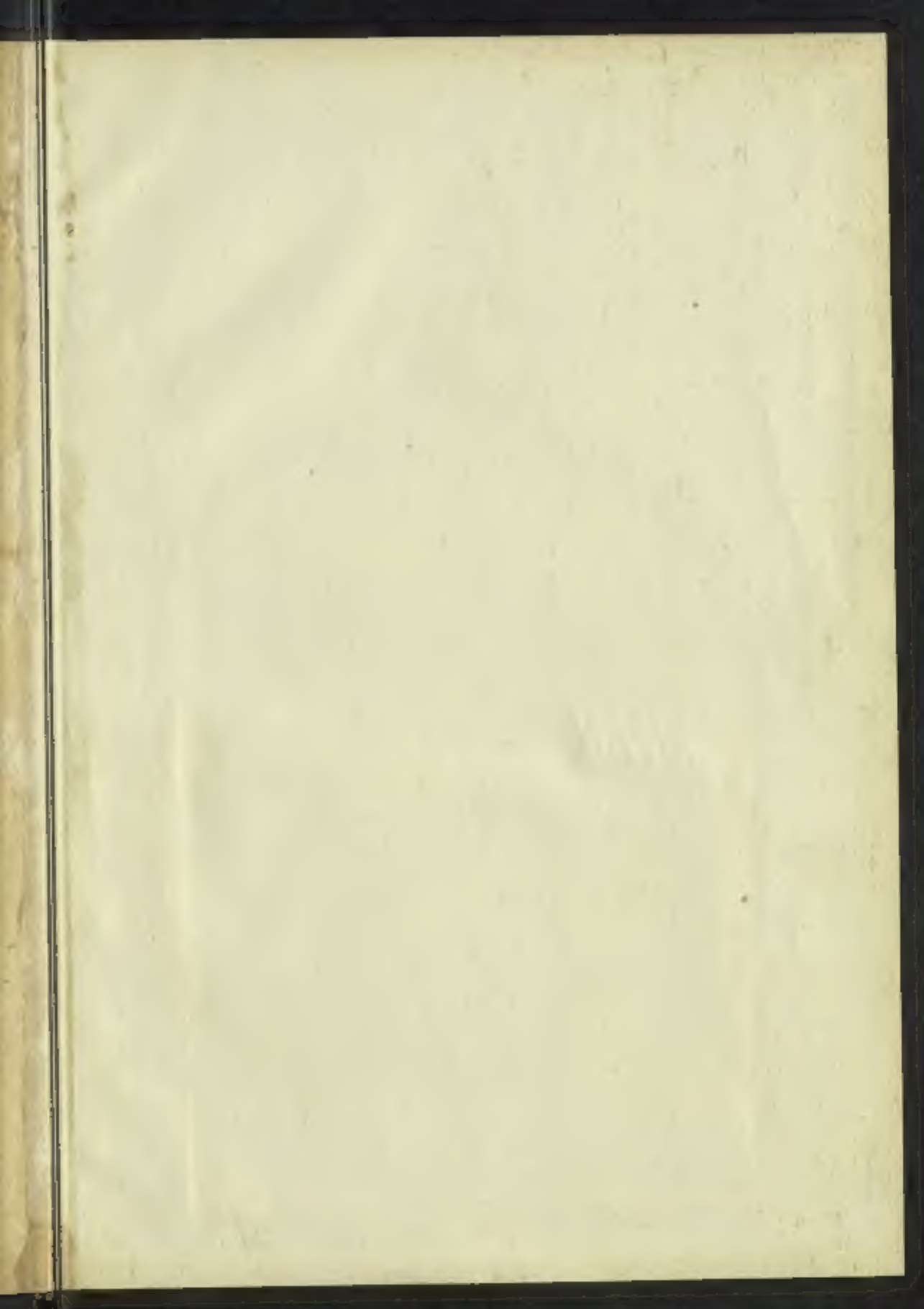


تجلید صاحب الذفر  
تقریر ۱۳۴۷





349.297

A167WA

كلية الشريعة بالجامع الأزهر

# الوسيط في أصول فقه الحنفية

• عرض لبحوث القسم الثاني من كتاب التوضيح لصدر الشريعة ،  
• تحقيق وتكميل وترتيب ،

• الف •

أحمد في البوسنة

درجة أستاذ ومدرس بطنية بالشرية

من الطبع والنشر محفوظ للمؤلف

مطبعة دار الألف ٨ شارع يعقوب بن إسماعيل

تلفون ٢١٨٢٥

• إهداء الكتاب •

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر .  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ويمد فاني أعتمد أن العامل الأكبر على ما يصبو إليه الأزهر من  
استيعاب الطلاب للعلوم دراسة وفهماً واستثماراً هو تيسيرها لهم بكتابها  
بأسلوب جامع بين السهولة والتعذيب والتحقيق العلمي الكامل - مع المحافظة  
على التراث الأول الذي هو مبعث النور من كتاب الله تعالى وسنة رسوله  
صلى الله عليه وسلم . وفيض الفكرة الناضجة والرأي الصحيح ، والسبيل  
القاصدة إلى صحة المعتقد وإصلاح المجتمع .

بهذه الروح كتبت بحوث القسم الثاني من كتاب التوضيح لصدر الشريعة  
في أصول الفقه كلبنة صغيرة في بناء النهضة الحديثة بالأزهر التي وضع أساسها  
الشيخ المراغي والشيخ الأحمدي .

فإلى معقل علوم الإسلام في الدنيا ، الأزهر العظيم ، الذي وهبني  
المعرفة والرعاية ووجهته جي وجهاً - أهدى هذا الكتاب .

راجياً أن تنفضلوا بقبوله ولكم عظيم الشكر ٥

أحمد فهمي أبو سنة

حرر في الثامن عشر من رجب سنة ١٣٧٤

الثالث عشر من مارس سنة ١٩٥٥



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ربنا : آتانا من لدنك رحمة ، وهي لنا من أمرنا رشدا .  
اللهم إني أحمدك ، وأستعين بك ، وأعتصم بهدايتك ؛ وأصلي وأسلم  
على نبيك ومن تبعه بإحسان .

أما بعد : فكثيراً ما ألح على طلبة كلية الشريعة ، أن أكتب لهم شيئاً  
في أصول الفقه . فكنت أصرفهم : بأن القدماء لم يتركوا جديداً يتقدم به  
الكتاب إلى قرائه ، وأتمثل :

ما أَرَأانا نقول إلا معارفاً أو معاداً من لفظنا مكروراً  
ثم رأيت : أنني إن استطعت أن أيسر قسماً من كتاب ، توضيح  
صدر الشريعة (١) ، لدارسيه ، وأن أعيد سبيله لواردية : فحسبي .

ولما كان المعهود به إلى ، دراسة القسم الثاني من الكتاب لطلاب السنة  
الثانية : استغرت الله تعالى ، أن أضع كتاباً : أبسط فيه بحوثه ، وأحقق

(١) هو كتاب : التوضيح ، في حل غوامض التنقيح ، : ألفه الشيخ :  
عبيد الله صدر الشريعة الحفيد ، ابن مسعود ، بن تاج الشريعة ، بن محمود ، بن أحمد :  
صدر الشريعة الجدد ، صاحب الوقاية : ، مختصر هداية المرغباني .

وعبيد الله هذا : من مشايخ بخاري ، وعلماء القرنين السابع والثامن ؛  
أصول نظار ، وفقه مغوار ؛ وفيلسوف بارع ، وأديب قوى الأسلوب .  
ألف كتاب : التنقيح ، : تنقح به : أصول بحر الإسلام البردوي ، بتنظيم كسائله ،  
وبيان مراده ؛ ضاماً إليه ما احتاجه المقام : من أصول السرخسي ، وبحصول  
الرازي ، ومختصر ابن الحاجب . ثم شرع بكتاب : التوضيح ، : كما شرح  
، وقاية جده ، في الفقه .

ويشتر في مذهب الحنفية حجة : خطاً بأسولهم وفقههم خطوة واسعة ،  
تتوابع أحكام القواعد ، وتهذيب الفروع . توفي : عام سبع وأربعين وسبعمائة ؛  
ودفن ببخارى . رحمه الله ، وأكرمه برضاه .

ما أشكل : من مسائله : وأضمر ما فاته : من قواعد علم الأصول ،  
التي لا يستغنى عنها المتفقه . وربما أشرت إلى بعض عبارات الكتاب :  
توضيحا لمجمله ، أو تقييدا لمرسله ، أو مناقشة له . وربما اقتضى الدليل :  
أن أعالقه في تصحيحه أو ترجيحه .

وفي هذه السيل : تصفحت الكثير من الكتب ، واستنمت إلى  
مناقشات الأول .

وكم عنت لي بحوث وتحقيقات ، أعرضت عنها : لتقيدى منهاج الطلاب ،  
وجلمهم برغبون عن التطويل .

وقد حرصت على الإكثار من إيراد الأمثلة الفقهية : توضيحا للقواعد ،  
وتمرينا على تطبيقها ، ويدا لمطابقة ما قاله الأصوليون ، لما رآه الفقهاء ،  
كلا يزعم زاعم : أن الفقه يخاف للأصول في بعض الفروع .

وقد أشير إلى المرجع : نعزيزا لرأى ، أو استكمال له .

وأبأ ما كان : فقد هدفت إلى عرض القسم الثاني من التوضيح -  
وهو : مباحث حروف المعاني ، والصريح ، والكناية ، والدلالات ،  
والأمر والهي ودلالاتها ، وأقسام المأمور به والمنهى عنه ، وحسن الأفعال  
وقبحها ، وشروط التكليف . - عرضا : واضحا محققا ، وسيطا بين الإيجاز  
والإطناب . في ضيق من الزمن .

فإن كنت قد رفقت فمن الله وهو غايى . وإن تكن الأخرى ، فالعهد بالقراء :  
أن لا يبخلوا بإرشادى إلى ما ند عن الفكر . والله : يعصمى من الزلل ،  
وينفع بالوسيط كما نفع بأصله . وهو حسبي ونعم الوكيل .

المؤلف

أحمد فهمى أبوسنة

حرر في يوم الأحد ١١ ثامن عشر من وجب سنة ١٣٧٤ هـ  
الثالث عشر من مارس سنة ١٩٥٥ م



## تقديم

الحمد لله الذي جعل العلماء ورثة الأنبياء ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بشريعة غراء أصلاً ثابتاً وفروعها في السماء وعلى من تبعه بإحسان ، أما بعد فقد أنعمت النظر في كتاب ( الوسيط ) الذي وضعه في أصول فقه الحنفية فضيلة الأستاذ الشيخ أحمد فهمي أبوستة فإذا به كتاب يحتل منزلة رفيعة من وضوح العبارة وجودة الترتيب والتصنيف وتحرير المباحث وتحقيق المشتبهات وتبسيط القوامض ولست ممالياً إذا قلت إنه أمثل ما رأيت من الكتب المؤلفة حديثاً في علم أصول الفقه ، ولا عيب فيه إلا أن الطالب المثلوف يكاد يستغنى به عن الأستاذ الموقف فما أجدره بالتقدير وما أجدر واضعه بالتشجيع جزاء الله عن العلم خير ما يجزي به العلماء .

عبد الحفيظ فرغلي - أستاذ الأصول بكلية الشريعة

## فهرس كتاب الوسيط في أصول الفقه

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
ج. ١٠٠	الإمداد - قائمة الكتاب	١٦	وار الحال دلالتها عليه عند
١	وفيها منهاج المؤلف في كتابه	١٧	القرينة - فروعها
٢	حروف المعاني وسبب ذكر هذا	٢١	معنى الفاء - دخول الفاء على الفعل
٣	البحث في علم الأصول	٢٢	تطبيق على تبعية الواو والفاء
٤	حروف العطف - معنى الواو	٢٥	معنى ثم - التراخي في الحكم أو في
٥	والآراء فيه - وأدلتها ورد زعم	٢٨	التسليم وأدلة كل وثمرة الخلاف
٦	لبعض الناس	٢٨	معنى بل - استعمالها فروعها
٧	اعتراض على أن الواو لطلق الجمع	٣٢	قاعدة جامعة
٨	وجوابه	٣٢	معنى لكن - استعمالها فروعها
٩	حكم الواو بين الجمل التامة والناقصة	٣٢	شرطها تطبيق على بل ولكن
١٠	- التثنية بين التامة في المحل	٣٢	معنى أو في الخبر والاثناء - تأتي
١١	الإعرابي لإعتمد الصارف -		التثنية والإباحة - فروع التثنية
١٢	لالتثنية في قيود الأولى ولا في		الخسة - نعم في التثنية بخلاف الواو
١٣	حكمها - التثنية بين الناقصة في		تستأثر للثانية
١٤	في مكل الأولى		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٣	معنى حتى - استعالاتها فروعها -	١٠١	دلالة النص . تقسيمها . أمثاتها
٤٧	هل تدخل الغاية في حكم المنيا	١٠٨	حكم العبارة والإشارة والدلالة .
٥١	حروف الجر - معنى الياء - فروعها		القطع التخصيص . الترجيح
٥٤	معنى على - وقوعها في الشرط وفي	١١٢	دلالة الاقتضاء . مقتضى
٦٠	المعاوضات تحقيق في معنى الشرط		والمحذوف أحكام مقتضى الثلاثة
٦٣	معنى من وإلى - هل تدخل الغاية		إذا كان عقدا سقط منه ما يحتمل
٦٥	في حكم المنيا		السقوط . لا يعم إلا عند الضرورة
٦٦	معنى في استعارتها للنفارة فروعها		قبوله التخصيص والخلاف فيه
٦٧	أسماء الظروف - قبل وبعد		رأى ابن المصم . وفي مقتضى
٦٨	ومع . وعند		تحقيق لا ينظر به في غير هذا
٦٩	كلمات الشرط إن وإذا ومتى وفروعها		الكتاب . إعرافات على الحكم
٧٢	معنى كيف وفروعها		الثالث
٧٧	الصرح والكنابة . حكمهما تحقيق	١٢٢	مفهوم المغالفة . شروطه . أقسامه
	في حكم الصريح دفع شبهة	١٢٥	مفهوم القتب ليس حجة
	الظاهر والحق - أقسام الظاهر -	١٢٧	مفهوم الصفة . أدلة المثبتين .
٨٣	النص . المفسر . المحكم . فروعها .		ثمرة الخلاف .
	إصطلاح المتقدمين . رأى صدر	١٣٣	الخلاف في مفهوم الشرط . الأدلة
	الشريعة . أحكامها		تفريع . مبنى الخلاف . الخلاف
	أقسام الخفي . المشكل . المتشابه .		في أثر التعليق في السبب وثمرته
	أحكامها . تحقيق في المتشابه .		في ثلاث مسائل
	إعراضان	١٤٠	مفهوم الغاية والعقد والحصر
٩١	الدليل اللفظي قد يفيد اليقين وقد		والاستثناء
	يفيد الظن . الرد على المستزلة .	١٤٢	دلالة القرآن
٩٣	معنى القطع	١٤٢	مباحث الأمر والنهي . معنى
	دلالة اللفظ على المعنى . أقسامها .		الأمر . إطلاقه على الفعل . معناه
٩٥	مقدمات		في القرآن
	عبارة النص وإشارته أمثهما		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٤٦	معنى صيغة الأمر . الخلاف فيه . أدلة الوجوب . دليل التوقف ورده . الأمر يستعمل مجازاً في تسعة عشر معنى	١٨٥	عند النصب وأن المقدم عليها على وفق المياسر تقسيم الأمور به باعتبار حسنة . تمديد . معنى الحسن والقبح على يدركان بالعلم أم بالشرع العقل دليل خامس عند المعزلة وكذا عند الخفية في شكر المنعم . لا حكم إلاaque بالإجماع . أدلة الخفية ولمعزلة أدلة الأنساعره . الإنسان مجبور أو مختار الكسب عند الخفية وأن الإنسان قادر على فصد لعمل ومكلف به . من نه حكم قبل البينة . الأدلة الحسن لذاته ولغيره
١٥٢	معنى الأمر بعد الخطر	١٩٢	تقسيم الأمور به إلى مطلق ومؤقت وجوب المطلق على التراخي أقسام الواجب المؤقت . الظروف أحكامه الثلاثة
١٥٣	صيغة الأمر في الإباحة والتدب استحارة أو حقيقة . معنى الأمر بعد نسخة وحكم الفعل المأمور به الأمر المطلق لا يدل على التكرار ولا التراخي . الخلاف فيه وتفرقه الأمر المطلق لا يفيد الفور . الأمر بأمر الغير ليس أمراً ثانياً تقسيم الأمور به إلى أداء وقضاء - تعريفهما - القضاء بثبت دليل جديد أم بدليل لأداء الاعتراض على المذهب الثاني	١٩٥	وجوب وجوب في الواجب الذي الآلة . لا طلب في الوجوب تحقيق لأحكام وقت الصلاة . كأن السبب ونقصانه يؤثر في المسبب . متى ثبت وجوب أداء الصلاة
١٥٥	الأمر المطلق لا يدل على التكرار ولا التراخي . الخلاف فيه وتفرقه الأمر المطلق لا يفيد الفور . الأمر بأمر الغير ليس أمراً ثانياً تقسيم الأمور به إلى أداء وقضاء - تعريفهما - القضاء بثبت دليل جديد أم بدليل لأداء الاعتراض على المذهب الثاني	١٩٦	أقسام القضاء . إلى مثل مقول وغيره مقول وشبهه بالأداء . أشتمها وهو لغة حسب مجرى أقسام القضاء في حقوق المباد . الصحيح أن المنافع تضمن بالمال
١٥٩	الأمر المطلق لا يفيد الفور . الأمر بأمر الغير ليس أمراً ثانياً تقسيم الأمور به إلى أداء وقضاء - تعريفهما - القضاء بثبت دليل جديد أم بدليل لأداء الاعتراض على المذهب الثاني	١٩٨	أقسام القضاء . إلى مثل مقول وغيره مقول وشبهه بالأداء . أشتمها وهو لغة حسب مجرى أقسام القضاء في حقوق المباد . الصحيح أن المنافع تضمن بالمال
١٦١	تقسيم الأمور به إلى أداء وقضاء - تعريفهما - القضاء بثبت دليل جديد أم بدليل لأداء الاعتراض على المذهب الثاني	٢٠٢	أقسام القضاء . إلى مثل مقول وغيره مقول وشبهه بالأداء . أشتمها وهو لغة حسب مجرى أقسام القضاء في حقوق المباد . الصحيح أن المنافع تضمن بالمال
١٦٩	تقسيم الأداء . والقضاء . والأداء إلى كامل وقاصر وشبه بالقضاء . في حقوق الله وحقوق العباد . أشتمها		
١٧٥	أقسام القضاء . إلى مثل مقول وغيره مقول وشبهه بالأداء . أشتمها وهو لغة حسب مجرى أقسام القضاء في حقوق المباد . الصحيح أن المنافع تضمن بالمال		
١٧٨	أقسام القضاء في حقوق المباد . الصحيح أن المنافع تضمن بالمال		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٠٥	المعيار الذي هو سبب رمضان سبب لصومه أحكام المعيار الأربعة	٢٤٣	تقديره شرط لوجوب الاداء لا الوجوب
٢١٣	المعيار الذي ليس سبب حكمه دو لشبهين أي الحج يجب على التراضي أم على الفور. قطوع من عليه صحة الاسلام	٢٤٤	معنى قدره لشرطه. تقسيمها إلى ممكنة ومسررة. ثم بينهما لا بشرط في امكانه التمسك بشرط في امكانه التمسك. مسائل امنية عامة ، لا يستبعد الحج وصدة بغير ما يجوز. بعد الوجوب. نقط الزكاة والعشر والمخرج بالملاك. يثبت الانتقال في لكفاية بمجرد العجز
٢٢٧	ما حث النبي تعزيمه به التحرر والفور و عدم النهي عن التعزيم به و بعده	٢٥٣	تكاليف التكفير بروع الشريعة بكلهم بالمعاملات والمقومات بما في الخلاف في العبادات لأنه يخرج المول بصدمة الكسب من كلام أنه الحقيقة تخرجت صفة حاتم أشبه بما جاء في امتدادات كليه شريعة بالامر
٢٢٨	تعريف المعدن حتى وتشرعي دلالة النبي في الحسي. دلالة في التشرعي خلاف في سبب الأدلة إعترافه عن مدد الخمسة النهي عن نكاح اعمام ولعمارة يدل على الطلاق بعبء جمة الاعتراض على حكم النبي في الحسيات. بجرمه المصاهرة بالزنا والهتاف بالمعدن واستيلاء تكفير والرحمة بغير المصيبة الكفارة بالطهار	٢٥٦	نصوب الخطأ وتنبيهه
٢٢٩	حكم الامر والنهي في ضد الأمور به والنهي عنه بروع المسألة حكم التكليف بما لا يطاق بعبء المسألة الخلاف في جواز التكليف وفي وقوعه. الأدلة . . .	٢٦٢	ومدئت في آخر الكتاب تصححات أرجو من القاري الكريم ان يتدوكلها في مواضعها قبل القراءه



## حروف المعاني

الحروف عند العرب خمسة هي التاء والكاف والسين والهمزة والياء  
 يادها كتب بحكمة مركبة من ألفاظ في بعض الحروف وكما هو في  
 وهذه تسمى بحروف المعاني وهي التاء والكاف والسين والهمزة والياء  
 القمري ثلث حروف تدل على معنى واحد وضع في كل من تدل على  
 الانشاء من شيء وتدل على نفي شيء والسين تدل على التثنية وهذه  
 تسمى بحروف المعاني وهي التاء والكاف والسين والهمزة والياء  
 والأصوات من حروف المعاني هي حروف المعاني التي تدل على معنى واحد  
 تشبهها في البناء وهي بعض الحروف كالف والهمزة والياء والسين  
 وهي في الأصل حروف معاني تدل على معنى واحد وهي التاء والكاف  
 والسين والهمزة والياء

وجه ذلك هو حرف في علم الأصول علم الأصول بحث عن  
 أصل الأشياء وأحكامها التي هي راجعة إلى أصلها رتبة التي  
 تدل على أصلها وأحكامها وهي حروف المعاني التي تدل على  
 أصلها وتكون أصلها حروف المعاني وهي التاء والكاف والسين  
 والهمزة والياء وتكون أصلها حروف المعاني وهي التاء والكاف  
 والسين والهمزة والياء وتكون أصلها حروف المعاني وهي التاء  
 والكاف والسين والهمزة والياء وتكون أصلها حروف المعاني  
 وهي التاء والكاف والسين والهمزة والياء وتكون أصلها حروف  
 المعاني وهي التاء والكاف والسين والهمزة والياء

وأما أحكامها على ما ذكره من ذلك فهي ما أحسن بهاء وهذا لشدة  
 حاجته إليها في علمه فقرر ما به عينا مستباح أن لا يفت  
 في أوصافه بل يجرى مع صفات أفعاله في ذلك وهو كذا كان سائعا  
 مع هذه الصفات من الفصح حيث يكون فيه ولو عكس كان سائعا  
 مستباح من معانيها فهو بحث استطرادي دعت له حاجة الاستدلال

ليس رضى نكته من ناحية تعلله وضع حسنة كثير القوائد  
 حم المحسن وهو يلى مع استنى احسنه قواعد الاصوله فثلاث  
 هى لفصسه فى خصوصها

### حروف العطف

العطف يفيد فى الكلام التشريك ، كشرى امرين فى حكم الأول ،  
 وفائدته الاختصار وربما استدل غالياً ، وسوف لا نذكر هنا معاني  
 حروف العطف كلها بل تقتصر على ما يهم القارئ منها .

### معنى لو والاراء فيه

قال حميد : أهله والاراء . معنى ولو فى اللغة هو مطلق اجمع .  
 والمادة اجمع تشريك المضمون مع مضمون غيره فيما ثبت به . وهو ثلاثة  
 اقسام : الأول تشريك فى شئ أى مع حصول مضمون اخره راجعاً  
 أو عاماً وهذا فى الجملة لا يحل فيه الاعتراض نحو أعطى على ومع  
 به اهتم . كقوله تعالى : وما وعدوه وما عهدوه ولكن شبههم  
 تشريك فى الحكم أى تشريك فى الشئ أو الحكم فى حكم واحد  
 ومثله واحد كشرى وعطى فى فعل . مستأجر فى خبر . مثل هذا  
 ما وعد الله وسببه وعدى غيره وسببه شبهة كما فى نسبة الوعد والعقد  
 بينهما . ومثله تشريك فى الشئ أى تشريك فى الذات ،  
 أى تشريك فى الحكم . كقوله تعالى : تشريك فى تشريك واحد . كشرى  
 حزين فى مستأجر وعطى فى فعل من جهة المعنى لا من جهة الإعراب .  
 كقوله تعالى : تشريك فى تشريك واحد . وهو جمهور المفسرين . ومثله  
 اجماع على تشريك فى تشريك . كقوله تعالى : تشريك فى تشريك واحد .  
 وهذا نوع من تشريك . وهو تشريك فى مطلق اجماع كالمضمون  
 واحتمال وسبب حكمه بعد ان شاء الله







وهذا ترجح أن الواو ملحق بجمع (١) مخرج على قول جمهور أن الواو  
ملحق بجمع في جواب التمسك وإبقاء في غير أعضاء الوحدانية بدو وقت  
أحدهما الزيادة على كتاب من غير دليل في قوله تعالى وعسى  
وجوهكم حرائر وهي لا تدل على تسمك بمعدنات بل على تسمك  
عسى حمله لأعضاء عن عدمه في صلاته كما في قوله تعالى ولا يورد للصلوة  
من يوه أحدهم فاسموا في ذلك الله وروا الشيخ في قوله بل على تسمك  
السمي وما عده على زام والله أن لا يسمي في الجمع وأما قوله  
الله بصفه يجمع وبك كل أن يثبت أنها بعد يقال ووجه الأولاد  
في المسموع عنه ولما كان في تشويهي أنها لله بقل في صلاته وبه أدبه  
أخرى من يورد عليها في كتب الفقه

عنه نعم أن مذهب الإمام ومناصبه وضع الواو باطلاق  
الجمع ويرى بعض الأصحاب أنها تسمك عند الإمام في جميعه عند استدلالها  
لم يخرج في المذهب هو قول الآخر بوجه آخر يدخل بها إن خرجت  
من الدار فأت طالق وطالق وطالق

حكمه عند الإمام به عند حصول التبريد عن غنائه وإشباع الآخر  
وعندهم مع ثلاث ووجه الاستدلال به أن التسمك بالواحدة ولم يقع  
الأخريان لعدم المحل كان دليلا على أن الواو تسمك في لو كانت  
بعضه لوقع ثلاث دفعات ووجه الاستدلال به أن لو لم يكن بعضه عندهم  
ما حكوا وقوع ثلاث تسمكات تقع الواحد كما عند زامه وهذا الوجه  
باطل وأجيب عن دليله بجوابين

(١) مع استدلال وقوع الواحدة عند الإمام في الفرع المذكور أن  
الواو لله بقل أن يكون لسمك آخر وعدمه صراحا لا لب عليه في  
كافة الصور كما في قوله تعالى وقولوا حسنه ووجه كتاب سجدة في

(١) فقول صدر الشريعة رحمه الله تعالى في قوله جواب عن دليله

سورة الأعراف، واحد، ثلث، واحد، فلو احصاه مع اتحاد القصص،  
هو كائنا ولو موضوعه من باب لزم ما قص في كلامه تعالى، وكذا تسع  
لأله وهو في ثلاث عده عن أن هو وبعده بسبب السابق

(٢) وأحب شيء دخل وهو من مثل عطف المسند في لذين، أما  
بالسنة بإمام فلا، وهو في الواحد من عتته أن أو واحد من باب حتى يصح  
الفرع دليل عليه، بل عتته أن تعليق عطف حصص من الأول، فالثاني  
فالثالث، فوقع الطلاق به عند وجود شرط من وقوعه عن وقوع التعليق  
مضيق بمضمون عتته، فثبت أن وقوع الأول هو كذا لا آخر من باب حتى  
ترتب الإتيان من باب تعليق مذكور عن صحة كماله من فأن طالق  
وطائق وطائق من باب وقوع كذا من باب، فثبت بالواحدة لأن المعنى  
لشرط كالأمر عند وجوده

فإن قلت: وكيف ترتب تعدد حصص الثلاث من باب حتى  
فأنت طالق، وجدت جهة من حصول تعليق أول، فلما قال: وطائق  
وجدت جهة نافذة لا متقارها إلى السند وهي لا تتم إلا بواسطة الأولى  
فكان تعليق في باب من سبعة الأول، فتخرج عن الأول في الإمكان.  
وهكذا يقال في اثبات، ثم ثبت أنه تعليق من باب وقوع،  
ونظروا به بحواجر، ما تضمن في باب وقوع، ثم ثبت عند الحل عن  
الترتيب الذي نظمت به

وبما به بالسنة للصالحين أن وقوع ثلاث من باب لكان الواو لبعده، من  
لأن وقوع الطلاق في تعليق حكم به عند حصول شرط لا عند تعليق  
في واحد الشرط وقع ثلاث وقوعه، لأنه من باب في التعليق في سبب  
وقوع الطلاق لاختلاف مضمونها، فثبت على ما إذا كان إن خرجت فثبت  
صائق وكره ثلاث حسب نفع ثلاث عند وجود شرط حكم له انعقاد،  
بإختلاف من علمه بتمام هذه "علاق" من باب وقوع حدث يرتب  
بحسب تكلم لا

فإن قلت لم لا جعل أو حمله في حرج مطلق وخلق وصلى  
كاشمركه المكر في وقوع ثلاث كما عند صاحبين ، قلت القول أن مطلق  
في الأول بواسطة يقع مرتبة خلاف لبي ، فإنه لا يمتنع في انعقاده  
يتمنا ، ودفع هذا الجواب بأنه لا أثر لمواسطة ، لا يترتب في التعلق بعد  
ما نعت أن وقوع الغلظ عند وجود الشرط ، ولا صلة له بزمانه من تنعق ،  
وهذا يرجع رأي صاحبين في تخرج من كل مثل اختلاف  
وهذا الخلاف محله إذا قدم الشرط ، فإن أحدهما قال صلى وصلى  
وطالق إن كنت أجنبياً وقع ثلاثاً ، فإن قلت : لماذا لم يقل الإمام  
بوقوع الواحدة من مطلق كما قال في الشرط المتقدم ، قلت إن الشرط  
إما أخر عند من مطلق ، إما كان في آخر الصلاة مدعية ، وأنه يوقف  
الأول على لاح فمطلق بكل وجه عند أصحابنا .

عند من وجوه - بعض يقول أن الواو مطلق لجميع متخلفه في  
ثلاث مسائل فقهية لم تكن الواو فيها ذات المعنى مع أنه يجب أن يكون المعنى  
على وفق أصوله

المسألة الأولى - روح قصوى رجلاً أميتاً يعبر من سدس حتى  
كان مكاح موقفاً على إحارة السيد ، فإن أعين الأميت قال لفقيه ، إن  
أعتقهما كلام واحد من كان همدو سب أعتقتهما همدو وجهه لأن  
الإعتاق إحارة همدو ، أن السيد لا يعتق ولا يثبت ، وقد كان عند  
الرواح أميتين وصار الإعتاق حراً من في وقت واحد ، ثم أعين الرواح  
ما يباينه ، وإن أعتقهما كلامين معصين من قال أعتقت همدو ثم قال  
بعد زمان أعتقت ربيب أو قال أعتقت همدو ، سب رواه العطف همدو  
رواح الأولى وغل روح شايه لأن التي - كرهه أولاً أعتقت أولاً وعليه

( ١ ) ت فقول التوضيح وإن قدم الأجزء بيان في الشرط ادمم  
والمأخر عند الإمام

وواجب فيه وإن كان ثانياً عنقت بعد الأولى لا معها فطلت محليتها  
وواجب لإحدى عن جهة واحدة أو من جهة واحدة إلا بعد الأولى فممن  
العقد فيه لأنه لا معنى لثمة ما هو موقوف في امرأة ليست محللاً للإحارة  
وإن كان تحت حمله لا معنى له من حيث ما ينعقد به كما في المعقب  
أورد أن الواو بعد أن قد ثبت في بعض النسخ بـ لكن غير متعين

أحببت مع حلف ما لا يملكه من جهة واحدة أو من جهة واحدة عطف و  
ليس معناه أن ما لا يملكه من جهة واحدة لا ينعقد به في كل أول  
معقب أولاً لأن ما لا يملكه من جهة واحدة لا ينعقد به في كل  
جهة عن جانب واحد من جهة واحدة أو من جهة واحدة عطف و  
لإحدى المرأة عن جهة واحدة أو من جهة واحدة عطف و  
ثمة في ذلك ما لا يملكه من جهة واحدة أو من جهة واحدة عطف و  
الخصم من أمه فممن هو من جهة واحدة أو من جهة واحدة عطف و

أو جهة أخرى أن يكون بعد من جهة واحدة أو من جهة واحدة عطف و  
موقوف على إحداهما من جهة واحدة أو من جهة واحدة عطف و  
فإن أغنى ذلك كلامه أحد أو من جهة واحدة أو من جهة واحدة عطف و  
الوجه في أن يكون معقب من جهة واحدة أو من جهة واحدة عطف و  
أن ينعقد لمقصود به ما لا يملكه من جهة واحدة أو من جهة واحدة عطف و  
لأنه ينعقد من جهة واحدة أو من جهة واحدة عطف و

لأنه يمكن أن يكون من جهة واحدة أو من جهة واحدة عطف و  
وهذا الوجه من أن يكون من جهة واحدة أو من جهة واحدة عطف و  
فاحكم كما تقدم به في قوله من جهة واحدة أو من جهة واحدة عطف و  
أحد من جهة واحدة أو من جهة واحدة عطف و  
فصريح كلج حرة وفضل كما في أمه من جهة واحدة أو من جهة واحدة عطف و  
لو عقدت زوجين أحدهما على حرة وواحدة على أمه وكلاهما موقوف جاز  
وكل به أن عمن أمه ولا ينعقد به الإعتد به فإن أحدهما من



لا يثبت العقد في أمه من ولا ومن علم بعدوه بخلاف ما روي عن المولى  
واحد من إمامي هذه الأمة في العقد في أمه لأنه يثبت العقد  
في اختلاف الأصول في صحيح المسألة ونسب صدر سره تبعاً  
لشمس الأئمة وصحب على وجه يكون أن جعل روح المؤمن هو الروح  
وقصوى وهو عقد يعرف من الأئمة وهو نفس، وفي الإسلام وصحب  
عن الوجه ثلثي عقد يعرف من روح وسيد بك من روحه  
الروح لا حجة به في هذه المسألة على صاحبها أن يورد  
في المسألة بأن يكون الروح بعد واحد ولا حجة به في ذلك  
المسألة في جامع محمد بعد واحد لأنه نظم كل من المبدأ في بيت واحد  
ومعها يختلف حكمه بعد واحد ويعتقد كما هو في روحه ثلث عقد  
بعد المولى

المسألة الثانية :- قال فصولي لامرأة زه حنت من فاني ثلثي روح  
روحك من فلان المتقيد ومن ثلثي روح روحك من فاني ثلثي روح  
الروح من أحدهم روح الله واحد كاجرت زواجهما أو بالعطف  
كاجرت هذه وهذه ثلثي روحهم ثلثي الأجازة حكم إنشاء عقد والعقد  
عليهما باطل وإن كانت حنت من متصويرة صحيح الأول لسقه وبطل الثاني  
لحنت حنت صورة نصف كصوره ككلمة أو لا، بل إن كان على أن الواو  
للمعنى فصوره القصر لو كانت أو متصويرة حنت من كبر عقاب في هذه  
المسألة ومننا المسألة بالعقد لأن روح إن كان بعد كان باطلا  
لا موقوفة للجميع - لا حنت

المسألة الثالثة :- مات رجل وله ثلاثة عبيد متساوية القيمة ولا مال له  
غيرهم وله وارث واحد فأقر الوارث بأن أماء أعنتهم في مرض موته : فإن  
أقر بقصد جمع ثلثي أعنتهم أم أو لا أبو نصف متصلاً بالروح  
أعنت فلاه ولا أعنتهم ثلثي كل واحد لأن الاعتق في مرض  
(١) وذكرنا القيود الأربعة لأنه لو تعدد الواثبات بعد الوصية إلا ما =

الموت، وصحة الواو منه تنفذ من ثلثه، وهو هنا واحد موزع على  
الثلاثة باسمه، بين سكتين، الكلام عتق الأول ونصف الثاني وثالث  
أشأت لأنه مع أو الأول عتق لأنه الثلث ولما أقر للثاني صدق فيعتق  
نصف الأول والثاني لأهميته ثلث ثلث لا يمكن، "عتق في الثاني الأول من  
يقى مكانه عند الإمارة وحدهم، عند لص حين يسعى في قيمة ما فيه ولم  
أقر بثالث صدق فعلى ثلث كل لأنه ثلث من سكتين يمكن رد الرأفة  
في الأولين ونصف في الثالث من قومه، فالحال صوابه، اعطف كسوة  
الجمع كان على أو أو معاً، فعلى في نقص وكان أو أو مطلق  
الجمع، ثلث سهم في هذا الصواب.

وحيث أن على نقص ثلثه ثلث مع حذف ثلث حكمه صوابه  
"اعطف في الجمع" ثلث من أو أو ثلثه من أو أو ثلثه من أو أو  
لأنه على أو أو ثلثه من أو أو ثلثه من أو أو ثلثه من أو أو  
في أو أو ثلثه من أو أو ثلثه من أو أو ثلثه من أو أو  
أما وكما في شرطه، لأنه في أو أو ثلثه من أو أو ثلثه من أو أو  
فاصله بعد أو أو ثلثه من أو أو ثلثه من أو أو ثلثه من أو أو  
الجمع بكلام واحد وفي مسألة أو أو ثلثه من أو أو ثلثه من أو أو  
في أو أو ثلثه من أو أو ثلثه من أو أو ثلثه من أو أو  
منه فله مع ثلثه على حربه عند صاحب لأن الحكم في معنو  
الجمع أنه يظل رتبة في أو أو ثلثه من أو أو ثلثه من أو أو  
عندهما فتوقف أو أو ثلثه من أو أو ثلثه من أو أو ثلثه من أو أو  
الثالثه من أو أو ثلثه من أو أو ثلثه من أو أو ثلثه من أو أو  
قد نقل من أو أو ثلثه من أو أو ثلثه من أو أو ثلثه من أو أو

نصفه من أو أو ثلثه من أو أو ثلثه من أو أو ثلثه من أو أو  
يتم حواشيها وله أو أو ثلثه من أو أو ثلثه من أو أو ثلثه من أو أو  
ما يساوي الثلث فلو كانت قيمة أو أو ثلثه من أو أو ثلثه من أو أو

[illegible]

## حكمه الواو بين الجمل

قدما أن الوفاء من أجله و منهم اباء حسن و عاقل و من اجله  
حکام حومه - کر نصیب دیوانه شد احب

الحق متعصفة في نفسه وادعة هي معتق في ما كرهها  
لو جود كره في حيزه من صحوة احد دعوى وافتداه في امية  
في ما كره من حيزه المعنى لا من حيزه بل من حيزه في الحيز  
فانت شح وكمه في معطوف في معطوف لا في المعنى معطوف  
في كمين احده في ما كره في حيزه وادعة هي معتق في ما كرهها







زواجر بعد ذلك ، لأنه قد منحه على حدل عدم عطائها على ما قبلها  
 فلا تقبل سببه بخلافه ، لأنه قد منحه على حدل عدم عطائها على ما قبلها  
 عديها كقول الأئمة ، فإنه قد منحه على حدل عدم عطائها على ما قبلها  
 حكمه في قوله ، فإنه قد منحه على حدل عدم عطائها على ما قبلها  
 كتيب من متعلقها ، فإنه قد منحه على حدل عدم عطائها على ما قبلها  
 أحده لثمة في قوله ، فإنه قد منحه على حدل عدم عطائها على ما قبلها  
 حيث تحيط ، فإنه قد منحه على حدل عدم عطائها على ما قبلها  
 أحده لثمة في قوله ، فإنه قد منحه على حدل عدم عطائها على ما قبلها  
 لا عوض ، فإنه قد منحه على حدل عدم عطائها على ما قبلها  
 صريح ، فإنه قد منحه على حدل عدم عطائها على ما قبلها

أشبه ذلك من حيث ما منحه في حكمه على حدل عدم عطائها على ما قبلها  
 ليس ، فإنه قد منحه على حدل عدم عطائها على ما قبلها  
 الأولى ، فإنه قد منحه على حدل عدم عطائها على ما قبلها  
 على حدل عدم عطائها على ما قبلها ، فإنه قد منحه على حدل عدم عطائها على ما قبلها

القرآن في الحكم ، فإنه قد منحه على حدل عدم عطائها على ما قبلها  
 وفروع عليه ، فإنه قد منحه على حدل عدم عطائها على ما قبلها  
 معده ، فإنه قد منحه على حدل عدم عطائها على ما قبلها  
 شركت ، فإنه قد منحه على حدل عدم عطائها على ما قبلها

والقول ، فإنه قد منحه على حدل عدم عطائها على ما قبلها  
 بالنشر في المحل الإعرابي ، فإنه قد منحه على حدل عدم عطائها على ما قبلها  
 الزكاة على حدل عدم عطائها على ما قبلها ، فإنه قد منحه على حدل عدم عطائها على ما قبلها  
 أن كان لإسلامه ، فإنه قد منحه على حدل عدم عطائها على ما قبلها  
 عنه ، فإنه قد منحه على حدل عدم عطائها على ما قبلها  
 لأن ، فإنه قد منحه على حدل عدم عطائها على ما قبلها  
 قوله ، فإنه قد منحه على حدل عدم عطائها على ما قبلها

مقصود من ذلك ومضى عنه أن قوله لا يجوز أحدكم في الماء الدائم  
ولا يسئل فيه من أحسنه لا يعيد بحسنه الماء المستعمل خلافاً لما فهم المقصود  
الشرطي بين أحسنه المقصود به أحسنه كماله من حيث هو لا في مقرب إلى  
التمام كما يجب به الآية على غير أن حجبها بصلح وطالق فإن قوله  
وطالق مقتضى في المنة ويرى أنه قد ورد من المقصود في الحقيقة  
معدلات إلا أنها لم كانت تكون جلا بعد فقد مكن المعصوف عليه فيها  
سحب حلال من حيث معنى لا من حيث بطلانها تعرف بمعدلات

وحكم هذا المقدم أن أوامر شرعية أحسنه من مع الأول في غير ذلك  
وهذا الممكن عن فسخين الأول أن يكون من حيث هو لا من حيث هو  
الاتحاد المقدر الذي كتب مع الممكن تسوي كما يشاء في عقد عن الشرط  
إن خرجت لا مثله في المعطوفين يعني وصلى وصلى لأننا نصور أن  
كون الخروج شرطاً بطلافت ثلاث وهذا يقع واحدة في غير المدخول  
في فلو يرد هذا صاحب في تخرج من شرطه لا عنه فصار غير  
حجب فأن صاوي ممكن ثلاث وهذا الطوق ثلاثاً عند منكر الشرط  
هذا ثلاثة في مثلاً خلاف وهذا ما هو حق في مثله

الثاني أن يكون ممكن كماله من حيث هو لا من حيث هو وهذا إذا كان ممكن  
الأحاد فحجب تقديم من حيث هو لا من حيث هو في المعطوف من حيث هو وأحمد فيه  
لا يمكن أن يسب عن محي وعن أحمد لأن المعنى عرض والعرض واحد  
لا يقوم بمحيين بل محي وهذا لا يجوز في غير هذا لا أحمد من حيث هو لا عنه  
وعرض من محي معنى محي يمكن إسناده إلى إسناد وهذا كل من  
عطف المفردات لأحسن وأحب من كماله بين في مقدم الإعراب  
لأنه من حيث الإعراب من عطف المفردات فلا يحتاج إلى تعدد وإنما الكلام  
في تقدير حقيقة المعنى التي حصلت في الخارج

وفورغ عن وجوب تقديم العزم من الممكن لأعلاء وهو ما شخص عن  
عن ألف وأحمد حيث يجب مكن محسبه أن مقدم في الثاني عن الأول

لافتد كذا روح عن تحريك من روح راد إليه وصفه ضايق وعائشه  
حيث يقع على كذا ضيق من الفتنة في شدة من الفتنة في الأول لا عنه  
بعد إمكان لا عروا به غير الحكمة

وإن كان في كذا أن تكون للعطف ، وتأني الحال  
التي به من روح راد منه وركب في وقت التقاد بول وأت  
من ، وأمر به من العطف هي أول كذا لا يصح في حبه وأت  
ضائق وأت من خبر في اللفظ وما قبلها إنشأ ، ولا نصف الحرف على  
الإشياء ، وتأني حال في الحال من كذا فتصير في شوق لصلاق عند  
كذا ، وشوق من عند في شوق من كذا لا يعطف شتا من  
حين أنشأ من روح راد من كذا من كذا أو احتشدهم حملت  
عن نصف ، وكذا كقول ، كذا الضاربه حذ هذا المال مضاربة  
واحد في الخبر ، فيه معنى "نصف كذا حبه" لا يكون إنشائه  
فتعقد المصنف من حين تمسك ، وكذا عامه في أموال ، وحده ، ويحسن  
فيه ، كذا في حبه ، عن المصنف ، من كقول ، روح لا مرفأ أت  
ضائق وأت من كذا ، وأت من كذا ، فيه معنى "نصف كذا حبه" فيحسن  
عن نصف كذا الضائق ويصح كذا في كذا ، وفي كذا ضائق ، كذا  
لا فصام كذا تواء يحسن كذا

والعطف في قول الروح ، كذا حبه ضائق ، كذا حبه ، أو مؤخر  
ضائق ، كذا حبه ، كذا حبه ، عن ضائق أولا ، قال المصنف  
نعم كذا ، وفي كذا ، ونسب المصنف من لا يصح في ذلك جهل  
حرف ، كذا المصنوع كذا من كذا ، كذا الروح من نفس روح  
وكذا ضائق ، كذا كذا ، عن كذا ، وقال المصنف من ضائق الطلاق  
رجعيا ولا يرمم شيء ، كذا كذا ، كذا المصنف ، ونسب من عطف  
الإشياء على الإنشاء فيكون في كذا ، كذا كذا ، وكذا كذا ، وكذا كذا ،  
المال في مقابلة الطلاق ، كذا ، كذا ، كذا ، كذا ، كذا ، كذا ،  
هذا الكلام كذا في كذا ، كذا كذا ، كذا كذا

## «معنى الغاء»

الغاء موضوعه للترتيب والتعقيب والمرتبة كما روي كقوله تعالى ثم  
 خلق النطفة خلقه من ماء متصفه الآية وإما ركن وهو الرتبة وذلك  
 في التفصيل بعد الإجمال كقوله تعالى وما نأدي بها روحه فقال إن الرتبة من  
 أهلية لأن رتبة الكلام التي هي رتبة المشرح وبعضهم قال إن الغاء  
 في هذا المثال للترتيب الذي يستدير إليه وهو أن التعقيب ألا يكون  
 مهلة بين المعطوفين ذلك حسب تعريف كقوله تعالى أم ترأى الله أن  
 من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة . .

ويتفرع على وضعها للترتيب قول لروح إمام أنه إن يست هذا  
 الثوب فخرجت فأنت طالق حيث لا بد في وضع انطلاق الترتيب في  
 حصول الشرط ولو سمعها للمعقب حدث في جرد الشرط لأنه يعقب  
 لشرطه نحو . . . من جنحوا نسرا فحيى . . . وحدث على المعلوم لأنه  
 يعقب لعمدة نحو . . . فكم من قضي عنه . . . قال صدر الشريعة ومنه جاء  
 التناهي فتأهب أي هي ما لم يمت فيه . . . عن قرب مجيئه  
 ليصبح عنه للتأهب . . . وبذلك عطف ألف التكاليف لاقتران وقعت  
 الغاء جوابا لشرط محذوف أي فاعلمت ذلك فتأهب .

قال صدر الشريعة . . . وقد تمجد العلة والمطول في الوجود أي يكونان  
 شيئا واحداً في الخارج مثل سقاء فاروا . . . والحديث . . . أن يجزى ولد والده  
 لأن بعده نوكا وثبت معتقه . . . من سقى إلا ما شئ . . . واحد في الخارج  
 وكذا الشرع والإعتق . . . وإن كان مفهومه المعطوف عليه مصيرا لمفهوم  
 المعطوف في الموضوعين . . . وهذا الكلام بأنهما متعززان في خارج أيضا

(١) سيأتي في بحث العلة . . . لعل . . . اجتماع المعين الشرعي معارضة في  
 زمان أو بمعنى الزمان لأن يكون دحولا لغاء على المعين لئلا في  
 الزمان وعلى الزمان يكون أخرجه في الزمان





بحول الله عن حسن الأصل أن يدخل بناء على الأحكام لأنها  
مرتبة على العلة ولا تدخل عن الأصل لتقدمها ، وكثيراً ما يقع الخلل مصدره  
بالقاء بعد الأول من الواهي في كلام العرب وفي كلام الشارع على أنها عن  
لمصنوعها كقوله يبيع ربيعهم ربيعهم فبيع يسعون يوم القيامة وأوداجهم  
تشخب دماء وقولك إنجر فبك الخ وقوله تعالى وزودوا فإن خير الزاد  
التقوى ، وقولك : أشرف فقد أشرف الموت وقول أشرف

إذا ملك لم يحك راحته فدعه فدولته ذاهبه

ولهذا قال الأصوليون ببناء من الآية على أن ما بعدها علة لكن  
يرد أن البناء للتقدم ، ومعنى هذا أن ما بعدها مرتبة على ما قبلها ومتأخر  
عنه ، وهذا عكس ذلك لأن الآية متأخرة عن المفعول ثم الخوف

أجاب صدر الشريعة بأن المعلولات أحجية إذا كانت هي المقصود  
من العلة كانت عللاً ذهنية متقدمة لخطبها بالبال أولاً فإن الرخ  
وخرج الماء ممولان في أحاج تسخير وحده تركبهما لما كانا مقصودين  
منهما كانا علتين ذهبيتين في خطبهما من تسخير وتجارة والحفر ، فإذا كان  
المعول المقصود عنه ذهنية متقدمة كانت العلة معللاً لا ذهناً متأخراً وهذا  
الاعتبار دحج فاء لتعقيب على العلة لتأخرها في الزمن

وأعرض عن هذا الخوف لأننا في بعض الأمثلة السابقة ، وفي  
الإشاشة من هو المقصود من الخوف ولا بد من المقصود من  
ذهاب الدرة فلا يكون عللاً ذهنية بل بعد بناء في المشي ، ثم الإشارة  
والترك على ذهب لا يحصر تخمين عرش وذهب الدولة لا بداهتهما  
وأحب تخمين وجه آخر له حول بناء عيب ، وهو أن البناء لم كانت تدوم  
ربما بعد المعول كبريال بعوث حدث لدمه ، مما يدل على الإشارة تأخرت عنها  
بالزمان فطرح : حول بناء الآية حيثه ترتيب زمان وجه - تبعه لممتد على

رمان وجود المعنوي (١)

ومن دحوها على حسن قول السيد أدنى ألفاً فب حر وقول القائد  
ينزل فأت أم من الحرية عنه صحة الأداء ، لأن صحة الأداء موهوبة على  
الحرية الحاصلة بقول "مد أداء الألف ، لأن العبد لا يقدر على أداء الألف  
بدلاً عن نفسه وهو باق على "ق فإن ما في يده ملك لبيده ، وكذا الأمان  
علة للزول لأن العدو لا ينزل وهو مهتر الدم ، وبه على العلة تثبت الحرية  
والأمان في حال التكلم لأن المعنى أدل لك حر وأذن لك أم

وهو يصح حسن الحرية والأمان معنويين فمتعلقان بالأداء والبرول ؟  
الجواب لا لأنه لا يتم إلا على حسن ما بعد أداء جواباً للأمر وهو باطل  
لأن جواب الأمر يجب أن يكون مصاعاً ولا يكون ماصياً ولا حلة إسمية  
وسر ذلك أن الأمر يحتم جوابه بتقدير من ومعلوم أنها تغلب الماضي والحالة  
الإسمية إلى المستقبل لأنها تفيد الاستقبال ، لكن هذا في إن الملقولة مثل  
من نحاس كوفت أو فأت مكاف ، أما المقدر ، كما في جواب الأمر فلا تغلب  
الماضي والحالة الإسمية إلى المستقبل من هذا أقوى في الإسمية ، لأنه إذا كان  
من إقصاءه لا تغلب الماضي إلى المستقبل مع مشركته لمصارع في حسن  
والاشتهار عن امرئ ، فهي لا تغلب الإسمية لدانته على كثوت بالطريق  
الأولى ، ولا يقول ، فأت مكلم على أنه جواب الأمر ، وأما إن ذكرنا  
هو وصدا الأداء بحرية وله ول بالأمان ، لأن الراو للحال والحال قيد  
أعمالها ، وهذا السلام عن مصاحبة الحرة والأمان لله ولا يقاوم  
عند التكلم كما قد في "فأ"

(١) رمان الله هي الإخبار بالبحس. والبر لا متداد فيه والله در  
شارح من كثوت حيث قال إن الله كنه تكون للحقيب تكون للتعليل فلا داعي  
في الاعراض ، وأجواب لأنها مبنيان على أن العالم لا يعيب لا غير

« تطبيق على الواو وافاء - أحب مع التمهيل »

۱ - میں موسیٰ احمد علی -

قال تعالى . حمت عليكم الميتة والدم ولحم احرى . قال تعالى .  
ولم يصح . وعقران ذيت لم عمر . تأمرو . قال تعالى . اقرت الساعة  
وانشق القمر . قال تعالى . يا قومه لا تفلحوا . قال تعالى . قال تعالى .  
والساق والسا . فاعلموا . أيتها .

٢٠ هـ. يوجد شرك في الحق الآن أو لا يوجد وحده ما يقول -  
(أ) أو على نفسه فقال عصمت أرمي مشعراً وقتلت بهاء، هل يقتل  
منه بها لإقرار (ب) قال تعالى، فإن يشأ الله يقتل في نفس الله  
ويحق الحق بكلماته، (ج) قال تعالى، فإن كان أبى عن عهد الحق سبحانه أو  
ضعيفاً أو لا يستطيع أن يمل هو فليمسسه الله بالعدل واشهدوا شهادتين  
من رجالكم. (د) قال ابن معود بيننا نحن مع رسول الله يعني إذا  
نزلت عليه والمرسلات، وإله ليتلوها وإني لألقاها من فيه وإن قام  
(طربها).

۲ - میں نے انقباض استعداد میں اضافہ فی مخصوص 'الایہ -

۱۱۱. قال رسول الله ﷺ: من رأى من أميره شتماً بكهه فليصبر فإنه ليس أحد يفرق الجماعة شر أعيموب إلا مات ميتة جاهلية. (ب) - قال سيبه  
ابن يزيد رسول الله ﷺ: فقال ياني الله أرايت إن قامت علينا أمراء  
سألونا حقوقهم ويعدون حلفاً ثم يأتونا من بعدهم أو أضاعوا حقوقنا عليهم  
ما جحدوا ولا عاونا ولا جمدوا. (ج) - قال رسول الله ﷺ: يستعار  
قصعة وصاعقت عليه فضمنها لهم وأخرجه. - مروي

٤ - ما حكم الطلاق والوقف واليهان في

(۱) قال امرأه زحی و حیل یسی نفسی ارجع فانک وانی نو  
قال لها انت صالحو (ب) هل له عتق هذه امدا فقال ویی و فف عن صلاح

علم (ح) قال الجار أسكني هذه شجرة ، وفي غير قول ففعلها  
فظهر أب لا تكفي

هـ - هل يقدّر عين الممكن أو مثله في كل من الأمثلة الآتية :-

(أ) لا إله إلا الله ، ولينث أخى ، (ب) في العيين على كفارة  
وفي لصوم (ح) في أمال مصحف وفي مسعد (د) ثمن هذه السيارة  
حسنة وعن هذا الحصان (هـ) في ترك السعي على به وفي قصص الشارب

### معنى ثم

ثم موضوعه قريب وترأحي ، وتسرّث يرم معناه كما يلزم معنى  
القاء ، ومعنى "ترأحي حصول ما بعده بعد ما ولها بزمان كقوله تعالى فأورده  
ثم إذا شاء أسره ،

واختص في محل "ترأحي من هو في الحكم المستفاد من كلامه فقط أو  
في الحكم والتكلم جميعاً ، قال صاحبان تعيد "ترأحي في الحكم أي ترأحي  
حكم ما بعدها عن حكم ما قبلها مع التعقب في التكلم فإذا قلت ولي الخلافة  
عمر ثم عنهم فمعنى ثم أن لا به خلافة تمت نعمت بعد عمر ، ومن ولاه  
في التكلم ، وبعد أي حصله تنويعاً ، ترأحي في الحكم "تكم أي ترأحي  
التكلم ، بعده عن تكلم ما قبله فكانه حصل بعده ، تسكوت كأن سكنت  
بعد عمر ، ثم يطلق ما بعده في المثال السابق ،

تفريع :- سوا على اختلاف قول برحق لأمرائه إن خرجت فاست  
طلق ثم طالق ثم طالق فعند الصاحبين تنوع "طقت الثلاث مرّة  
وتقع مرّة عملاً بترأحي في الحكم سواء هذه الشرط أو أخره ، فإن  
كانت مدحولاً بها وقع لكل مرّة عدم وجود الشرط لأنها لما طقت الأولى  
كانت محللاً لثبوتها وإن كانت غير مدحول بها صفت واحدة لأن  
لترأحي في ثبوت الحكم فثبت حكم الأولى ما لا يبيد عنه فتعبروا بثبوت  
والثابته وعند الإمام إن كانت غير مدحول بها وعدم شرط عقب الأولى



حقيقيا كالفصل بالسكوت بل هو تقديرى كما فى التعليق فى اروج ردا  
 قل من عصيت فأت صدق كنت حكمه وهو وفتح لطلاق عند الشرط  
 بالتكلم الحاصل عند التعليق لكن هذا قول ليس تعلقا عند تعليق  
 الخاف منكلم ، لطلاق عند الشرط فيها تراخى ، تتكلم والحكم لكنه  
 بقدرى لاحقنى لآب عنه ، ممتكلم ، "الطلاق عند من حكمه ولو لم يختره  
 كذلك لكان حقيقيا فكذا فى ثم من ممتكلم ، تدبر ا عند ثبوت حكم  
 المذبح ، الدين الذى أن له موضوعه يدعى وتر ا حتى تنصرف فى كماله  
 لان المصروف صرف بل التامس وكما فى حكمه وشكله جميع .

وأحب عن الدلائل الالهيه مع "تقريب أى دلالة الدليل على المدعى  
 لأن المدعى أن له تراخى فى التكلم فى الإثبات وغير والدليل ينتجه فى  
 الإثبات فقط ، ومع فلا منه مع ، فيها حوار ، آخر الحكم عن التكلم فى  
 الإثبات كما فى "الطلاق لمصروف ومع لفصوص لموقوف على حايه المالك  
 فتشكر ثمة ثم ما عه من وصف فى حكم مع ثمة فى التكلم وهو صاهر  
 بدليل حوار العطف

وأحب عن نفس الله أن كان تراخى لانه قد لعرب : لا بالتر ا حتى  
 فى الحكم فقط كما هو المتبادر من أساليبهم فالراجع ماذهب إليه الصاحبان .  
 تتميم : أى أنه يترتب فى الإيجاب كقول من أعصى ما صنعت ليوم ثم  
 ما صنعت أمر ا أحب أى : أحرك ، وتستعار لمعنى الواو كما فى قوله تعالى  
 : وإما ، نلتك بدعت ادى بعدد أو توفيتك قالينا مرجعهم ثم الله شهيد على  
 ما نفعون ، أى : لمعنى قول "الذى يربح" من حلف على غير ما أى غير ما  
 حيرا ما ، فيكفر عن يمينه ثم نلتك ادى هو حير ، فإن ثم لمعنى الواو لأن  
 الحث شرط الكفاية بدس الواو ، الأخرى فثبت ادى هو حير ثم  
 يكفر عن عهده ويستغفر لمعنى انهاء كقول شاعر

كهر الرديى تحت العجا ح حرى فى الأمايب ثم اضطرب



## « معنی بل »

من لم أن يقع منها معر أو حمة وثأوى هي ماضية لما بعدها عن  
ما قبله . معر ما قبله بحسب ما قبله من وقف بعد حرمته أو أم كانت  
لأعرص عن ما قبله وإثبات . بعدها عن سبب تدرج من أكرمت  
عليه بن أحمد وأكرم عدنان أحمد ، والمراد بالأعرص عن عهدها السكوت  
عنه ولا حكم فيه ثمة أو منى ولا ثمة مصوب أو غير معطى وبعضهم  
فسر الإعراص على ما قبله وهم مرزوق والمراد بقولنا وإثبات ما بعدها  
بإعطاء حكم ما قبله . بعدها ويقول على سبب التدرج من أن الإحرام  
الثاني أو الأمر الثاني أولى من الأول فيسمى بالإعراص عن الأول والسكوت  
عنه وإن وقعت بعده هي أو هي كانت لتقرر ما قبله وإثبات ضدها بعدها  
من لا يجب الله إمامه من الشخص ، لا يهمل من رخص . وهذا من يقرر  
« لا قبل » فثبت بها كانت عند الأمر . وأما من لم يقرر وبعد الله والحق  
لتؤكد ما قبله بقول « كره » تحقيقاً لأن ما

وإن وقعت بعدها جملة هي حرف ابتداء ومعناها الإضراب الإثباتي  
من كلامه في كلامه كقوله تعالى : قد أخرج من تركي وذكر اسم . به نصي من  
تأثير واحد الله . وقد تأتي الإضراب الإثباتي أي لإبطال ما قبلها  
وإثبات ما بعدها كقوله تعالى : أم تقولون به حجة من حجة « حق »

مع فرع على أنها لإعراص بعد حرمته الحكم في قول شخص  
محمد بن علي حجة . حجة بن زفر يلزمه ثلاثة ، وقال الإمام وصاحبه  
يلزمه أن لا يقرر من لا يقرر من سكت عن نفسه ومعه في الإقرار  
الإبطال وإن جوع عنه والجوع عن الإقرار لا يسكته لمقر لأنه يساه  
وعنه فأنما وصم به إقراره بن حجة بن زفر ثلاثة فساداً على الإثبات  
فإنه يقال إنه حجة بن أبي طلق واحدة من اثنين وبه لم لم يمكن

أبو واحدة ويدرأه لزم ثلاثة (١)

فال إمام وصاحبه في بن إقرار وعلاق، لأن إطلاق يشاء  
بهم حكمة نفس سكر، ولا يحسن سداك وإبرو، رجاء والإحمار  
يحمل "كسب فحتمل" تذرك، لا أنه لا يكون في الأعداد لمتحدة الحس  
بالإعراف عن أصل مؤيد، لم ف بدع على أنه يكون لمي انفراد  
وصم شيء آخر، إليه "ماكتولك" من عسرون بن ثلاثون لا يس على بن  
المشرب بن على بن أمراءها وصم عسرون، فكأنه كان له جنة فقط ثم  
تذركه وطال بن معسره عسرون بن إقرار من عن صفة أبو حدة وقد يقال  
لأن مفهوم بعدد بن بن فحتم "أما" بن بن فحتم فحتم بن أما بن أحده  
حس العدد لمقر به نحوه على مائة بن مائة حية أو ذكر حية آخر  
أو عدداً في مثل بن ثوب بن كسب له مائة بن تسعون بن سكر لأنه  
للحجوع عن لأحد ورجح، في الإقرار باطل، فقتضى النقة هو السكوت  
عن آخر الأول واعتباره كإن لم يكن، لكن منع من هذا أن السكوت  
تضمن الحجوع في الإقرار وهو باطل فلا يقتدر، عراضه

وحدته لا يمكن سداك في الإثبات، مدد حية كسب، في بن قال يعبر  
المدحون، أنت صديق وأحد بن بن بنين بنين واحدة لأنه لا يقدر على  
الإقرار من الأول والسكوت عنه بن كإن الإقرار من في الإثبات، طاب  
لها وقع فسادت بلا عدة ولا بالحقة ثم

(١) هذا وكان حكمه مقرر على أن كل الإعراف لأم لو كانت للمي ونعيم  
صدر لاجتماع كما قال ذلك لبعض مؤلفي الأول على الآخر كالاستثناء، ومن علف  
الاستثناء لأن الاستثناء، بضمه، للمي بعد الثناء وفي بن الإعراف بعد السكوت

(٢) وقد يقول إن كل في آخر الإعراف لا للمي على الصحيح، فكيف تعبر  
بن الأعراف، فالجواب أن الإعراف من الإقرار رجوع وبن به

أما إن علق خلافه من كان من حرجت في ذات صوفي واحد من اثنين  
 تعلق ثلاث لأنه أراد أن يعلق تعلق الأول وإقامه ما بعد مقدمه في  
 التعلق وهو أنه عن الأول تعلق بثنائي شرطي آخر فاجتمع تعلقان  
 أحدهما معقول به والثاني المستبعد من إمكانه فإن من حرجت وبما تلقى  
 واحدة لا من حرجت وتعلق ثنائي (١) فهو لا يخلو إمكان الأول  
 ويمتد لإيراد الشيء تعلق وحيداً يجمع تعلقين، ويوجد من فإن  
 وجد شرط وقع الثالث كما هو أحدكم في سكرية "شرط مرتين  
 بصورة السابقة

فإن قلت لمسا وقع وحده في قوله بعد مدحون بها أنت صائق  
 وحده من اثنين، وثلاث في مسأله تعلق، قلت لأن لروحه في المعجز لم  
 تنصر بخلاف الأول وهي في معنى نحن ثلاث لأنه يقع عليها شيء.

وأما إن عطف هو وفصل من حرجت في صائق وحده وتعلق وتعلق  
 واحدة عند الإمام لأن المعطوف هو ويتصل من شرطه انتهى تعلق به  
 الأول بواسطة الأول مع تقرير "أول الأول" وبمعنى بواسطة الأول  
 ترتب في تعلقه من حيث هو في قوله مع تعلق الأول لا في عده وسواء اشتد  
 كما أنه حياه في تحت هو وهو مختلف من ثلاثة أحده الأول أن  
 أو أو لتسريته من بضم الأول وإيراد "في حركته" الثاني أن أو  
 تدل على تعلق ما قبله وتعلق ما بعده من "أول الأول" وتدل على  
 بطلان ما قبلها وتعلق ما بعدها من "شرط الأول"، ثالث أن تعلق في  
 أو أو مرتب لأنه بواسطة وتعلق في من غير مرتب لأنه شرط مستقن  
 قال التفصيل إن الأول من حيث وجوب تقديمه على آخر وامتناع التعلق  
 بعين الشرط الأول وعلوه بأن له طاق بل قصد المتكلم إبطاله  
 فكيف يتعلق ما بعده وما قبله من المتكلم قصد إبطال المعطوف  
 من "شرط"

(١) ويرد لأن لتقدير لأن الإيماع من في لإيماعات

قاعدة جامعة هذا ويمكننا تقديم وضع قاعدته تصديق في مروع  
المختصة لمن بعد آخر لثب والآخر ، وهي أنها يجب ابعة للاعر ص  
والسكوت عم فيها و تعرض لها في الشرع ما يجعلها لحرر الانتقال ، كأن  
يكون حجر يقرأ أمير عديين متحدى الجفص وثانيتها أكثر من الأول  
أو يشاء بصرف لا يمكن الرجوع فيه مثل أنت طابق واحده من ثمن  
وأن عتيين من أسد من حدث الانتقال من إقرار في إقرار أو من إنشاء  
في إنشاء ، أما إن أمكن الرجوع فيه كالإيجاب في البيع والهبة كانت  
للاعراض على أصلها وإن كان الحجر يقرأ عديين متحدى الجفص وثانيتها  
أكثر من الأول فهي بلاعراض عن وصف الأمر وضم عدد آخر إليه  
مثل له خمسة من سبعة فالمقصود ضم اثنين إلى خمسة والواجب فيه سبعة ،  
وإن عطف يشاء على إنشاء مثل تعني الثاني يمثل الشرط الأول .

## معنى لكن

لكن موضوعه للاستدراك ، والاستدراك هو رفع نكح يسمى من  
الكلام السابق بحيث ما نكح يقبه أو يقي ما نكح إنشاء ، يقول جاء بحى  
لكن أحمد بن يحيى ، إذا كانت بينهما مصاحبة ومخالصة بحيث نكح يحيى الثاني  
عد يحيى الأول فرفع نكح يحيى ونقول محمد شجاع سكره يحيل للروم  
الكرم للشجاعة غالباً (١)

يستعمل لكن ثم هي على قسمين "فقد الأول لماضيه وهذا في وقع  
بعد مقرر ، وشرطها أن بعد بعد على أم هي نحو لا سكرم المنحرف لكن  
ثم لا يهمل العلم سكر سكره في سكره رعب كان ما بعدها حمة  
وكتب نحو قدم براهمة سكر على في ينفقه

(١) ب وقد تحسب ، للتركيب كقولك لو أنصف له من لاسراج له حى ،  
لكن لم يصحوا ، فان لو لاصابع الإنصاف فلا يتوهم إنشاء

القسم الثاني لاندائه . من إن وقعت بعده حجة ، وشرطها اختلاف  
احتلين مباحاً وشرطاً نحو ودا طماعه سكر كذا أو أنهم يصون ، وقد يكون  
بهي صحت كقولك سافر براهيم سكر على حاصر

الفرق بين س و ل . لكن تخالف س في أن ما قبل لكن محكوم  
فيه دائماً ، سمي أو الانساب ، وأما س فقد يكون مفعولاً عنه إن وقع  
بعدها مفعول ، وقد أمر أو حذر منبوءة تقرب بلا وعلى هذا الوجه فالفرق  
بينهما أن س لكن حكمت في كل حكم واحد وسكون عن الحكم . أما إذا  
أقرت س بحرف لا أو وقعت بحاصره بعد س أو هي أو كانت اندائه  
فلا فرق بينها وبين ل لكن لاشتمال كل على حكمين وسكن المشددة كالخففة  
في المعنى والفرق .

تفريع - س على معنى سكر مر عن فقيهي ، الأول أقر حسن لأحمد  
ساعة فقال أحمد ما كانت في خط لكن لسكر يحكم بها المكرر وصل أحمد  
قوله لكن بما قبله وإن فصل فهي الحسن .

ووجه هذا أن س المعنى في صدر كلام مقرر له يحتمل أمرين ، الأول  
نكسب المقروء ، فقرأه والإقرار بصدق ما قد يكون الساعة ملكاً مقرباً  
وهذا الاحتمال هو الصاهر لأن المعنى صدر جواباً عن الإقرار ويحتمل أن  
سكون المعنى المشهور أنها س لكن في الخففة ليس س هي لسكر  
فيكون المعنى ما أعني حقيقة أحسن من كان المشهور أن الساعة لأحمد وب  
وقعت في يد حسن أمراً له هو أحمد الحقيقة وقال هي ورن كان المشهور  
أنها س في أو وقع لسكر ، فتكون سكر س معبر للصاهر من المعنى  
في صدر كلام أحمد فتوقف حكم المعنى حتى تم لاجل (١) شره الصالح

(١) من الحكم في بيان معبر بوقت صدر الكلام على آخره فينت حكم  
الصدر والآخرة معاً ولا يمان ، تقرر حكم الصدر أولاً ثم ثبت حكم الآخر  
للزوم لتأخر

سكنى قلبه فإن فصله يكن معبراً وتقرر حكمة المعنى في هذا الإقرار لأن  
شرط التغيير اتصال المعبر ، والمعنى في هذا الوجه على حقيقة ، والتصريف  
على الاحتمال الأول هو سكن

فإن قلت ما دام أن الله يست ميثا لا أحد وكيف ساجد أن يقر بها  
مرة في الجواب أن أعراف المقربين في ربه بحقه يعتبر بقوله  
للتصرف في تلك الساعة إلى المقر له فلا منازع له وبها يصح إقراره به  
ويمكن تخرج المخرج على وجه آخر وهو اعتبار الشيء وما يحويلا للعين  
من ميثا بحقه الأول في ميثا بحقه شيء أي يعتبر المقر له قائلا  
للاقرار : فما ألكر بما ملكه وعلى هذا يكون الشيء في قوله ما كانت لي  
بحرا على ما تستمر في الخبرية صواب ويزيل أحمد عن الإلغاء .

المعنى الذي يقضى به في كل ما بعد الدعوى وإقامته لمدة  
فقال عمرو ما كانت لي قط سكنى به ووصف الاستدراك بالشيء فقال  
على النحو نفسه في أو وهما في بعد فقصده هو حذر أنه يقضى  
بما يريد . فبما يقضى عنه على المقضى به وذلك لأن المجموع من  
كلام المقضى به أي شيء والاسد الكسب مصدق على من ملك الله عنه  
والإقرار به . بل لأن الاستدراك معبر بشيء بها انصافه بوقف عنه  
لشيء وثبت حكمهما معا وهو في ميثا بحقه عن نفسه ونسب ملكها لزيد .  
وكلام زيد بعد هذا بصدق يقضى له في يذوق . وسكت به في الشيء فهو  
يقول أكدته في إلهاء شكل له فقط . بل لواقع أنها كانت له وبها في  
أو قال وهما في . وما يقصد به المقضى عنه فلا كلام انتهى في  
كلام المقضى له هو خلاف الدعوى وكذب . بل هو عطلان مقصده ونسب  
الدعوى المقضى عنه وهو خلاف ما ثبت من شأنه عن شيء ومن ضرورة ذلك  
تأخره عن الإقرار . بل إن المقضى به انتهى هذا أن يذوق . المقضى  
عنه صدر بعد الإقرار . بل تمليكها زيد فيكون حجة على المقر لا على زيد  
لأن الإقرار حجة فاصرة فبما يقضى على المقر بقصده فالحاصل أن المقضى به



صدر منه إقراران بأنه شخص أحدهما مقدّم لأنه في المطابقة ولا حرج  
متأخر لأنه فيهم سرور وأن الأول يثبت عن الثاني وأن الثاني ثبوت  
قدّمها اتبعه فملك عنده بعد ما ثبت الأول

وقدّمه باتصال الاستدراك لأنه يفصله عن المعنى حكمة تقتضي المعنى  
فيستقصى لقصده وجدد ذلك المقصود عنده ويكون الاستدراك المقتضون  
إقراراً بأن لا يجب له فلا حرج ، وقدّمه عما يراه كونه ردي في المعنى  
بقوله ما عني لأنه لو صدق به لكان المقصود عنده لا ينافيها عني  
بطلان القضاء .

ثم صرح الاستدراك قدّمه لأن الحكم هو ما الاستدراك ومعنى هذا المعنى  
إذا اتفق الكلام أي انتظم وارتبط بحيث يكون ما بعدها تباركاً لما قبلها  
وعكساً لما توم من مضمونه كقولك أمطرت السماء لكن الطريق جافة .  
في مضمون الخية الأولى يعهد به أن الطريق مثله محبب بعد لكن الكلام  
هو تدريك الأول وعكس به فلو لم يسبق كلامه لكان يصح ما بعده  
تباركاً كما قدّمه وعكساً لما توم من مضمونه كانت حرف الاستئناف وابتداء  
حالية عن الاستدراك وما بعده كلام مستأنف لا صلة له بما قبلها من  
حصر على حكمه الذي عطف وما لك عني من الحكم بعثت هذا  
الحصن لا الحمد والاتصاح . كلام على الالباق والاستدراك ما أمكن  
فإن تعذر حمل على الاستئناف .

في الأول قول شحون من أف قرصة فقد عني لا الحكم حصّة فإن  
المعنى فيه يحتمل معي الواجب ورر لإقرار أي لا يجب لي شيء ويحتمل معي  
سبب الوجوب فقط حمل على الثاني لأن به يتسق الكلام فصار تقدير كلامه  
لا يجب إلا في قرصة الحكم عصا بعطف عصب عني قرصة عني سبب  
تدراك ، ويوحى عني هي أصل الواجب لم يبق الكلام لأنه لا معنى  
لأنه وجود آلاف سبب عصب عني وحوه فضلاً ومن الثاني

ما لو روح فصولي امرأه يمينه وسبعها ثقات لا أحد هذا الروح كذا أجبره  
بماثين في لكن للاستئناف لأن الكلام غير متين لاتحاد مورد الصي  
والإنسان فإلهما على وجه روح الموقوف . وإن إثبات أحدرته بعينه  
بماثين فلم يمكن الجمع بينهما وإن ثبت برواح المصوح بماثين فحملها قولا  
لكن أجبره بماثين على أنه كلام متأنف واتقاء بحد برواح آخر مبره  
متأنف وهو لم يوجد فهو واحد أصلا لا اختلاف مورد الصي وإن ثبت  
في الفرع الأول بسطر الكلام وكانت لكن الإسناد لأن مورد الصي  
سبغة لمرص وموذا إثبات سبغة مصب ولم اتخذ موذا في الفرع  
ثاني لم ينظر كلامه لأن المصوح والمحال هو الروح الأول بعينه  
فعمل على الاستئناف

نعم لو كانت لا أحدره يمينه لكن أحد مماثين بمصه الكلام لاختلاف  
مورد الصي وإثبات لأنهما مصص على التقيد لا على المفرد أي على الأمر  
لا على الروح والمصهي مبر المانة وامنت مبر المانة

« تطبيق على ثم ويل ولكن يجب مع التعديل »

س ١ - قال رحمه الله لا وإن تكلمت به بك المقدس هذا بشرط  
ثاني (ب) قال لا إن كان في قوله لا عيب بل التفتت على طاق  
فما عطف الريبة من تعدي

س ٢ - قال رحمه الله إن كان شجاع من يعنى أو يعتبر السيد  
معروف (ب) قال رحمه الله من يعنى يعنى ثقتين واحدة وكصفه ثقت  
(ج) قال السامع بعك هذا فهو من هذا الخصص كونه وقيل المشتري فعلى  
أيهما اعتد سعي (د) قال رحمه الله أت صلي على جها لك على سوارك  
فقبلت فبأنى شيء قطعت

س ٣ - قال رحمه الله نعم نعمت هذه دار بحمد الله فقل المشتري لا لكن  
إن نعمانه وقال السامع بعدة فثبت هو يعتبر كلامه مستقلا أم لا وروى  
ثم ثم السعي

## « معنى أو »

أو موضوع لأحد الشيئين أو الأشياء : خيراً كان الكلام أو إنشاء . فإن كانت بين مفرد أو أكثر أفادت أن الحكم الذي اشتمل عليه الكلام ثبت لأحدهما مثلاً ، فكذلك إصغاء عشرة مساكين من أوسط ما يطعمون أهلَكَ أو كسوه أو تحرير رقعة ، معنى فكسر أحدها ومثل ، ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ، وإن كانت بين حثتين أفادت ثبوت أحد المصحوبين ، مثل : ليس أو حرمت الله من حثته أن يكون أحد الأمرين

أو في الخبر تدل على شك أو التردد في ما ذهب كثير من أئمة النحو والأصول إلى أنها موضوع في الكلام الحرى للشك أي بدلالة على أن الحكم متردد لا يعم ثبوت الحكم لأحد الشيئين على التمسك وهو مردود لأن المتبادر منه ثبوت الحكم لأحد الشيئين

ورده صدر الشريعة حرره وهو أن كلام موضوع لإفهام محض وما وضع للإفهام لا يكون للشك لأنه لا إفهام مع الشك ، إذ ليس معنى مقصوداً في المحاط به موضوع له فقد ثم قال وإنما يبره الشك من معنى الكلام وهو الإخبار . بسبب شك المتكلم ، فإنه قد يشك في نجاح أحد الطالبين ، أن نعم أن النجاح أحدهما ، ولا يعبه بعينه مقول محمد بن نجاح أو على معنى أنه شك في تعيين أحدهما ، أعني ما قام عنده ، فاشتد في الإخبار لا أنه مدبول ، الكلام المحرر فليس معنى لأو .

ورد دليله : بأنه لا يستقيم بي وضعها بشك لأن قوله الكلام موضوع للإفهام إن أراد منه إفهام المعين معناه ، فقد يفيد المهم كبروته نسبة الرؤية إلى أحد الشخصين لأنه شك في أيهما ثم وقد يفيد التشكيك أي إيقاع المحاط به في الشك وقد يفيد الإفهام بإظهار النقص ، وأعراض سليع من الإفهام كثيرة ، وإن أن الكلام موضوع لإفهام المطلق ( ٢٢ - م - نوسة في أصول الفقه )

الأعم من المعين والمبهم سلطانه ولا بعد مدعاه ، لأن الكلام عند الشك لإيهام المبهم ، فقل الدليل

والحق أن أو يب موضوعه شك في لأحد الأمرين ومعناها الوضعي يستمر شك ، فتستعمل في حقيقة ما و انت شك لا بد لها من ذلك على سبب الحكم في أحدهما ، وعمر أن سبب شك حين المتكلم لشخصه انتقل الدهن إلى شك فتدبر عنه كما أنه قد علم أن المتكلم عالم بعميه وعطف أو انتقل الدهن من معناه المسعس فيه إلى الشك في أي التلبس على المحاطب مثل ، أهد أمراً بيلاً أو هـ ، أو في الإيهام وظهر انصفه مثل ، وإن أو بك عن هـ أو في حلال من هـ فدل عليها إلا ما لا وصفا

أو في الإنشاء يدل على المحبة والإحسان ، وأما الإنشاء فهو أو  
فهو موضوعه لأن أحد الأمرين ، لأن في شك أصلاً لأنه ليس  
للإنشاء حاج يشك فيه ، هو لأن ب احكاماً متداوماً وإنما تدل بطريق  
الابرام عن التحجير أو الإباحة بعد الأمر أي متى مضى بمعنى أنها تستعمل  
حقيقته في الأحكامية ، وتنقل الدهن إلى التحجير أو الإباحة كما قد في  
دلالة الخبر عن الشك فالتحجير كقولك مروج عذ أو أحب ، وكما سمكا أو  
اشرب ساء ، قال الأصوليون وهو قوله تعالى ، فكلماته إضمار عشرة  
مساكين ، الآية ، فإن المعنى فكلمة تحجير

والإباحة كقولك كل عباً ، بدو وتم في التحجير والإباحة أن التحجير  
يكون عند امتناع اجتماع بين المتعاضدين ، والإباحة عند حوا ، ويعرف  
كل منهما بالنظر في محسوس كلام ، فإن كان الأصل فيه الخطر ونشأت الجوار  
لعارض الأمر فهو للتحجير متى حدد من مان هذا الحصص أو هذا المحسوس ،  
وع من مان هذا العدم أو هذه المنار لأن يتصرف في مان لمير بموجب ،  
فيستعجم اجتماع ويتصرف في أحدهما لأنه المذكور به ويجمع من أحد الآخر  
ويضع بالخصر الأصلي لا دلالة أو وإن كان الأصل فيه الإباحة فهي

للإباحة فوجب بالأمر واحد إن كان الأمر للوجوب كما في حصول الكفاية ويجوز الجمع بحكم الإباحة الأصلية لا بطلانها أو، وإن كان الأمر للإباحة لا يجب واحدهما من بعد النص أو التمسكه، وقول الأصوليين إن أو في الكفاية بتحجير معناه أنه لا يجوز الجمع بين الإباحة وسكوتة والتحرر على أن الجمع كفارة، بل إن جمع الإباحة لأصالة وقوع واحد عن الكفاية وإتافي سكون غيره.

تفسير صدر الأمر بتحجير وإباحة من جهة منع الجمع

وإباحة يمنع الخلو أن يمنع من ترك الجمع جميعاً  
واعتراض على هذا التفسير بأن الجمع قد لا يسع في بعض أمثلة الجمع كما في أمور الكفاية وتفسيره، كما في ما لا تصدق أو لأصومين فإنه لو فعلهما جميعاً لا بحث، وقد لا يمنع الخلو في الإباحة فيجوز ترك امتناعه إذا لم يكن الأمر للوجوب من غير على الشاطئ أو في المروح، وكما إذا جف لا سبب تمنع أو الشئ فيه إذا تركهما جميعاً لا بحث.

وأحب أن يفسر بحسن ما الواقعة عند أمر الوجوب، فعلى كلامه منع الجمع أو الخلو في الإباحة، وأحب، هو محذور كأمور الكفاية لا يجوز الجمع بها على أن يمكن واحد، بل جمعها كان المأمور به أحدها ومنع غيره بالإباحة الأصلية، وهذا لو كان الأصل الخطر لا يجوز الجمع أصلاً كما في ضروب أو فاضله وأعتق سبعة أو سألماً، وفي الإباحة بعد الأمر من كفر في شهر أو يعتق أو بالإطعام إذا تركهما جميعاً لم يكن مانعاً من الجمع به، فلا يجوز الخلو منهما لئلا يكون تركاً سواحب.

هذا ومن أو إلى للإباحة قول الحالف والله لا أكلم إلا علماً أو رهاً

لأن الاستثناء من الخطر لا ينافي . وقد عرف أن فهم الإباحة في أو ليس  
مقابل من خارج والخارج هو تقدمه ليس

تفريع :- بنوا على أن أو لأحد الشيئين وأنها التخصيص فيما أحله الخطر  
مروءة الأول ، قالوا قد سدد عليه هذا حر أو أو قال الروح لأمر أنه  
هذه طالق أو هذه من أحكم أنه عتق أحدهم وتطلق إحداهما وغيره على  
البيان (١) وذلك أن كلاماً صيغتي العتق والطلاق يشاء لأن العتق والطلاق  
يشتان هذه الصيغة استناداً في حكم الشيء غير أنه يحتمل الخبر لأن صيغته  
حر لعة . ولهذا الاحتمال قالوا أو أشد إلى حر وعقد وقال هذا حر أو هذا  
لم يعتق العتد ترجيحاً لاحتمال الحر فيعتد بهذا كلام بحراً بحرية أحدهما  
ونصرف إلى الحر من كل شيء أثبت يعتق تحييد في عتق أحد العبدتين  
وله ولاية تعين أحدهما لا يعتق من بقوله أو رب هذا مثلاً ، وهذا التعيين  
سمي به . وهذا البيان إنشاء من وجه إخبار من وجه . من حيث إنه  
إيقاع يعتق في معنى يكون إنشاء لأن المبين يثنى . تعين الإعتق في أحدهما  
بعد صلاحية كل منهما له . وهو إحداهما من وجه لأنه إيجاب للواقع بعد إعتاق  
المهم من حيث إنه إنشاء ثم ط عند اثنين أحدهما اثنين حتى لو بين في جوفه  
أو بوجه لا يصح . وصلاحية المحلل اثنين لا يعتق في حتى من مات أحد  
العبدتين وقال أنت يعتق الميت لا يسمع . ومن حيث إنه حر آخر عبي  
على البيان كما هو الشأن في الخلع مثل الإفراج بالجمهور كقولك لحمد علي ما  
حدث يحمر علي بين المال هو كانت صفة سال إنشاء صرفاً لم يحجر إدار  
لا يحجر أحد على عتق عبده . وكل ما قد أتى هذا حر أو هذا بقل منه في هذه  
طالق أو هذه

الفرع الثاني قول الموكل وكلت محمد أو أحمد في بيع من . في حكم نوت  
لتوكيل لأحدهما غير معين لأن معناه وكانت أحدهما لا معناه فيستلزم التحجير  
لأن الأصل المبيع من التصرف في ماله غير . وصح التوكيل لإمكان الامتثال  
(١) وهذا حكم الاستحسان لأن القيس أن المهم ليس محلاً للطلاق ولا للعتق



تصرف أحدهم ولا يتوقف على إيمان كاهن أو غيره فأيها تصرف صحيح  
ويبقى التوكيل بمصرف أحدهما ويؤكد في الاحتجاج في التصرف فأيها  
جليا لحال الاحتجاج على حال الإيماء أو الاستعانة من أو لآله دار صي رأي  
أحدهم كان رأيها أسمى

الفرع الثالث - قوله ع. في إيمان حراء الدين بخلافه ورسوله  
ويسمون في الأرض فأيها أن يقتلوا أو يصلبوا أو يقطع أيديهم وأرجلهم  
من خلاف أو يهوا من الأرض ، فأيها يدعي غير الإمام بين أنواع  
العقوبات في كل نوع من أنواع قطع الطريق ، فأنواع قطع الطريق أربعة  
أحد المألوف قطع مقتله أو قطع مقتله مع قتل وتعميد بالماء ، والعقوبات  
أربعة قطع اليد والرجل من خلاف ، وثلث ، والصلب ، واللبس ، (١) فكل  
حصول نوع من أنواع القصاص حين الإمام لأن أو لأحد الأشياء وهي  
في أصله المانع كعدم عقوبات تسمى بتحجير ، وهو رأي جماعة من التابعين  
وأبي ثور ودأود ، هذا مقصود القاعدة في أو ، وحالف الحنفية وجمهور  
الفقهاء هذه القاعدة ، عوا أنواع عقوبات على أنواع الجنايات تصرف  
عن العمل ، وهو أن عقوبة العقوبات في الجنايات تظهر في التوزيع  
في مقصده أحد الجنايات وهو سبب ، فأنواع عقوبات وهو الصلب والعكس  
كما هو مقصود التحجير ، إنما عن قاعدة الشرح في العقوبات إذ هو مسمى على  
المثله لقوله تعالى ، وحراء سببه سببه مثله ، ولهذا فإنوا من أحدوا المان  
قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف ومن قتلوا اقتلوا وإن جمعوا أيديهم وصلوا  
ومن خوفوا المردة هوا ، وأند هذا التصرف حدث رواه أبو يوسف عن  
الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أنه يترجم وأدع أماء ده على الأبايعين عليه  
فجاء أسس يريسون الإسلام فقطع عليهم أصحاب أبي مرزة الطريق فزل

(١) الآية نصب على العقوبات الأربعة والجنايات فبعت منها بالإسراء لأن  
عقوبات تسمى أسماها على أنه يمكن القول بأن الجنايات نص عليها إجمالا  
في لفظ ، بخلاف ، وأما أع واحدة معروفة بين الناس ثم المراد باللبس الحسن

حري عليه السلام عن رسول الله ﷺ، حدث أن من قتل أو أحد المال صلب ومن  
قتل أو واحد المال قتل ومن أحده لا ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف  
ومن جاء مسب هذه الإسلام ما كان منه في شرك وفي رواية عطية عن ابن  
عباس ومن أحاط بما في دم قتل أو واحد المال في وهذا الحديث وإن  
صدموه به كل إلا أنه صحيح مرسلاً في أي كراهة وأصل عند  
أحد المال و قتل هو أي صاحب وكثير من الأئمة، وفي أبو حنيفة  
الإمام محمد بن أبي عقوبة قتل فقتل صلب وقطع وأقطع مع القتل  
وقطع مع الصلب أحد القدر في الصلب، ظاهر من التوريع وبالحديث  
أي وبما في أنه حمله أنه عن أبي حنيفة أحد المال مع القتل تخمس  
الاعاء عتق ما وضع به من و قتل للموت وحوار سب القتل وسب  
نفسه فلا احتمال الأول تكون العقوبة القتل أو الصلب أما الصلب فلما قال  
الصاحبان وأما القتل فالحكم الذي يترتب في حادثة من بين والاحتمال الثاني  
تكون العقوبة تقصير مع قتل أو مع صلب (١) أحد عن حديث ابن عباس  
أنه معارض بالرواية الأخرى أن من أحد المال وقتل قصمت يده ورجله  
من خلاف وصلب وحملت السابقة على أحد من الصلب بحال القطع مع  
القتل بمعنى أنه لا يعبر 'صلب في حال أخرى فح أن يكون معه القطع بالدليل  
الفرع الرابع - قول السيد مشير: في عبيده الثلاثة هذا حر أو  
هذا وهذا أو قال الروح لثلاثة هذه طالق أو هذه وهذه :  
عاصفاً إلى أو و سب بالواو حال أجهو بقتل الأخير وتعلق الأخرى

(١) صحت الرواية عن أبي حنيفة والقتل سب واحد هو قطع العريق  
إلا أنه لما عظم عورت أم العن والماء عظمت العقوبة، وبسب التخيير  
عنده هو أن الحب كما عبر به في بدأ بالصلب أو بالقطع فإن بدأ بالصلب  
لا تقطع إدمه أنه شبه وإن بدأ بالقطع صلباً لا مرة - وما يقال في الصلب  
يقال في القتل

في الحال ويجوز في تعيين أحد الأولين وقتها لا يعنى عند ولا تطلق  
امراً بل يتخير في شأن الأول أو الآخرين ، وجه الأول أن سوق الكلام  
للتخير بين الأولين فقط فعبارة أحدهما حر وهذا في بعد الواو معطوف  
على اسم مأخوذ من الحذف السابق كما لو حلف واقفه لا أكابر هذا أو هذا  
وهذا ، وجه الثاني أن الجمع يوافق لضعف كالجاء في التثنية فعليه هذا حر  
أو هذان ، والوجه الثالث أنه اختلاف في معنى الكلام ورجح صدر الشريعة  
الأول بمرجح الأول في قوله وهو وجهه ، والمعروف في الحق  
الذي هو مكتوبها مع ما كتبت به الزاوي أو شبه لا يحلف ويمكن الأول  
حر فيمكن شيء وهو كان المعنى هو الثاني ، تقدم حران وهو محلف  
لما كتبت به الأولى ، عطف منه الثاني في لاسمه تقدير المحلف فيه  
لصلاحة ، لا أكابر ، تمكن منه لاسم والمشي ، ويوقش هذا المرجح  
أولاً بأنه يكفي في أحد الممكنين عدم مدحه لا صغته كقول الشاعر

عن يميني عدداً وثقت به عندك أصرو رأي محلف

ولكن أن تقدير المحلف لا يبعد في جميع الصور فتعطله في مثل  
أعتقت هذا أو هذا وهذا في لاسمه في صورة الخلاف تقدير حران  
ويجوز تقدير المفرد لأن المعتد به في لاسم لا مشي فالتقدير أو هذا حر  
وهذا حر

المرجح الثاني أن عطف الثاني أو لتغير الأول من الجزم إلى التردد  
وعطف الثالث بالواو لا يقيّد التفسير لأن الواو للتشريك فيقتضي وجود  
المعطوف عليه فتوقف أول الكلام على المعبر لاعتى الأخير فيتحير بين  
الأول والثاني ويعتق الثالث في الحال ، ويوقش هذا أيضاً بأن التشريك لاسم  
لتعريف في الثالث من بوجه من عطف الثالث على الثاني بالواو يعطيه  
حكمه وهو الحرية المتحرر فيه فتوقف الأول والثاني على الثالث وتخير بين  
الأول والآخرين

لرفع الخمس - قول سيد هذا حر أو هذا مشراً إلى عبده ودانته

قال أبو يوسف ومحمد هذا الكلام ص لا شئت به عتق لأن أو لأحد  
شئيني لأعم من كل منهما والواحد المذهب الصارح على العدد وإسائه لا يصلح  
لنعتق لعدم صلاحه أحد فرد به تمت بحقه عتق ، وإنما يصح له الواحد  
المعنى أى هو العدد ، ولا يصح أن يراد المعنى أى العبد مجازاً بقريئة عدم  
صلاحه الدائم للعتق لأن المحرر جفت عن الحقيقة عددهم في حكمه بطل  
حكم الحقيقة لعدم صحة اطلاق محرر ، وقال أبو حنيفة لكلام صحيح ويحسن  
على العبد فيعتق لأنه من نفس واحد يعنى حقيقة أو أى الواحد لأعم لم  
لعدم ، رضى المحرر وهو الواحد لمعنى أى العبد ثلاثاً يعنى الكلام ولا يمنع عند  
أبو حنيفة من المحرر ذلك حقيقة في شكك فاستقدم لغة هذا حر أو هذا  
صح أن يراد به معنى أما لو قال هذا الكلام مشيراً منه به صح عند  
الكل ويجهز على البيان أو تنصين أحدهم بموت الآخر أو سبعة ، وكذا  
لو كان أحدهما لغيره لصحة عتقه موقفاً على الإحالة ، وأمرى أن  
الواحد المذهب الصارح على أحد العددين صح لاعتق صلاحية فرديه بخلاف  
الأول ، ومثل هذا يقال فيما لو أشار بصلاح إلى مائة ودانته أو  
بلى امرأته

أو بعد سبب كل واحد - ور - وقعت أو بعد سبب واحد عم التوكل  
واحد من المتعاضدات ، كقوله تعالى ، ولا تطع ميم آثم أو كفور ، وتقول  
وأنه لا أكله معاً أو عاماً أى لا تطع أحدهم ولا أكلهم أحدهم ، وسر ذلك  
أن معنى أو واحد من الشيئين وهو بعد سبب تكررة في سياق النقي فتعم لأن  
نقي المذهب لا يتحقق إلا بنفي كل فرد ، فإن قلت لماذا ضرروا أو بواحد من  
الشيئين ولم يضرهما بأحد الشيئين كما تقدم ؟ قلت تفسيرها بأحد الشيئين  
عند لأنه معرفة ، بإصاحه فلا يعم بعد السبب كما تعم أو قال في الجامع الكبير  
لو قال لا امرأته ، والله لا أقرب إحد كما يكون مولد من إحداهم وعنده  
السان بخلاف ما روى قال لا أقرب هذه أو هذه حدث يكون مولد منهما  
لأنها في معنى السكره بعد السبب والأولى معرفة نفسه في تعريف أحد الشيئين .

فان عدة في أو بعد الشيء أنه يدل على الشيء عن كل واحد من الأمرين  
وعبروا عنه بالدلالة على عموم الشيء وبشي ما إذا جاء الدليل على أنه ينفي  
عن المجموع كقوله تعالى يوم أن بعض ياب . ذلك لا ينفع نفساً بيمينها  
لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً . فإن المعنى لا ينفع الإيمان  
نفساً لم تجمع بين الإيمان والعمل الصالح فلام في عدم نفع الإيمان بين  
نفس الكافرة التي آمنت عند أسرار الساعة وبين نفس المؤمنة قبل لكتها  
لم تعمل الصالحات فيكون في الاحتياج والشمول لأن لو جعلناه لشمول  
الشيء بكل واحد من الصفتين لكل المعنى لا ينفع الإيمان نفسى ثم تقدم  
أحد الأمرين من الإيمان من أسرار الساعة ومن نحن فصاحت مع الإيمان  
فيؤدي إلى التكرار لأنه لزم من معنى الإيمان معنى العمل الصالح  
مع الإيمان .

الواو بعد الشيء بمعنى المجمع . إذا وقعت الواو بعد الشيء كانت لشي  
المجموع لأن موضوعه بتجميع هو فإن وانه لا أكلم محمداً وإبراهيم بحيث  
شكلمهما جميعاً لا تكلم أحدهما . لأن بقوله . دليل على أنها للمعنى عن كل  
واحد كجرمه كل من انجذب عنهما . فانه لا يؤكد من والله لا يكون  
منى قد وشرب سحر . وانه لا أكلم محمداً ولا إبراهيم فبحث مع أحدهما  
وتكلم أحدهما : وتخرجه أن الواو فانه عن المعنى بالتقدير لا أكلم محمداً  
ولا أكلم إبراهيم . وقد صدر الشريعة عن الواو بعد الشيء المعنى المجموع  
بأن يكون للاجتماع تأثير في المعنى مثل لا يخص أكل السمك وشرب  
الأس فإن السب في المعنى "ثاني" من اجتماعهما . فإن لم يكن للاجتماع  
تأثير في المعنى لشي عن كل واحد وهذا مردود . فمن لا أكلم محمداً  
أو أحمد فإنه لشي المجموع ولم يتحقق لقيده . فاحصل أن الواو بعد الشيء  
بمعنى لشمول والاجتماع إلا بدلين ، وأو بعد الشيء لشمول الشيء أى لشي  
عن كل واحد ، لا بدلين ، هذه هي المعنى . وقد يدل عرف الناس اليوم  
على غير هذا ولعمري والإيمان مسببة على العرف

تستعد أو للعدية - استعداد أو لمعنى حتى كقوله لا يستمعرون الله أو يتوب  
على . ولازمك أو تعصى حتى ومعنى حتى هو الدلالة على أن ما بعدها  
غاية لما قبلها ، والعدية ما انتهى الفعل عنده أو يمتد إليه . والصابط في استعمال  
أو كذلك أن يكون بعدها فعل منصوب وقبلها من منتهى يقصد انقطاعه  
بما بعدها وليس فاعل منصوب كما مثل فمضى أ. في المثالين ثبوت الفعل  
الأول بمتدا إلى غاية هي وقت حصول الثاني . وملاقفه هي المشابهة في انقطع  
لفي أو تعيين أحد الشيئين فاصح لاحق ، الآخر وفي حتى حصول الغاية قاطع  
للفعل (١) ، فإن انتفى أحد الشرطين كان الفعل غير بمتدا أو وقع قبلها  
فعل منصوب كات مستعمية في حقيقته كقولك لأفتك أو تسر  
أى ليسكون أحد الأمرين وقولك أوسع أن أصوه أو أصنى في المسعد .

ومثل صدر الشريعة قوله تعالى : من لك من الأمر شيء أو تنوب  
عليهم أو بعدهم ، فإن أو نعى حتى أى ليس لك من أمر تعذيبهم  
أو استصلاحهم شيء حتى تقع التوبة أو التعذيب فممتد يكون لك شيء  
فمصرح هم أو بشئ منهم وهذا تفسير رأى القراء . لكن التمثيل اقتداء  
تفسيره غير ظاهر من معنى حتى . وهو انتهاء عدم ملكة لشيء  
من أمرهم عند حصول التوبة أو تعذيب غير واقع من الواقع أنه لا يملك  
من أمرهم شيئاً في كل حال . إن عيب لا صلاح . والصحيح أن أو عاقبة  
ومستعمية في حقيقته وقوله تعالى : أو تنوب عبيد . معطوف على  
ديكتهم ، في قوله : يقطع طرفاً من أيديكم كفروا أو يكتمهم وما بينهم

---

(١) ويجوز أن يعنى حتى هو قول لسانه في أو لسانه بها معنى إلى أن أو  
معنى إلا أن وكوبا معنى إلى لأن الفعل الأول بمتدا إلى وقوع الفعل الثاني  
وكوبا معنى إلا لأن الفعل الأول عام في جميع الأمثلة إلا وقت وقوع الفعل الثاني

اعترض والمعنى نصرته عليهم أهل كعبه أو سابع في إغاضهم في أمه أو يشوب  
عليهم من أسسوا أو بعدهم في الآخر من أسسوا (١)

وفرعوا على هذه الاستعارة قول حذف ولفه لا أحد من داى حتى أصب  
في المستند نصب أصب فإن أو بمعنى حتى ومعه متداد عنه دخول داره  
رما يذهب ما صلاه هو دخل داره من الصلاة حيث ولو صي أو لا ثم دخل  
داره ، لأن الحذف كان على منع منه من دخول داره ، فبأنه الصلاة  
كما لو قال لا أدخل داره من دخل داره أو بعده

### « معنى حتى »

حتى موضوعه للعلم ومعنى الغاية أن يكون حكمة ما قبل حتى متبياً  
بها بعدها أو متداً إليه مثل أقمعت ما أميت في الجهاد حتى رادى وسافرت  
حتى مكة (٢)

استعمالاتها : ثم هي تستعمل من حيث الإعراب على ثلاثة أوجه :  
( الأول ) حارة وموضعها أن يكون ما بعده حرماً ما قبلها نحو  
فأتت سكنت حتى لحمة ونحو أكلت سمكة حتى رأسها أو متصلاً  
آخر حرمة كقوله تعالى ، حتى مضى تمجد ، ومن الحارة الناصبة للفعل  
أن مضمره كقوله تعالى ، لن نرج عابه ع كفن حتى رجع ، منها موسى ،  
أى حتى رجوعه ( الثانى ) توصية وشرطها أمران ( الأول ) أن يكون  
ما بعدها حرماً ما قبلها أو كالحرم في ( رومه له كقولك جاء الخلد حتى جابهم  
فلا يجوز جاء الرجال حتى نبت ( اشرطه الثانى ) أن يكون حكم ما قبلها

(١) ليه من يرى أن آية ليس بك من الأمر مستأنفة عما قبله ليرد على حسب  
آخر ولا يصح المقطع ويجب أنه لا بد من مدايرة السب الاستداف .

(٢) إن . من صدر السلام ما بعد حتى كانت العدة الانهاء كاللثال الأول  
وإن لم يتناوله كانت الامتداد كاللثال الثانى



من نصب شيئا فشيئا إلى الأعلى أولى الناس من جاء أحسن حتى المشاهدة وما بالناس  
حتى الأنساء . ثم الأعلى ، والذي يكون ملاحظة المتكلم لا اعتدال الواقع  
وإلا فقد يثبت الحكم أولا للمعطوف من مات الناس حتى نيتنا وتبعين  
العاطفة في الاسم المصوب مد حتى أما غيره فقد يكون معه للمعطوف وقد  
لا يكون ( الثالث ) الاستدانة : تقع بعدها حجة إما معية كقوله تعالى  
وَنُمِّدْنَا مَكَّانَ لَسْتَهُ أَحْسَنَهُ حَتَّى عَمَّوَا ، أو إسمية وجرها إما مذكور  
كقول الشاعر :

فما لب القتل نوح دماءها      مدحه حتى ماء دحه أشكلا  
وإما محذوف ويقدر من حسن الأول كقولك فراق القرآن حتى آخره  
بالفع أي مقروء .

حتى تأتي للسنة وتدريب محاذ : - قدمنا أن حتى الجارة تدخل الأفعال  
وتكون حدث مستعملة في حقيقة ما هي عليه وعمله إن كان الفعل الذي  
قيد بها يحتمل الامتداد وعلامته قوته صيرب المدة وما بعده صاحب لانه ذلك  
الأمر الممتد ، له كقوله تعالى : قَامَ الْمَسِيحُ لَا يُؤْمِنُونَ بآلِهِ ، إلى قوله حتى  
يعطوا الجزية ، فإن القتال يحتمل الامتداد ويؤيد آخره يصلح منتهى له ،  
وقوله تعالى : لَا تَقْهَرْ بِيوتَ عَيْرِ يُونُثَا حَتَّى تَسْتَأْذِنَا ، أن تستأذِنوا  
فإن المنع من دخول بيت العير يحتمل الامتداد ، والاستئذان يصلح منتهى له  
فإن انتهى الأمران أو أحدهما لم تكن حتى للغاية وتضمن محاذ في السببية  
بمعنى كي أو في معنى فاء العطف بحسب القربة المعينة ، فإن صلح ما قبل حتى  
سببا لما بعدها استعيرت للسببية من زوجت حتى أعقب أولادا يعمرون  
الديار فإن أرواح غير قابل للامتداد وهو يصلح سببا لإعقاب الأولاد ومن  
سافرت حتى أنذرت أحوال الأمم فإن ما بعدها ليس قاطعا للسفر مع صلاحية  
السفر سببا له ومن صدر لتريعة بقولك أسيت حتى أدخل الحة : سانه  
أنه إن أريد الإسلام إحداثه كالصدر غير قابل للامتداد وإن أريد الشات

عنه لا يصح دخول الحجة منتهى له لأن الإسلام موجود في الحجة بل أقوى  
وهو سبب لدخول الحجة على الاحتياط فيكون حتى يستعمله الله للسنة  
والعلاقة هي المشابهة في الالهي فكأن حكم الله انتهى بالعناية فكذلك السبب  
يظهر تمام سببته بالمسبب (١)

وإن انتهى شرط العناية ولم يصلح ما قبل حتى سبباً لما بعدها استعملت  
للعطف المحض أي للشرط المحرر عن معنى العناية والسببية وكانت بمعنى  
الفاء وهو التعقيب مثل لأنني محمد حتى أسمى عنه من ضمني فإن الإنشاء  
غير قابل للاقتداء فلا يكون حتى لمعناه ولا يصح سبباً معناه من طعام  
الآن فلا تكون للسنة فكانت بحرف العطف بمعنى وتضمن وعلاقة هذه  
الاستعارة عدم التراخي في كل من العناية والسببية من صدر الشريعة  
واستعاره حتى معنى الفاء لا نظير له في تمام العرب لأن العرب لم يستعملوا  
حتى للعطف المحرر عن معنى العناية وهذا امتنع أن يقال جاء زيد حتى عمرو  
فستعارها بمعنى الفاء كما صرح العقهاء اجترأ لا تؤيده قوايل النحاة ولا نظير  
له في كلام العرب قال سعد بن العقیة استعملوها على الله بعلاقة  
المشابهة من العناية والتعقيب وتأخر هذا الاستعمال عنه بقية عن العرب  
لأنه لا يشترط السماع في أفراد العرب بل يكفي سماع نوع العلاقة كالمشابهة  
على أنها تجمع عنه السماع بين محمد بن الحسن إمام في اللغة وقد أشير إلى هذه  
الاستعارة في الرموز كما ترى كفى به سمعاً .

ونقد عدة أن حتى إذا وقعت في المحذوف عنه فإن كانت العناية بتوقف  
غير على وجود المعاني والمباني أن يمتد العمل في وجود العناية . وإن كانت  
للسنة بتوقف البر على وجود السبب فقط وإن كانت للعطف بشرط

(١) وجمال في التبرج العلاقة المشابهة في قصد فكأن سبب مقصود من  
السبب فكذلك العناية مقصودة من العناية وهو مردود لأن السبب قد لا يقصد  
من السبب كاعده المسند عن الظلال والعناية قد لا يقصد من العناية نحو فرأت  
الكتاب حتى تصفه

للبشر وجوده فمعلمين ما من حتى وما بعدها يستحق النشك ويشترط  
 كذلك أن يوجد نفس بشرية في قلب الإنسان من غير تاج وإن كان في هذا  
 الشرط ما يشك في أن كان أمراً صحيحاً فإن لم يصر حاديه حتى يصح  
 أو إن لم يتجر حتى يروح ، وفيه سر من حصول القلب ومعه أن عند  
 بعض إليهم منحد أمثلة حتى يحصل ، فإن انقطع عن التجدد من الروح  
 وعن الضرب قبل الصباح حدث ، وإن كان أمراً صحيحاً فإن لم تكن حتى  
 تعدي شرف للبشر حصول الإنسان فقط لعدم امتداد الإيمان ولستيته للعناء  
 لأنه يحصل ما من حتى ، وفي الإنسان سر من حصول الإيمان والعناء  
 آت حتى أعتدى عندك من صدى ، لا يزال حصول الإيمان والعناء  
 للعطف ، إذ لا يصلح الإنسان سر من حصول الإيمان والعناء ، فحدث ذلك  
 أحدهما أو يراحي من سر من الإنسان ، ويصح مخرج في توضيح هكذا  
 ، وإن لم تكن حتى أعتدى عندك ، وعن حسن حتى فيه للعطف أن الإنسان  
 والتعدي فعلى الشخص واحد وفيه لا يصلح حراً لفعله ، لأنه لا معنى  
 لمخاراة الشخص على فعله معه ، وفي سر هذا التعليق أن سره التي  
 استعملت فيها حتى هي محررة الإقضاء من غير الله امر محاربة ولا مانع من  
 أن يكون من الشخص متعباً ، وإن من آخر له مثل أسلت حتى أدخل  
 الجنة ، ومنه إقضاء النجى ، وإن تعدي فمثل هذا المش  
 ثم ما ذكره من أن حتى حاضره تستدر لمعنى الله أى للتعقب هو  
 رأى غير الإسلام ومعه "ثم به لكه يخلف ما جاء في كتاب الرباد  
 لمحمد من أنه إن بون العور حتى ، فالأحى ، وإن لم ينو فهي المحرد  
 الترتيب حتى لو تعدي من أحيا عن الإنسان لا يبحث فالأحى ، فمن ما ذكر  
 في الردات تكون حتى متعاره محرد الترتيب لا للترتيب ولتعقيب كما قال  
 غير الإسلام ، وهو إلا أى الذى رجحه المتأخرون كصاحب الكشف  
 وصاحب التحرير قد عرص أن الترتيب المحرد عن التعقيب معنى غترع  
 لم يصح العرب له لفظاً كما وضعوا الله للترتيب وتعقب مثلاً ، ولكنه

اعترافه بلفظ لأنه لا يشترط أن يكون المعنى المستعار له اسماً حقيقياً  
لفظ آخر

تنتمى هـ حتى تدخل فيه في حكم المذهب أم لا - نعم أهل اللغة  
والأصول على دخول الغاية في حكم مذهبها ، إذ كانت حتى عاصفة لأهل  
نفي التشريك في الحكم كالمذهب ، وكذا اتفقوا في الاستدائية على تحقق  
مضمون الحق في بعده مع ما قبله في مذهب واحد مثل : مذهب حتى  
لا يرحونه ، أي تحقق المذهب واليأس معاً واحملهوا في الحياه وقبل  
لاندليل الدلالة بالقرينة بين وحدته وبينه لدخول حكمها كقول الشاعر  
أبى الصخريه كي يحفظ رجه وإراد حتى تله ألقاها  
ومما كون لغايه حرم أئنا فيها ، وإن لم نوجد فيه الدخول حكماً  
للخروج عملاً بالأصل ، وظل أكبر النحاة ونظر الإسلام لا تدل حتى على  
دخول الغاية ، وهال بعض المحدثين على دخولها ، وقال الميرد والبراء  
وعبد القاهر إن كانت الغاية جزءاً دحبت مثل شرب القهوة حتى لقدح  
الآخر ، وإلا خرجت من صحت حتى أئب

## ( حروف الجر - معنى الباء )

الهاء موصوغة ، لا يشترط للمعنى المعنى لا بدق وهو بصل حتى إلى الشيء  
تقول مسحت - أمي - ومررت أحمد أي ألصقت المسح برأسي والمرور  
يمكن أن يوجد فيه أحمد ، ثم ما قبل الباء ملصق وما بعدها ملصق به ، ومنها  
الاستعانة وهذا إذا دخل على الاله مثل صرت ، المعنى ومنها السببه  
وهذا إذا دحبت على اسم نصح أن يكون فعلاً متعطفاً بحا مثل : أزل من  
السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم ، ومنها نظيره وصطفي صحة إحلال  
في محله واتقد بصركم الله سدر ومنها المصاحبه ، صاعب صحة إحلال مع  
محلهما مثل : قد جاءكم الرسول بالحق - وبعض الأصوليين جعلوا الاء  
موصوغة لمعنى واحد هو الإصاف ، وغيره من المعاني أفراد له من قبيل

المشكك لأن وجود الإصاق في حربه مثلاً أتم منه في غيرها بإطلاق  
الباء على هذه المعاني من باب الاشتراك المعنوي والاولى أى صدر الشريعة  
تفرع . وفى على الاستعانة أن منع إيفاق مع هذه الشاة أردت  
من القمع وذكر نوعه وصفته كأن يباعا ويرى عكس كان سلباً . ذلك أن  
مادحت عليه الباء في عقد البيع يكون ثم وعبره مبيع لأنه في الغالب من  
المقود فلا يتبع عنه من توصيل به إلى الاتباع بالمقصود وهو المبيع .  
فهي الصورة الأولى تكون مفيدة معاً مضمناً لأن المبيع عن عاجله مشار  
ليها فثبت الثمن في ادمه ولا يشترط فيه إلا عنه بذكر نوعه وقدره . وفى  
الصورة الثانية مثلاً مع أن المبيع به اشتاء يكون سلباً المبيع  
دين حين ثبت في ادمه لأنه من أمسيات واسم بيع حين يمدح . فيكون  
الأردن مسبباً فيه واشياء رأس مال السلم ويشترط في العقد شروط السلم  
كالأجل وقصر رأس المال قبل الإقرار وعدم جواز الاستبدال بالمسلم  
فيه قبل القبض بخلاف الصورة الأولى حيث يجوز الاستبدال به لأنه وقع  
ثم (١)

ومعنى على الباء الإصاق مسالماً . فالمسألة الأولى حلف رجل على  
أمر أنه بقوله والله لا أخرجه . لا يرضى فاحكم أنه يشترط في الأمر لكون  
خروج إذن لأن الاستثناء في هذه النظم مفرع والمستثنى هو الخروج أى  
هو متعلق الجار والمجرور . والتقدير لا أخرجه إلا خروجاً يرضى هو جوب تقدير  
مستثنى منه محاسن المستثنى هو التقدير لا أخرجه خروجاً فوق المصداق  
سكرة في مباحات المصنف الثمين من كل خروج ثم استثنى الخروج الملحق

(١) وخبر الإسلام لم يذكر الباء إلا معنى واحداً وهو الإصاق . وبين  
أن مادحت عليه في عقد البيع هو ثمن . ووجه أن المقصود هو المصنف  
أى ما قبل الباء . والمصنف به أى ما بعدها مع ووسيلة فاحلت عليه الباء  
هو الثمن لأنه الوسيلة إلى الاتباع بالمبيع

بالإدس والتكرار مستفاد من معنى لاء وأما من قال لا تحرجي إلا أن أدن  
 ركتي بالإدن مرة لأن إلاما ستعين محاربا في معنى حتى وهو العاية قريبه  
 تعدر استثناء الإدس من الخروج بعدم المحاسه بدان تقديم إلا الإدس والعلاقة  
 أن في كل من الاستثناء وسعة قصر الحكمة في الاستثناء قصره على المستثنى  
 منه وفي العية قصره على المعيا واعتراض بأن هذا الاحتمال غير متعين إذ  
 يجوز أن يكون المصدر المنسك هه صرف رما بمعنى أوقف أى لا تحرجي  
 إلا وقت إدنى وحدث شائع تقول تمت غروب الشمس ومطلع القمر فيكون  
 الاستثناء حينئذ من أعم الأحوال والتقدير لا تحرجي في وقت ولا وقت  
 إذنى فيفيد تكرار الإذن ، وأيضا يجوز أن يكون السلام على حذف اللاء  
 وهي تحذف قبل أن إطراد أى إلا أن تد بعيد تكرار أيضا مثل لا تحرجي  
 إلا بإذن . أوجب بأن هذه وجوه سائغة ولكن لا كل لحث على تقدير  
 وعدمه على تقدير فلا يحكمه بالثبوت لأن الأصل إمامة بدنية ورجحة الخروج  
 وعمدى أنه ينظر إلى المعنى من حيث عرفا وعلى التفسير الأول اعترض بقوله  
 تعدى ولا تدحوا بيوت السى إلا أن يؤذن لكم ، فإنه يفيد التكرار مع أن  
 المعنى حتى يؤذن لكم وأوجب بأنه نفس من انقطاع من تكرار الحكم بتكرار  
 عنه وهي قوله تعالى ، إن ذلكم كان يؤدى السى ،

المسألة الثانية - دخول اللاء على آله المسح وعلى محله في قولك مسحت  
 المرأة سدى ومسحت رأس السيم ، وتقعده أن اللاء إذا دخلت على الآلة  
 لا يجب استيعابها وتعدي الفعل إلى المحل فتستوعبه وإذا دخلت على المحل  
 لا يجب استيعابه وتعدي الفعل إلى الآلة فتستوعبها من ذلك أن المسح  
 لا بد له من آله ومعنى ، والأصل أن تدحى ساء على الآلة لأنها الواسطة  
 بين المسح والمحل المسحوح والمحل هو المعصوم فإذا دخلت على الآلة لا يجب  
 استيعابها بل يكفيها ما يخص به المقصود وتعدي الفعل إلى المقصود ويستوعبه  
 وإذا دخلت ساء على المحل اعتبرت الآلة مذكورة تقديرها فتقدم فيما تقدم





« ولا يقول بأيديكم إلى الأيدي » أن لا يقولوا بأيديكم كما قال عبد الله بن مسعود  
 وجواب أن هذا استعمال للاء في معنى مجازي مع إمكان الحقيقة ومعنى الإلصاق  
 واعتراض على لقاعدة السابقة لهذه الإلصاق بالتحريف فإنها دخلت على  
 المحل في قوله تعالى « فاستحووا وجودكم وأيديكم » ومع هذا وجب استيعاب  
 الوجه وسد باب المسح في التيميم والجواب أن الاستيعاب أتى من دليل  
 خارجي وهو إما أن التيميم حذف عن الوضوء والمفروض في الوضوء  
 استيعاب الوجه واليدين بالنص . وإما حديث أحاكم عن جابر أنه رواه  
 « التيميم صرنا صرنا للوجه وصرنا صرنا إلى الرقعة »

## « معنى على »

على موضوعه للإستعلاء أي نحو شيء على غيره . وهو إما حسي  
 كقوله تعالى « وعليها وعلى الفلك » يحملون ، وإما معنوي والمراد به الوجوب  
 والله وم لأن الواجب مستعمل على المكلف شعب دمه به يقال على « دين وعلى »  
 نذر وعلى « لطلاق وعلى » عمل كلفى به النفس بمعنى لزمى في لكل فدية  
 الأشياء نعلوه معنى لأب تشعل دمه ولهذا يقال ركه الدين . وإن قال شخص  
 على ألف لعلان كان إقراراً بالدين حملاً للوجوب على المكلف وإن قال  
 ألف ودمه ووصى كان إقراراً بالأمانة حملاً للوجوب على منعه وهو  
 وجوب الحفظ بقريئة الوديعة فقوله وديعة بين تمييز ولهذا شرط إنصالة .  
على في الشرط - ويستعمل على في الشرط حقيقة على أن ما بعدها  
 شرط لما قبلها (١) عاماً كقوله تعالى « بأيديكم على ألا يترك بالله شيء »

(١) يصدق الشرط بمعنى ما سوف عليه وجود شيء حقيقة كالحيث للعلم  
 أو شرعاً بمحصن الشارع كالشهادة للرواح أو بحمل المكلف بأن يمس  
 تصرفه على شيء مثل إن سلمى أمة بيت مسجداً ، ويطلق بمعنى التزام أمر  
 في أمر آخر موجود ومعيّنه به كعمت على أن بالخيار والقاهر أن المراد =

ووليتك لقضاء على أن تفصل في المآل ووقعت دى على أن يكون  
ربما املاح المرصى ووجه كونها حقيقة في الشرط ما فيه من لزوم لأن  
لشرط بعد قوله صر لا ما يجب الوفاء به وفيه هي محار مشهور .

معنى على في المعاديات - المعاديات إما محضة وهي الخبالية عن  
الإسقاط كالبيع والإجارة والزوج فإن فيها منتهى العمل بالحال أو بمصلحة  
ومعاديه فيها معنى الإسقاط كالتحريم والطلاق والاعتاق على ما  
بين فيها معنى المعاوضة لمعاديه كالتحريم والاعتاق والطلاق على ما  
على مترك وأنت صادق على عشرين وأنت حر على ما . وفيها معنى الإسقاط  
لأن التحريم والطلاق يسقطان لزوج والاعتاق يسقط برفق ولهذا  
قبول التحريم والطلاق والاعتاق على ما . معاوضة من حيث المآل والتمد  
يسقط من حيث الروح والتمد فيها يستعمل على في تقدم الأول كالتحريم  
بمعنى الباء إجماعاً مثل نعم حصل على ما وأجرت لدار على حصة  
وتزوجت لفتاة على ما . فإن على ما يستعمل للإصناف التي هو معنى الباء  
فالمعنى بانه والقرينة هي نفس الحقيقة من معنى التحقيق المتصور على في  
المعاوضات هو الشرط وهو متعمد فيها لانه انه يتعلق بما يحتمل الوجود  
والعدم والمعاوضات لا تنفصل لتعمد والعدم كي لا يصح فإر أو معنى الخطر

منه هنا المعنى في لانه برأى المعنى الأول كان من على معناه وجوده على  
ما بعد ما والمعروف في معناه من حيث هو في الحال والمباينة موجودة  
مشروط فيها عدم الاشتراك . واما كان في في صيرورات بين الشرط والتعلق .  
نعم يحتمل أن يكون . المعنى الأول ويكون توفيق المشروط على  
وجود الشرط أى على التزامه ودوره إذ به يحصل الوجود شرعاً فلو باعه على أنه  
بالتحريم ومن البيع دون الشرط لا يوجد البيع وحده . يكون المشروط من  
الشرط بمحله الجراء في التعلق بعدم وجوده شرعاً عند وجود الشرط . وبمخرج  
على هذا المعنى مثل . ضلعى على ألف . أى . ضلعى في ألف . ثم على هذا  
داخلة على الشروط على خلاف العالمة .

التردد بين الوجود وعدمه . فإنه إذا كان يمتك امر على ألف فكانه قال  
 إن إلتزمت ألفاً نعتك . فحيث إن موقوف على إلزام الألف المتردد  
 بين الوجود والعدم وهو من هذه ناحية يشبه التملك من طريق القهر لأن  
 التملك فيه سبب موهوم . وعلاقة الإستعارة هي التعلق فكما أن الإلزام  
 متعلق بالمرور في عيني فكذلك الملتصق متمسك بالملتصق به في الماء . وصدر  
 لشرعة جعل لئام امداحة على ائمن هي . الإستعانة ومع هذا إستعمار على  
 في المعاوضة باللتصاق دون الإستعانة بقراب بين الميعين . وهذا إستعملت  
 في لقسم الذي كانت معاهضة معني لئام محراً أعد لصاحب وللشرط حقيقة  
 عند الإمام . فإن قالت . وحدها صفتي ثلاثاً على ألف فطلقها واحدة ماتت  
 بواحدة وعليها ثلث الألف عندهما وصفت واحدة رحمة بلا شيء عنده .  
 فالألف على معاوضة بدلالة حال . ووجه لأب المتظنمة وطلاق على مال  
 موهومة من حاسها وأجزاء الموصى نفسه على أجزاء الموصى لأنهما يشتان  
 معاً طريق المقابلة فيقتضي كل جزء من موصى جزءاً من الموصى . وقال  
 الإمام على شرط لأنه من حقيقة و شرط هو التطبيق ثلاثاً والمشرط  
 إثباتها الألف كنهى . فبأن صفتي ثلاثاً ثلث ألف ولا تنقسم أجزاء  
 الشرط على أجزاء المشرط لأن المشرط بثبت بعد شرط بطريق المعاوضة  
 فيتوقف المجموع على المجموع كما قال في إلهاء حر حب وكلت أحداً قامت  
 طلق نشين توقف الثمن على مجموع شريحي ولا تقع كل واحدة بمحصول  
 شرط منهما وهو إقتسام الألف ثلث جزء من المشرط قبل الشرط  
 فلا يتحقق شفعيت فكأن ثلث أحد المطلقات الثلاث قبل الألف وحال  
 الروح . وجب أن المراد بكلام الروح لغوص لا لشرط لأن المقصد إقتداء  
 بقسمها بالمال فيرجح قول الصاحب . كما لو قالت طلقني وصري على  
 الألف فطلقها وحدها تحب علي نصفه إذ الظاهر أن على للمقابلة لأنه  
 لو حن على لشرط كان الألف كله عيب مع أنه لا فائدة في طلاق الصرة .  
 أم إذا قالت طلقني ثلاثاً ألف فطلقها واحدة ماتت ثلثه إندفاعاً

معنى من . - - - - - قدم بعض مسانيد من وما أهدمتين وقد تناول العلماء هذا  
تجريب مما ما قد ذكر في الإسلام بها لتبصير وقال البعض إنها لبيان الجسد  
خاصه وأرجع سائر المعاني إليه وقد البعض إنها لانداء العاية أى امسافة من  
إطلاق البهس على سائر وإرجع سائر المعاني إليه لأن الأصل عدم الاشتراك  
لكر بين معنى واحد وإرجاع سائر إلى سائر سائر كل معنى في استعماله  
بخاص . والحق إنها ذات معنى كثيرة في مصنفين . إن كان لبيان مسافة فهي  
لابتداء العاية المبكاه من أمرى بعده ليلام من المسجد الحرام إلى المسجد  
الأقصى . أو ارمية من مسجد أسس على تقوى من ثوب يوم أحق أن  
تقوم فيه . وإن أهدت سائر ما مدها إر شيه وهي لتبصير من حد من  
مدام . وكانت من الهدين . وعلا من إحلال كله بعض محلوا . وبجى . لبيان  
الجلس نحو . فاجتنبوا الرجس من الأول . وكثيراً ما يكون هذا بعد ما ومهما  
لشدته إلهامها نحو . ما مسح من آية . ومهما . أن به من آية . وعلامتها إحلال  
الذى معها وجعل محرورها حراماً أصغر هو صلة لأدى فيل في آية . فاجتنبوا  
الرجس . الذى هو الأول . وقد تلتصيص على بنى الجسد بعدما كان اللط  
تحتل بنى الجسد وأوحده نحو من رجب . وحدث أنه لا يوجد معنى مشتركة  
بعم هذه المعاني ومعنى مشتركه لسائر في أمثلها كانت من مشتركاً لفظياً ويعين  
لمراد منها بالعربية

## « معنى إلى »

إن موضوعه نغاية أى بدلالة على أن ما بعده به به حكم ما قبلها سواء  
أكان ما بعده مكاناً مثل سمرت إلى رقة أو زماناً مثل آجرت أرمى  
إلى سبه أى إمتداسه ولتعد إلى العاية المصروفة .

(١) وعجاجة التوضيح إلى ذلك . أنه به وهو كلام متفقت لأن معناه لانتها  
النهاية ففسره البعض بأن المرد لانتها . أى العاية الكلام على حذف المضاف أنه  
وقال لبعض مراد . به لبدأ لأن العاية تطلق بالاشتراك على نهاية الشيء  
من آخره وبه من طرفه ومنه فوهم لا بد من العاية عند ذكر في له على  
من درهم إلى عشرة ومنه جواس غير واضح لأن إلى تدل على انتهاء حكم  
ما قبلها لا على سبه منه من لانها . حكم دى العاية بتقدير مصروفين انصح العبارة

وأحواله ثلاثة - الأول أن يكون لعمدة وهذا من ضمن الصدر  
 الإتهام إلى عامة أن كان فعلا فلا للامتداد كصمت إلى الليل الثاني أن تكون  
 للتأجيل وهذا من ضمن الصدر الإتهام أن لم يقبل الامتداد لكن يمكن  
 نعلق الحرج والمجور. يتعلق بدل عنه الكلام مثل نعت إلى شهر إذا التقدير  
 نعت مؤجلا أنت إلى شهر لأن البيع لا يقبل الامتداد بد هو الإيجاب  
 ولقول وأمكن تعديقه بمنع محو فثبت البيع وحكمه في الحال وتكون  
 إلى تأجيل المطالبة بالثمن. الثالث أن تكون للتأخير وهذا إن لم يحتل  
 الصدر الانتهاء ولا يمكن معق أحد محذوف فتكون إلى تأخير الحكم  
 بمعنى أن اعلم أي ضلوق والاعتدال مثلا نشتان الحال وتأخير الإيقاع إلى  
 شهر فلا يقع الطلاق. لا بعد الشهر كاضلاق المصاف في طالي عددا. فالعرق  
 بين التأجيل والتأخير أن التأجيل ثبت فيه العمدة والحكم في الحال وتأخير  
 المطالبة. والتأخير ثبت فيه عمدة حلال وتأخير الحكم. وأما الفرق بين التأخير  
 والتوقيف كما في أجرت إلى شهر فهو أن لتوقيت ثبتت فيه العمدة والحكم  
 في الحال ولو لا العمدة لامتد إلى غير هذه بخلاف لتأخير فإن فيه تأخير  
 الحكم ولو لاها لثبت في الحال وحكم هذه الحال الثلاثة أنه إن لم يبر شيئا  
 انصرف الكلام إلى تأخير الحكم كتأخير الإيقاع إلى شهر في أمثالين وكذا  
 إن بوي لتأخير. وإن بوي لتأخير تخرج لأن قوته في شهر تنبذ منه  
 التأخير من طاق عدل ويحتمل التوقيف أن ثبت الطلاق للحال وتوقيت  
 نوته زمان وهو لا يقبل لتوقيت فيلعبوا فيتجزئ الطلاق. وقال زفر إن  
 لم تكن له به تخرج لأن التأخير والتوقيت وصف يقتضي موصوفا موصوفا  
 فهو حد الطلاق ويقع وحده بلعبوا الوصف. قلنا سبنا وجوده سكن  
 «عشاره علة فقط أما حكمها وهو الوقوع فيقبل التأخير كما قلنا في اطلاق  
 المصاف وتأخير الحكم عن عمته ثابت كتأخير وجوب الزكاة عن ملك المصاف  
 إلى الحول. والأصل في هذه الأحوال إعمال إلى ما أمكن صوماها عن  
 الإلزام في الصورة الأولى أمكن استعمل في حقيقتها وفي ثبوتية لم يمكن

جعلها للعبه ولا يتأجيل سبع ووجوب النش جعلت لتأجيل المطالعة  
وفي ثالثة لم يحكم جمعها لتوفيت لطلاق ولا سأحرره لأنه لا يقبها  
فجعلت لتأخير حكمه

دحول اعانه في حكم المعيب وعدمه - الرأي الراجح الذي إحتاره  
محققوا لأصولين ولحد أن كلمة إلى بدل عن أن مانعه مما به حكم  
ما قبله فقط . وأما دخول العانة في حكم ما قبلها أو خروجها عنه  
مسائل . وعدم الدليل على أن الخروج لا لها موضوعه خروج من  
لأن الأكثر في استعمالها خرج العانة فحملت على ما هو العالب من  
أمره . فثبت الدحول للمعيب فيه تعالى . وإيدى إلى المرافق . حيث دحلت  
المرافق لمواظبتها بفتح عن عيبه . ومثال الخروج للمعيب قوله تعالى  
وَأَتَمُوا الصَّامَ بِاللَّيْلِ حيث خرج الليل لأنه بمن محض للصوم ومثال  
الخروج لعدم الدليل قرأ الكتاب في الصفحة العاشرة . وقال صدر  
لشريعته لعانه أن تكون عانه في واقع . ما أن تكون عانه في لتكلم فقط  
فالأولى كالمص يدور والرأس سمكه . فإن كلامها عانه في ماها ذكرت  
بعد إلى أولم تذكر وهي العانة . وهي التي لا تكون عانه إلا . لتكلم  
أى تذكرها . بعد إلى في الكلام ويبس عانه في . واقع كاللش في . وأتموا  
الصيام إلى أمين . فإن ليس عانه بمصوم . حوار امتداده أبعاً وأما صار  
عانه بمحض المشكك وهي العانة الخفية . فإن كانت عانه في الواقع لا تدح  
سواء تناولها صدر . بأن كانت جزء من أثلب سمكة إلى أسهام لم يتناولها  
من قطعت ليس في صفته السرى وقرأت الله أي الصبح . لأن لعانه  
لما كانت موجودة من . لتكلم لم تكن مفتقرة إلى المعيا فلا تكون تابعة  
له في الحكم . وإن كان عانه في التكلم فقط . فإن تناولها الصدر دحلت لأن  
ذكرها لإسقاط الحكم عن ما وراءها كما مرافق في الآية . فإن أيدى اسم للجموع  
من الأصابع إلى الإبط فقل أي المرافق لإسقاط الحكم عما وراءها  
بدلوا لها لشئ الحكم الحكم . وسمى عانه إسقاط لما ذكره . وإن لم يتناول

الصدر انما لا تدخل في الحكم لأن كرهه لمدا حكمه فيبقى بالوصول اليها للحصول العرص من كرهه كقوله تعالى وأتوا الصلوات إلى الغلين وهو لا لعابة لصدق لصوم على ساعه فكل ذكره لمدا الحكم اني انسى وتسمى عابة فلما ذكر ما ومنه تحيث اني مصاب وعرفت الى لستة

ليس هذا الرأي - يستدل لصمد على أنه مذهب لحناء في العاية  
لأنهم فرسما هذا المذهب والقول ما قال حرام ذلك أن لهم فيه أربعة  
مذاهب الأول أن لا تدخل على حوز لعابه حقيقه وإن فهم منها الخروج  
فهو محذور بالقريبه اني عكس الأول ثالث أنها تدخل على الدخول  
وعلى الخروج حقيقه وهي مشترك لعملي وتضمن أحدهما بالقريبه الرابع أن  
العاية إن كان من جنس المذهب أن تناوله لصمد دحيت ويرى لم تكن من  
حسنة أن لم يتناولها لصمد خرجت : وبيان الاستدلال بهذه المذاهب أن  
رأى صمد الشريعة هو عن المذهب الرابع للامحة لأن المحاسبه هي تناول  
الصدر بماله وعدمها عدمه وهو احد نسخه المذاهب ثلاثة لأن الأول  
والثاني يوحسان اثبت في الدخول والخروج لعملي صهما وكذا لثالث  
يوحسان لثالثه على الدخول والخروج حقيقه فبأنه لثلاثة  
الاثبت عمل لأن اصل فقد إن حوز الصمد لعابه دحيت ولا يخرج بالثالث  
الشيء من إن وإن لم يتناوله خرج فلا تدخل بالثالث لشيء من إلى لكن  
ورد على هذا الدليل إعتراضات الأول أن المستدل بذلك من مذاهب  
الامحة أقواها وهو الذي قدمه أولا ولما قد استدل بالضعف من مذاهب  
الحناء ورك الرابع ثالث أن المذهب الأول الذي رواه عن الحناء ضعيف  
لا يعرف له قائل ولا معارض اني كثرة القائلين به وعليه فلا يوحسان  
ثالث ثالث أن رأيه ليس هو المذهب الرابع لئله لأن المذهب الرابع  
قد أن كل ما تناوله الصدر دحيت ومذهب المستدل بقص منه يرى أن يكون  
عابه في الواقع فخرج مثل أكلت السمكة ان أسها أو يكون عابه في استكمل  
فيدخل فلهذه الإعتراضات بطل المدعى وقال خير الإسلام بين تناول

الصدر لعاية حجب وإلا حرج وهو المذهب الرابع بدعيه وهو ورأى  
صدر لشريعة مفقوصة بمثل قرأت الكتب إلى باب قياس فالحق مذهب  
المحققين لقوته وسلامته من النقض .

مربع - بي على القاعدة فروع الأول قول الله تعالى . إعسوا  
وحوكم وأندكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأجلدكم إلى الكعبين .  
فإن المرافق والكعبين عيبتن بلمس في التحام وقد ساوهم الصدر لحكمهما  
الدخول في حكم المعصاة وبعض الثبا حين كلام المتقدمين سلك في دلالة  
الآية على وجوب غسل المرافق طريقاً أخرى وهي أنه اختار المذهب  
القائل بمخروج العاية مطلقاً وإن هذه الآية لا تسقط لانتفاء لهما متعلقة  
بمحدوف تقدره مسقطين . ساءه أنه تعالى لما قال إعسوا أيديكم فهم منه غسل  
المجموع ولما قال بي المرافق فهم منه غسل لبعض وغسل الكل مع غسل  
البعض بحال فوجب تعليق الحار بحال مقدرة وشقذ إعسوا مسقطين  
إلى المرافق والفصل المأمور به يبدأ من الأصابع عادة فبعض المأمور بإسقاطه  
بما بي الإبط . فبدأت الآية خارجة من المسقط له دخولها في المعصية  
والفرق بين هذا الرأي والرأي المشهور أن المشهور يعني الخبر إعسوا  
ويقول بدخول العاية وهذا يعلقه بمسقطين المحذوف ويقول يخرج العاية (١)  
والمشهور بعد من تصيب لأن التعديق بمذكر أو من يشعلن محذوف .  
الفرع الثاني قول المقر له على من جيبه في عشرة فأحكمه عند

(١) هذا الرأي مبني على أن العاية بعيدة الإيجاب والإسقاط لكن الصحيح  
ما كان أبو زيد أنه يوجب أن عاية كالاستثناء بعد التحية بعيدة شئت واحداً وهو  
إيجاب الحكم كإب كما أن الاستثناء كالم نالقي ولا بعيد الإيجاب والإسقاط  
كما لا بعيد الاستثناء لثني والائت عدم لأن الإيجاب والإسقاط صدان فلا بد  
لأفادتهما من نصين والذال على العاية نص واحد ومقتضى كلام أبي زيد أن  
دخول الآية وحروجها اثنين كما أحرا



أنى حسنة إنه يجب تسعة فيجب المبدأ ولا يجب العاية ، وعدد الصاحين  
تحت عشرة ، فيجب المبدأ والعاية ، وعدد في تحت ثمانية بإخراج المبدأ  
والعاية ، فوحد المبدأ عند أن حسنة وصاحبه للمعرف حدث معروف  
منهم دخول المبدأ من هذه حسنة ووجه صدر التسعة بالضرورة لأن  
الجنينة جزء لما فوقه ووحد الكل بدون آخره محال ، فيرم ووحد هذا  
الجزء أى المبدأ ووحد ووحد ومع قوله إلى الأول حسنة ، بما فوقه لأن  
العدد إذا عرص به الترتيب كما في هذا الإقرار لا يكون الواحد حسنة ، بما  
فوقه ، فإن الذى يقل به من حسنة إلى عشرة كأنه يقول له الأول  
والثاني إلخ فلا يعقل أن يكون الأول جزءاً مما فوقه كما لا يعقل أن يكون  
لعاشر جزءاً مما بين الواحد والعشرة ، نعم الواحد جزء من مجموع العشرة  
سكن فرق بين العدد المطلق مثل له عني عشرة والعدد اسى عرص له  
الترتيب مثل من حسنة إلى عشرة ، ودليل خروج العاية عند الإمام أن صدر  
لكلام وهو من حبيه لا يتناولها فهي عاية عند إلى العشرة

وقال لصاحب مدح "المثال لا" هما معدومتان فلا تصحح للعاية  
ألا يوحى بها في إحصاء وهو يوحى بها فقد نكح وحوذها في الدهن  
"شعقل" وهو مرفوع نعتان أما الأول فحسنة كما إذا قل له من هذا  
الخط إلى هذا الخط حدث يكون إقراراً بما بينهما لا بهما فقد تعرف في العدد  
الدخول فيقدم على اللغة ، وأما خروج العاشر من العاية عند الحكم اليها ،  
الفرع لثالث والرابع والخامس - الحذر نحو نعت عني أى بالخيار

من عند والآخ نحو نعت بى مصح أى نعت ولا أطالب إلى رمضان  
والذين نحو والله لا أكلمه إلى رمضان ، فالحكم في ثلاثه أن العاية تدخل عند  
أنى حقيقته ، ولا تدخل عند الصاحين لأن حسنة أص صمد الكلام أى  
الخيار وعدم المطالبة بانتم وعدم "كلام" عند لأن متعلق هذه الثلاثة تنصرف  
إلى العمر فتناول العاية فتدل إلى عني دخول العاية ونسكون لإسقاط

موراءها كما ذكرنا في المرافى، وللفحوى لأصل في معناه الخروج ولا تدخول  
إلا بدليل وم يوجد وهذا التعليق مبني على المذهب المختار في إلى لا على  
مذهب صدر الشريعة لكن حكاية الخلاف في نعت إلى مصان غير صحيحة  
والصحيح: يوافق الإمام وصحبه على حرمان العائقة إذا التقدير نعت مؤجلا  
النسب إلى مصان والأحسن مطلق بدون أرى مدة كالصوم لأن المقصود منه  
التحذير عن المشرك فلا يتناول العائقة فكأن لم يذكرها فيها فقط (١)

## « معنى في »

في موضوعات للطرف أي بين أن ما عدهم طرف لا قبلها والطرفية  
تقسم إلى حقيقة ومعنوية، وأحقيقه إما مكاتبة كقوله الله في الكوب  
وإما رمزية كقولك الصوم في رمضان، ولا كانت في للطرفية بزم للطرف  
والمطروف في الإفرا. نصب مال في حافظة لإقراره نصب مطروف  
وطرفه خلاف الإفرا. نصب دابة في اصطلاح حيث تدم الدابة فقط عند  
الشيخين لأن العتار لا نصب عندهما، وإنما بحرية كقولك هو في معاقبة  
والدابة في يد محمد فالعلاقة في الأول الإحاطة أي بحصة النعمة بصاحبها  
كإحاطة الطرف وفي الثاني العكس أي تنكح الدابة من تصرف كتمك  
الطرف من المطروف.

وهي أيضا مضافة كصمت في شهر، وإما مضمرة كصمت شهر،  
فظاهره لا يستوعب متعلقها مدحوها لأن مدحول في شتمخص طرفاً  
والطرف قد يكون أوسع من المصروف، والمضمرة تستوعب متعلقها  
مدحولها سائته عن المفعول به، والمفعول يستوعب المفعول به إلا بدليلين

---

(١) قال لرحمى في الآحاد والأحزاب لا تدخول العائقة لأن المطلق  
لا يقتضي التبدل ومرة الآحاد مائة ليبيع إلى رمضان ومن روى الخلاف  
كفسر الشريعة اعتمد على نسخ بحرفه لأصول لردوى.

مكدا ما كان عمرته . في المثل الأول يصدق تصومه بصوم يوم من الشهر وفي الثاني يستوعبه وعد صاحبه يستوعب في الظاهرة والمضمرة .

مربع . بي على هذه القاعدة قول الروح روحه أنت خالق عدأ أو قال في عدو بوي ظهر بعد أو عصره فالجرك أنه يصدق قضاء في الثاني دون الأول عند الإيماء لأنه في الأول حذفها معه الطلاق عند مكان من أوله وفي الثاني كرها فكان في حره منه وكل حره صاح متعبر ، لية ، وقال انصاحين : لا يصدق فقع من أول عد لأنه لا فرق بين نبات في وحدتها مع ، انهما عندهما . أما ديانة يصدق عند سكن لأنه بوي تحت كلامه . ومن لم يكن له ية فقع طلاق في أول نهار عند السكن أما في الأول فصدر وكذا في اثنى عندهما . وأما عدأ في حصة ولأنه لما صح كل جرم . للإيقاع فيه ولم يكن له سنة بعد حره الأول لسفه واعرض عن القاعدة بقول الروح أمرك بعد عدأ ، في حد حيث يكون أمرها بيدها في جمع العدد وإن بوي جزوه في الخالين . وأحب أن ديت ليس وهو أن التقويض تمتد ومحتاج إلى التوى . وي على معنى في قوله لروحه أنت خالق في ابدأ أو في بعداء . في الطلاق ينجر لأن في يقتضي التحصيص ، نظرف . وطلاق لا ينحصن بمكان دون مكان فليت في ومدحوله . ولا يمكن جعله للشرط ، لأن ما لا يصلح للتحصيص لا يصلح للشرط ، وسب آخر وهو أن تنطبق يكون على نفس متردد بين الوجود والعدم والدار عين بحقيقة الوجود . ومثل عتلاق ما لا ينحصن بالمكان كالعتق والرواح والبيع . وإن بوي في دحويت ابداء صدق بياه ويكون الكلام محارأ ما عدو أو مرسلا من استعمل البحر في الخلق . وأحكم حيث تعليق الطلاق والعتق على الدحو . لأن معناه إن دخلت . وفقد البيع والزواج لأن التعليق يفسدهما .

بستعارة في البقائه . وقد استعمل في البقائه . لم تصلح للصرف أن

رحلت على الأفعال مثل أنت صالو في خروجك من الدار . والعلاقة المقابلة لمقابلة لصرف لمضروب . فحكم هو . ساط الطلاق بالخروج ووقوعه عند وجوده ويكون الوجود حشدة بمدة تتعيق في التوقف لا في الترتب بمعنى أن الطلاق يتوقف على المقابلة ويقع حال خروج خلاف الصلاق المعلق تعيق محض مثل إن خرجت وطائق وبه يقع بعد الخروج . فالتعليق هو أمران التوقف بمعنى أن الجراء لا يقع بدون شرط والله تعالى أنه يقع بعده والمقارنة مثله في الأول دون الثاني وثمة تعريف نظير فيما لو قال لأخيت أنت طالق في زواجك فتزوج لا تصلى لأنها حال إطلاق م يتم رواجها بالإيجاب والقصور . وإن قالين روجتك فأنت طالق . وحيثما طقت لوقوعه بعد نهاية القول . ويتفرع على قاعدة استعداده في المقارنة أن الرجل إذا قال لزوجته أنت طالق في مشيئة الله كان عمله سعي أي بمعنى إن شاء الله لأن المشيئة مرادة من الوجود والعدم لتعلق بمحض الممكنات دون السعي . فإن الله قد يشاء الفعل وقد لا يشاءه إلا أن هذا طلاق لا يقع خلهما بوجود المشيئة (١) ومثل المشيئة الإلهية والرضا والبيعة ومثل مشيئة الله مشيئة الخ والملائكة لأنه لا يوقف عليها وإن قال في مشيئة فلان كان تعليقاً يقتصر على المحس وإن قال أنت صالو في علم الله فهو عملة إن علم الله ويكون سحيراً مطلقاً لأنه تعلق بمحقق الوجود . فإن علم الله محقق الوجود . تبعه بالممكنات والمنعوتات تعلق بالحاطة والتعليق بالوجود سحير مثل إن برأ القرآن فأنت حر . فعلى طابق إن علم الله . إن

(١) ط الطلاق المشيئة هو المعروف بالاستثناء . وجملة تطبيقها هو رأى أي يرفع ويرى محمد أنه يصل نصيبه المهرية كانت طابق . وثمة اختلاف أنه يكون يمس على القول بالتعليق لا على القول بالإبطال وأنه إن قدم الشرط ولم يأتي به . ارتبط مشيئة . الله أنت طالق يقع متجزاً عند أبي يوسف فقد شرط تعيق ولا يقع عند محمد لعدم الفرق في الإبطال بين التعميم والتأخير

الطلاق ثابت في علم الله بإحاطته به . ويؤيد له أن لا يصدق لأن المراد بالعلم  
المعوم كقولهم اللهم اعمر عاك فـكـ والتقدير ضائق في حيلة معومات الله  
فبدن على الوقوع لأنه لو لم يقع لم يكن في معوماته وأبد لعرف الصرق بين  
المشقة ونعم من المتعارف أن من قال ضائق في مشقة الله يريد التعلق ومن  
قال في علم الله يريد يؤكد أن وقوع

فرع الأول إن كان استحال في قدره أنه من قسم القدرة بالتقدير أعبرها  
كأشده ومن قسمها بالعدد أعبره كأنه [المعنى خلافاً] من في مقدرة رات الله .  
وصحح أن إلهام عدم الوجود مع عدمه لأنها إن قدرت بالعدد كانت كاشته وفي  
قصر بالعدد كان المعنى خلافاً في عدد أولاه من كونه في مقدوره وجوده  
وشبهه لأن مقدور به بعض الموجود وغيره كجاء الموت في صلاح الله ضد خلاف  
العلم فإن الطلاق إذا كان في علم الله معنى معلومه استدعى بث وجوده وهو  
يتحقق بوقوعه . الفرع الثاني : إن قال المقر له عندئذ عشرة في عشرة فتنقض  
الله وجوب عشرة انطلاقاً من حقيقة ولا يحسن على المحال أي معنى مع أو وهو  
أعطف لعدد المجات ولا يجمع حتى يصدق أحد عشر من عشرين والواجب  
حمله على عرف الحساب أي تضعيف العدد الأول بعدد ثلثي فثبت ما به لأنه  
المتبادر وهو رأى زفر والآتمة الثلاثة

## « أسماء الظروف قبل وبعد ومع وعند »

يذكر من أسماء الظروف ما يجب توراته في العفة وهي أربعة مع  
وقبل . وبعد . وعند . وقع موضوعه لزمان المقارن زمان ما أصبحت  
إليه مثل الإبطار مع غروب الشمس . وقس موضوعه لزمان المتقدم على  
زمان ما أصبحت إليه ، وبعد موضوعه لزمان المتأخر عن زمان ما أصبحت  
إليه . وقاعده ، أن قبل إن أصبحت أي ظهر كانت صفة لما قبلها مثل  
على قبل محمد في البر وإن أصبحت إلى صميم ما قبل كانت صفة معوية لما  
بعدها مثل على قبله محمد في البر لأن حيث جبر مقدم والخير صفة في المعنى

لنبدأ فالحال الأول بعد أن عيّن في الدرجة الأولى من البر والثاني يقيد بأن  
محمد في السرجة الأولى ، و"تقدمة" في بعد بالعكس ، ولو قلت على مع  
محمد في البر أو معه محمد لفهم أنهم في - رجة واحدة في الحالين

مربع - بي على هذا قول الزوج لغير المدخول بها أنت طاق واحدة  
مع واحدة أو معها واحدة فتطوق نسس لهما يقعان في وقت واحد وإن  
قال نس واحدة طلعت واحدة لأن الأولى وصفت ، لصية ووقعت متقدمة  
فلم تجد الكسرة محلا ومن قال فلها واحدة صدقت ؛ نسس لأن الأولى وقعت  
في الحال والثانية قصد بقاها متقدمة عليها في المصى فوقعت في الحال  
مع الأولى لأنه لا يمتنع من الإتيان أو المصى من قبل طاق أمس تصدق  
من حين التكلم ، وحكم بعد على العكس والوجه ظاهر بما قلنا في قبل  
أما إن قال هذه للدخول بها طائبان في كل الحالات لأن المعتدة  
بحسب لطلاق الثاني ومنه الإقرار من له جيبه من جيبه بزم انما في كل  
الصو . إذ لا مانع

معنى عند - عند موضوعه محصره ، أن حصول شيء في مكان شيء  
آخر ، والخصرة إما جيبه كقوله معنى ، فبارة مستقرأ عبده ، أي عرش  
لنفس مستقرأ عند نسس ومنه لوائح من عسدي لك مصحف ،  
وإما معوية نحو ، قال من عنده عمر من سكتب ، ومنه الديون من  
عسدي لك جيبه رسا ، وقد قال لك عسدي جيبه من عن الوديعة لأن الكلام  
وإن كان يحتمل الوديعة وليس . لا أن الوديعة هي الأتيان لأنها لا تضمن  
بالهلاك ولا تضمن عند الإصلاخ من عن الأتيان ويجب الحفظ ولا ذاء  
عند المطالبة ولا تضمن بالهلاك ، وإن من له جيبه رسا من عن الدين لنس  
عنه فثبت بزمه في أدمه

## كلمات الشرط

ذكرها الأدوات التي مكنة بناءً مما يشترطه عليها وهي أربعة :  
 وإذا ومتى وكيف والأولى حرف وال فيه أسماء ولهذا عرّبها بالكلمات  
 معني : - هي موضوعه بشرط المحرر - عن من الطرف - عرّبه فلا  
 تدل على طرف الزمان كما في إذا ومتى ولا على المكان كما في ولا على الحال كما  
 في كيف ، ومعنى الشرط انتمنى أي ربط حصول مضمون جملة حصول  
 مضمون أخرى فاحتمل الأول الشرط والأخرى إما أن يشترط عن هذا  
 مصدر بمعنى التعليق ووصف لبيكم . وطلق الشرط أيضاً على مضمون  
 أحده لا أولى فكون اسم التكلام ونحو في إن يكون شرطاً أو معناه ما  
 على خطر الوجود أي على تردد في وجوده مثل في ختم الألف حدود  
 الله ، الآية فإن الخوف معدوم حال التكلم ومردف بين أن يكون والآلة  
 يكون في المستقبل ، ولا يصح أن يكون شرطاً بخلافه حيث لا يكون  
 للشمس ومجيء رمضان إلا المكتبة وهو شرط لعموم قول . حلت عن تحقق  
 يوجد في المستقبل باعتباره الشرع نفسه كقوله إن جاء المد وإن كان  
 موجوداً بالفعل كان تخرجاً من أن أرسل الله محمداً فأتى في المبدأ كان صدقه  
 حيث يكون نذراً محجراً وكذلك لا يصح لتعيين على أمر مستحسن لو حو -  
 مثل إن نعت من بعد محمد فأتى ضار فإن علق به كان الكلام نحو

تقرع - نوا على وضع إن بشرط المحرر عن تصرف قول الروح  
 إن لم أصدقك فأتى ضاللي فأحكم أنه إن لم يضمنها بعد هذه التبيين لا تصيق  
 ولا في آخر حياته أو حياته لأن ضلالتها معني عن عدم التطلع المستغرق  
 للعمر (١) وهو لا يتحقق إلا بالهجر عن 'علاق' والعجز بتحقيق قبل موته

(١) فهم هذا من وقوع الفعل بعد التقي والشرط وتجرد الشرط من الطرف  
 وكما قال : إن لم يوجد طلال ، ونحو من عن طرف قيد استيعاب أو  
 غير بخلاف متى وإذا حيث يفيدان مع اسمي عندما مفيدة بالوقت كـ :  
 ( ) - - - سيد و أصول الله

أو هو بها لأنه إذا لم ينس من حاته إلا جزء من حاته عن الطلاق أو لم ينس من حاته إلا جزء لا يسع "تصديق يحصل النفس من نطق الروح فيتحقق لعدم وقوع الطلاق وقال في "نوا" لا يقع الطلاق إذا ماتت هي لأن اليأس من نطقها يحصل بالموت وعندئذ لا يقع الطلاق لأن الميتة ليست بحية له والصحيح ما قدمت لأن اليأس لا يحصل بالموت بل بقيه إذا بقي زمان لا يسع انطق وحشد يقع صلاق المملوك على أخته لا على الميتة .

## « معني اذا ومتى »

إختلاف في معنى رد فقال الكوفيين له معان نحى . لتصرف المجرى عن الشرع فيكون معناه ما حصل ما قد كقوله تعالى . والنس إذا يعني والهر إذا نحى ، حدث وقعت بدلا من النسي وجعلت طرفاً للشيطان والتجلى وقول الشاعر .

وإذا تكون كرهية أدعى لها

وإذا يحاس الحيس يدعى جنتب (١)

وهي في هذا الإستعمال تدخ عن قطعي الوجود وسكون . الثاني أنها تستعمل بشرط المجرى عن النطق كمن هو قوله تعالى . وإذا جاء نصر الله إلى قوله فصح محمد . رد . وقول الشاعر واستغنى ما أغناك ربك بالغنى

وإذا نصك خصامة فتجمل

وهي في هذا الإستعمال تحرم المصارع عدم . والأصل فيها أن تدخ عن قطعي الوجود كما تلو . وقد يدخ عن المشكوك لداعي كما أشدنا بأنه زال حدوث العقر مرله الحق توطسا للنفس على تحمها ، تكون حرفاً في هذا الإستعمال لأنها لما أشبهت رن في هذتها التعلق الذي هو معنى جزئي

(١) يعني إذا رل بالقوة مكروه قدموه بدافع والجد . وإذا جاء الخير أحروه كما توضح الخدم



لا ينادى إلا بالحروف كانت منها في حرفة فتختلف حرفتها وتسمي  
 عند الكوفيين باختلاف الاستعمال كما عني، وهي حقيقة في المعين، وقال  
 الصريون هي حقيقة في الصوف وتصف إلى حمة هسية إلا أن قد أنما في  
 المحض مثل، وانه، إذا خلاها، . . . قد تأتي للطرف المتضمن معنى الشرط مثل  
 . إذا لم ينفطرت، الآات . . . لا سقطت عن معنى الصوف في الاستعمال  
 ولا تجرم المصارع لأنه قد فيها إيهاء من الشرط المتضمن في جميع أو  
 الشرط اللهم، لا في صرورة الشعر فتجزم حملاً عني من وهي حقيقة  
 في المعين لأنها تطرف فيما عيه الأمر أياً قد بعد الشرط عند إيه  
 المجازاة كالمبتدأ الذي يفيد معنى الشرط عند العموم نحو، زنه من حتى يصير  
 من الله لا يصح أجر المحسين، . . . أو أن تصاحي أو لصريين ورأي  
 الإمام، أي الكوفيين، وصيرت ثمرة اختلاف فيما إذا كان إيمانه إذا لم  
 أضفك فأنت طالق فقال، التصاحي تعلق منجر، تسكوت بعد الحلف زماناً  
 يسمع الطلاق لأنها تطرف المتضمن معنى شرط فمعنى الحرف عني مصي  
 زمان لم يعلق فيه، وقال أبو حنيفة هي بشرط محسن كبر فلا تسبق، لا في  
 آخر الحياة تعليق لطلاق على العدم المطلق أي الذي لم يتقيد بالزمان .  
 والأصل في إذا أن تدخل على أمر موجود، بعض ما، . . . بها تكون  
 كريمة البيت أو على الفعل المرتقب حصول معناه كقوله تعالى، . . . إله . . .  
 انعطرت، . . . وتقلب الماضي إلى المستقبل لأب حقيقة في الزمن، المستقل  
 قد تقول سمع دجود عني الماضي أيضاً كما في قوله تعالى، . . . وإذا لقوا  
 الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا حذر ابن شهابهم قالوا، . . . معكم . . . لأن الإله  
 تحكي ما كان من المناقذين .

والجواب أنه ساء دخولها على الماضي لأنه قد يراد به الاستمرار كإسم  
 الفاعل فدخولها عليه باعتبار الاستمرار في المستقبل .

معنى متى - متى موضوعه تطرف الزمن لمخصص معنى الشرط فهي  
 طرف لما بعدها وأداة شرط وتجرم المصارع . . . وبني على معناها أن

الروح إن قال لامرأته متى لا أصقت فأنت طالق وسكت بطلت بمجرد  
السكوت . مع . يسع لطلاق لأنه واحد الشرط وهو معنى دمان لم يطلو به .

دحول إذا عني المشنة . - إذا فوص الرجل الطلاق إلى امرأته بقوله

طلق نفسي إن شئت إقتصر التهنيط على المجلس فتمت الطلاق ما دامت  
في المجلس انتهى فوص إليها فيه لا بعده . بجمع الصحابة . وإن قال طلق  
نفسك إذا شئت اتفق الإمام وصاحبه على أن لها أن تصق متى شئت  
ولا يتقدم التهنيط بالمجلس كقوله طلق متى شئت . أما عند الصحابين  
فلأن إذا لا يسقط عنه معنى أصرف وإن استعملت في الشرط والمجازة فهي  
مشنة عندهما في المخرج متى ولعني طلق وقت المشنة . والمعروف عند الإمام  
أن إذا عدا استنهاها في المخرجة تكون بشرط المخرج عن معنى الطرف مثل  
ب . ولهذا قال في إ . لا أصقت فأب صاوي تطلق في آخر الحياة ومقتضاه  
أن يتقدم التهنيط بالمجلس كما قلنا في طلق إن شئت . ولذا حالف أبو حنيفة  
أصله . فإن قول الصحابين . وما الفرق عنده بين أب صاوي إذا لم أطلقك  
وبين طلق نفسي إذا شئت . الخواب أن إذا جاءت بصرف كتي وللشرط  
المحص كبن في المسألة الأولى لا يقع الطلاق في الحال . بالشك لأن الأصل  
عدم الطلاق بين حميت إذا عني معنى متى يقع طلاق في الحال . وإن حميت  
على معنى إن يقع في آخر الحياة لحصل اشك في الوقوع في الحال فيقع آخر  
الحياة فإذا هما مثل ب . وفي المسألة لثانية نفس الطلاق في الحال بمشنة  
المرأة والأصل في التعقيب الاستمرار . فإن حملت إذا عني معنى : إن انقطع  
تعمق واقتصر على المجلس وإن حملت على معنى متى استمر ولا مرجح  
لأن حدث . معيين فلا يقطع . شك في المسألة الثانية مثل متى

ب . فإن قلت منع أن الأصل في طلق نفسي استمرار المشنة لأنه تفويض  
مقيد بالمجلس كما في لغة فإذا . مد عليه إذا شئت حصل اشك في الاستمرار  
فيجب أن تعيد إذا التقييد عملا بالأصل كإل

والجواب أن الأصل في طلوع الاستمرار وإثباته لتقييد استصحاب  
ياصح الصحة إذا قرن بمعنى شئت ، جمع على أصله وهو الاستمرار . وإذا  
قرن فإذا شئت شك فيه فيبقى على أصله .

## « معني كيف »

كيف موضوعة للاستفهام أي السؤال عن الحال مثل كيف على  
وكيف قصبت يومئذ . وثاني ثلاثة مفهم الخارج مخرج لتعجب نحو ، كيف  
تكفرون بالله ، وتستعصم بحال أي معنى الحال عند تعدد حملها على المعنى الأول  
كقوله تعالى : ، هو الذي يصوركم في الآخرة كيف يشاء . . . فيسقطه  
في الهماء كيف يشاء ، أي على الحال التي شقوها . وحكي فطرت عن العرب  
انظر إلى فلان كيف يصنع أي إلى حال صناعته ويقول امرأته أنت  
طالتي كيف شئت أي على الحال التي شئت من الرجعة وسبويه لصعري  
والكبرى ، فكيف مستعصمة بحال أي معنى الحال بقرينة تعدد الاستفهام ،  
وعلاقة الإطلاق بعد التقييد أعني أنها استعصمت في الحال بعد أن كانت  
تستعصم فيها بقدر لدون . ومن كيف التي بمعنى الحال جاءت كيف المستعملة  
في الشرط مثل كيف تصنع أصعب كيهما يحسن أحسن ونحوها فيها نجاد  
الشرط والجواب في المسألة ، وهي معرفة التصارع عند الكوفيين وفطرت  
الصعري والنعص شرط في الجزم امرأته بما

تفريع - تنفرع عن كيف المستعصمة في الحال قول امرأته  
المدحول بها أو غير المدحول بها أنت ضائق كيف شئت وقول السيد لعمده  
أنت خير كيف شئت ، والقاعدة ، في «مروءة أن كيف المستعملة للحال  
إذا انفصلت بالمشبهة كانت تتبع أحوال الشيء الذي تصفه صدر الكلام  
إن كانت له أحوال كطلاق المدحول بها فإن أحواله لرجعة والسبويه  
لصعري والكبرى وهذا عند الإمام . وقال صاحب ينصق الأصل أيضاً  
فتعلق إطلاق لعدم امكانك أحوال لطلاق عنه فلا تطلق إلا إذا شئت

في المحال وكونه كماله أحواله من كل كلمة كيف أن لا يرتب عليها أثر  
ثم عي وكونه كماله مستعمه في أحواله معه وذلك كاعتق وصلاقي غير المدحول  
١٠ لأن اعتق لا أحواله له وصلاقي غير المدحول بها يقع باناً بلا عدة  
فثبت له أحواله أخرى بمعنى مثبته وثناه على هذا تشرح الفروع :  
ثم عي الأحوال - فقول "سند" ت ح كيف ثبت قال أبو حنيفة يعتق  
لعدد المحال و - من كيف لأن الاعتق لا أحواله له ، وعندهما يتعلق الاعتق  
بثبته لعدد فلا يعتق في حال بل بثبته في المجلس كما في المتوسط ولم يذكر  
لم يرد إلا ويمكن لتوجهه "فقد يرد أن للعتق أحواله فهو منجز ومعلق ،  
مطلق أو موصوف . عي من أو بدونه عي وجه التحرير أو التدبير ،  
فكيف يتعلق جميع أحواله به من هذا بعض الأصل لاستحالة استقلال  
الأصل عن جميع أحواله

"تشرح نفي" - فقول "روح غير المدحول بها أنت طالق كيف ثبت  
فتقع عداق من محال و - من كيف لأن كيف لتعصب أحواله دون الأصل  
فتقع عداق من متصف بعبودية لأنه لا ينفك عن أحد أحواله وتبطل  
كيف لأنه لا يرد له أحواله في علقها بالثبوت حيث انتفتت الرجعة  
لأنه لا عدة عنه وانصب البدوه لأن "طلاق بواقع انصف ٣

المرغ لك ت - فقول "روح المدحول بها من كيف ثبت لحكمه عدد  
الإمام وموقع الطلاق في المحال جمعاً وتعلق أحواله من البدوه بصري  
والمكبر عي من أو بدونه لأن كيف لتعويض الوصف دون الأصل فإن  
معه أحواله من "الأصل متصف بأدب أوصافه وهي الرجعة ويتعلق غيرها  
من الأوصاف بثبوتها فلها أن نحس الرجعي باناً أو ثلاثاً ، وإنما صح هذا  
التفويض لأن الطلاق قد يكون رجماً فيصير شيئاً محضاً العدة وقد يكون  
وحداً فيصير ثلاثة صم يمين إليه ثم من لم ينو الروح وصفاً من أوصاف  
طلاق وقع ما شاءه وإن بوي وصفاً معين كالرجعة أو بعبودية فإن اتفقت

بينه ومشيتها، وقع ما شئت وإن اختلفا تعرضا وبها فثبت الحكم  
الأصلي للطلاق وهو الرحمة، أما تعرضهما فلا اعتبار، مشيتها لأنه موصوف  
إليها واعتبر مشيتها لأنه الأصل في إيقاع الصلح وأما التمسك فلهذا المرحح

وقال الصحاح لا تطلق إلا مشيتها في المجلس للتلازم من الطلاق  
وأحواله فيبرم من تعلق جميع الأحوال بالمشية تعليقه، وجه التلازم أن  
الأمور التي لا تحس كانتصرقات الشريعة من رواج وسع وطلاق وغيرها  
وجودها غير محس، هو يعلم في غيره كالحس في أرواح وأمثال في البيع  
ورفع الرأح في الطلاق فافتقر الأصل فيها إلى الوصف لأنه يعرفه وكذا  
يفتقر الوصف إلى الأصل لأنه قائم بالاستواء في الافتقار ولهذا استويا  
في لزوم كل منهما فلا حرج وصف الموصوف بالمشية تعليقه بالأصل  
ومن هنا قالوا في قوله تعالى: كيف تكفرون بالله، بذكر تكفرون  
ببكار جمع أوصافه وصف الشريعة أن سب التلازم هو امتناع  
قدم العرص، مريض، مثلاً، طلاق عرص قائم بذاته وأوصافه أعراض  
أيضاً ويشتع قدم من العرص، لأن يكون محلاً والثاني حاله  
بل كلامه حالان، الحسم فلا مرجح أحدهم خطه محلاً وأصله، الآخر خطه  
حالا ووصف من هو سواء، والله عليه لا فرق بين طلاق وكفائه أعراض  
قائمة به وأن طلاق واحد بدوها كما قال الإمام، والله هذا بأمرين  
الأول أن امتناع هو قدم من مريض معنى حيوان وهو كقول سباص  
في النعومة، أما قيمة به بمعنى نعته به، ووصفه له فلا مرجح منه فأتى تقول  
سباص، صاع، معنى عرره محمول، طلاق، فلا نسبة لأن أحدهما أصلاً  
والآخر وصفه الذي، أنه ثبت التلازم من الطلاق وأحواله بالمثل انتهى  
تقدم فلا حاجة إلى الكلام عن امتناع قيام له من العرص

وأجاب الإمام عن أصل الداليل بأن كيف تعليق أحوال الطلاق  
سوى الرجعة وتخصيصها من الأحوال المطلقة بالمعنى لأن الصلح لم يقع

لزم أن يكون متصفاً بنوع أو صفة ونصاحي منع وقوع الطلاق لأن  
في تحرر الكلام ما يعبر أونه من تنجيز إلى تعليق وهو ، كيف شئت .

## الصريح والكناية

الصريح هو اللفظ الذي ظهر المراد منه إما لتمام معناه الموضوع له  
كروحت وعت وعتت وعتت وعتت وإما لظهوره به بعد كفاؤه تعالى  
وكتب أرائه ريث يخرج من من نطق إلى كونه أي من الصلح  
إلى عدل ، وإما لعمدة استنباط في معنى خاص تحت هذا قسم الأول عامة  
استنباط في غير معناه فلهذا كالألفاظ التي عرفت في معاني خاصة حتى  
صارت حقائق بقرينة كالألفاظ في عصب الأعصاب واللمس في قربان المرأة  
وكفوف رجل بوجهه من محرمه وأب خاصة حيث غلبا في الطلاق ومنه  
معرفة عرف عند محسن كجده لأب كل الجمع وأد ما بعد منه  
الذي عنه استنباط أمم في حد معانيه فلفظ لمشرك يطلق على أحده  
المسح وغنى أحد لمكوك وعقب في الأول وكالجم يفتي على المذوك  
وعلى النبات الذي لاساق له واشتهر في الأول

ويستند به لفظ من روي أنه قد نفي ثم يسر عنه ذكره إما  
لجهل معناه المبرح به أو جهله به أو بغير أو بغير أو لاحتمال اللفظ  
بمعانيها مما جعلت معنى لك في الزوج ونفي في الطلاق وأنت على  
كنى في الناصر ومنها فهم لعمدة الأربعة الآية وصحت من صريح  
والكناية يأتيان في الحقيقة والمجاز كما نبهت

والكناية عند علماء البلاغة هي على رأي المشهور اللفظ مستعمل فيما  
وضع له لكن لا لفظه بل ليدل منه إلى مألوفه : فالمراد منه بالاصالة هو  
المألوم كقوله هو كثر الرصد وميزول الفصيل تريد الانتقال فتها إلى  
ميرمه وهو أكبر قدر سكة عند عدم على الانتقال من اللازم إلى  
المألوم ولا ضرورة أن يكون الزوم عقلياً بل يكفي أن يكون بدلالة  
العرف أو الحال سواء كان المعنى المراد ظاهراً كقولهم هو عريض القفا  
كناية عن عباوته وهي نزوم تصحى كناية عن زهوها ، أو كان مستتراً

كقوله تعالى . وقلنا قص في أيديهم . كناية عن قديمهم وكقول الشاعر :  
 والمجسد يدعو . بدوم الجيده . عقد ماضي أو المعيد نظامه  
 كناية عن لذته . لأن المعيد تصور الحياه ومصدر الكسبه عند عباده  
 لأصول عن اعتبار معنى سواء . كان لها امداد من اللزم إلى المروم  
 كالتاليين . لم يزل أولم يكن كالحقيقه . بهجوره . ويحذر عن ابعاد . في  
 الإصطلاح عن عموم وخصوص وخرى . بجمعه . في لفظ مصدر اعمى الذي  
 وجد فيه . نفس إلى مديوم . ومصدر . الكناية عند علماء الأصول  
 فيما استمر . من غير . ومصدر . الكناية عند البلاغيين فيما وجد  
 فيه . من غير .

حكم الصريح وسكاه . حكم الصريح هو رتب الحكم الذي حمله الشارع  
 سيما به . نفس للفظ عليه من غير حاجه إلى به . كلفظ . ومعناه اشرع  
 مع القول . من تلك . لفظ . تلاق . ومعناه اشرع . مع القيد فيثبت  
 حكمها بمجرد ذكرها من غير حاجه إلى به . فلو زاد . أن يقول  
 . من الله تعالى . به . أعت . أنت صادق . أنت حر . صلت إمرأته  
 وعنى عبده . ومنه . ولفظ . من حر . لا يفهم . العربية هذين اللفظين  
 فطلق بهما ثبت العتق والطلاق (١) نعم . أن . المتكلم . بالصريح معنى

(١) لكن رتب لاحكام عن الصريح . به عند بعض الحكماء أو جهه مناه  
 كما هو مروى عن فقهاء الحنفية . لفظ . لا . أنه قد غير فاصد للسبب والحكم  
 والجاهل فاصد للسبب دون الحكم . ومقتضى معناه فيما نوب الحكم فاصداً  
 فقط . لأنه متى على اظاهر . قد مر . من . بطلان . به . حكمه .  
 أم . دونه . ولا لأن . في . عام . بغير . نفس . إلى . بين . حكم . على . بوابا  
 الدرس . وقصودهم . والأصل . في . ذلك . ولأن . في . التخييل . المرفوع  
 عن . منهم . دونه . وقد . من . لا . حد . الله . الله . في . أعينكم .  
 وفسر الله . كما . الصدقة . والتابعين مرة عما يجري على اللسان من غير قصد  
 وأخرى . من . حتى . في . التفسير الأول . أن . شارع . اعين . لعدم القصد  
 أصلاً . عن الثاني . لفظها . من . مع . أنه . فاصد للسبب والحكم . هذا مبدأ =

لا ينفرد منه لكن يحتمله صدق ديانة لاقضاء اكابو أراد من الطلاق الإطلاق  
من القيد ومن الحرية كرم السجايا

حكم الكسبية - حكمها أنه لا يترتب عليها حكم شرعي إلا مع به ذلك  
الحكم أو دلالة الحال عليه كحال ما أكره الطلاق والمصعب في قول الرجل  
لامرأته أنت بائنة وهذا كذلك لأن الكسبات مستمرة المراد لما فيها من  
الاحتمال وكل من السهولة دلالة الحال معين أراد ويقطع الاحتمال ومن  
أحكامها أنه لا تثبت به من يدعي تهيب كحد الزنا وتدفع فإن الزنا  
يثبت بالشبهة والإقرار بصرح به فهو أقرب من كتمانته وغيره كالوفاع والوطء  
لا تثبت به الخلع المراءى وكذلك حد نقود ثبتت به اشخص إلى  
صرح الزنا مثل أنت زانية فهو يترتب الوفاق أو الوطء أو سبه إلى الزنا  
طريق لتعريض لا يحد أصلا لحد الزنا فإنه شبهة شرعية أيها الخلع والوطء  
إرادة معنى آخر مثل التعريض فليس شخص آخر لست بزانية أو ليست  
أنت زانية بقصد ربي المحض أو أمه زانية شرعيا أن يذكر لفظ  
زانية على معنى يقصد به معنى آخر كقولك في من يودي المسلمين ، لمسلم من  
سلم المسلمين من نسبه ونسبه يقصد به نسبه في الإسلام عنه وهو نوع من  
الكسبة يكون مسوقا بوصف غير مذكور

دفع شبهة - قال فقهاء الحنفية كسب الطلاق نحو أنت بائنة أو حرة  
أو أحر حتى يقع بها طلاق ثلاثي ، لا في ثلاثة ألقاظ تأتي لأن الإيقاع  
بها تصرف صدر من أهلها مصافا إلى محله بولاية شرعية فتعمل بحقيقة وموحيها

من شرعي ولا يثبت من الأحكام على من لم يقصد ولا يرتب ثبوت  
الحكم مع العلم في الزوج والطلاق ورجعه وما لا عين تمشع لأن المحرم  
فأصله ثابت غير راض ، حكم بخلافه ، لصد عن الأصل العام في المحرم  
ألا يربط عليه حكم كافي ببيع وإجاره وبره ، انتهى به التصرفات  
التي لا تقبل الفسخ الحديث ، ثلاث جدهم جدهم من جد سكاك والطلاق  
والرجعة .



وهو فصل الزواج فصلا لا رجعه معه فيقع بها النكاح . فهو تصرف مستقل  
عن الطلاق : عده لأمر أن حكمه متحد مع أحد حكمي طلاق  
وقال غيرهم : الواقع به رجعي لأنها إذا تعين المراد منها نية أو قرينة  
صارت كالطلاق الصريح إذ هي كذلك وأوردوا على أحدهم أن اسمها كنايةات  
الطلاق ومعناه أنها مستترة له إذ والمراد المستتر هو الطلاق كما يفهم من  
الإضافة فتأخذ حكمه وهو الرجعة أثناءه في قوله تعالى : الطلاق مرتان فإمسك  
نعروف أو نسرج يحسن ، لأن لكناية تأخذ حكم المكنى عة كما في  
كنايةات الزواج

أحب الخنثى أولا بأن هذه الألفاظ صرائح طهره المعنى وإطلاق  
كنايةات الطلاق عنها بخلاف أصول علاقته لمثله في الإبهام فكأن لكناية  
مهمة اللفظ فكذلك مهمة المتعلق المنص به لأن لقائل أنت متى لا يدري  
أريد من الخير أو من الزواج فإذا نوى من الزواج معنى المراد وعملت  
لكنايةات بموجبها فالتعمد في إطلاق الكنايةات على هذه الألفاظ لأنه لا  
استتار فيها وإنما الاستتار في متعلقها وبحسب من قلت مادام الواقع بها هو  
النكاح فسادا فتم كنايةات الخلق ولم تقولوا كنايةات النسوة . قلت : بصفتها  
بإطلاق الملاحة صميمه وهي أنها عند أحد حكمه وهو نكاحه

وأجبت بأن إطلاق الكنايةات عن حقيقة وأن المراد بها اصطلاح  
عناء البلاغة الذي يقال في قول الزحاحي أنت بان أصعب نبيوه وأريد  
معناها وهو الألفاظ ، سكن لا ندائه من استغن مع نسبه في مكرمه وهو  
الطلاق لأن الطلاق مروي لنبيوه فيقع به الطلاق أي لارمه نسبه .  
وعنى هذا الجواب لا حاجة إلى أن يكاب المحاذ لأن معنى الكنايةات في البلاغة  
يتحقق بمجرد الاستغناء من الألفاظ في مكرمه . ولو كان يعطى ظاهر المعنى كما  
قدم ولا يرمي عن هذا الجواب . فوقع الرجعي كنايةات الطلاق لأن  
باصطلاح البلاغة لم يرد بها إطلاق . المراد بها حقيقة استغن بها إن مرويها  
وهو الطلاق فيقع إطلاق نسبه لارمه نسبه

وحق في الخواص أنها كذايت باصطلاح علماء الأصول حقيقة لا محذور لأنها عدم اللفظ المستتر المراد سواء أكان الاستتار في اللفظ أو في متعلقه وهي كذايت لاستتار متعلقها ولهذا لا نسبت حكمها إلا بالنسبة أو دلالة الحال وهذا لا ينافي أن حكمها استثنائية عملاً بحقائقها وإضافتها إلى لطلاق لإفادة أحد حكمه كما عدنا (١)

واستنبأنا - من لكذايت ثلاثة معاني تقع في الرحم هي إعتدى ، إستبرأ ، حمل ، أت واحده "ما لا" وفيه كناية لأنه يحتمل عدى نعم الله عليه وعدى أو أمثله في كتاب مدح "لا" وفيه إثبات بعين وبروم من الأمر به تقديم الطلاق صريحاً في إقتضاء صحيحاً لأنه بالإعتداد والطلاق المقدر يدفع بالواحدة وحده حتى يأتي "سند" سوده بقوله إعتدى ثم راجعاً وفي كتاب عيني مدح "لا" يقع به صلاق طريق المحذور باستعمال إعتدى في معنى كوني طالق وهو من صلاق المسبب على السبب

و قصد الشرع به - عذوه مسبه أن شئ صم مقفود وهو أن يكون المسبب مقفوداً من سبب يكون عذوة فتتحقق أصالة المسبب للسبب ومعين أن العدة ليست مقصودة من طلاق وأحب - أن شئ صها هو الاحتصاص - سبب لتتحقق الإيصال من جاني سبب المسبب وأمدة مخصوصه الطلاق - لإصانة وبروم به غيره كالموت

---

(١) وإحدى مدح "لا" ع. بحسب "كبر" تأسس بالرفع وإرواح إلا به لئلا يكون "كبر" كبر "لا" المدحون غير مدح ولا تكون أسباباً للمراد ، نعمه أن يكون "كبر" هو مدح بها في الطلاق والفرق بين حمل الطلاق مع المدح والرجوع به لا يتم للثلاث بالقرآن والمخلع بالسنة والطلاق على مال بالإجماع فافهم - بأن حكمها التبنوية يحتاج إلى اعتبار من الشارع ويؤدي إلى وقوع ما لم يرد المطلق وإعداد ما أراد

والردة بالتسع . وأما شيء فكذلك أيضاً لأنه يحتمل رسته في حرك من  
أظمت مستمتع بها أو استرقى من امرئ . وحي فين أراد الشيء ثنت  
الطلاق . فتصاه . وكل مدعته في اعتدى يقال نظيره هـ . وأما الثالث فلا  
أنت واحده يحتمل أن الماديات واحده في الأدب واحده ويحتمل أنت  
تطلقه واحده عن إباحة . مصدر بين بوي شيء كان جعياً لأنه حكم  
لطلاق . هذا واللفظ الأول وشي كنه في اصطلاح الأصول والسلاعه  
لاستمر المراد بالإنتقال إلى ملوهمه وهو الطلاق والثالث كنه في اصطلاح  
الأصول فقط .

## ( الظاهر والخفي )

نصراً لأصول في اللفظ . عسا . وسوج دلالة على مدعته كما جاء  
والسواء وعموصها كقوله تعالى . وأحب . كم الأنعام . لا ما تلي عداكم .  
فصموا ما وصح معده بالعدوه وما حتى معده بالخوف ثم نظروا في الظهور  
واخفاء في وجودهم ثم حجت بعض فوق بعض فقسموا الظاهر إلى أقسام  
وقسموا الخفي إلى أقسام .

أقسام الظاهر - ظاهر يقسم إلى أربعة أقسام - الظاهر والنصر  
والمفسر والمحكم لا تخال هذا تقسيم شيء إلى شيء وفي غيره حيث قسم  
ظاهر إلى الظاهر وعينه لأن الأول يعني مصنف الوصوح والثاني أحصى كما  
بأن . وهذه الأقسام متباعدة في مفهوماتها وفي وجودها الخارج عن  
المتأخرين وهي متباحة في وجودها عند المتقدمين .

إصطلاح المتأخرين - قولوا الظاهر هو اللفظ الذي ظهر معناه نفسه  
ولم يسوق له واحتمل التحصيل أو التأويل والتسج كقوله تعالى . أحي الله  
لبيع وحرم الزنا . بالسر في معناه المصطفى وهو إباحة التسبيح والمع  
الجازم من الزنا .

والشرح - الظهور هو الوصوح والمراد من قولنا نفسه ألا يكون

المعنى في نفسه حقيقياً وظهراً ، فغيره من هذا من قسم الحقي لا الظاهر وسبق  
أنه إن بين حقاؤه قطعي سمي مفسراً وإن من نصي سمي مؤولاً وسواء الكلام  
للمعنى قصد منه والمعنى الذي يدل عليه اللفظ إما أن يكون الكلام قد  
سبق له بأن يكون وروده من أحده أو ، نسوقه فالأول هو ما قصد من الكلام  
قصداً أصلياً والذي ماذل عليه الكلام ولم يقصد منه قصداً أصلياً سواء قصد  
قصداً سعيّاً أو لم يقصد أصلاً ، وبين هذا في قوله تعالى ، وأحل الله البيع  
وحرم الربا ، فإنه يدل على معنى مطلق . وهو حل البيع وحرم الربا ولم  
نسوقه الآية لأنه كان معلوماً قبل ذلك وعني معنى إلزامي وهو التفرقة بين البيع  
والربا وقد سبق له وقصد منه قصداً أصلياً لأن من ردأ على الكمار في  
قولهم إنما البيع مثل الربا ويعرف السوق بقرينة ما سبقه كما مثله أو لا حقه  
أو نسب البرول ويأتي له مرید سان في بحث الدلالة واحتمل التخصيص  
تجويز إرادة بعض أفراد العام بدليل منقول مقارن كقوله تعالى ، وأحل الله  
البيع ، حص منه بيع الحمر والخير وبيع العرر وكثير واحتمل تخصيص  
غيرها ، والتأويل من أعطى الصهر على معنى محتمل مرحوح بدليل يحمله  
راححاً ، ويكون في العام تخصيصه وفي الخاص تحمله على معناه المجازي  
كقوله تعالى ، الرهن على الرهن استوى ، حيث من الاستواء على الاستيلاء  
بدليل حكم النفس باستحالة المعنى الحقيقي وهو الجلو من احتمال التأويل  
تجويز إرادة غير الظاهر ولما جمع في التعريف مع التخصيص كان المراد به  
تأويل الخاص للمعنى واحتمل التخصيص ، إن كان عاماً أو لتأويل إن كان  
خاصاً ، والصح ورود دليل شرعي متراخي عن مثله ، أفع حكمه فاللفظ  
إما أن يحتمل لتخصيص أو التأويل كما مثلاً ، وربما أن لا يحتمل أحدهما كقوله  
تعالى ، قاتلوا المشركين كافة ، حيث مع التوكيد مهما ، وربما أن يحتمل  
الصح كما تلونا وربما أن لا يحتمله كقوله تعالى ( هو الحي لا إله إلا هو ) فإن  
حياته ووحدته لأنفس البيع ، فالظاهر لا بد فيه من عدم السوق واحتمال  
لتخصيص أو التأويل واحتمال البيع

والص . اللفظ الذي اراد وصوح من سببه الكلام لكن احتس  
 اختصاصه والتأويل وليس كقوله تعالى (واحد الله "سبح وحرره الزمان) بالنظر  
 إلى معناه الإلهي وهو التفرقة بين "سبح والزمان وكقوله تعالى (ولا تؤموا  
 السعيا أموالكم) إلا على حزمة دفع أولى من لا تحس لتصرف إليه  
 وهو طاهر في عدم تعدد تصرفات "سبحه وطلق الشخص أيضاً بالعرف العام  
 على كل دليل مجمع من الشريعة كتاب أو سنة .

والمفسر في اللغة اللفظ المدح في كسبه (١) وفي الاصطلاح هو اللفظ  
 الذي اراد وصوح بعدم احتماله تخصص أو تأويل لكن يحتمل لسبح  
 كقوله تعالى : وقاتوا المشركين كافة ، وقوله في المصنفات قبل المسند .  
 فما لكم عليهن من عدة تعتوبن ، فإن الصبح واحد ولا يحتمل الأول  
 التخصص فتؤكد ولا شئ التأويل لأن قوله تعتوبن يعني أن اراد من  
 العدة غير المدة التي ترضها المطلقة وكل منهما يقبل لسبح . ويصحب المفسر  
 أيضاً على الخي الذي بين حقاؤه بدليل قطعي كقوله تعالى . وأحل لكم  
 الأنعام إلا ما يمتن عليكم . المفسر بقوله . حرمت عليكم الميتة واسم ،  
 الآية وصيغ حر الإسلام يدل على أن هذا وما قبله معنى واحد للمفسر  
 أعني أن المفسر عنده ما اراد وصوحا سواء أكان طاهر أم من الأصل غير  
 فاس للتخصص أو التأويل أو كان حصياً ورأى حقاؤه قطعي . وغير  
 حر الإسلام على أنها مفسر أم إن بين حقاؤه الخي بدليل قطعي  
 كحر الواحد وقياس سمي بالمؤول

ولحكم . في اللغة المتفق وفي الاصطلاح التخص الذي اراد قوة بعدم

(١) ومن هذا أراد المفسر لما في كشف بحيث يصير المعنى  
 مقطوعاً به بخلاف التأويل فإنه صرف الكلام إلى معنى محتمل بدليل يحمله  
 مظهر . وهذا حرموا المفسر بالرأي ولم يحرموا التأويل به لأن الرأي  
 دليل قطعي



لأنهم اعتبروا في الظاهر ظهور المعنى سواء سبق له الكلام أو لا وفي النص  
سوق الكلام لمعناه سواء احتمل التخصيص أو التأويل أو لا وفي المفسر  
عدم احتمال التخصيص والتأويل سواء احتمل النسخ أو لا وفي المحكم عدم  
احتمال الثلاثة فالظاهر عندكم مدخل فيه الثلاثة الباقية والنص يدخل فيه  
المفسر والمفسر يدخل فيه المحكم ولتداحظا عندكم مثلاً للظاهر بقوله تعالى  
(يا أيها الناس اتقوا ربكم) (الرابعة والرابعة) الآية (والسارق والسارقة)  
الآية فهي ظاهرة ظهور معانيها وهي نصوص لسوقها لها والظاهر أن  
صدر الشريعة يرى رأى المتأخرين دليل كلامه في بيان الأمانة وبدليل  
اعتراضه على التمثيل للمفسر بقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون ،  
بعدم قوله النسخ : وقيود الأقسام المعينة للتأويل تفهم من كلامه بدليل  
المقابلة ، هذا والنص قد يفارق الظاهر بخلاف الظاهر فإنه لا يفرق النص  
لأن معنى الظاهر لم يسبق له الكلام ولا بد من اشتغال اللفظ على معنى سبق له  
الكلام فمثال النص وحده ، وقته على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً  
ومثل انطاهر مع النص آية وأحرقة البيع وحرم الربا ، بدليلان الذي  
قدما ومثله أيضاً قوله تعالى فاسكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث  
ورباع ، أى اسكحوهن معنودات اثنين اثنين إحد وهو ظاهر ، لظن لا باحة  
النكاح المفهومة من فاسكحوا إذ لم يسبق له لاستفادة هذا المعنى من نصوص  
أخرى مثل ، وأحل لكم ما وراء ذلك ، وهو نص باعتبار إعادته وجوب  
الاقتصار على الأربع من قوله مثنى وثلاث ورباع فإنه المعنى الذي سيق له  
الآية لأن حل الزواح فهم من أدبة أخرى ولأن الأمر شيء إذا ورد مقدماً  
تقيده ولم يكن ذلك الشيء واجباً كان لإيجاب ذلك القيد فيحرم تركه كقوله  
يُحَرِّمُ فِي أَمْوَالِ الرِّبَا يَبْعُوا سِوَاهُ سِوَاهُ ، حيث كان لإيجاب التسوية لأن  
البيع مباح وهذا موافق للقاعدة العمومية القائلة إن محظ الشيء والإثبات في  
المقيد هو القيد : أما إن كان الشيء المأمور به واجباً فلا يدل الأمر على  
إيجاب القيد بخلاف أدوا عن كل حر وعبد من المسلمين ، ومن المثالبين يعلم

أنه لا فرق بين أن يجتمع بين وضاهر في لفظ واحد باعتبارات كالمثال الأول أو كونا في بعض كاشفات في محل وضاهر الأمر ومحل النص العدد باعتبار اتصاله بالأمر

إعراض وجوابه - مثل الأصول من التفسير بقوله تعالى : فسجد الملائكة كلهم أجمعين ، ولم يحكم بقوله تعالى : والله بكل شيء عليم ، إعراف صدر الشريعة عن الغشيل هما أن مرق من المفسر والمحكم أن الأول يقبل مسح وإثبات لا يقبله في كل القول وعدمه - سب لفظ يد على ذلك بأن يوجد في غير الفاعل مضاف عن نفسه ولا يوجد في ما يقبل للمثالين من قبل المفسر لأنه من فيما مضاف عن نفسه ، وبين كائنا اعتبار محل الكلام أو باعتبار أعم منهما فهم مثالان لمحكم لأن الأول يحذر عن سجود الملائكة وأحاديثه لا مسح للروم للكذب وإثبات لإحاطة عم الله وهو لا يقبل مسح لدلالة لفظ قال صدر فلهذا أوردت مثالين آخرين من قبل الأحكام الخفية يظهر لفرق بين المفسر والمحكم قوله تعالى : فاتوا المشركين كافة ، وهو مفسر لأن قوله كافة سد باب التحصيل لكنه يحتسب المسح لأنه حكم فرعي وقوله عليه السلام : الجهاد ماض منذ بعثني الله إلى أن يقبل آخر أمي النجاشي لا يصبه حواجر ولا عدل عدل ، فقوله إلى أن يقبل أح - سد باب مسح والاعراض وارد على أي المتأخرين ، هو يؤيد ما قدس من أن صدر الشريعة عن رأيهم ، وليس وارد على أي المتقدمين لأنه لا يعرفون بين المفسر والمحكم بقدر يوجب التباين والجواب - حتمنا الأنعم من اللفظ ومحل الكلام وبمعنى اثنين مفسر بآية ، فسجد الملائكة ، لعدم قوله مسح واعتراض بأن الآية نسب من قبل المفسر أيضاً بقوله التحصيل بدليل قوله تعالى فسجدوا إلا إبليس ، والجواب أن إبليس من الملائكة لا يستثناء مقطوع بمعنى سكن أو هو داخل فيهم نسباً والاستثناء متصل لكن الاستثناء غير التحصيل ، حكم هذه الأقسام - هذه الأقسام الأربعة لها حكمين : الأول ،



أنها تدل على الحكم الشرعي قطعا ، لأن القصد في المفسر والحكم بمعنى عدم  
الاحتمال أصلا وهو المأثري عندك وهذا لا يحتملان التخصيص ولا  
التأويل ، وقصد في المفسر ، ومن معنى عدم الاحتمال المأثري عن دليل وهو  
مراد محققه ، بمعنى أنه إذا وجد الاحتمال سكرام قهر عليه دليل وهذا من  
كل مذهب التخصيص والتأويل ، ونسب على قصد في الحكم وجوب العمل  
بمطلوبه وجوب اعتقاده أنه حق من عدمه ، غير أن الظاهر والنص يفيدان  
الصرف بما فيه على الاحتمال من كونه المخصوص والمخلص المذلول .

الحكم الثاني ، جميع الأقوى عند تعارض وجه النص على الظاهر  
والمفسر عليهما ، ويحكم على الحكم ، وجوب العمل بقوى المفسر ، وصحتها  
فقوة معنى ، وأحسن لك ما هو أمثل لكم ، طاهر في إباحة رابطة الروايات  
على الأثر ، لأنه لا يثبت عليه ، وسئل عن إباحة ما عدا المحرمات في الآية  
نساقه ، وقوله تعالى ، منى وأزات وربيع ، نص في حرمة الرابطة في جميع  
النسب على الظاهر وبذلك حرمة وقوله يرجع بسبحة ، بوصيه لكن  
صلاه ، صهر في إباحة أو سوء ، لكن صلاه لأنها حقيقة في مذهب المعروفه  
ويحتمل تأويل ، الوقت لاستصحابه كقوله <sup>بأنه</sup> ، من صلاه أو لا وأحرأه  
وقوله في رواية أخرى ، بوصيه الوقت كل صلاه ، مفسر يفيد أنها تنوضا  
لوقت كل صلاه لأنه لا يحتمل تأويل مخرج المفسر على صاهر وتنوضا  
كل دخل وقت الصلاه

## أقسام الخفي

اللفظ الخفي هو الذي ينصح معناه وينقسم إلى أربعة أقسام ، أحق  
والمشكك والمجهول والمشتبه وهي أقسام متباينة ، وجه الخصر أن  
اللفظ الذي حقت دلالة على معناه إن كان حقاؤه ، صراح عن اللفظ  
فهو الخفي وإن كان من نفس اللفظ فإن أدرك معناه ، سفل بعد التأمل فهو  
المشكك وإن لم يدرك إلا سفل عن الشارح فهو المجهول وإن لم يدرك  
أصلا فهو المشتبه

الحق - لفظ حق معناه من حيث تناوله لبعض أفراد سبب أمر عارض على اللفظ ونحن شرح التعريف شرح المثال : قال تعالى : والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، السارق من يأخذ مال الغير خفيه من حرر أو حاط ، فالقاريء أو السامع للآية يتبادر إليه في أول الأمر أن اللفظ متناول جميع أفراد حتى من يسرق الناس في يقصتهم بقطع الحواط والحبوب كما يقع في الطرقات والمحال العامة ، ومن يسرق الأكفان من انقور ، ثم يعرض على اللفظ ما يحمله غنى المعنى بالنظر إلى تناوله لها وهو اختصاص كل منهما باسم حيث سموا الأول بالطرار أى القطار الذى يقطع الحواط والحبوب ، وسموا الثانى بالناس أى الذى يحفر القور ، وبأحد الأكفان فقال لو كانا من أفراد السارق لم يخصهما العرب باسمين على حدة ، لأن الظاهر عدم اختصاص بعض أفراد المعنى باسم ما دام المعنى متشويلا للكل ، ولهذا حتى لفظ السارق بالنظر إلى تناوله للطرار والناس ، وإن كان طاهراً أى تناوله لغيرهما ، فيستمر هذا الخصص إلى قليل من التأمل يتبين به أن اختصاص الطرار باسم إما كان زيادته في معنى السرقة لحدقه في مسارقة الأعين المستنقطة منبراً عملة الناس عما معهم فيطهر بذلك أن سرقة أخطر وجنائه أكبر ، وأن اللفظ متناول له ، وإما احتصوه باسم لتفرده نوع فريد من سرقة فنشت في حقه حد السارق بنفس اللفظ (١) ، ويتبين أن اختصاص سارق الأكفان باسم الناس ليقص معنى السرقة لعدم الحرر والحافظ وقصور الدلية وعدم الدالك في الطرار لأن القبر لا يصلح حرراً ، والميت لا يحفظ ، والكفر لا يرغب فيه عادة وليس مموكاً لأحد ، فلا

---

(١) الصحيح أن الحد ثامت في الطرار بغيره النص ، لأن السارق متناول له لغة - إذ هو سارق ماهر والبهمن كصاحي التحرير وكشف الأسرار يرى أنه ثامت بدلالة النص لوجود علة الحد بقوة في الطرار وهي السرقة وهذا مردود لتناول السارق له لغة .

يتناول لفظ السارق ، فلا يشت الحد عنه وإنما يعدر لدوائه وهذا مذهب  
الطريقين ، وقال أبو يوسف والأئمة الثلاثة يحسد السارق لتناول السارق ،  
في الآية له واختصاصه باسم كاختصاص نوع الجنس باسم لأنه نوع من  
السرقة ، والقبر حرر لأن الحرر لكل شيء بحسبه وخصمه ورتة الميت  
إن كان من ماله وإلا فالأجنبي الذي كفه

والمشكل - في اللغة ما حفى بحوله في أشكاله وأمثاله وفي الأصول  
لفظ خفي مراده من نفسه بحيث يدرك بعد التأمل بالعقل ، وسبب الإشكال  
غموض المعنى الحقيقي المراد وعراية الاستعارة ، مثال الأول قوله تعالى :  
« وإن كنتم حساً فاطهروا » ، فإن التطهر غسل طاهر البدن لا ماطه لكن فيما  
يصدق عليه طاهره غموض أهو البشرة ولشعر مع داخل الفم أو لا يساؤل  
داخل الفم ، فجعل الإشكال هي المضممة بسبب أنه تحادب الفم حكما في  
الصوم فهو في حكم الناطق بالطريق لأن اتلعه لا يصدده وفي حكم  
الطاهر بالطريق إلى لطعام والشراب لأن إدخاله في الفم لا يفسده ومعوم  
أنه يجب غسل ظاهر البدن دون ماطه مرددا في إلحاقه بأههما جهاد الإشكال  
ثم بعد التأمل أدركنا المراد بالعقل فاعتبرنا الوجهين فألحقاه بالطاهر في  
الغسل والباطن في الوضوء لأن قوله تعالى « فاطهروا » تصيغة المبالغة  
يطلب التكلف في التعميم بالماء وقوله « فاعسوا وحوهم » حال من هذا المعنى  
فوجبت المضممة في الغسل دون الوضوء ولأنه لا حرج في إيجاب المضممة  
في الغسل أقلته بخلاف الوضوء .

وقد يقال هذا التوجيه بغيره أنه لا غموض في المعنى وهو غسل طاهر  
البدن بل في متعلقه فالأحسن جعل سبب الإشكال المبالغة في « فاطهروا »  
فإنها تتضمن أن تكون من جهة كيفية الغسل بأن يجب الدلك ، كما ذهب إليه  
مالك وأن تكون من جهة مكانه بأن يجب غسل ما هو طاهر ولو من وجه  
وبالتأمل ظهر أنه الثاني . ومن الإشكال لغموض المعنى المراد تعدد معاني  
المشترك مع خفاء القرينة كقوله تعالى « ساؤكم حرث لكم فأنوا حرثكم أفي

شتم . فمقص أي جاء بمعنى كيف ومعنى من أن فاشكال المراد هل هو إباحة  
الإيمان في أي موضع شتم أو في موضع معبد . والمراد بأي كيفية شتم ؟  
وبالتأمل ظهر أن المراد شيء يقربه حرث لأنه موضع طلب الأولاد  
ومن الإشكال للإبداع في الاستدلال . وأكواب كانت قواريرا  
قوارير من فضة . وفي أكواب الخمر قد عصف القوارير تحت برن طاهره  
من بظها ولطيف خاص "تمسه فأن شتم سكر . هو المعنى بأن شتمها  
بالقوارير واستعمل "قوارير لما لإفادة صفاء الزجاج . ثم أمدح في هذه  
الاستدلاله بأن جعل "قوارير من لفضة لإفادته لصفاء فرفع الإشكال في  
ماضي . أي في أي شيء من الزجاج أو من "تمسه . ثم تمسك قلنا أن المراد ما  
تقدم فحذف اسمه . هدمه . صا الأكواب في صفة هي غائبة في الغرابة  
هذا كلامهم . وأوقع أن الموحى في الآية نفسه مدح لا استناده . لأن  
وكان . بمعنى خلقت وقوارير . حال وقوارير " في بدل منه ومن فصفه  
بمثل فيكون أمسه مذكور أو هو . منه . أمسه في كان

ويعمل في لغة المذهب . وفي لاصول لفظ خفي مراده من نفسه  
بحث لا يدرك . لا يبين من المنكر . وأما ثلاثه الأول : الغرابة كقوله  
لقد . إن الإنسان خلق هوى . وإباحة مدح . فله بما بعده . الثاني احتمال  
انفصاح معنى مساوية في الشتم . كالمسألة فلا يقرب كالأوصى من بطلان  
ولم يبين أي أمه أو شيء من ذهب أو بغير أو أوصى لمواليه وله عيب  
وأما اعتقده ولم يبين أيها أراء . شتم نفس لفظ من معناه الظاهر  
إلى معنى مبهم أراد به من كاصلاة والصوم . والمفص قالوا وأما في  
المرتب كما استعملوا هذه اللفظ في معنى معروفه فخر . وجاءت بشرعه  
أرادت بها معاني كانت مبهمه عن نفسه . فان من يشرح . أسروا ما  
انفص . قالوا من لا يبين له ولا يري . فان لا ولكنه أسى . في يوم  
القائمة وقد صرت هذا وشتم هذا الحديث . وقال تعالى : وحرم الربا .  
والربا في اللغة انفص . وليس كل فصح حرام . بالإجماع ولم يعلم أن



في احتمالات اللفظ ثم التأمل أي الاجتهاد في المهمل لمعرفة المراد وهو أرجحها وحكم المحمل التوقف عن العمل به إلى بابه . ثم الاستفسار أي طلب البيان من المتكلم . ثم البيان إما أن يكون شافياً أو غير شافٍ فإن كان شافياً يقطعي سبب مفسر آ كيان الصلاة والصوم وإن كان بطي سمي مؤولاً كقوله تعالى : فامسحوا برؤوسكم . على القول بإحتمال هذا النص في مقدار المسح وقد بين تحديث مسحه <sup>يتبين</sup> على الناصية والحكم المستفاد من المؤول على ولهذا لا يكفر جاحد وجوب مسح الزرع وإنما سموه فرصاً من حيث العمل لأن جواز الوضوء يفوت بموته ، وإن كان البيان غير شافٍ انتقل اللفظ من الإحتمال إلى الإشكال وحينئذ يأخذ المحمل حكم المشكل فيكون حكمه بعد الاستفسار الصب ثم التأمل كالرأى فيه عام بلام الاستفراق وهو محل بينه التي تحديث الرأى في الأشياء الستة وهو غير شافٍ لأنه لم يبينه في كل أمواله ولهذا قال عمر رضي الله عنه خرج إلى <sup>يتبين</sup> من الدنيا ولم يبين لنا أبواب الرأى وحينئذ تطلب الأوصاف الصالحة للربة الرأى كالجلوس والقدر وكالطمع في الأطمعة والنسبة في الأئمان وكالاعتقالات والادحار ثم يتأمل في اختيار أرجحها للربة هذا والمحققون على أن الرأى في القرآن لا لإحتمال فيه والمراد به ما كان يتعامل به عند العرب وهو ربا السيئة ، كان الدائن إذا حل أجل دية يقول لبيدس إما أن تقضى وإما أن تربى فربما وصل الدين إلى أصعاف مضاعمة وأما ربا الفص فحرم ، السنة سداً للدرية . أنظر تفسير الفخر وأعلام الموقعين .

وحكم المتشابه . - وجوب التوقف عن طلب تأويله ومعرفة معناه مع اعتقاد أن المراد منه حق من عند الله وهو وحده العالم به ، فهو ضال العلم به إليه ولا يجوز اتباعه لمحاولة تأويله وهذا مذهب الحنيفة وأكثروا السلف من الصحابة والتابعين ، وقالت الشافعية في فريق من أهل الفقه والتفسير يجوز اتباعه لطلب تأويله وبيان معناه ولهذا أولوا المقطعات بأنها أسماء للسور ويد الله بقدرته وعييه عنايته ، وتحرير محل النزاع هل يوجد قسم

من الأنفاذ في الكتاب والسنة حتى المعنى بحيث لا يمكن إدراكه فلا يجوز تأويله أو لا يوجد قسم كدب . ومشأ الرابع موضع الوقف في قوله تعالى هو الذي أرسل عليك كتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب . رب لا يرع قنوت بعد إلهديتنا ، في تفسير المحكم والمتشابه أقوال أقربها ما نقل من تحرير والطبرسي عن جابر بن عبد الله أن المحكم ما يعلم تعيين تأويله والمتشابه ما لا يعلم كالحروف المقطعة في أوائل السور قال ابن جرير وكان قوم من اليهود على عهد رسول الله ﷺ طمعوا أن يدركوا من قبلها معرفة مدة الإسلام فأكدت الله أحدونهم بقوله وما يعلم تأويله إلا الله وأقرب ما قد في شأوين أنه لتفسير وقيل العاقبة أي ما ينزل إليه أمر معنى المتشابه . فخص العناء قرأ بالوقف على قوله : إلا الله . وفقاً لارماً وحسن الكلام من عطف أجل فقوله : والراسخون ، مستنداً حرمه يقولون ولحسن وقف على انقط ، العلم ، وعطف ، الراسخون ، على لفظ الخلالة فيكون الكلام من عطف المصردات فعلى الأول يكون المعنى قصر علم المتشابه على الله وأن الراسخين في العلم أي المتشابهين منه الذين لا يتأتى تشكيكهم لا يعمون مراده من يقولون مقالة العجز والتسليم ، آمنا به كل من عند ربنا . . . وعنى أن يكون المعنى علم المتشابه مقصور على الله والراسخين . . . وأيد الوجه الأول أمور الأول أنه أنسب نظم القرآن لأنه نص على أن من الكتاب متشابهاً وحسن الس فيه قسمين الراسخون عن لطريق والراسخون في العلم فجعل اتع المتشابه صفة الراسخين بقوله فأما الذين في قلوبهم زيغ ، وجعل صفة الراسخين اعتقاد حقيقة المراد منه مع العجز عن إدراكه بقوله : والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا ، فيه في قوة وأما الراسخون فيقولون تصديق به عباه أو لم نعلمه لأن كلام المحكم والمتشابه من عند الله ، ولنا في قوة

[illegible]





كذلك لا يعيد البقي ، أما الكرى فبينة نفسها ، وأما الصعري فدلها أن  
الدليل اللفظي لا يعيد معناه إلا وهو متوقف على أمور عشرة طية : ثلاثة  
منها وجودية وهي نقل اسمة والنحو والصرف وسبعة عدمية وهي : عدم  
الاشتراك والمجاز والنقل والإصهار ، والتقديم والتأخير ، والنسخ والمعارض  
العقبي وراى فى الموقف عدم التحصيص فإذا أردت الاستدلال على عقوبة  
قاطع الطريق بآية المحاربة نوفت الدلالة عليها على نقل اسمة عن العرب فى  
هذه الآية أى نقل أن هذه الألفاظ موضوعه لتلك المدعى لمعرفة معاني  
المفردات كمنقل أن أو لأحد الشينين ونقل النحو عن أئمة لمعرفة معاني  
التركيب كمنقل أن المستند مرفوع ونقل الصرف عن أئمة لمعرفة هئات  
المفردات كمنقل أن وزن بفع من الثلاثى فعل مضارع ، وتوقف أيضاً على  
أمر عدمية وهي عدم الاشتراك إذ لو كان انقط مشتركا جار أن يكون  
المراد معنى آخر ، وعدم المجاز إذ لو كان مجازاً كان المراد المعنى المجازى  
لا الحقيقى ، وعدم الإصهار أى ملاحظة لعط مصر فى الكلام إذ لو أصغر  
فى الكلام شيء غير معناه مثاله ، إذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كادته ، أى  
فرض كادته وعدم النقل أى استعمال انقط فى ما وضع له ثانياً بحيث صار  
حقيقة فى المعنى الثانى لأنه على فرض النقل يكون المراد به المعنى المنقول  
إليه . وعدم التحصيص لأنه على فرضه يكون المراد بعض الأفراد لا كلها  
وعدم التقديم والتأخير لأنه على فرضهما يكون المراد معنى آخر غير المتبادر  
من الكلام مثله قوله تعالى ، وأسروا النجوى الذين ظلموا ، قالوا فيه تأخير  
المستند وتقديم الخبر والتقدير : والذين ظلموا أسروا النجوى لئلا تكون  
الآية على لغة صميقة وهي التى تلحق بالمعل علامة التنسج والجمع مع ذكر  
الفاعل المثنى أو المجموع وقيل لا تقديم والذين يدل على الواو فى قالوا ، وعدم  
النسخ إذ لو وجد نقل الدللى وعدم المعارض العقلى إذ لو وجد قدم على  
الدليل اللفظى كقوله تعالى ( الرحمن على العرش استوى ) فإن الاستواء  
الجوس وهو محال على الله لقطع نبي التشبيه في راد به الاستيلاء لاحقيقته  
أو يفوض المراد بالاستواء إليه تعالى . ثم هذه الأمور كلها طية أما

الوجوديات فلأن النقل إما عن طريق التواتر أو الأحاد والأول مستف والثاني فيه عدم عصمة الرواة عن الكذب ، وأما العدميات فتعرف بالاستقراء النقص لتعدد الكمن وهو دليل طي

وأجيب عن هذا الدليل بالاطلاق مع الضمير ، أما في الوجوديات فلأن نقل بعض اللغات وقواعد النحو والتصريف بلغ حد التواتر كقول السموات والأرض والعلم ورفع الفاعل ، وأن يعموما على وجهه فليس مضارع فكل تركب مؤلف من مثل هذه المتواترات أو من المشهورات يكون قطعي الدلالة كقوله تعالى : يعلم ما في السموات والأرض ، وغيره طي ونحن إنما نقول بقسمة الدليل إلى قطعي وطي ولا ندعي القطعية فيه كله . على أن معارص دليلكم مثله وهو لو كان الدليل اللفضي لا يفيد اليقين لم إنكار جمع الأحكام الثلاثة ، لتواتر كوجود مكة وعداد وهو مسطرة أو عدد . وأما في العدميات فلأنها خلاف الأصل : والعقلاء يحسمون الكلام على ما هو الأصل للقطع بأنه المراد وإلا ارتفع الوثوق عن الألفاظ وبطلت فائدة التحاطب ولا يستعملون الكلام في خلاف الأصل إلا عند القربى ، فثبت أن الدليل اللفضي منه ما يفيد العلم ومنه ما يفيد الضل لكن الزاري والعبد صرحا بأنه قد يفيد اليقين في الأمور الشرعية أي المدركة بالشرع فقط كحجية الإجماع ووجوب الصلاة دون أمور العقلية لعدم الحرم سمي المعارض العقلي بمجرد النقل . انظر شرح المواظف في الموقف الثاني . ثم العلم انقطعي قسمان الأول ما اتفق فيه الاحتمال أصلا كالحكم والمفسر والمتواتر ، والثاني ما انتفى فيه الاحتمال لشيء عن الدليل كالمظاهر وليس والخبر المشهور فالأول يسمونه علم اليقين والثاني علم لطمأنينة .

**دلالة اللفظ على المعنى « أقسامها ، بيان الأقسام »**

تمهيد : - موضوع هذا البحث بين طرق دلالة اللفظ على المعنى بعد أن بين حالها ظهوراً وحفاً . والدلالة عند الأصوليين كون اللفظ بحيث إذا

أرسل فهم منه المعنى عند تغير ما وضع سواء كان المعنى عن الموضوع له  
أم حرره أم لا منه ومنه ما كان حقيقاً أم لا بالأن الكلام في الدلالة  
الوصفية وهي ما وضع مدحاً فيه أو فحشاً

ثم لعل أن ما لا بد من ذكر مقدمتين الأولى، الدلالة إما نفس  
الشيء أي ما وضع له واسمها في الدلالة على كل المعنى أو جزئه أو  
لأمره أي ما وضع له واسمها في الدلالة على الكثرة، وأحياناً الله البيع، على  
بوجه من وجهه من ثباته أو كونه أحد كونه أحد الصلاة على طلب  
الركوع أو سجوداً أو غيره في قوله كدلالة الآية الأولى على ثبوت ملك  
العباد في الدنيا وأحوالهم في الدلالة واسمها في الدلالة على الغيبة  
أو واسمها في توقف الدلالة على ما لا يقرب أف ولا يبعد من  
لعالم بأمره أي بوضع الأمر عليه في قوله أن الله حرم على الولد أن يقول  
لو الله أف لك أو لرحم من معي في قوله ثم يفهم أن كل ما فيه أذى  
لها كالضرب والجلد واللعن واللعن في قوله عن يوسف أن يذمه  
بما كان عليه في قوله عن يوسف في قوله واسمها في الدلالة على شدة  
كثرة شخص لآخر عن مثله في قوله لآخر فهي وقفت فيه معهم  
قول سبع حوطة عنه في الدلالة على ما لا يملك. والدلالة بالواسطة  
هي الدلالة على الاسم نفسه في قوله في قوله عن قيس الأول  
المتأخر وهو المعنى الذي في قوله في قوله في قوله أو التصحى وهو  
إلى الأمر من المعنى لآخر في المعنى الآخر في الأمر عقلى أو عرق  
كروم الحركة بحسب ما يثبت له في قوله في قوله واضح يفهمه كل  
أحد أو حتى لا يفهمه إلا الخواص كما تنفي في بعض أمثلة الإشارة، وإما  
لأمر دأى أو بواسطة عنه معناه كما تنفي في الدلالة على الشيء المتفهم  
وهو المعنى الذي سوفيق عن شدة رده حصص معنى "كلام توقف عقاب أو  
شرعياً، فالعنى كتوقف معنى في قوله الخصة عن شدة الإثم لأن رفع الخطأ  
لا يعقل والشرع كتوقف وقف الدلالة في المثالين على لقول لأن  
العقل لا يثبت مثله غيره والدلالة على الكلام المتأخر من باب دلالة العلة

على المعلول وعلى المتقدم من باب دلالة المعبول على المعبر ، المقدمة لثالثة ،  
المعنى المفهوم من اللفظ إما أن يساق له الكلام سواء أصليا أو سببا أو  
لا يساق له أصلا فالأول هو الذى من أحله ود الكلام كما تقدم فى  
النص وثانى هو المعنى الذى يقصد به اللفظ ، فله للتوصل به إلى فهم  
المقصود الأصلي وثالث هو معنى من باب علانية اللفظ لكن لا يقصده  
المشكلم . ففى قوله تعالى أحل الله البيع وحرم الربا ، يفهم من البيع والربا  
مقصود أصلى ، وبوجه البيع ومع اليا مقصود سببى ونسب الملك  
فى الدليل وحرمه الانتفاع بالربا غير مقصود أصلا

بعد هذا نقول إن الأصول الخمسة دلالة تقدم على أفعه أقسام عبارة  
لنص وإشارته ودلالته واقتضائه وسببه منه تقسيم اللفظ إلى دال بامعة  
ودال بالإشارة أح. ووجه الحصر فى الأربعة أن الدلالة على المعنى فى نفس  
اللفظ وإما بالواسطة ، والأولى إن كان المعنى فيها من سبق له الكلام . وهى  
عبارة ، وإن لم يسبق له هى إشارة ، والثانية إن كانت بواسطة اللفظ الدعوية  
هى لدلالة ، وإن كانت بواسطة التبريف على اللام المتقدم هى الاقتضاء  
وبهذا يسهل تعريف الأقسام .

## عبارة النص وإشارته

عبارة النص هى دلالة اللفظ على معناه الموصوف له أو حرمة أو لاه  
المتأخر إن سبق الكلام له سواء أصليا أم تبع . وهى شاملة لنص والظاهر  
وإشارة لنص دلالة اللفظ على معناه إن لم يسبق الكلام به أصلا ، وحسن  
صدر الشريعة ما سبق له الكلام به فاتفق من باب الإشارة وبأى رده (١)

(١) وفيما اللزم فى تعريف عبارة والإشارة المتأخر لأن اللازم المتقدم دلالة اللفظ  
عليه بطريق الاقتضاء ومعلوم أن "ت" بالأوليين ثابت بنفس اللفظ بخلاف الثابت  
بالاقتضاء ، وإنما جعلوا اللزم المتأخر ثابت بنفس النص عبارة أو إشارة ، واللزم =

ثم إن الكلام لا يدل على معنى مقصود ، وقد يدل مع ذلك على معنى غير مقصود وقد لا يدل ، لهذا قالوا يبرم من وجود الإشارة وجود العادة دون لعكس .

الأمثلة : - الأول قوله تعالى ، وأحسن الله البيع وحرم الربا ، دل بطريق العادة على التفرقة بين البيع والربا وهو معنى الترامى للرومة لحل البيع وحرمة الربا وقد سبق له الكلام سوقاً أصلاً لأن احنة الكريمة نزلت ردأ على من قال إنه البيع مثل الربا ودل أيضاً بطريق العادة على معناه المطابق وهو إباحة البيع والمنع من الربا لسوق الكلام له سوقاً تبعياً للتوصل به إلى فهم المعنى الانترامى المقصود بالأصالة ، ودل بطريق الإشارة على اللوارم الأخرى كاتتقال ملك التدليس ووجوب تسليمهما في لبيع وحرمة الانتفاع ووجوب رد الروائد في الربا وحسن صدر الشريعة دلالة الآية على معناها المطابق من باب الإشارة لأنه فهم أن السوق المذكور في تعريف العادة المراد به السوق لأصلي والصحيح أن المراد به ما يعم الأصلي والتسعى كما نص عليه في شرح أصول البردوى وحمل أبو اليسر دلالة الآية على حل البيع وحرمة الربا وعلى التفرقة بينهما من باب العادة ويؤيد هذا أن تسمية ما دس عليه اللفظ صراحة بالإشارة بعيد عن ذوق العلماء ولهذا غلب وجود

المتنعم غير ثابت نفس النظم ، لأن دلالة المنزوم على اللارم المتأخر كدلالة العلة على المعلول ودلالته على اللارم لمقدم كدلالة المعلول على العلة ، ودلالة الأولى مطردة بخلاف الثانية لأن المعلول لا يسر على العلة إلا إذا كان مساوياً لها كالحار على الشمس بخلاف المعلول الأعم كالقصر لا يدل على الشمس لجوار أن يكون مبعثه القمر أو الكبرياء ، والمطر د لكليته أهوى ومعه بخلاف غير المطر ، فحسن أن يقال النص المنبت للعلة مثبت للمعلول نفسه ، ولم يحسن أن يقال النص المنبت للمعلول مثبت للعلة بنفسه لعدم الاطر - ولهذا جمعت الدلالة على اللارم المتأخر نفس لنظم عبارة أو إشارة دون الدلالة على المتنعم

الإشارة في الدلالة على الالتزام المتأخر غير المقصود كدلالة قوله تعالى  
 « وكلوا واشربوا حتى تنقشكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من  
 الفجر » على حوار الإصباح جسدًا وقوله « لا حاج عليكم إن طلقتم النساء  
 ما لم تمسوهن أو فرصوهن فريضة » على صحة الزواج من غير ذكر المهر  
 ودلالة قوله <sup>بزيح</sup> « إن تمسك من سحت » على انعقد بيع الكلب لأن  
 السبع لازم للشمس ، وقد تكون الإشارة حفة محتحة إلى التأمل كدلالة  
 « وحده وفصله ثلاثون شهرًا » على أقل مدة الخن وهذا حفت على كثير  
 من الصحابة مع عليهم وذكاتهم .

المثال الثاني - قوله تعالى « ثلثوا المهاجرين الذين أخرجوا من  
 ديارهم وأموالهم » هذه الآية منصبة في قديمها ما أمه الله على رسوله من أهل  
 القرى والله والرسول وبنو القرى واليتيم والمساكين وأهل البس ، لأن  
 قوله للمفقرات يدل من قوله « بنو قرى » وما بعده ، قال تقدمت دلت  
 الآية الكريمة نظريًا لعامة على أن الله أوجب للمفقرات المهاجرين من دوى  
 القرى واليتيم سهمًا من نصيبه . ودلت نظريًا الإشارة على روال ملك  
 المهاجرين عن أموالهم التي كانت ملكهم . ودلت بالإشارة أنف على اللزم  
 وهو ملك الكفار لما استولوا عليه من أموال المسلمين المحبسة في دار  
 الحرب لأنه يلزم من وصهم بالمفقرات « قد كانوا دوى ديار وأموال  
 روال ملكهم عما حصوا في دار الحرب » وأن الديار والأموال  
 صارت ملكهم الكفار بالاستيلاء . لأن الملك لا يزول إلى غير مالك . وبأن  
 تحقيق هاتين الدالتين .

وكانت الآية عامة في المعنى الأول لأنها سبقت به وإشادة في الأخيرين  
 لعدم السوق واستبدال صير شريعة الكلام « تقدماء في الآية على أن عين المعنى  
 وجده ثمان نفس النص لأنهم نصوا على أن التمسك بالإشارة والإشارة  
 كانت بنفس النظم ونصوا أيضًا على أن دلالة الآية على يجب سهم للمفقرات  
 عامة . وعلى روال ملكهم عما كره إشارة قال الأول هو الموصوع  
 ٧٢ - الوسيط في أصول الفقه

له والثاني جزؤه لأن الفقراء هم الذين لا مل لهم . فزوال ملكهم عن أموالهم  
المخلفة بمكة جزء لهذا المعنى . وعن منع مصدر السبعة أن روى المثلث جزء  
معنى الفقراء . لأن جزءه في الحقيقة هو عنه ملكهم للديار والأموال أما  
الزوال فهو لا . متقدم مخفح . في تقديره لصحة إطلاق الفقراء على  
أما جري لأعنه . وساء عنه منع بقدماء أن دلالة الفقراء . على روى  
المثلث من باب الإشارة . هو من باب الاختصاص . لأنه دلالة على لازم  
مقدم .<sup>(١)</sup>

المثال الثالث : - قوله تعالى : . وعن أمي . روي . روي . روي .  
المعروف . المودود هو بولد وعمره . وهو ميسر . إليه وحده فكان عليه وحده  
الإبقاء عليه . ولصحة في . روي . عائد إلى الوالد مطلقاً أو المصنوعت غير  
المعتد بآثار أخيه . والمعروف هو المعتد في الإبقاء على أمثله . أي  
لا يبرق فيه ولا يفتار ولا ينفقه فيه ولا يصر . فالمعنى يجب على الآباء  
الإبقاء على الوالدان بإحصاء أولادهم بمقتضى ما فيه فاعلموا الكريمة  
في نص في المأمة على المعنى المعتدق وهو يجب بصفة الوالدة على الوالد  
الذي كان له لادة لأخيه لأنها مستقيمة . ونظير الإشارة على أربع معان  
أخرى لأنهم نسقوا هذه لأول . على معانيها التضمني وهو أن نسب الولد  
في أمه وحده . أن للآب وحده ولأبيه حيث ماله عند الحاجة . وبما كان  
هذا معنى تضمن لأن المعنى المقصود في التأمل في قوله وعن المودود له الاختصاص

(١) والطرف دلالة على ملك الكفار ما سوا ما عليه . من باب الاختصاص .  
بما لأنه لازم . روى المثلث المعنى . وقال في معنى لا يدل الآية على زوال  
المثلث ولا على ملك الكفار لأن المعنى بعداء بخار عن الأعداء . بغية من ديارهم  
والجور . أي صفة إبداء . إليهم بخار باعتبار . كان ينظر ما إلى وقت استحقاقهم  
من حبيبة . أو حبيبة . من نصر . من وقت لأجراح



أكمل وكما له اختصاص بالولد وبسبه وناله<sup>(١)</sup> لكن تملك الولد غير مشروع فيستثنى مما دلت عليه كلام الثاني، على لارم اختصاص الأب بسب الولد وهذا الكلام هو إفراد الوالد بالإيقاق على ولده لأنه لا يشاركه أحد في سبه فلا يشاركه أحد في حكمه وهو الإيقاق، لأن من له غم السب فعليه عزم الإيقاق، ونعني بين هذا المعنى والمعنى اشدت بعبارة أن ذلك وجوب أصل الإيقاق على الولد وهذا لا ينفرد به عن الولد، ثالثاً، على لو لم أحرى لاختصاص الأب بالسب كأهية الولد للحلافه وكهاتمة للقرشية إذا كانت لأبيه، الرابع، أن قوله بالمعروف، يدل بطريق الإشارة، على أن أحر إرضاع الأم لا يجب تعيين جسده وقدره، لأن المعروف الذي وجب لإيقاق جسده هو المعتاد في الإيقاق من مثله على مثله، من غير كلمة ولا إصرار، أما أحر إرضاع غير الوالدة للولد، فالآلة تدل على عدم وجوب تعيين جسده وقدره أيضاً، سكر لا يفسر النظم لأن حديثها عن الوالدة من دلالة النص لأن عدم وجوب تعيين في الولدة مطلق بعدم إقصاء جهله لأحر إلى المدركة، إذ لمعتاد أن الوالد يعطى لكهده من الطعام وسكوة لأن سبه إلى ولده وعائده في المال إلى شخصه، وهذه العلة موجودة في غير الولدة من الأنظر قل صدر لشرعة لما استنب المنقذمون بيشرة الآية على اللارم جعلوا اللارم المتأخر ثانياً بالنظم، كما استدلل في المثان السابق تصديقهم على أن الجزاءات بالنظم.

المثالث الرابع - قوله تعالى: «وعلى الوارث من ذلك»، قد

جن<sup>(٢)</sup> المفسرين معناه وعلى وارث الولد مثل ما كان على أبيه لو لدته من

(١) أولاد يملك سبه على الحقيقة لكن لأب ولاية بصرف فيه ليعتبه هو بقدر الحاجة للآية ولحديث أنت وماك لأبيك وليس نه دسني ما اسه للاح العاقل لو ان ولاية هم يبيع ممولات اسه الكبير لعائت نه من ولاية ليعط (٢) وبعضهم يرجع لاشارة (مثل ذلك) إلى بني الصرد فلا تدل الآية على ما سذكره

الزرق وسكوه فتد الآفة نص في المبدأ على إيجاب نفقة الوالدة على  
 واث الولد وقدره حصة يدى الزجر بحره بقراءة ابن مسعود المشهورة  
 ، وعلى الوارث ذى الزجر المحرم . وثبت ، لاشارة على أن مقدار النفقة  
 اواجبة على الوارث عند إتيانه من التمسير لأن تعليق الحكم بالمشتق يدل  
 على علية مانحه فيما علق وحو - نفقة - بالوارث دل على أن العلة هي  
 الإرث فثبت الحكم في محل وجود العلة على مد وجودها لأن غرم النفقة  
 نعم الإثبات (١)

المش الخامس قوله تعالى ، ولكن إذا حدة ما عقدتم الايمان فكفارته  
 إطعام عشرة مساكين من أوسط ما جمعتم أو كسوتهم أو تحرير  
 ربة ، يعنى كفارة يك ما عقد أحد لأموال المذكورة ونحوهم الإحل  
 أكل وإطعام المسكين في مفعول واحد معناه حسن غير آكل تنقيده إطعام  
 له وبمكسبه منه وهذا في الشرح ، راحة لا تكسب واحده المكسبه تدل بالعبارة  
 على إيجاب واحد من الإطعام ، تسكوه ونحو - كفارة التيمين وبالإشارة  
 على أن الأصل في كفارة الإطعام راحة طعام يساكن يتمكنهم من  
 سوله لأنه مقصود حقيقة الإطعام وهو أن يحموا نفقته ، ويلحق بالراحة  
 التملك بدلالة النص لأن حوال الانحابة في الطعام مغل نقضاء حاجة  
 المساكين وهذه العلة موجودة في تملك من فيه أقوى لأن في الإباحة  
 قضاء حاجة الأكل فقط وفي التملك قضاء حاجات كثيرة كزجر المسكين  
 وشراء الثوب وقضاء الدين فأيها قبة المسكين أحمر أ عن الكفارة وقال  
 الشافعي لا يجوز ، لا تمتد المفهوم من " تسكوه حيث لا يجوز فيها

(١) وانظر قولته تعالى ، وعلى الوارث ، وقوله ، وعلى الوارث  
 مش ، دلل بطريق بدلالة على وحو - نفقة - الولد على أبيه لأن الدليلين  
 أوجبا نفقة الوالدة على الوارث على الوارث حاجة الولد إلى الوالدة بجراح (إلها)  
 لأصاحبه وتزويجه وحملته وهذه علة في الحاجة موجودة في الولد بالطريق  
 الأولى فوجب نفقة عليهما

لا تثبت إجماعاً وأخوات أنه قد مر مع ثبوت أن مكسوة هي الثوب  
والشرع جعل عيب هو الكسوة فوجب تقدير ما يصير به ثوب كفسارة  
وهو تملكه دون إباحته أى إعارته لأن الإعارة ترد على مدفع فتقديرها  
تكون لكفارة مدفع الكسوة لا عيب. والله تعالى أن يقول الكسوة مصدر  
بمعنى الإلباس كما في كثير من كتب اللغة ونصير حيث قلتم بملكها يرم  
لقول به في الإطعام لأن المعنى فيه حيث لا يستحق أن يسلمها بصير  
الكسوة بالإلباس فلا يلزم من اشتراط اثبت فيها اشتراطه في الإطعام لأن  
الإباحة في الإطعام مفتحة حقيقته ونقصه على ملك المسيح وبه تم  
مقصود الكسوة. لا يمكن الاستدلال بعد الأكل والإباحة في ثوب بله  
على ملك المسيح ولا يحصل انقصور به لأنه قد سبق استدلال الثوب على  
شأنه بمرام اشتراط اثبت فيه هذا يظهر أن المرام بالكسوة الإلباس  
لشأنه في المصدرية به هي معصية على المصدر أى الإصغاء ومطووف  
عليها التحرير (١)

المثال السادس: كانت امرأة زوجه تعنته. روجع على قتل إرصاد  
لها: كل امرأة لى طالق: طلقت كل نساء فتاة. فطلاق غير المدونة بعدة  
لأنه المعنى الذى سبق له الكلام وصلو لمعنته بالإشارة لأن كلامه قال  
عليه ولم يسبق له، وفيه إثبات أن المرام وهو احكامه الخلاق كوجوب  
العدة ومؤخر المهر.

## دلالة النص

هي دلالة للعط على حكم في شيء سكت عنه النص لوجوبه عنه فيه بهم

(١) وقد استدل به الشافعى أن الإطعام في اللغة: عيب يقول طعمت هذه  
الارض أى ملكتها. فكذا هذا معنى امتدنى إلى إثنين وما هما متدنى إلى واحد  
ومها هذا الكسوة على ركة واحدة لغيره وجوب عيب لأن الجامع  
به حاجة الفقير فبذلك لأن الشرع أمرى لأحد ما سلك حيث قال: أو  
الزكاة أو واحدة الفطر أى مسكروا في عرج الكسوة بالإطعام لما قدم

طريق اللغة أن الحكم في المتطوق لأجنب كقوله تعالى ولا تقبل من أي،  
دل البهي فيه على حرمة شيء نص به النص وهو قول الولد لأبيه أف لكما  
وهم أهل السنة أن عنه حرمة أداهما وهي موحودة في شيء سكنت عنه النص  
وهو الصرب أو الشتم أو التحويج فيحرم بدلالة هذا النص وكقوله تعالى  
ولا تأكل أموالكم بالباطل إذا ما دعوا، دل على حرمة الإباء عن الشهادة عند طلب  
الخصم وهذا الحكم معناه نصيب الحق والمنة موحودة في إباء من لم  
يطلب منه ولكنه يعلم أنه إن لم يشهد صاغ الحق لأنه لم يحضر الحادثة غيره  
فيحرم إياؤه بدلالة وقوله تعالى والمطهقات يبر نص بأنفس ثلاثة فروء،  
دل على وجوب العدة على المطلقة لمعرفة راءة الرحم وهذه العدة يفهمها أهل  
السنة وهي موحودة في المفسوح واحد نسب كالردة أو عدم النكاهة فتجب  
عليها العدة بالدلالة ولا فرق في الدلالة بين أن يكون المسكوت أو بالحكم  
من المتطوق بقوله نعمه في المثال الأول أو يكون مسكوتاً لأنه لو حوالة  
فيهما نسبة واحدة كما في المثال الثاني وثالث وبعض الدفعية شرط الأولوية  
فيها وهو مردود وتسمي الدفعية مفهوم الموافقة لأن حكم المسكوت الذي  
دل عليه انقضاء موافق حكم المطوق، ونحوي الخضب لأن المعنى أسمى أهدافه  
يفوح أي يتسار من اللفظ محذره من غير أن يستعمل فيه ثم إن لغة في  
الدلالة ثابتة بطريق اللغة كما قد عني أن معرفتها لا تتوقف على الاجتهاد  
يترك من نص من يعرف اللغة أي يعرف الأعاط ومعايب وليس المراد  
أن يعرفها كل من يعرف اللغة كما قال صدر الشريعة لحوار أن يفهمها بعض  
دون بعض الخفائها كوجوب الحد في الزنا وبأن، أما القياس فعلة لا تعرف  
إلا بالاحتياط والرأي أو نص عليها في كتب أو السنة أو الإجماع عليها  
ولا يمكن في معرفتها تعلم باللغة، ولهذا كانت الدلالة معبرة بقياس فعلتها  
ثابتة باللغة وعلة ثابتة بالاحتياط<sup>(١)</sup> والنص وهذه المعبرة رأي الجمهور

(١) فعلة في تعريف الدلالة، لوجود علة، حرج به العارة والاشارة  
والافتضاء لأنها من نفس لفظ أو بالتوقف قولنا يعرف اللغة حرج به القياس

وقال بعض الخفيعه وتمام الحديث وان ربي نوع من القياس وهو نص  
الشافعي في الرسالة وسموها قياساً حلياً لأن فيه إخراج فرع نص في عبه هي  
أقوى في الفرع . والصحيح ما قال الجمهور لأمر الأول أن الدلالة ثابته  
قبل القياس لأن عدم ائمة بعده من لا نقل لها أف ، لا تصرهما سواء  
عم شرع القياس أو لا . . . . . أن المصوص عبه في الدلالة قد يكون  
جرماً من المسكوت كما لو قال لو حله لا يعطى القس من مائ قرشاً فيه بعد  
الدلالة بهم عن إعطاء ما هو فيه مع أن القس حرمه أم القس فلا يصح  
فيه لا يكون حرم من الفرع أيضاً . . . . . أن عبه القياس كاعتباره  
قالوا بالدلالة .

وتنقسم بدلالة إلى ضرورية ونظرية . ( فالأول ) ما كانت ائمة به  
ووجوده في المسكوت حسن متفقاً عليهم سواء أكان وجوده في المسكوت  
أقوى أو مساوياً فنال لأه في حرمة صر الأوبى لأذى لمفهوم من قوله  
نصلي . . . . . ولا نقل لها أف ، ومثل لمساوي وجوب الكفارة بالاستمتاع  
في نهار رمضان في حق غير الأعران بدلالة حديث ائمه أن اعراناً قال  
لنبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> : وقفت على رمأى في رمضان فقال هل تجد مانعاً رفته ، الحديث  
لأنه فهم عبه أن عبه وجوب كفارة حمايته على صوم . مصن ( ولثانية )  
ما كانت عبها أو وجوده في المسكوت حافاً بعبه فيه وقد أورد الهد الأمثلة  
المثال الأول : حديث الأعران السابق فيه أهد بعبه وجوب الكفارة  
على الروح عواقبه أنه في ه رمضان وبالدلالة وجوبها على ابرو حه لأن  
عبه ابرو حوب عليه المفهومه به هي الحدية على الصوم بعبه بركه عمداً  
عمداً وأه هي مو حودة فيها ولهدا وجب عليها احداً . . . . . قال  
اث فهي لا تحب على ابرو حه وهو أقوى الأقوال في مذهبه لأن عبه ابرو حوب  
كما قال الشيرازي في المهذب أن كفارة حق مائ يختص بالوفاع كالمهر  
باحتص به الرحن دون المراء وهذا سكب النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> عن وجوبها على الروح  
مع أنها وردت في سؤال الأعران فكان مسكوتية بعبه خكمه . لو وحست

عليها لم يجر السكوت في مقام بيان فساد ما يكسب لأن حواشه دل بصدقه ودلالته وقد أيد بدلالته حديث الدارقطني عنه <sup>بفتح</sup> مرسلا من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر .

المثل الثاني - حديث الأعرابي المذكور . دل بالصدرة على وجوب الكفارة بإفساد الصوم بنوافع . وبالدلالة على وجوب الكفارة بإفساده بالأكل والشرب لأن العلة المفهومة لفة لحكم المنطوق هي الختاية على الصوم بتقويت ركه عندوائاً وهي متحققة في الأكل والشرب لأنه الإمساك عن المفطرات الثلاثة في كل ما هو من غير ترك على لسواء فاعلة مسبوبة . وجعلها البعض كصد لشرعة أقوى لأن الصوم غير النفس بمعهما عن شهواتها ، وانفرد في الأكل والشرب أكثر لأن الضرر عنهما أشد ودعوة النفس إلهما أكثر بخلاف الإستمتاع من غير نفس فيه أحف لأن طلب له أو فسكون الختاية على الصوم بالأكل والشرب أعظم من أخرج إلى الزاجر ، قالوا كيف يكون من باب الدلالة مع أن علة الحكم لم يعمها المبررون في الله كاش في الجواب أنه فهم أنها حق مالى بسبب الختاية المصطفة عن الصوم لأنه أخص في انتهاك حرمة الشهر وهذه العلة ليست موحدة في الأكل والشرب فهو اختلاف في فهم العلة لتعوية لخصتها .

المثل الثالث - قوله تعالى : الآية والر من فاجدوا كل واحد منهما مائة حلقة ، قال الصحاحون ولشافعي (١) أفادت الآية الدلالة وجوب حد الرما على من عم عن قوم لو طأهم فعموا بالله أن علة وجوبه في الرما هو قضاء الشهوة بسفح ماء أى إدراسته في محل محرم مشتهى وهذه العلة موجودة في اللواط بل هي أقوى لأن سفح الماء فيه نصيب لا يشأ عنه الولد وحرمتها أشد لأن محلها لا يحل أبداً بخلاف محل الرما فإن حرمة نزول

(١) أحمد ومعه في القول بالحد ومشهور في كتب الشافعية والحنابلة الاستدلال بحديث لبيبي عن أن موسى . ر . أن الرجل الرجل فعموا زناهم ، قال ابن حجر في التلخيص فيه محمد بن عبد الرحمن نقضه أبو حاتم

والروح وميت امير وقال أبو حبيبة عفوتنه سعيه لا حذار ، لأن عنه  
غير موحودة بها إذ هي قضاء الشهوة بسفح الماء المؤدى إلى إهلاك النفس  
حكى وإفساد العراش أى الروحنة واشتد لهب أما إهلاك نفس ولأن  
ولد الرق ليس له من ينفق عنه لأن نفقته لا تحب على الرافق ولشأن في أمه  
العجز عنها لأن يوثقها وليس له من يؤدبه وهو صانع العرص فنفق الآب الشرعى  
ولهذا لا يحل له أن يكره كافتن ، وأما فساد العراش ولأن الرق يزوجه  
المرير يوحى اللعان واللعن يوجب العرفه ، ولم يوحى فى البواطة ، لا بعض  
أجراء هذه العلة وهو سمح وقصه الوضوع مع أن السمع فى الرأى أشد ضرراً  
والشهوة أقوى بوجود شاعبة من احسين فاربأ أكثر وقوعاً ويكون  
أحوج إلى اخذ الرأى وروحه جميع عنة الصاحبين بقوة الحرمة فى البواطة  
لا عبرة به مع فقد الأجراء الأخرى من الدم أشد حرمة من الحر لأنها  
تحب بالتحليل ، لكن لم تنق به حرراً ومع ذلك يجب لحدفها لاقية والراحح  
رأى الإمام بن قال له قل إذا كان الإهلاك والإفساد من العلة فما مال  
الحديث من الرق الحصى والرق العجوز وحققه والنق لا روح لها فالجواب  
أن هذا جزء لعمه بالنظر إلى الرق العاص فلا نصير عدم وجوده فى القتل .

مثال اربع - ما أخرج الضحوى والدارقطنى عنه يترجى ، لا قود  
إلا بالسيف ، أى لا يجب القصاص إلا بسيف القتل بالسيف ، ويحتمل أن  
يكون المعنى لا يبعد قصاص إلا بالسيف أماد الحديث بمعناه الأول طريق  
الدلالة وحويه بالقتل بالقتل عند الصاحبين والأئمة الثلاثة لأنهم هموا بأربعة  
أن علة وجوب القصاص منه هى الصرب العمى بما لا يطيقه البدن سواء كان  
بالمحدد كالسيف أو بالمتنقل كالحجر الكبير والمراوة من انصرب بالمتنقل  
أسع لأنه يهق الروح ، عسوا أخرج يزهقها بواسطة المرايه فالقتل بالمتنقل  
أولى بالقصاص ، وهم أبو حبيبة أن علة الحكم هى الجرح انقص للبدن  
طهراً بتحريك البدن ووصف بالهوى الروح ، رد به يبين قصداً لحناية على النفس

الحيوانية (١) وهذه له غير موحدة في نفس مقتضى لأنه يقتضيه  
لديه فقط وهو اختلاف في علة مادية لخصه وقول الجمهور هو الأرجح  
ولا يحتاجون في إثباته إلى دلالة هذا الحديث لأنه ضعيف شهادة الحفاظ  
كما في تلخيص الخبير ولأنه يمتنع المعنى وحده على الثاني أرجح عدم احتياجه  
إلى التقدير ولديهم خصوص ثبوتها لعدم ما روى الشيخان عن أبي  
أنه يهودياً رخص رأسه حايه بين حجرين فقتله فمضى إلى بيت رخص  
رأسه بين حجرين ومضى ما روى الشيخان وأبو داود عنه يرضع من قتل  
عمداً فهو قود أي موحدة القصد من نصرة المقتل دليل لعدم مقتضى .

المثال الخامس قوته تعالى . ومن قتل مؤمناً خطأ فتمحو رقة  
مؤمنة ، وقوله : وسكنوا أحدهما عقدهم لأيتين فكفارة إطعم  
عشرة مساكين ، الآية . دلت الآيتان بالعبارة على وجوب الكفارة  
في القتل الخطأ واليمين الممقنة ودلتا بالدلالة على وجوب في القتل العمد  
واليمين العموس عند الشك في لاه فهم أن الكفارة فيهما وحيت للزجر عن  
ارتكاب محظورهما وإذا وحيت في القتل الخطأ مع قيام عذر الخطأ فإولى  
أن نجح في العمد الذي لا عذر فيه وإذا وحيت في اليمين الممقنة عند الحدث  
وهو كذب طارئ فأولى أن نجح في العموس لسكادته من الأصل ، وهما  
أو حيفه وصحاه إنما وحيت في الخطأ والممقنة لتكفير ما عرط شواب  
ما فيها من العادة وللزجر عن ارتكاب محظورهما بما فيها من العقوبة وهما  
صغيرتان فلا يرم من شرعها لتكفيرهما أن شرع في العمد والعموس  
لأيهما كبيرتان . بانه أن سكفرة عمده لما فيها من الصوء وفيها معنى العقوبة

(١) الإنسان ، نفس حيوانية يشارف فيها سائر جده وهي التي  
الحياة والحس والحركة وحقيقتها بخلاف لطيف تكون من الطيف اجراء الأعدية ،  
ومن إنسانية تخص بوعه وهي التي من الفهم ومعها خطاب وهي محل التكليف  
والثواب والعقاب وهي لا تفتي بخلاف الأولى .



لما فيها من الزجر فلم أن يكون سبب ذرأ بين الخطر ولا إباحة تصاف  
لعقوبة إلى الخطر والعبادة إلى الإباحة فيتناسب السب مع مسبه : فالقتل  
الخطأ مباح من جهة أنه قصد الرمي إلى صد أو محارب . محصور لتترك التثبت  
في الرمي . وإيمين المعتقد مباح من حيث إنها تعظيم لله وبها تقوية العزم  
على العمل وحمم النزاع في الدعاوى وبحصيرة لما قد يربط عليها من الحدث ،  
والفعل الدائر من الإباحة والخطر صغيرة تمنحها الكفارة بما فيها من الصام  
والإطعام والتحرير لقوله تعالى : إن الحسرات بدهن السيئات ، أما العمد  
والعموس فلا حجة بالإباحة بهما فمما كبريان كما وردت به السه فلا تمنحهما  
العبادة لأنها إنما تمنحها الصغيرة . بد المراد : سيئات في الآيات الصغائر  
لقوله يتوب : . لصوات أخرى واحدة إلى أحده ورمضان إلى رمضان  
كفارات لما بينهما إذا اجتنبت سكاك . قد يقل قوله : بدهن السيئات ،  
عام في الصغيرة والكبيرة فكيف يخص بحر الواحد والجواب أنه يخص به  
بعد أن يخص منه الشرك بالكتاب

وهو سؤالان - ( الأول ) إذا كان الفعل المخطئ من كل وجه لا يصح  
سداً للكفارة ثم وحس : يقتل بالمثل عند أبي حنيفة مع أنه مخطئ  
محص . والجواب أنها وحدث به لما فيه من شبهة سبها وهو يقتل الخطأ لأن  
المثل ليس موضوعاً يقتل بل للضرب كالعصى والصرب مباح من وجه  
للتأديب وشبهة سب الكفار مدحقة بحقيقته لأنه يحتاط في إثباتها لما فيها  
من العبادة حرماً من الشارع على تحصيل الطاعات . ونحن ننع أن المثل  
موضوع للصرب . السؤال الثاني : حدث وجمت الكفارة بالقتل بالمثل  
لأن فيه شبهة الخطأ كان يسمى أن نحب يقتل المستأمن عمداً بمحدد لأن فيه  
شبهة الخطأ أيضاً لما حصل في عصمه دمه وطى القاتل بإباحته لأنه حرى الأصل .  
والجواب الفرق بين شبهة الخطأ في القتل بالمثل وشبهة الخطأ في قتل المستأمن  
فإن الأولى شبهة في العمل لأن الألة : توصف بقتل بل للصرب والشبهة  
في الثاني شبهة في محل العمل لأن نفس المستأمن في عصمتها شبهة إذ هو

حري منمكن من الرجوع إلى داره فصار كانه في هذا يرث فريده أخرى دون الدعي ولا شبهة في الفعل لأنه عند محض . ثم الكفارة بحسب شبهة الخطأ في الفعل كالقتل بالثقل كما وحسب بحقيقة الخطأ فيه كقتل مسلم طبعه صديقاً لأنها حراء الفعل ولا تحسب شبهة احصاء في المحل لأن بدل المحل هو القصاص ويوضح هذا الأمر (القول) أن قصاص بدل عن المحل أي النفس من وجه وعن الفعل أي القتل من وجه آخر أما الأول فدليله قوله تعالى . . . وكنت عليهم ذمياً . . . المحل . . . والمدح هو البذل ولأن الأولاء حقاً في القصاص وحققه متعلق بنفس "قتل تشفياً" وأما الثاني . . . فلأن القصاص شرع راجعاً عن هدم سائر الرب والرواحر كالحدود والكفارات بدل عن الأفعال ولأن المدح يقتضون الواحد مع عدم المثلة في المحل . أما الكفارة لجراء فعل من كل وجه لأنها للرجوع وهو على الأفعال . الأمر الثاني . أن شبهة الخطأ في محل الفعل وفي الفعل تسقط القصاص كما في قتل المستأنس والقتل بالثقل وشبه الخطأ في الفعل توجب الكفارة لأن شبهة نسب كتحقيقه في باب عبادة احتياطاً كما في القتل بالثقل . بناء على الأمرين يقرر أن قتل مستأنس فيه شبهة في المحل دون الفعل لأنه قتل عمد وهذا سقط لقصاص ولم يحسب الكفارة . وأن القتل بالثقل فيه شبهة في الفعل ولهذا سقط القصاص ووحسب الكفارة .

## حكم العبارة والإشارة والدلالة

هذه الثلاث ثلاثة أحكام الأول أنها بعيدة الثابت بها قطعاً أما في العبارة والإشارة فثبوت المعنى بنفسه يصح وقد بعيد لظن بعض كاستحصيص والتأويل . وأما في الدلالة فلا صفة الحكم "ثبت بها على الحق المصروفة من الكلام مع" ودلالة النص أقوى من القياس دى منه المستطاة لأن

١١) ولا يؤثر على العظمية شهادتهم بالدلالة على نفس العبارة بالعلم والعقيدة

علتها لهوية والثالث هي ثبوت بعض كذا أو سمة وعلة لقياس شئته بالرأى  
والاحتياط ، ويرجع على القياس عند المصادفة أما إن كان القياس مخصوص  
بالعلة فهو سواء ولا يرجح واحد على الآخر بالقوة

ثبوت الحدود وسكها ، بالدلالة لاثبات القياس - وما كانت  
الدلالة دليلاً لقصد حلت عن شبهة في دلالتها على الحكم فثبت بها ما ينبغي  
شبهات كاحدود الكهفات كشوت سكها ، بالأكل في رمضان وثبوت  
الزحر في غير موسم - نفس مدته فوه ينتج في حديث السيف . . . واعدا  
أليس على امرأه هذا في . . . وف . . . وجهه . . . في الأمر معنل بار ما من محسن  
يعلم جسمه بالدلالة . . . ولا تستبعد جملة القياس في العلة المستبعدة  
لأن علته شئته بالرأى وهي لا يدرك به لاشتغالها عن مقدمات لا يدرك بالرأى  
كصرف مائة في حد الزنا وضوم من في كهف . . . . . ولأن الحدود  
وسكها في رواح ومحية للأشياء ، ولا يدرك بالرأى ما يخص به المحو  
والزحر وما لا يخص به . . . شبهة في القياس من جهة الدلالة على الحكم لحوار  
أخطأ في الرأي والحدود تدل على ما شبهت (١) هذا وبعض أمثلة الدلالة التي

منها كالحسين والشافعي في عدم أمنه بالدلالة لأن هذا الأشد حفاظاً عليه على أن  
الاشتباه بهم في الأمانة جرمه لا مدنى قطعية أصلاً من الاستثناء في الأصل  
لا ينافيها أحد فالشافعي قد شبهه بقطعة أمامه من الخبز ولم يؤثر  
على قطعيته عند ما وصره أن لا حيل لإدراكه بشئ من الخبز لا يعتبر ، وكل مسألة  
ادعى فيها أحد المحققين دلالة نفس فهي عنده قطعية ولا حيل لمدنى أعمره  
غيره ليس بشئ . عنده عن دليل فلا مدنى القطعية والشافعية قالوا إنها تقيده  
لقطع إن قطع العلة ووجودها في المسكوت وإلا أهوت النص والخلاف لعل  
مبنى على إيراد ما لم يصح أنه عدم الاحتمال لما شئ . عن دليل كما قالت الجمعية  
أو عدم الاحتمال أصلاً كما قالت الشافعية .

(١) وقال الجمهور شئته لأنه دليل شرعى كالكتاب والسنة ، ولأن الأدلة  
الثابتة لا اعتبارها صحة لم يفرق بين الحدود وغيرها من أثبت على درجه حد =

قدمنا كوجوب الحد لبعض قوم الوط وقصاص مقتل بالمشق في ثبوت  
بالدلالة كلام والظاهر أن علته ثابته بالاجتهاد لا بالعدة لم يكن من اعتبارات  
نظرية لا يدركها إلا أهل الفقه

الحكم الثاني قبول التحصيل : - التحصيل يجري في العبارة والإشارة  
مثال العبارة تخصيص قوله تعالى : إن الله يعمر الذنوب جميعاً ، بقوله :  
إن الله لا يعمر أن يشرك به ، ومثل تخصيص الإشارة قوله : وعلى  
المولود له رفقاً ، - بالإشارة على سعيه إلى الاب في أهله للخلافة  
والكفاءة للقرش إن كان قرشاً ولدين والرق والحرية لأهل لؤي من النسب  
وحسن منها الثلاثة الأخيرة بالإجماع ، على أن أوله يسمع المسلم من أبويه  
ويتمتع الأم في الحرية والرق وأما الدلالة فقد استدل في التوزيع وحسنه في  
المرأة يتمتع بتخصيصها بالاتفاق ، واختلف في النسب فقبل لعدم عمومها لأن  
العموم من عوارض الألقاص ، وقيل لأن التحصيل يستلزم ألا تكون عنه  
اللموية عنه للحكم في صورة التحصيل فتكون علة للحكم وغير عنه له وهو  
تأخير ، أقول التحصيل هنا معناه تحريف الحكم عن "علة" لبيع ، كما تحلف  
عن عنه الأدنى قتل الإل الاب المحارب دفاعاً عن نفسه وحسن القصاص له  
في حق إسه لبيع ، ويجوزون التحصيل العلة في باب القياس كالتخصيص

== الشرب في مجلس عمره ، وقوله : ما أورد كما في الموطأ إذا شرب الخمر سكر  
وإذا سكر هذى وإذا هذى أفترى وحد المفترى ثمانون ، والجواب الفرق بين  
القياس والدالة الأخرى للشبهه . وبه حجة أتوا حد الشرب بالنسبة كما في  
مسلم من أس قال أتى النبي ﷺ برجل قد شرب الخمر فصره بحريتين نحو  
الاربعين . فان قلت فم ثبت الحدود بأخبار الأحاد مع شبه الكذب في الرواية  
قلت الشبهة في القياس عويده لأنه في دلاله على الحكم بخلاف الشبهة في الرواية  
ولهذا أحجموا على صحة إثبات دعوى الحد أمام القصد ، بالينة مع احتياطها  
الكذب والغلط

والكروحي كيف لا يجوزون هذا الحق أن تخصيص أي تخلف الحكم  
عن العلة لما منع ليس ما يمنع في الدلالة

الحكم كذا في ترجيح عند تعارض - ترجيح العبارة على الإشارة  
عند تعارضها بقوة الأولى بالسوق ورجح الاشتغال على الدلالة لأهمها  
بدلان نفس العطف والدلالة بعد الحكم واسطة العبارة ، فنال ترجيح العبارة  
على الإشارة قوله تعالى ، كتب عندكم قصاص في "قتل" دل بالعبارة على  
وجوب القصاص وقوته ، ومن قتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم ، . دل  
بالإشارة على نفيه لأنه ممن وجه كل الحاء وهو بصرف إلى التكامل  
فتترجح العبارة على الإشارة ومثل الخصومة بقوة يقتل من طريق أي  
أمانة الداهي ، أقل الحصص ثلاثة آدم وأكثره عشرة ، . دل بالعبارة على  
أن أكثر هذه الحصص عشرة آدم ، وبسبب إليه يقتل أنه قال في سبب  
قصص ديني ، . تمكث إحداها شطر عمرها لا تصلي ، . فانه سبق لبين  
هذا السبب ودل بالاشارة على أن أكثر هذه الحصص خمسة عشر يوماً ، كما  
ذهب إليه شافعي لأنه من . كما "صلاة للحبس نصف عمرها أن تركها  
له نصف الشهر لأن الحبس ياتي كل - شهر ، وهو معارض الحديث الأول ،  
فترجح الأول عليه لأنه دل بالعبارة . والحق أنه لا تعارض لأن حديث  
الشرط قال النووي إنه هذا القبط باطل لا أصالة . ولأن المراد بالشرط  
العص لا نصف ، فإن أيام الحل والإيمان من العمر ولا توجد امرأة  
تعتاد الحبس ونحوه فصلا خمسة عشر يوماً لا أكثر ، فكيف يبي التي  
صلى الله عليه وسلم أحكم على فرد ناد بالشرط في المعه جاء بمعنى  
لعص نحو مصكث شرطاً من الدهر . وبمعنى نصف ، فمعين الأول  
لتعذر الثاني .

ومثال ترجيح الإشارة على الدلالة قوله تعالى ، ومن قتل مؤمناً خطأ  
فتحرير رقبته مؤمنه ودية ، قال الشافعي أحدث الآية بالدلالة ثبوت الكفارة

في القتل العمد لأنه جايه بلا عذر ، ويعارضه قوله تعالى : ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاءه جهنم ، فإن الآية دلت بالاشارة على نفي الكفارة لأنها جعلت جهنم كل حراء لقتل ، ولذلك لما وجدت الآية مع سكفارة في الخطأ جمع بينهما في الآية السابقة فترجح الاشارة على الدلالة وتنفي الكفارة ، وهو رأى الخفيف

## دلالة الاقتضاء

هي عند الخنفية المتقدمين والشافعية دلالة اللفظ على لازم متقدم يتوقف على تقديره صدق الكلام أو صحته شرعاً أو عقلاً ، وعند متأخري الخنفية كالردوى والكرخي وأبو اليسر ، الدلالة على معنى هو لازم متقدم توقفت على تقديره صحة الكلام شرعاً ، فاللام المتوقف عليه ثلاثة أقسام ما توقف عنه لصدق ، وهو الذي لو لا تقديره سكبت الكلام ، وما توقفت عنه صحة شرعية وهو الذي لو لا قدره لم يستقم الكلام في حكم للشرع وما توقفت عنه الصحة لعقبيه وهو الذي لو لا تقديره لم يستقم الكلام في حكم العقل والكلام المتوقف على تقديره يسمى المقننى ، مثلاً : لأول قول الذي يتوقف ، إن ارفع عن أمي الخطأ واليسين ، ، إنما الأعمال بالنيات ، ، لا صيام لمن لم ينفو الصيام من الدين ، فإن الاحد يقع الخطأ والنسيان ووجود الأعمال بالنيات وبالصيام عن غير النوى لا يصدق إلا بتقدير لازم متقدم لأن الخطأ والنسيان لا يرفعان ، وكل من الأعمال والصيام موجود بدون لنية وهذا قدر في الكلام مقننى هو الإثنية في المثال لأول والصحة في الثاني والثالث أى رفع إنهم الخطأ والنسيان وصحة الأعمال بالنيات ولا صحة صيام لمن لم ينفو ، ومثل الثاني قول شخص لمن يحدث عبداً ، أعتق عبدك عني بألف درهم ، ، فإنا أعتق المالك لعمد صح عن الأمر فجريه عن كفارته إن كانت وثقت الألف في دمه ثمناً للعمد ، وأمر الاحيى بذلك ، لإعتاق عبي سبيل الوكالة عنه تتوقف صحته على مسكه للعمد والنسب المتصور

ذلك هنا هو البيع بقربه قوله بألف ، فالمقتضى هو عقد البيع وهو معنى  
 ثبت لأرم متقدماً على الأمر ضرورة صحته ، فالتقدير مع من عندك وأعتقه  
 على ولقط على هو دليل التوكيد ، ويعرب حالاً من الصاعل في أعتق ، أي  
 وكبلاً على وبألف متعلق بأعتق ، وبغيره فف صيغتك هذه على بألف على  
 طلاب العلم وتصدق بملك هذه على بألف على الفقراء ومثال الثالث  
 ، وأسأل القرية ، فإن سؤال القرية لا يقع ، فلم تقدير الأهل وهو المقتضى  
 فقولاً في التعريف على لأرم متقدماً أخرج المارة والإشارة والدلالة  
 وقولاً في تعريف المتأخرين ، شرعاً ، لإخراج الدلالة على المحدوف بإها  
 ليست من مقتضى عدم كافي وهذه الدلالة صحيحة عند الجمهور خلافاً  
 لغيره لم يعتبر إلا الدلالات الثلاث السابقة والحكم الذي دل عليه النص  
 من طريقها ثلث قطعاً كانت يأسوها إلا عند التعارض فيترجح الثالث  
 بأحدها على الثالث ، لاقتضاء لأن دلالة ضرورية كما قل .

المقتضى والمحدوف عدم من تعريف الاقتضاء أن المقتضى عند الجمهور  
 لأرم متقدماً توقف على عبء صدق الكلام أو صحته شرعاً أو عقلاً وعند  
 متأخرى الحنفية لأرم توقف عليه صحته شرعاً ، ثم يفرق المتقدمون بين  
 المقتضى والمحدوف وقرئ المتأخرون بينهم بأن المقتضى ما توقف عليه صحة  
 الكلام شرعاً والمحدوف ما توقف عليه صدقه أو صحته عقلاً كما قدر في  
 رفع الخطأ والبيان ، وأسأل القرية ، ونص صوره قد يشته بالمقتضى  
 ولهذا ميزوا المحدوف بعلامة واضحة هي أن إثباته يغير إعراب المطلق بنقل  
 حكم إعرابه إلى المحدوف بعد إثباته مثلاً وأسأل القرية ، فإنثبات المحدوف ، هو  
 أهل بغير الكلام شغل ستة السؤال من القرية إليه فيصير معمولاً بعد أن  
 كانت القرية هي المفعول وبصير قرية مصافاً إليه وما غير إثباته المطلق  
 دل هذا على أنه لفظ ثابت في نظم الكلام لانه بقدر فيه لاستقامته وهو مع  
 إحصائه يدل على معناه يأخذ بالدلالات الأربع ويوصف بالخصوص والعموم  
 اللفظي ، وعمومه يقلل التحصيل وهذه علامة أعلية لا كلية لأن بعض  
 م ٨ = الوسيط في أصول الفقه

صور المحذوف لا بعد إثنائه بعراب المنطوق من ضرب بعضك المحر  
 في محرث ، أن محرث وبقول آخر و محرث ، أما المقتضى فإن تقديره  
 لا بعد بعراب المنطوق أصلاً لأنه معنى قدر في الكلام المستقيم شرع فلا  
 يحسنه لعموم المقضى ، فالحاصل أن دلالة الكلام على المقتضى هي دلالة  
 المقضى على معنى ودلالتة على المحذوف . لأنه انقطع المذكور على اللفظ المحذوف  
 إبدال على معناه ، أحد الدلالات الأربعة ، وأن مراد الأصوليين في تقسيم  
 الدلالة باللفظ إبدال على معنى المقضى الثاني من ذلك ، واعتقد وأن الدلالة  
 على المحذوف بأن آخر غير الدلالة لنفسه إلى لا ع

بقي مسائل خارج عن المقتضى والمحذوف وهو ما يوقع عليه صحة  
 الكلام به كتقدير المتدأ والمحذوف والصفة وحواش الشرط في محله حذف  
 منها أحد هذه الأمور .

حكم المحذوف كما علم ، سبق أنه مقضى على معناه بأحد الأدلة الأربع  
 وأنه نفس العموم المقضى وأن عمومته نفس الشخص لأن لفظ حذف  
 اختصاراً فكان ثابتاً لفظاً .

أحكام المقتضى للمقتضى ثلاثة أحكام الأول أنه إذا كان عقداً  
 سقط من أحكامه وشروطه وأحكامه ما يحتمل السقوط لأنه ثابت  
 بالضرورة فيتقدير قدرها ولا يفسد ما لا يحتمل السقوط من الأول  
 أعني عدل على الصواب ثم تقديره بغيره معنى واعتقده على ، فبمعنى المقدر  
 سقط منه القول لأنه حصل السقوط من عين كفاي التماسي وكذا سقط منه  
 خبر الزيادة وخبر العيب حتى لا يكون بلا خبر . به بعد لعنى بأحد هما ،  
 ولا يسقط منه أهلية الأمر باعتقادي وأصلي العاقل المأدود لا يصبح شراؤه  
 هذه عبارة . وقال ابن العربي : يسقط القول في هذه الصورة لأن التقدير  
 اشترت فأعققت والتقدير في قول المأمور نعمت فأعققت فالمقتضى  
 في كلام الأمر هو الإيجاب وفي كلام المأمور هو القول وهذا هو الراجح ،  
 ومن الثمن قوله أعققت عندك على وسكت عن شيء ، فإن المأمور إذا أعققت



وقع عنه لا عن الأمر عند ان حقيقة ومحمد . لأنه لو وقع عن الأمر كان مقتضى صحة الأمر ثبوت الهبة ، والهبة هنا لم تثبت لعدم القصر . . فإن القبض شرط فيها لا يحتمل لسقوط . وقال أبو يوسف يقع العتق عن الأمر لأن القبض في الهبة يحتمل لسقوط قدساً على القول في البيع المقتضى ، فإنه يسقط مع أنه ركز فالقبض في الهبة أولى لأنه شرط . وقاساً على القبض في البيع العاسد في قوله أعتق عندك عني ما بع ورعاية من الحر ، فإن القبض شرط في ثبوت الميثاق . ومع هذا صح الإعتاق في هذه الصورة عن الأمر فبدل على احتمال القبض للسقوط . وأحب بالعرف لأن القول يحتمل سقوط كما في لبعض الناس . والقبض في الهبة لا يسقط أصلاً . وأن القبض في الهبة شرط أصلي وفي أسمع العاسد غير أصلي لأنه يفقد الملك محلاً على الصحيح . ولا يشترط القبض في الصحيح سكر لما كان البيع العاسد سداً صعباً شرط القبض يتقوى به ولا حاجة إليه ما لحصول القوة بالعتق . ومن الإعتاق في صورته الوفاء والتصدق كما تقدم .

الحكم الثاني أن المقتضى لا ينع إلا بعد لصورة الكلام من توقف

على تقدير معنى تحته فرد كان المقتضى خاصاً كالبيع الذي اقتضاه أعتق عندك عني بألف والهبة التي اقتضاه أعتق عندك عني عند أبي يوسف ، وإن توقف على معنى تحته أفراد تدفع الضرورة بعضها لا يعم المقتضى فلا يجوز إثبات جميعها لأن المقتضى ثابت ضرورية والضرورة ترتفع بإثبات فرد فلا دلالة على إثبات ما وراءه كقول الزوج بلدحول بها إعتدي سوى الطلاق فإن صحته تتوقف على تقدير تطبيق سابق . وهذا تطبيق تحته أفراد نصح بينها ، وإن توقف على معنى عام تحته أفراد لا تدفع الضرورة إلا بتقدير جميعها عم المقتضى لأن الضرورة دعت إلى إثبات جميع الأفراد كقول الخائف والله لا آكل أو لا أشرب أو إن أكلت أو شربت فعي صوم : فإن هذه عين على منع نفسه من الأكل والشرب عقلاً لا يستقيم إلا بسوق تصور المأكول والمشروب في كل حرمة من حرمان اليقين فتوقفت صحة

الكلام على تقدير أفعول أى (صاعما وشراباً) ولا تندفع الضرورة إلا  
بتقدير جميع فإراد هذا المعنى نظراً لكل صورته من صور المخالوف عليه .  
وهذه الصورة الثالثة مفهومة من تعيين بنى عموم المفتضى فى كتب الأصول  
ولأن لصورته فى الصورة السابقة اندفعت بتقدير العوض ولا تندفع هنا  
بلا تقدير الكل . وعموم المفتضى ضرورة يعنى الشمول وليس اصطلاحاً  
مطلقاً كما فى من وما فإن قلت كيف يستقيم قولك بالعموم فى الصورة  
الثالثة مع قول صدر شرعيه لا عموم مفتضى ، قلت إنما بنى العموم  
الإصطلاحي للمضى هذا وصاطح المثبت فى الصورة الثالثة كل بنى على المنع  
صحة من مصدر محدود المفعول والمصدر واقع بعد بنى أو شرط لأن المتعدي  
مضى مفعولاً عقلاً . فالواو مثل المفعول فى عموم التقدير اقتضاء الزمان  
والمكان والسبب والحال ومثل المتعدي الفعل اللازم حيث يعم فى الأربعة  
أيضاً عموماً عقلاً (١)

(١) وسبب دلى لتأنيق القول بعموم المفتضى فى الصورة الثانية والصحيح أنه  
يقول بنى العموم فيها وبالعموم فى لصورته الثالثة كالخبرية وإليه نص مذهبه .  
هذا وقد استدل على مصدر معين خاص أو عام بزمه بديره وكان المفتضى خاصاً أو  
عاماً عموماً عقلاً لأن مصدر كالمفهوم كثنى اعق عندك عى ولا أكل . وإن  
حمل بعدرات يستقيم الكلام بكل واحد منها فلا يصح تقدير الكل بلا ضرورة  
دعوى إليه . وحينئذ إن قام الدليل على أحدهما تعين مفتضى فإن كان من صيغ العموم  
كان عام . وإلا لم يعم الدليل على أحدهما واحتجعت أحكامها كان محلاً وإن اتحدت  
وغير أحدهما واحتجعت أحكامها كان محلاً وإن اتحدت غير أحدهما فلا يعين ومثلوا  
لاحتجوا بعدرات مع قيام الدليل على أحدهما بكونه <sup>مفهوم</sup> مفهوماً . وإن رفع عن أى  
الخطأ ، السار . فإن صدق الكلام بوجه على بعدرات فيحصل بعدرات الحكم  
الديوى وهو عين المتعدي وفقد العادة ويحتمل الحكم الآخر وهو الإنم  
فلا بعدرات الحكم لعدم بنى ما قام عليه دليل . وقد قام الإجماع على رفع الحكم  
الأخر بى وتميز للتفسير فى الحكم الديوى فلا رفع فيصير من ألق مال الغير  
جداً أو سائماً وبعد الصلاة ممن . بعد ناس أو محظاً والصوم بوصول =

الحكمة الثالثة أنه لا قبل التحصيل لأنه إن لم يكن عاماً فظاهر

إد التحصيل فرع العموم وإن كان عاماً كما في الصورة الثالثة فلا ن عمومه  
 ضروري ننت ضرورة صدق الكلام أو صحته وليس بصوم لعطى كما في موما  
 ولتحصيل من أحكام العموم القمطى قال الشافعى إذا توقف الكلام على  
 مقدر عام كان المقضى عاماً فليس عموم التحصيل لأن العموم المقدر كالمقروط  
 وبى على الاختلاف في التحصيل قول اخاف والله لا آكل أو إن  
 أكلت لم ي صوم ونحوه من كل يمين على المنع صبيته من متعد واقع  
 بعد نى أو شرط حذف مفعوله ولم يذكر مصدره هذا المثال من باب  
 المقتضى العام كما تقدم اتفق الحنفية والشافعية على احث بكل ما كول  
 لعموم المقتضى ، واختلعا في تخصص هذا العموم بأن بوى الخلف على  
 بعض الأطلعه دون البعض فقل احصة لا يجوز أصلاً ، قال الشافعية  
 وأبو يوسف في رواية يجوز ديانة لا قضاء لأنه خلاف الظاهر

استدل الحنفية أولاً بأن العموم في المقصود ضروري لأنه مقتضى

فلا يقبل التحصيل . وثانياً لو قبل تخصيص المفعول لقبل التحصيل  
 في الزمان والمكان شوتهما اقتضاء أيضاً بأن بوى لا آكل في رمضان  
 أو في الطريق لكنه لا يقبله بهما اتفاقاً واستدل الشافعية بأن البعض  
 المتعدى يلزم من نظوره تصور المفعول فكان المفعول مقدرأ ملحوظاً عند  
 الذكر والمقدر كالمذكور فأنحد حكمه ومعلوم أن المذكور مثل لا آكل طعام  
 عام فانس التحصيل لأنه مكررة في سياق المنى وجاءوا عن الأدليل الأول

== المعطر إلى الجوف محطاً لا يشاونه باب حديث : من أكل أو شرب سبياً  
 فبين صومه . فاحتال بعدت بسم الكلام بعضها هو الصورة الثانية عندما  
 وتعين لتقدر العام هو الصورة الثالثة فاحاصل أن عبد الشافعية عمومى عموم  
 المقدر وعموم المقادر أنتوا الأول وهو الثاني والحنفية وافوه غير أنهم  
 يقولون لعموم عقل والشافعية يقولون المموم اصطلاحى عطى

أن لعموم الضرورى كالمقتضى فبقول التحصيص كما قلناه عموم شكرة  
 فى سياق التبع مع أنه ضرورى ، وأحاطوا عن الثانى مع الاندفاع فى الرمن  
 والمكان بان السكى بقى عن الشهادة جواز تخصيصهما أيضاً وعلى التسليم  
 بفرق بأن المتعدي لا يعقل معناه إلا متعلقاً بالمفعول ورم ملاحظته عند  
 الذكر وحضوره ، بل فكان كالمفوض وإرمان والمكان ليسا فى حكم  
 الملقوط لأنه لا يرم نفعهما من نفع نفع فبقول المفعول لتحصيل  
 نونهما<sup>١١</sup> وكما مع احدية لتحصيل فى المفعول وإرمان والمكان متعدي  
 فى السبب والحال مثل والله لا أموت ووى نسب السبع دون غيره أو والله  
 لا آكل ووى فى حال المرض دون غيره

أعراضاً على أى حنفية فى التحصيص - الأول سب أنه لا يصح

### (١) رأى آخر فى المسألة : - الشيخ ابن الهمام يرى أن مثل لا آكل لا يقبل

التحصيص لآل مفعول من باب المقتضى كما قالت الحنفية بل يرى أنه من باب المحذوف  
 اصطلاحاً شافعية وهو عدم لزوم غير المتعدي فى الكلام . وهذا هو ما لم يذكر  
 من ملاحظات تفعل غير المفعول به كصرف رمن و مكان والحال وسبب ، قالوا  
 إنه لا يرم تفعله من معن فعل فهو مفعول لا يقدر فى الكلام فبقول كالمفوض وحكمه  
 أنه لا يوصف بالعموم ولا من التحصيص بخلاف مقتضى فإنه عدم مفعول كالمفعول  
 ورمه المفعول به فى مثل لا كل شخص إن أهم من هذا المتعدي المفعول به أيضاً  
 ولم يرض أنه مقتضى لأن المعنى من لا آكل ليس إلا لمجرد الفعل أى لا أوجد  
 أكلاً فلا يتوقف على الكلام أو صحته عن عدم المفعول بعدم خطوره بالبال  
 وإن كان لازماً للمعنى فى الوجود والخلاف مبنى على أن الفعل للمعنى  
 الذى حذى مفعوله هل يترجم من تفعله أم من مفعول لإحناج الفعل وله  
 فيكون مقدراً إوهاء ، أو لا يترجم لثبوته مرة الكلام فيكون محذوفاً ، والاشوون  
 وأردوا فى تصحيح الكلام قال تعالى ووى كل نفس ما عملت ، أى ما عملته وقال  
 تعالى والله بعد وأنتم لاتعدون ، فلا يضر المفعول ولما هو عدى أى الأمر  
 مبنى على ما يبادر من الكلام فقد يكون المفعول مقتضى أمثال والله لا أكلم لخطوره  
 بالبال وقد يكون محذوفاً مثل لا آكل لعدم حضوره .

تخصيص بعض الأظنه بأنه لأن عموم المقتضى لا يقتضي التخصيص لكنه  
 صحيح من ناحية أخرى وهي عموم الأكل أثبت بالعلم بصحة من الفعل .  
 بياضه أنه إذا قلنا لا كل أكل أفاد عموم أفراد الأكل وصح تخصيصه  
 وقولنا لا كل مثله لأن الفعل يدل على المصدر . نعم لا يقتضي لا يقتضي ولقائل  
 لا آكل كأنه يقول لا كل أفاد لا يصح تخصيص عموم الأكل لأنه ثابت  
 بالعلم . وأجيب بالمرق فإن المصدر ثابت بالتخصيص يدل على إمامه دون  
 الفرد فلا يكون عاماً وثابتاً لا يصح تخصيصه والمصدر المصريح به يدل  
 على مجرد المهم فبعضه لأنه بكرة في سياق الشيء فبعض التخصيص بالنسبة  
 ورد الجواب بأن المصدر المصريح به يدل على الماهية أيضاً لأنه مؤكداً في  
 الفعل فلا يزيد عليه ولهذا لا شيء ولا يجمع سكر حيث قسم في عموم  
 في الأول ثم في الثاني لأن السكر في سياق شيء سواء أكانت صريحة  
 أو ضمنية كالموجوده في ضمن الفعل وهذا قال أحققه من قول من حررت  
 همدى حر ويوى السهر حاصه صدق زيادة . ووجه أن ذكر الفعل ذكر  
 مصدر وهو بكرة في موضع الشيء فبعض التخصيص

١. الاعراض شيء . - الم يصح تخصيص المقتضى بالنسبة فهذا صحيح  
 في قول الخائف والله لا أساك بكرة أو يوى في حجره لا في دار أو بلد  
 مع أن دلالة المساكنة على المكان من باب المقتضى وهو عام صوره وقد  
 صح تخصيصه به أحد أفرادها ؟ والجواب أن بنية المساكنة في الحجره  
 ليست تخصيصاً بالمقتضى بل هي به أحد معنوي المشترك إن كان المساكنة  
 مشتركاً لفظي موضوع للمساكنة الكاملة وهي لبي في الحجره الواحدة  
 وموضوع للقاصرة وهي التي في دار أو بلد أو به أحد نوعي الجنس .  
 فبإنها موضوعه بشاركة في السكني مطلقاً . ومنه يعلم صحة به أحد نوعي  
 المقتضى في كل فعل أو وصف تنوع مصدره مثل لا أخرج وادست إن في  
 الخروج يتنوع إلى سفر وعيرد ولينويه تنوع في صغرى وكبرى  
تفرع - يتفرع على معنى عموم المقتضى إذا كان تحت أفراد مدفع

الضرورة ببعضها : أنه لا تصح سمة الثلاث بقول الروح أنت طالق وطلقتك عند الخفية : بيانه أن لفظ أنت طالق يدل لمة على انصاف المرأة بالطلاق لا على إيشائه من الروح وصحة هذا الانصاف تتوقف على تقدير لارم متقدم هو التطبيق فإنه مصدر مفيد إثبات الصلابة والتقدير أنت طالق لتطبيق إياكي ، ولفظ طلقك يدل لمة على حصول التطلق في الماضي لا على إيشائه في الحال فكان يسمى أن يكون هذا اللفظ لعمراً لعدم حصول لتطبيق في الماضي إلا أن الشارع اعترضه فلم لصحته شرعاً تقدير مصدر أي تطلق من قبل المتكلم بفيد الإثبات في الحال . « لتطلق المقدر هو المقتضى وتحت طلاقات ثلاث تندفع ضرورة صحة الكلام ببعضها فلا يقدر ما يعمها فلا تصح سمة الثلاث . وقيل الصعقتان تدلان على ثبوت الطلاق بالعبارة لا بالاختصاص . إذ لو دلا بالاختصاص كانا حرمين لكهما إيشاءان لأن صبح العقود والمسحوق من تمت وطلقت فقلت في الشرع إلى إيشاءات لإثبات هذه التصرفات وهذه معارضة بقول الأول . واحواب عنها أن هذا مسلم لو نقلنا إلى الإيشاء المحض لكن لا نزال حبه الإخبار قائم بدلس أن الشارع حثار للإشياء ألقاطاً صيغتها أحبار كصفتها لذلك على الوقوع في الماضي وأنت طالق الدل على الوقوع في الحال ، فإما لم تزل حبه الإخبار قائم كان الثبوت بطريق الاختصاص فلا تصح سمة الثلاث بأصبعين لأنه إما نعمم للمقتضى إن قلنا إن الثلاث عدد وإما بطريق المحرر « استعماء المقتضى في ثلاث إن قل إنها واحد اعتباري والمقتضى لا يثار منه المحرر . لأنه معنى والمجاز من أوصاف اللفظ (١) . ورد هذا الجواب بأن الصيغتين غننا إلى الإيشاء المحض لتحقيق

(١) بيان المحرر أن إشتاد من المقتضى في الصيغتين الصلقة الواحده وهذه بقى يحتمل الثلاث لأنهم وحده إعرابة لا يعمل فيها عداً عليه كما قالوا في اسم الجنس بصرف إلى الواحد الحقيقي ويراد منه الواحد الاعتباري مجازاً فعول المحرر مجموع في مقتضى

معناه فهما فإنه ليس لها خارج قصد المتكلم الحكيم . همت وطلعت لا بدلان  
على بيع وصلاق سابقين من على إنشاءهما بمعنى أنهما لا يوجدان إلا بعد  
التكلم . ولأن خاصه الخبر مفية عليهما فلا يحتملان الصدق والكذب ولأن  
المتبادر منهما عند التكرار إنشاء . فاعقائنا لمعتدته أنت طالق ينصرف كلامه  
إلى تطلبها ثانياً إلا إذا بوى الإحصار عن الطلاق السابق . واحتياط الشارع  
صيغة الخبر ليس إلا لدلالة على تأكيد لثبوت كما ظنوا في . أنى أمر الله . .  
والخاصم للراعي أن الكلام بما حبر وبما إنشاء ولوا مهما متساوية ولا ثالث  
وأعرج نصحه به الثلاث بقول الروح أنت بائن فاوليا الطلاق مع  
أنه يدل على البدوثة بطريق الاختصاص لأنه وصف لمرأة ماسيوبة ووصفها  
لا يصح شرعاً إلا بتقدير مصدر هو إنشاء لها كما فسأ في أنت طالق وأوجب  
بالعرف لأن بية الثلاث في أنت بائن ليست بالمصدر الثالث اختصاصاً بل  
بالمصدر "لثالث لعه طر ب"و التخصيص من بائن لأن إسم للعامل يدل على ذات  
ومصدر بمعنى بائن ذات ووصفت بالبيونة ثم البيونة متنوعة إلى صغرى  
وكبرى فبها الثلاث ماسيوبة هي به أحد نوعي الجنس من قلنا إنها جنس  
تحت نوعاً أو أحد مفهومي المشترك إن قلنا إنها مشترك تحتها معيب كما تقدم  
في . لأننا ذكرنا اختلاف أنت طالق لأنه لا اختلاف بين أمراد الطلاق بحسب  
النوع من بحسب العدد . فإن قيل "الطلاق متنوع إلى ما يمكن رفعه كالرجعي  
وإلى ما لا يمكن رفعه قلنا غلط لأن الطلاق كله واقع لا رفع إنما المتنوع  
هو الحرمة الثابتة به في جميعه وعيطة والحو أن أنت بائن عدة الطلاق  
إنشاء بعد المتنوعة بطريق العارية كما حققنا في أنت طالق

وليس من المقصود تفويض الروح لطلاق لامرأته بقوله طلق بك  
لأن الصلابة من عليه العمل لعه بطريق التخصيص إذ الأمر موضوع لطلب  
المصدر في المستثنى بمعنى طلق أو فاعى طلاقاً فيكون كالمصدر الملقوط في طلق  
طلاقاً والمصدر الملقوط ينصرف إلى الواحد وتصح به به الثلاث لأنه اسم  
جنس . يباه أن اسم الجنس كالأسد والماء والطلاق . معناه الواحد الحقيقي

فيصرف إليه عند الإطلاق وعند كل أحسن أى الواحد الاعتبارى لانه  
هو المجموع من حيث هو مجموع يستعمل فيه محاراً ولا يستعمل بعدد أى  
ما بين الواحد وبكل فلا يستعمل به حقيقة ولا محاراً ، فقط الاسد يستعمل  
حقيقة فى الواحد ومحاراً فى النوع كنه ولا يستعمل فيه سهم بل يقاب فى  
الإنسب أسدان وفى اجمع أسود ، ونلم عليه نقول فى المصدر أى الطلاق  
الذى دل عليه طلقى معناه الخفى انطلق الواحدة فصرف اليه عند الإطلاق  
ويستعمل الثلاث لانه واحد اعتدى دهر كل حسن الصلاق فصيح أن  
تراد فانية محاراً وهذا بخلاف الصلاق لثالث اقتضاء فإن نية الثلاث به  
لانصح لانه تمم مقتضى أو هو محاراً فيها وسمعت أن الحق دلالتها بالعبارة  
ويحتم هذا البحث من أن المقتضى كما يتحقق فى المسمى لدى هو لارم متقدم  
يتحقق فى بوارمه أيضاً كما لو قال رجل لصغيره ابنى من فاضله فاجتهدت امة  
بعد موت ائمه وصدقته ثبت الزواج إقتضاء وكذا لانه وهو الميراث  
وكقوله تعالى ، للفقراء المهاجرين ، ثبت به رواج الملك اقتضاء وكذا  
لازمه وهو ملك الكفار للأموال التى زال الملك عنها لأن الملك لا يزول  
إلا إلى ملك

## « مفهوم المخالفة »

جرت عادة الحنفية عند الانتهاء من طرق الدلالة صححه عدمه وهى لصحة  
والإشارة وللدلالة والاقتضاء أن يذكر وأصراً أخرى اعتداه غيرهم من  
الأئمة ولم يعزوها بها من حكموا بصادقه تلك هى أقسام مفهوم المخالفة .  
تمهيد قسم غير أحصاه دلالة اللفظ على مطوق ومفهوم والمنطوق  
دلالة اللفظ على معنى فى عمل الطوق أى على حكم شئ وذكر هذا  
الشئ . ونطق به المتكلم كقوله تعالى ، وإن كن أولادكم فاعفوا عليهم ،  
دلت الآية على وجوب إعتاق المصلقين على المعتقات الخواص وهى  
مذكورات فى الكلام والمفهوم هو دلالة اللفظ على معنى لاقى على الطوق .



أى دلالة على حكم شيء لم يذكر في الكلام . . . . . متفق به المتكلم كآلية السابقة .  
قال الشافعية دلت على عدم وجوب الإتيان على المعتدات غير الحوامل  
وهي غير مذكورات فيها ، وكدلالة . ولا تقل لها أف ، على حرمة الجنس  
ولم يذكر في الكلام .

ثم أدرجوا الإشارة والافصاء وبعض العناهي المنطوق . وضموا  
المفهوم إلى مفهوم الموافقة . وهو دلالته صر عددا  
وإن مفهوم مخالفة . هو . لآله المقتضى على حكم المسكوت مخالفاً لحكم  
المنطوق كدلالته . . . . . وإن كن أولاً . . . . . على عدم وجوب الإتيان  
على غير الحوامل . . . . . وصفه الحكم إلى المسكوت في تعريف حرجها  
المنطوق لآله الدلالة على حكم شيء مذكور . . . . . وهو ما ( عدا ) حرجه  
مفهوم الموافقة لأن الحكم فيه موافق حكم المذكور . ويسمونه دليل  
الخطأ للحصول الدلالة على الحكم بعض الاعتبارات الخطأ  
كالوصف والشرط .

شروطه - القانون يحجب لمفهوم سرضوا لأعضائه خمسة شروط  
( الأول ) ألا يكون المسكوت أول من المنطوق بالحكم أو مساوياً له لوجود  
علة جامعة بينهما هي أن يكون في مسكوت أو مساوية . فإن ظهر كذلك كانت  
الدلالة من باب مفهوم الموافقة . . . . . كانت العلة حوية ومن باب القياس إن  
كانت متوقفة على الاحتياط مثله قوله تعالى . . . . . وإن كن أولات . . . . . فأمقوا  
عليهن . دلت الآية بمفهوم الموافقة على بي وجوب التمسك لمسكوت وهو  
المعتد غير الحامل لكنه مساو لمنطوق في وجوب التمسك لمساواته في العلة

( ١ ) وقد بعض السادة لأن دلالة الفص على اللام المقصود . لم يدرج عدم في  
المنطوق بل ولا في المفهوم . وكان يسمى أن يكون التفسير إلى المنطوق والمفهوم  
الذي المنطوق لا للدلالة لآله وصف المعنى لا ما وانظر في سان مصطلحهم  
في التفسير شرح امر حاجب ج ٢ ص ١٧٢ . . . . . كذا يتساوى . مصطلحاً آخر

وهي الإحساس بحق الروح صيانة لمذاته المحقق أو الموهوم وحصلت الحاصل  
في الآلة لأنه كان يتوهم سقوط بعقبتها بطول المدة. (لكن) ألا يكون القيد  
في المطلق خارجاً عن مخرج العال المعتقد بأن يكون موجوداً مع المطلق  
في أكثر أحواله لأن محضه بالذات حينئذ يسبق الحكم عن المسكوت  
من لصاحبه القيد للمطلق في الوجود عاصياً كقوله تعالى: ورناتكم إلا في  
في حجبكم، حرمت الراتب على أرواح الأسماء موصوفات بما يكون في  
في الحجب لكن لا يبدل الوصف على من لم يحرمه عند عدمه لأنه خرج مخرج  
العالم من أحوال الزينة أن ترى في بيت روح الأم وهذا قال الجمهور إلا  
ما يروى عن علي أن أريته العدة عن روح أمها عن له ويؤيد قول الجمهور  
أنه لو اعتبر المفهوم نقل فإن لم تكونوا دحلتم من أوم نكن الراتب في  
المحجور فلا جناح عليكم، ومما خرج مخرج العالم للشرط في قوله تعالى  
ولا تنكروا هو قياسكم على السماء إن أردت محضاً، والشرط في قوله: فإن حكمتم  
ألا بقبها حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به، لأن الجميع عاصياً يكون عند  
خوف أن لا يقوم كل من الزوجين بما أمر الله فلا يفهم منه تحريمه عند عدم  
الخوف، والجاء والمجرور في قول النبي ﷺ: أيما امرأة سكحت نفسها بفهم [فمن]  
ولها فتكاحها ما طل لأن العالم مباشرة المرأة رواحها عند منع الولي فلا يبدل  
عندك صفة على الصحة عند الإذن، الشرط الثالث، ألا يكون القيد مذكوراً  
في جواب سؤال ذكر فيه ذلك القيد أو مذكوراً في حكم حادثه وحدهم هذا  
القيد مثال الأول أن يسأل شخص هل في العم لثمة زكاة؟ فيأبى الجواب  
في العم السائمة زكاة. ومثل الثاني أن يعرف النبي ﷺ أن عند شخص غنما  
سائمة فيقول له في العم السائمة، كذا فالنص على القيد فيهما لا يبدل على من  
الحكم عند عدا محله، لأنه ذكر لوجوده في السؤال لطفاً في الجواب أو  
لوجوده في الحادثة بآل الحكمها لا غير، الشرط الرابع، ألا يكون المتكلم  
ذكر القيد في المطلق بسبب عليه أن الخاص يحل حكمه مقيداً بهذا القيد  
فقط كما إذا عذر أن الخاص يحل حكم المعتدلة لانه ويعلم حكم الرجعة

فقال لا تخرج المعتددة المائية ، من تقييد المعتددة بالمائة لا يدل على بى الحكم  
عما عداه لأن السب فيه هو علم المتكلم الذى قدما ، وعلى اخلة يشترط ،  
فى المفهوم أن لا يكون لذكر القدوة سوى بى الحكم عن المسكوت فإن  
كانت بذكره فائدة لا يدل على نفي ، أن كان للكشف كقوله تعالى ، إن  
الإنسان خلق هوى ، الآيات ، فإن ما بعد هوى عاصفه كاشفة له أو للذبح  
كقوله ، رنا اعمر لنا وإحيوات الدس سيقونا بالإيمان ، أو للدم كقوله  
، وامرأته حالة احط ، أو للتوكيد كقوله أمس الداء لا يعود

### أقسام مفهوم المخالفة ،

ينقسم إلى سبعة أقسام مفهوم انقب ومفهوم انصاف ومفهوم الشرط  
ومفهوم العاية ومفهوم العدد ومفهوم الحصر ومفهوم الاستثناء وسين  
إن شاء الله كل قسم وآراء العلماء فيه وحججه

الأول مفهوم الانقب - وهو دلالة تخصيص الشيء باسمه على نفي (١)

الحكم عما عداه سواء أكان هذا الاسم اسم حس كقوله **يخرج** ، الصبم  
جدة ، البر دابر والشعر ناشعير إلى أن قال مثلا مثل بدأ يد ، أو علما  
مثل محمد **يخرج** حاتم الرسل فيه يقب عند القائلين به بى الحكم عن غير انصاف  
والأشياء استه وعن غير محمد **يخرج** وذهب أهل العلم إلى عدم اعناره إلا  
فيه كان حوير ممداد المالكي وأبو بكر الدقاق والصيرى من الشافعية  
ونعص الخنابلة

الأدلة . استند المثبتون أنه لو لم يدل لتخصيص بالاسم على بى الحكم  
عما عداه لم فهم الأنصار وهم لعرب بى وجوب الفصل بالإكمال من قول  
النبي **يخرج** كافي الموصى ، الماء من الماء ، أى غسل اجدة من المي لكهم  
مهموه من لفظ الماء الثانى وهو إسم حس حكم أنه سب لوجوب الفصل

(١) المراد بالدلالة على نفي فى جميع أقسام المفهوم : الدلالة على نوت  
بعض حكم انطوق لسكوت سواء أكان حكم المطوق إثباتا أو نيبا

فلما انتفى انفى احكام الواجبات مع الملازمة لجوار أن لا يدب على الصبي  
وفهم من صريح أخرى سبب الملازمة لكن سمع استلزام العاقلين للصبي  
لأنهم لم يفهموا معنى الفصل من التخصيص بالاسم من فهموه من اخصر  
لأن اللام في المتد لا تستغرق أى كل فرد من أفراد عمل الحياة  
ثابت بسبب وجوب المي وأردنا بالماء الأول عمل الحياة لورود  
الحديث فيه والإجماع على الفصل من اخصر قد يقال معنى حمل اللام  
لا تستغرق أى جميع أفراد العمل عند وجود المي فلا يجب فصل بقاء  
الختامين بلا إيمان والتمسك أن العمل يجب بالماء إلا أن الإزالة لما كان  
حقيقاً جعل التقاء الختامين دليلاً عليه لأنه مصنفه الظاهر كما جعل النوم  
دليلاً على حدث الماء في إبطال الوضوء والصرح لا يطبقه الدين دليلاً  
على القتل العمد في وجوب القصاص .

قال النافون أولاً لو رد التخصيص بالاسم على معنى الحكم عما عداه  
رم الكفر في محمد رسول الله ﷺ والكذب في ربه موجود لأنه يفهم  
من التخصيص معنى الرسالة عن غير محمد والوجود عن غير ربه وأوجب  
مع الملازمة لأن التخصيص فاندته الإحصاء سألته محمد ﷺ ووجود ربه  
ولا طريق له لا ذكر الاسم فلا يدب على معنى عما عداه ورد الجواب أن  
هذا اعتراف بمعنى مفهوم القلب لأن قصد الإحصاء أو نحوه موجود في كل  
كلام وحينئذ لا يتحقق مفهوم القلب أبداً .

(١) الإكسال فورد ينرى الرجل حال الوضوء فلا يخص الإزال وقد  
اختلف الصحابة في وجوب مسح الوضوء مع الإكسال فرأى المهاجرون  
الوجوب لحدث وإذا التفت الختانان وجب غسل . ورأى الأنصار عدمه  
لحديث السابق وثى لموطأ وغيره أن أن موسى الأشعري . ر . أنه هذا  
الخلافاً فقال له أنثى . ر . لقد شق على اختلاف الصحابة في أمر إن لا أعظم  
أن أستفدك به فقلت ما هو . ما كنت سأل عنه أمث فسلني فقال الرجل  
يصيب أهله ثم يكسل ولا ينزل فقال . ر . إذا جاور أحد الختان فقد وجب  
الغسل . وحل ابن عباس حديث الماء على الإكسال .

قالوا ثانياً ٠ - هو ذا التخصص نفي نفي الحكم لزم نفي تعليل نفي  
وإثبات حكمه في المسكوت بالقياس لكن الإجماع على جوازهما : بيان  
الملازمة أن المسكوت دل النص بمفهومه على نفي الحكم عنه فإذا أمكن تعليل  
النص بغيره توجد في هذا المسكوت لا يجوز ذلك لتعليل ولا إثبات حكم  
النص منه بالقياس إذ لا غيره بالقياس المحقق لندرس ورد هذا الجواب  
أن من شرط اعتبار المفهوم ألا يكون المسكوت مساوياً لمطوى وهذا  
ظهرت المساواة سقط اعتمادها عن نفي بالقياس

### « الثاني مفهوم الصفة »

هو دلاله تخصص شيء بالوصف على نفي الحكم عن هذا الشيء . عند  
عدم الوصف ٠ كقوله تعالى : ومن لا يستطيع منك صولا أن يسبح المحضات  
المؤمنات هي ملكك أيماكم من قبلك المؤمنين ، أي - وروحوا أي ملكك  
أهل سبحانه يروحان عند الفجر عن رواح الحرث أن يروحوا الإماء  
المؤمنات فتخصص لغتكم بوصف لإيمان يدل على نفي الحق عنهم عند  
عدم الإيمان وكقوله جار . وفي رسول الله يتبع ما سمعه في كل شره لم  
تقسم ، أهذا أن الشعة مشروعة في العقار المسبوك الموصوف ، عدم القسمة  
فدل على نفي المشروعية عنه عند القسمة .

والمراد بالخصيص في تعريف تعلق الإشراف . فلفظ قدسكم بعد  
أن كان يطلق على المؤمنين وغيرهم أصبح بعد التخصص المؤمنين لا  
يراد به إلا من توجد فيه هذه الصفة ، والمراد بالوصف مطلق القدس غير  
الشرط والعادة والعدد أعم من أن يكون نعت أو حالا كقوله تعالى : ولا  
تأكلوها إسرافاً ، أو طرماً أو جراً ومحرراً . كقوله يتبع ، لا تسبح المرأة  
على عمتها ولا على حالتها ، أو من بعض كقوله تعالى : وثقه على الناس حج  
البيت من استطاع إليه سبيلاً ، أو مصافاً أو مصافاً إليه كقول العبي ظلم .  
واختلف في اعتباره ٠ فقال به كثير كالآلثة الثلاثة والأشعري ونفاة الخفية

والمعزلة والباقلائي وإمام الحرمين والعراقي . ونفى الحنفية له في كلام  
الشارع فقط (١)

الأدلة . استدلل المتنون أولاً . - بأنه لو لم يدل التحصيص بالوصف  
على نفى الحكم عند عدمه لما تنابر ذلك في عرف أهل اللغة ، لكنه متبادر  
لأمرين الأول : فهم أهل اللسان من قولك الإنسان الطويل لا يطير : أن  
غير الطويل يطير ، وهذا يستفصح العقلاء اوصاف الطول لأنه مؤد إلى  
إلى السكت ، ثانياً فهم أي عنده القسم بسلام والشاهي من قول  
الشيء <sup>بشيء</sup> ، أي الواحد بين عرصه وعقوته ، أن أي غير الواحد لا يحلها  
ومن قوله ، مطلق العي ظلم ، أن مطلق غير العي أس طائلاً وهم من آفة اللغة  
ولولا أنه وصح لعوى ما فهماء

وأحب جمع استدلل . وسبب الاستفح بعدم هو عدم فائده وصف  
الإنسان بالوصف . وفهم أي عبيد والتام من معدن يفهم الأحفش صاحب  
سبويه وفهم محمد بن الحسن أستاذ الشافعي مع فهمها وسلامة لسانها ،  
وقد صحح عها عدم اعتبار المصنوع . على أن الأمثلة الجزئية القليلة لا تصلح

(١) الحنفية لا يقولون بالمفهوم في كلام الشارع كما ناسه ويقولون به  
في كلام الناس كما قال الكيردني وهذا شاع بينهم ( مفاهيم الكتب - حجة )  
ولما لم يهتروا في كلام الشارع قالوا إن الحكم في المسكوت عند تنحيص  
بالوصف بشرط هو العدم الأصلي قبل الشرع ، ما كان على ما كان إلا أن  
ثبت من الشرع خلافه ، وحكمه عند تنحيص ما حده والعدم هو الأصل الذي  
قرره الشرع دل على هذا الاستمرار . فقوله تعالى ، فإن طفق فلا نجس له من  
بعد حتى يسكن روحه غيره ، يحكم فيه دخول عدد الكاح لكن لا من بعده  
بل من الأصل الثالث موله تعالى ، وأحل لكم ما وراء ذلكم ، وقوله  
، فاصبر يوم تمانين جهده ، يقولون فيه تحريم ما راد بالمعصية المحرمة الأدنى

## لإثبات قاعدة كلية (١).

قالوا ثانياً : القول بدلالة تخصيص على التي فيه تكثير لفائدة الكلام لأنه حيث يدل عنطوقه ومعنونه ، فلما كثرت الفائدة بالتي لزم اعتبار المفهوم حرصاً على بلاغة الكلام وأجيب بجمع الملازمة لأن وضع التخصيص لتي الحكم لا يثبت بكثرة الفائدة بل بالقل

قالوا ثالثاً : لو لم يدل التخصيص على التي كان ذكر الوصف ترجيحاً ، لفائدة مرجحة لأن المعروف عدم الفوائد الأخرى كما هو شرط المفهوم واللام باطل لأن التخصيص بلا داع لا يستقيم في كلام المدعى فصلا عن كلام الله ورسوله ﷺ وأجيب ثلاثه أجوبة : الأولى ، مع الملازمة لعدم الحرم بانتفاء جميع الفوائد ، فلو المفهوم دليل على فلا يشترط الحرم بعدم الفائدة بل يكفي لطل لأنه بعد البحث دليل على عدم الفائدة في الواقع فلهذا مسلم في كلام غير الشارع لأن فوائده محدودة بحسب طاقه الإنسان وهذا قلنا

ومعنى هذا الكلام ، أن القاعدة لم تنسبط من مثال أو أمثلة معينة وإنما هيها الكثير من أهل اللغة ، الاستفراء الجريئات كثيرة فهم فهموا أن التخصيص الوصف ، لا يفي فوائده كلها بطل المدعى ، كانت فائدة من الحكم عن المسكوت لئلا ينجو عن الفائدة ، من الناهي معنى كلامكم أن الاستفراء من على وضع التخصيص ، الوصف وغيره لتي الحكم عند طل عدم فائدة أخرى لكن هذا إلى صرح وصح مؤدى إلى الجهن لفاوت الألفاظ في فوائد التخصيص فقد يجزم شخص بعدم الفائدة على حين يفهم آخره فوائد كثيرة الواقع أن الاستفراء لم يد على لفائدة التخصيص التي عند طل عدم الفائدة ، لأن أكثر الجريئات التي لوحظ انتفاء الحكم فيها عن المسكوت الألفاظ فيه موافق لعدم الأصل في الأصل مثلاً عدم حل المعنونه في المعسر وعدم وجوب الزكاة في المملوكة ، فالتي في هذه الجريئات من مترددون في منشئه من هو التخصيص أو عدم الأصلي وإبقاء ما كان على ما كان ؟ فو يفهم فهمه من التخصيص حتى ثبت الاستفراء قاعدة كلية ، وهذا التردد لم يقل بالمفهوم الكثير من أئمة اللغة كحمد والأحفش

بالمفهوم في كلامه ، أما "شريح" فلا نسلم ذلك في كلامه لأن لكلام الله  
ورسوله فوائد لا تنفد ودلائل إعجاز لا تسرب وقد تقصر عن ذلك أقسام  
العقلاء ، وأحوال شتى ، سبب سكت سبع سبب من سبب مدعى ذلك أسعة  
لا ينت من عدم الفائدة من بالمثل انتواء أو الأحادي عن العرب أو  
آفة اللغة كالأصمى وأز عمرو من علة وسبوبة وأخلى ، وجواب صدر  
الشرعة ، فهم صدر "شرعة" أن لا يكون مفهوم سر صواب في دلالة التخصيص  
على الصي ألا يحجج بخرج "عاده" ، لا من علة ، بل في استزاد أو وجوده  
في الحادثة أو لعل المتكلم أن المخاطب يحمل حكم المسنون فقط فجعلوا فوائد  
لتخصيص بأوصاف وغيره محصورة في هذه الآية ، في معنى الحكم عن  
المسكوت ، وقالوا إله لا يوجد هذه الآية علم أن التخصيص للمعنى ، وشاء  
على هذا الفهم أجاب عن الدليل مع الإلزام لجوابه صحيح آخر لأن فوائد  
لتخصيص لا تحصر في الآية من قد يكون لفهم آخر ، كما كشف في  
بحر : الجسم الطويل العرض الممتد متجه وخده ممد لا يدل على معنى  
التحيز عن غير محل لوصف لأنه لا معنى للمعنى بزم أن الجسم إحدى لا يوجد  
فيه هذه الأوصاف لا يكون متحرراً ، محال لأن الجسم لا يوجد بدون  
هذه الأوصاف ، وصفها بغير ما يحتم وإشارة إلى أن علة التحيز  
هذا الوصف ، وكذلك وادى ، ويؤكد وكريانه التعميم<sup>(١)</sup> في قوله تعالى  
(وما من دابة في الأرض ولا من رضيع يحسنه إلا أمم أمثالكم)<sup>(٢)</sup>

(١) جعل الأوصاف تدل على "كثرت أو المدح أو الذم أو التوكيد أو  
زيادة التعميم من تخصيص شيء ، ووصف غير صحيح لأن معنى التخصيص  
قص شيوخ ، الشيء ، موصوف لا بعض شيوعه هذه الأوصاف فليس المراد  
بالتخصيص في عبارة صدر ذكر موصوف

(٢) قال في الكشاف أصل تعميم مستفاد من وفوح الدابة والطارق في بيان  
الشيء ، ووصف البكون في الأرض كلها والطارق في الأرض ، وفي إباح أن نفي  
الدابة والطارق يحتمل وحدة الجنس فوصف لبعض إرادة الجنس وقول



ورد جوابه بأن القديس بالمعوم لم يحصر فوائده تخصيص في الأربعة بل شرطوا في المعوم ألا يكون لتخصيص فائدة سوى أخرى فلا يبدل التخصيص على المعنى عدمه ، إلا عداها جميع فوائده لا خصوص الأربعة فالملازمة صحيحة وإنما الجواب ما قدمناه .

قَالُوا - أَيْ مَا عُلِقَ أَحْكَمُ شَيْءٍ مَوْصُوفٌ بِهِ عَلَى عَدَمِ الْحُكْمِ بِعَدَمِ  
الْوَصْفِ لِأَنَّ هَذَا التَّعْيِينَ يَدُلُّ عَلَى عِلَّةٍ أَوْ صِفَةٍ تُحْكَمُ بِهَا الْمَعْلُولُ بِتَقْيُّنِهَا  
عِنْدَهُ . وَالْخَوَافُ أَنَّ عَدَمَ أَوْصَافِ أَيْ صَارَ عِلَّةً بِاتِّعَاقِهَا لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ  
الْحُكْمِ لِجَوَارِ تَعَدُّدِ الْعِلَلِ بِحُكْمِ أَوْ أَحَدِ كَأَمَّا أَنَّ عِلَّةً سَبْعَ وَاحِدَةٍ وَالْمِيرَاثَ  
وَالْأَسْبَابَ . وَغَيْرَهَا قَالُوا كَهَيِّ ظَنُّ أَنْ لَا عِلَّةَ غَيْرَ الْوَصْفِ يَدُلُّ لِحُدُوثِهَا  
الْمَقْهُومُ ظَنُّ فَتَمَّتْ أَحْكَمُ بِاتِّعَاقِهَا لِمَا قُلْنَا هَذَا . جَوَّعَ عَنْ حُصْنِ الظَّنِّ  
بِالْمَعْلُولِ أَلَمْ يَنْصُدْ إِلَى مَحْصَنَتِهِ وَإِصَافِهِ إِلَى مَعْنَى عِلَّةٍ وَهُوَ مَا قَبِلَهُ مَعْتَرِجُ الْحَقِيقَةِ  
أَنَّ أَحْكَمَ فِي عَيْنِ مَوْضِعِ الْوَصْفِ يَتَنَبَّهُ عَلَى عَدَمِهِ الْأَصْلِيِّ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ ،  
فَيُجْعَلُ مَعَ الْقَائِمِينَ بِالْمَقْهُومِ يَقُولُ عَدَمُ أَحْكَمَ عَدَمُ الْوَصْفِ لِنُكْرِ الْتَفَرُّقِ  
بَيْنَهُمَا وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ بِعَدَمِ أَحْكَمَ عَدَمَ لِمَا عَلَى عَدَمِ الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ ، ثَلَاثًا  
يَكُونُ عَدَمُ وَحْدِهِ الرِّكَائِةُ فِي الْعَلُوقَةِ مِنْ قَوْلِهِ <sup>يَتَنَبَّهُ</sup> ( فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِسْ  
الْبَائِثَةِ شَاءَ ) عَدَمًا أَصَابَ لَا حُكْمًا شَرْعِيًّا وَهَمْ يَقُولُونَ إِنَّ عَدَمَ الْوَصْفِ عِلَّةُ  
لِعَدَمِ الْحُكْمِ أَنَّ دَلِيلًا شَرْعِيًّا عَلَى أَسْمَى فَيَكُونُ حُكْمًا شَرْعِيًّا عِنْدَهُمْ وَلَا رِكَائَةً  
فِي الْعَلُوقَةِ إِنْدَقًا لِنُكْرِهِ حُكْمَ أَصْلِي عَدَمًا وَشَرْعِي عَدَمًا (١)

دليل المقدم عمدت بما تقدم أن أدلة المشتبه تدل على اعتبار المفهوم  
لردها كالم والدعوى منتجة ما لم يقيم عليها دليل ، فالدليل المقدم هو أنه  
لادليل على حجية المفهوم .

ثمرة الخلاف يربط على اعتبار المفهوم أن في حكم المطوق عن  
المسكوت حكم شرعي ، أما أن الحكم المطوق هو أو ليس ، ويرتبط على  
القول بعدم إعتباره أن هذا الذي حكم أصلي عدمي لأن الأصل عدم الحكم  
ولما من تكليف ، وهذا يستلزم أمرين ( الأول ) أن الحكم تنوق  
ثبت بالمفهوم في المسكوت عنه أنه ثبت ، لأن الحكم الشرعي كونه مثبتا  
ومفهوم وعدمه غير ممكن ، لأن حكمه تنوق لا ثبت ، بعدم الأصل  
لتنافسهما ، فقولنا تنوق فيها روي الدعا فظني عن ابن عباس ، ليس في البقر  
العوامل صدقة ، يدل على وجوب إركاء في غير العوامل عند لقائلين بالمفهوم  
ولا يدل عليه عند أخيه ( الأمر الثاني ) أن من شرط القياس أن يكون  
المعنى من الأصل رد له مع حكما شرعيا أي ثابت بالشرع ، ولا يصح أن  
يكون عدمه أصبا حيث كان الحكم ثابت في المسكوت حكما شرعيا عند  
اقتنائين المفهوم تحت تعددته بالقياس ، حيث كان عدما أصبا عند غيرهم  
لا تصح تعددته به كقوله تعالى في كفارة القتل ، فحري برقة مؤمنة ، فإن  
عدم حوار الكافرة فيها ثابت بالمفهوم أو بعدم الأصلي على الخلاف وتنع  
هذا . الخلاف في حوار تعددته بالقياس إلى كفاؤه انتهى

عبراص وحواله إعرص لقائون بالمفهوم على الخفية أنهم ولم  
يقولوا به لما جعلوا التخصيص بالوصف بالا على بن الحكم في مسألتين  
( الأولى ) ولست أمة ثلاثة في ثلاثة طون وقال السيد : الولد الأكبر  
مى . فإن هذا الإقرار يكون معا لثب الأجيرين بالتخصيص بالأكبر  
والجواب أن شئ ليس بالمفهوم بل بدلالة سكوت وهي دلالة معتبرة كدلالة  
سكوت التي تنوق على تقريره مع سكوت عنه ودلالة سكوت السكر على الرضا

فهنا لما سكنت عن دعوى الآخرين في موضع الحاجة إلى بيان كان هذا  
السكوت نصيا لئسهما لكن الواقع أنه ليس نصا من هو عدم ثبوت النسب  
لأن شرط ثبوت نسبها الدعوى به. وما وجدنا الآلة وهي ليست بقراش (١)  
وقد في المسألة وفي الآلة تصور، لأنه لا بد من كذا أو نحو ذلك أي من أن  
أقل من ستة أشهر كان به عدم الأكل، دعواه به كل المسألة (ثانية) شهد  
شهود على ميت في قضية، بأنهم لا يعلمون له وارثا في أرض مصر إلا  
أحمد مثلا. قال المصنفين: هذه وعده، معترض بدلالة شخص في  
عبارته على المعنى في قوله في أرض مصر ضمه به، وخصص الوارث  
بما يدل على أنهم يعلمون به وإلا، في غير هذه الأرض وأحب من  
سبب د شهادته عدم علمه من هذا، في هذه على شبهة في رتبة  
الممكن أي (من مصر) الحاجة إليها في شهادته وأورث شبهة على  
عدم عدمه لأن محض من وين لم يدل على معقبة شبهة وأخو أن  
لصاحبين غيرا الشخص من نص في وفي وهذا لا يصح الخصة لا يمتنع، من  
المفهوم في كلامه على ذلك.

### «الثالث مفهوم الشرط»

هو دلالة نص في حكم الشرط عن عدم عدم شرط كقوله تعالى  
«وإن كن أولاد من ذنبتهم أعتد» وفي حقهم في حال أو كذا،  
أي من اشتد الخوف جات لكم قتلا من المشي والركوب (وإن كنتم

(١) ولد الآلة من بيده لا يثبت نسبه ولا يدعى وورثه من أم لولده  
ثبت نسبه محرد ولا به لأنها قراش كزوجته لكن نبي دجرا، معه من غير  
حاجة إلى إظهار قراش ضعيف، وثبت موته و - يدعى أسيد لولده  
فلو آت أمة بولدين وإدعى أحدهما قبل ولادة الآخر صارت أم ولد وثبت نسب  
الثاني بلا دعوى في هذه المسألة، لكن الآخرين ونسب الآلة لا أم لولده لآله  
لم يدعى إلا كبر إلا بعد ولادتهم جميعا

جنباً فاطهروا). حيث دلت كل آية من مفهوم على هي الحكم عند عدم الشرط قل به القائلون بمفهوم الصفة ونقص من . بل به كالكفر حتى ونفاه الحنفية في كلام الخارخ وقالوا يبقى احكم عند عدم الشرط على عدم الاصل ولا يكون حكماً شرعياً بل عندما أصيب . يقدم هذا مع ثمة الخلاف في مفهوم الصفة .

الادلة من الخاص هي الدالة السابقة فيه والاحوية هي الاجوة غير أن المنتهى ادوات دليل . وهو أن للاحتماد كل شرط لازم من إتيان الشرط فيه إتيان الشرط . عملاً حقيقة الشرط : إذ هو الأمر الخارج عن الماهية الذي يتوقف عليه وجود شيء كالتشهاد . واج والتوقف على على إتيان الشرط ينتج الشرط . وأجيب بأن المنتهى يشبهه عليه الشرط النحوي بالشرط الشرعي . فإن الشرط خلق الإنسان المقتضى على الشرط الشرعي وهو ما عرفت . وهذا ينبغي احكم . يشبهه . وعن الشرط النحوي وهو ما عرفت عنه الحكم . من عصمت فأتى صافي والحكم يرتب عليه ولا يتوقف ولا ينبغي يشبهه . فمن لا يسمي أن شرط في مفهوم الشرط ما يتوقف عليه شيء بل امراده الشرط النحوي ولا يلزم من إتيانه إتيان المعنى عليه لخوا . وجوده سلب آخر كما إذا قال إن عصمت فأتى طالق وغير طلاق من انحصار . وضع الخواتم . من إتيان الشرط النحوي إتيان ما عرفت عليه أيضاً لأن الشرط سلب فينتج السلب بانتهائه لانه إذا اتحد فالأمر ظاهر وإن جاز تعدده فالأصل بعد البحث عدم غيره . وأجيب بأن معنى حيثه ليس دلالة المقطع بل ناهي العقل القائل بمتنفي السلب . يشبهه . وهذا معناه هو قول الحنفية أن الحكم عند عدم الوصف والشرط هو عدم الاعنى عدمه . على

هرج . فرع على الخلاف . الخلاف في دلالة قوله تعالى (ومن لم يستطع معكم طويلاً ألسنكم انحصرت المؤمنات في ملكك أيمانك من قتياسكم



قيد نجزاء بمزلة الحال وظرف الزمان فالقائل إذا أسبغت سعدت كأنه يقول  
أنت سعيد مسلماً أو وقت إسلامك ، وقال أهل المطلق مخوم لشرط  
والجزاء كلام واحد مشتمل على حكم تعلقي بربط مضمون الجزاء بمضمون  
الشرط وثبوته على تقدير ثبوته وهو ساكت عن غيره فلم يحكم فيه بأسى  
عدم الشرط فالحال السابق معدوم إنزام الصدقة على تقدير البرء  
ولا يفيد فيها عدمه وهذا معنى أن أهل سطر يعتبرون المشروط  
مع الشرط مرأبهم أن كلاماً من الشرط والمشرط حرة كلام لا يفيد وحده  
شيئاً بمزلة كل من المبتدأ والخبر ، فقد المثبتون رأى أهل النعمة وقال  
الناجون برأى أهل النطق

هذا المعنى متى لحلاف آخر هو أن التعليل هل يقع سببه السب  
كما قالت الحنابلة أو يؤخر ثبوت الحكم مع بقاء سببه أسب كما قالت  
الشافعية . بانه أن لصيغ التي اعتمدها شرع أسباً لا أحكام كسبى بدر  
وأنت طاق وأنت حرفاً لشده من ومر على طريقته التعليل لا يؤثر على  
سببها وإنما أثره في تأخير الحكم فالقائل إن خرجت فانت طالق فقط  
أنت صالق منه يبقى على سببه حكم حال التعليل في وجود الشرط وأثر التعليل  
في تأخير حكمه وهو وقوع طلاق . لقول أهل النعمة إن الجزاء يوجب  
حكمه على جميع التقادير والتعليل حصصه بتقدير معين وفاء عن غيره من  
التقادير هذا حصصه بتقدير معين لم يقدم سببها الجزاء وإنما أخر حكمه فقط:  
وقالت الحنفية التعليل بعدم سببه الأسباب لأن السبب ما يكون طريقاً إلى  
الحكم والصيغ المتعلقة في وجود الشرط ليست طرقاً إليه لقول الماطقة  
من الجزاء من الشرط حرة كلام كاستدأ من الخبر فصارت الصيغ بالتعليل  
بمزلة حرة لسبب لم تكن طريقاً إلى الحكم نعم يصير سبباً عند حصول  
الشرط فإن قلت حيث لم يكن سبباً وحب أن يصحوا كمنحجر الطلاق على  
الاجبية وسع الحر قلت لم يلح لأن الشرط مرجو الحصول فهو نعمة  
أن يكون سبباً بخلاف محو صالق إنشاء الله لأن مثبتة الله مستحبة المعرفة

واستدلوا أيضا بأن السبب هو المؤثر في الحكمة والتعدي مائع من ذلك في  
احال فلا يكون سببا في احد وثبت الاعراض عن رأي الخصمة

تمريغ - منى عن هذا الخلاف مسائل (الاول) : نعلق الطلاق  
والإعتاق بسبب كقولك لأخيه إن روحك قد طلق أو لمعك غيرك  
إن ملكتك أنت حر فإن لم يصرح لا يصح هذا التعدي لأن لصلاق  
والإعتاق سبب من حال التعدي إذ أثر في تأخير الحكم فقط ولشرط في  
أعتاد سبب وجوده أي بروحه وأمهوك فبما يوجد من نطق التعدي  
وقال أبو حنيفة يصح لأخيه ما سبب من نطقه ولا يشترط وجود  
عقله ما يفسد التعدي قال بل التعدي المثلث أولى بصحة من التعدي  
على غير المثلث في الملك كقولك بروحك إن شئت قد طلق أو لمعك  
إن شئت فأت حر متيقن بوجود الملك عند حصول شرط في الأول  
وعدم التيقن به في الثاني بخلاف أن به حر طلاقه وحرته من حصول الشرط  
المسألة ثالثة - تعجيل النذر المالي المعلق بشرط قبل وجود الشرط

لقول إن شفى الله مريضه على أن أتصدق منه فتصدقته بالدينه من  
لشده قال الشافعي يصح وقال أبو حنيفة لا يصح والوجه من احاسين أن  
تعجيل الواجب بعد وجود سبب الوجوب قبل وجوب الأداء صحيح  
لا تفتق كتعجيل الزكاة قبل احوالها وحد السبب وهو ملك النص  
قال الشافعي قال لغير المعلق انعقد سببا حال "تعدي قبل وجود شرط فصح  
التعجيل لأنه بعد وجود سببه كتعجيل الزكاة قبل احوال بعد ملك النص  
وأبو حنيفة قال البذر المعلق لم يعقد سببا قبل لشرط فلا يصح التعجيل  
لأنه من الواجب قبل سبب وجوده فالصلاه في الوقت وقدر المسألة  
بالدلالة لا يفاقهم على أنه لا يصح تعجيل النذر البدني مثل إن شفى الله  
مريضه على صوم شهر من له أن يصوم في الصيف حتى من صام  
أعاد أما عند الحتمية فبما قد في المأى وأما عند الشفعية فلاهم يقولون لا  
يفتق الوجوب عن وجوب الأداء في الواجب البدني ووجوب الأداء

يثبت لا بمحصل الشئ من أى شخص. فكذا الوجوب فيكون تعجيل النذر  
فعل الواجب قبل وجوبه (١).

المسألة الثانية تعجيل كفارة اليمين المالية قبل الحدث وهي لإصمام  
والكسوة والتحرير حوزة الشافعي لأصل الذي قرره من أن عدم شرط  
الشئ لا يمنع انعقاد سببه وسبب الوجوب عنده هو اليمين لإعانة الكفارة  
إليها في قوله تعالى. ( إن كذبتم أظن أكنى ) والشرط هو الحدث لتوقف  
وجوب أدائها عنه فكيف يمكن قبل الحدث فعل الواجب بعد وجوده من قبل  
وجود شرطه. وأما من كلف سكر المنة من فروع الحلاقية السابقة  
مع أن اليمين ليست من باب التعلق بالشرط. وأما ما منه بحسب  
المعنى لاشتغالها على السبب والنذر سكر هذا قول مدلف لأن الحدث في  
اليمين شرط شرعي والشرط في خلافه هو حكم العمل عنه. وقد المأله  
تكفارة المأله بل تعجيل سكره في السنة في الصوم لا يجوز عنده لأن  
الوجوب في الواجب نذر لا يثبت عن وجوب الأداء عنده ووجوب  
الأداء ثابت بالحدث وتكفيره بوجوب تكفيره وجوبه وقالت الحنفية  
لا يجوز لتكفير قبل الحدث متعلقا لأن سكره هو الحدث إذ هو  
الجابة المقصود به. أما اليمين فلا يصح سكره لأنه موضوعه نذر تعصى بإسم  
الله فلا تكون سكره من غير قصد منه. وكما أنه يجب ليس نصا  
في السببية بل هو من إضافة النذر إلى شرطه كصدقة الفطر.

معارضة لوجه الحنفية على مع السبب عن السنة استدلال الشافعي

(١) سيأتي أن الوجوب هو شئ لازم وجوب لا. هو مصداق بإيهام  
العمل وقد اتفقوا على أن الوجوب يثبت عن وجوب الأداء في الواجب المالي  
كائنه واجب أو نذر أو وجوب أدائه بصله واختلفوا في الواجب  
البدني كإصلافة والصوم قالت الحنفية هو كاللالي وقالت الشافعية الوجوب فيه  
وجوب الأداء ويأتى أن فريضة من وجوبه وتندى عبر صحيح.



على أن التعلق لا يجمع من عدة أسباب فربما ما تقدمه من سبب السبب المعلق  
على البيع المؤجل ثم هو شرط جازم في سبب انقضاء الزمان  
المستقبل كآثار حادثة قبل هذه الأسباب معلقة في المعنى على حلول  
الاجل وعلى لحيه أي من أجله من أجله وعلى مجيء الزمن الذي أضيف  
إليه السبب الواحد وهو أن السبب في أحدهما لم يجمع التعلق من  
سببه وإلا أحر أحكامه فكيف يجب في المقتضى (١) وأجيب بالفرق بين  
السبب المعلق والعلة أما العلة المتأخر منه من سبب فيه دحل على  
المطلوبة بلش فأحره وهو أن سبب أي بيع من ولا على حكمه فهو يؤثر  
فيها بخلاف الأسباب المعلقة بشرط من سبب دحل فيه على سبب، وأما  
البيع بشرط تحريم من سببه وهو من سبب من سبب سببه أن دحوله  
على السبب يعدل البيع على مشروع منه على سببه من سببه حرم لأنه  
إنشأ لمثل ذلك معنى ما أحضر أي من سببه من الوحد وهو التقيد على العدم  
وهو ظمور القيد المعظم وهو سبب من سبب سببه سببه أيضا  
فالتقياس في البيع بشرط من سببه أن لا يكون مشروفاً بغيره على شرط محتمل  
وهو الإجارة في مدة الخيار لكنه مشروع عن خلاف من لصورة دفع من  
الشيء من قبله لتزويج استكمال البيع في صفة وهذه الصورة بدفع بدحوله  
عن الحكم أن يكون المعلق منه سبب ولا على له حجة على سبب المؤدى  
إلى جعله ناقصاً وإن يجمعه من من عرض صورة وهذا خلاف المقيس  
أي اتصال والاعتناق لا يها من الأسباب فيصير دحل شرط عيها  
فقد إن التعلق بهما دحل على سبب كما أنه لا يس ما يدعو إلى  
مخالفة الأصل بدحوله على الأصل فبدل الاعتناق بدت كاتبع والجواب  
الفرق لأن البيع بدت مع المال ولا يعتق بدت الأجرة في المملوك

١١١، قلت يجب من لا يحرم من لا سبب لا يحرم لأنات السببية  
أما لأنات بقائها فلا مدع منه.

وأما السب المضاف إلى الزمان فالعرق بينه وبين المعلق أن الأول موضوع لثبوت حكم السب في الوقت الذي أصيب إليه ثبوتاً مؤكداً فيعتقد السب قبل الوقت فلا مانع بخلاف السب المعلق إذ هو يمين وهي موضوع للحر وهو لا يتحقق إلا بإعدام الشرط الذي علق عليه سب وإعدامه بعدم السب كإيمان كدست فأت طلق . ورد هذا العرق بأنه إما يتحقق في يمين المنع من الشرط أما في يمين الحمل على فعله فلا مثل إن بشرق بقدم ولدى فأت حر . فأبدي عرق آخر وهو أن السب المعلق مردد بين الوجود وعدمه لأن الشرط فيه معدوم على حظر الوجود والسب المضاف مقطوع بوجوده لأن الزمان المضاف له آت لا ريب فيه ورد هذا العرق أيضاً بخلاف العكس مثل إن جاء العد فأت حر وعلى صدقة يوم تقدم فلا نفع صرح هذا العرق لا يعتقد سب الحرية في الحال ولما حار تعجيل النذر لأن المرء تنمى لا لصورة الإضافة والمعلق . لكن العقبة على خلاف هذا فيجوز بيع المدفوع المود وتجنس الدر والحق أن الممارسة «سب المضاف قوبة والأخوة معها غير مسلمة ولو رجع مذهب الشافعي أو فرق بين يمين المنع وبين إيمان أو بين الشرع المتيقن وحوده والذي على حظر الوجود لا سراجت الأفكار

## « مفهوم الغاية والعدن والحصر والاستثناء »

الرائع مفهوم الغاية وهو دلالة تقييد الحكم «عابه على نعمه بعدها كقوله تعالى . فإن ضلقتي فلا تحن له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره . حيث يدل بمفهوم حتى على الحن إذا سكحت وإما شرط المسبب بتحديث العسيرة المشهور وقوله « فقاتلوا التي تسمى حتى تني . إلى أمر الله . حيث يدل على نفي نقتل إذا قامت قال به من قال بمفهوم «ضمة والشرط ونقص من لم ينش بها كمد الجزار المعتزلي وماء الخفية لكن قال غير الإسلام وشمس الأئمة تدل الغاية على تقييد الحكم ليس بالإشادة لأن مقصود المتكلم إفادة الحكم منتهياً إلى الغاية فيلزمه ثبوت تقييد الحكم فيما بعدها وهو غير مقصود .

الخامس مفهوم العدد : وهو دلالة تقيد الحكم بالعدد على نفيه عما زاد

عليه كقوله تعالى ( فاحلوا كل واحد منهما مائة حلقة ) وقوله يُتْلَى ( ليس ) فيما دون خمسة أو سق صدقة ) قال به أكثر الشافعية وبعض الحنفية كالطحاوي ونفاة غيرهم وأعمهم أبو ليس منه نبي قتل الذئب والأسد واخوة يحدث الشيخين عنه يُتْلَى ( حسن من السواب ليس على المحرم في قتل من حاح المقر ولقارة والكلب المقور والعراب والحدأة ) لمساواتها المنطوق في الفسق وهو الانتداء بالأدنى وشرط المفهوم عدم المساواة كما تقدم فتحل قتلها قياساً على الحسة

السادس مفهوم الحصر وهو دلالة أداة الحصر على النفي عن غير

المقصود عليه وأدوات الحصر كثيرة كيما وتعرف الطرفين إذا كان أحدهما بلام الاستعراق مثل العادل عمر وتقدير ما حقه التأخير وصحير انفس وقد نكلم الأصوليين عن الأولين وأحالوا الكلام في الرأي على عم المعاني الأداة الأولى هي يُتْلَى ، قال القاضي أبو بكر وإمرأى وبعض المقباء تدل يُتْلَى بالمنطوق على النفي عن المناحر سواء أكان ركناً أم من منعقتها وقال أبو إسحاق الشيرازي وجماعة تدل بالمفهوم وقيل لا يدل على النفي عند الحنفية لكن كاتم بعضهم يدل على أنه تعيده كما في كشف الأسرار والكاظمي ولما استدلل الشافعية بحدوث إعمال الأعمال بالنسبة إلى اشتراط البينة في الوصوه لم يجب إحصاءه منع إفادتها الحصر من مأخوذه أخرى والراجح أنه تدل بالمنطوق لأنه يتبادر من الإنشاء والنفي معاً كقوله يُتْلَى ، ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله يُتْلَى الولاء لمن أعنق ، يريد أنه نبي ثبوت الولاء بالشرط ، الثانية ، تعرف الطرفين بأن يكون أحدهما معروفاً بلام الاستعراق وصفاً أو إسم جنس والطرف الآخر جرتى من جرياته مثل الشجاع خالد والرجل محمد وفيهما ومنه حدث الماء من الماء ، قيل يدل على النفي عن غير المناحر بالمفهوم والصحيح أنه يدل بالمنطوق بطريق الإشارة والدال لأم الاستعراق لأن معنى الشجاع خالد كل شجاع خالد لأن



الأحكام وعليهما مدار تكليف الإسلام . وهما بمعنى الواجب من غيره  
والحلال من الحرام ، وهذا صدر عن كتب الأصول من الأمر والنهي  
كما فعل خلال أسير الخبر في المعنى . وسنداً إلى شاء الله تعالى بما حدث الأمر  
والسلام فيه ، ناول معنى لفظة ، وما وضع له صديقه ، وما تدل عليه  
بحراً ، وأقسام الأمر . باعتبار إيقاعه في الوقت أو مده . باعتبار حسنه  
وباعتبار إطلاعه عن وقت وتدهنه . ثم بيان شرط التكليف وهو  
القدرة ، وهن الكفارة بخصوص . بدوع شريعة بناء على أن الإتيان ليس  
من شروط التكليف بها

معنى لعقل الأمر (١) علق عن المعنى والمعنى . .

سكن الذي تحت عبء الأصول هو الأمر الذي لا به من أقسام موضوع  
الأصول أي الأدلة السمية : وهو صيغته المعروفة في الصرف والنحو  
واسمها وانصبغ في قول بلام الأمر مستعملة في طلب الحرام على سبيل  
الاستعلاء . مثل : وحاجدوا في الله عداكم استغفر الله  
والاستعلاء عند الطلب نفسه ما . عن اختصاص سواء أكان عالياً في الواقع  
أم لا ، وهذا كان قول في قول سورة ، وما أمروا ، بح أن تشير  
فخرج عن الجنس غير هذه الصيغة . وقد استعمل في أمر بالعدل وخرج  
صريح الأمر المستعملة في غير طلب الحرام . مثل : احملوا ما شئتم ،  
وانتهجوا مثل : فبما سوره من مثله ، فلهما ليس أمر أي الأصول وإن  
كما أمر أي غير الله . وخرج ما استعمله المتكلم على سبيل التصريح ، أو  
التساوي في الأول عام . خرج عن الثاني في الثاني . وم شرط علو  
الاصحاب لأن قول الآخر لا على إفعال على سبيل الاستعلاء أمر ، وهذا  
يدم قوله

(١) الأمر في اللغة يستعمل اصحاباً ويصدر استعمل اصحاباً بمعنى صيغة إفعال  
ويستعمل مصدرًا بمعنى يجب ومنه أمرهم الأمر انتهى كما أتى بمعنى التكلم  
بالصفة ومنه تعريف صدر الشريعة الآتي

وعنه صدر الشريعة بأنه : قول القائل استعمالاً افعل . ورد بأمر (الاول) أن إطلاق الأمر على القول أى التكلم بالصيغة لا يلائم مقصد الأصولى بالبحث عن الأدلة والأمر فهم من الدليل اللفظى (الثانى) أنه غير جامع لخروج إمام فعل الأمر والمصارع المقرون بلامه (الثالث) أنه غير مانع لدخول صيغة أفع من المستعملة فى غير الطلب الحارم كالتهديد .

الأمر اللفظى — وأما الأمر اللفظى فهو نوع من تعينات كلام الله تعالى اللفظى ولهذا يثبت من يقول بالكلام اللفظى كالتشاعرة دون من يفهم كالمعتلة . وهو صفت فعل غير كف حتماً على سبيل الاستعمال كصله تعالى من العباد الجمع والجهاد فإنه صفة قدسية قائمة بدائه . فخرج قولنا غير كف اللفظى اللفظى وإن كان لفظ كف أو در لأنه طلب الكف عن الفعل ويقول حتماً أمر الله ويقول على سبيل الاستعمال الدعاء والائتمار والأصوليون يذكرون الأمر اللفظى تسمية تقاضية لأنه من صحت علم الكلام يطلق لفظ الأمر على الفعل محالاً . — لفظ الأمر حقيقة فى القول لأنه هو المنشأ منه عدا لإطلاق وتعلق على الفعل محراً سواء أكان مصدراً بمعنى الحصول أم اسماً بمعنى الشأن كقوله تعالى : وشاورهم فى الأمر . وقال البعض هو مشترك لفظى بين القول والفعل ، وفرع طيه أن فعل الذى يتبعه يدل على وجوبه على الأمة لأن الآية الدالة على أن الأمر للوجوب متدولة له . فيقال فعلى اللفظ الذى يتبعه أمر وكل أمر للوجوب بالدليل فعليه يتبع للوجوب بهذا الدليل . لكن هذا التعريف لما يصح عندهم يقول بعموم المشترك اللفظى لأن الأمر موضوع لكل من القول والفعل موضع فهنا أصل وفرع . إن ثبت الأول استلزم ثانياً من غير حاجة إلى دليل عليه .

الأدلة . استدلوا بالأصل منادى كل من القول والفعل عند إطلاق الأمر أما الأمر فظاهر وأما الفعل فيقوله تعالى ( وما أمر فرعون برشد ) أى فعله لأنه أبهى بوصف بالرشد ، ( وأمرهم شورى بينهم ) ، ( حتى إذا فشلتم وتنازعتم فى الأمر ) .

استدل القائلون بالبحر أولاً : نحن متفقون على أن الأمر حقيقة في القول بوصح خاص فلو كان حقيقته في الفعل أيضاً لزم الاشتراك اللفظي وهو خلاف الأصل فثبت في كلام العرب ١١ وكان بحاراً أمية (ثاني) لو كان الأمر حقيقة في الفعل لما صح فيه عنه لأن امساع النبي من لوازم الحقيقة . لكن يصح بي الأمر عنه لأن من فعل فعلاً ولم تصدر عنه صيغة أمر يصح لعله وعرفه أن يقال إنه مأمور . وهذا الدليل سطر إطلاق الأمر حقيقة بالمعنى المصدرى على الفعل بمعنى المصدرى والاول أشمل لأنه سطر إطلاق الأمر بالمعنى المصدرى والإسحى على الفعل بمعنونه .

وأجيب عن دليل الاشتراك مع "نعم" وإطلاق الأمر على الفعل في الآيات بحار علاقته "لأنه لا" نعم بحكم الأمر ، ولأن قول الأمر في "وما أمر فرعون" يعني القول بدليل فاتبعوا أمر فرعون وإسناد لرشد إليه بحر (٢)

سلبت الاشتراك مع "نعم" إذ لا يثبت من الاشتراك أن من الرسول ﷺ يدل على الوجوب لأن الآية الدالة على أن الأمر للوجوب المراد منها الأمر القهري فتبعد كما مبين عند ذكرها . على أن حكم فعله ﷺ ليس الوجوب على الآية لأنه لم يصح دليل على ذلك من أنكر على صحابته اقتداءهم به في وصار "نعم" وجعل فعله في الصلاة ، وإذا ثبت الوجوب في بعض أفعاله فثبت مسبقاً لا يجرى عن من أصوا كما رأيت في أصوله ،

(١) على المخالفة في "نعم" بحالته "نعم" لأنه لا يمكن معك بأن المراد واحد من معنى "نعم" لأنه "نعم" عند عدم إيجاب الإحلال بخلاف الجار وفيه عند القربة بحكم "نعم" عدم حكم حقيقة "نعم" لأنه لا إيجاب في مشيئة إذ عند عدمها حكم "نعم" فيه وهو معك في معانيه عند القائل به .

(٢) شفع بعض الأمر في بحر من "نعم" مع لاسم مع باد الفعل منه (١٠٠ التوسيع)

وهذا نحن نناشئكم . وهذا تير أن هذا البحث اللغوي ليس منه مسألة  
حكم أفعاله يُفَعَّلُ بل هي مستفقة عنها الأصوليون في السنة ١١ .

معنى لفظ الأمر في القرآن . - تحت ما أسمعتك من كلام الأصوليين  
أسمعتك شرح المفسرين لهذا اللفظ . قال الرابع في مفردات القرآن . الأمر  
مصدر أمرته إذا كفته . ومعنى الشان . وهو لفظ عام في الأقوال والأفعال .  
أقول . وهذا لا ينافي قول الأصوليين أنه مجاز في الفعل وذكر أن الأمر  
في القرآن يتحقق بصنع الأمر التي قدمت وناخبر من . والمصنفات يترصد  
وبالإشارة والرقيا هي وحى كقول إسماعيل . يا أبت أعمل ما تؤمر .  
حيث سمي التكليف الذي رآه أبوه عليهما السلام في المنام أمرا .

معنى صيغة الأمر . - اختلف العلماء فيه . فهم من عبه ومنهم من قال  
بالتوقف فيه . فقال أكثرهم هي موصوعة لمعى واحد لأن الاشتراك خلاف  
الأصل . ثم هؤلاء اختلفوا في نعيه على خمسة أقوال . قال الجمهور منهم  
الشامى هي حقيقة في الوجوب لا غير . وقال بعض أصحاب مالك هي للإباحة  
لأن الصيغة تطلب وجود الفعل وأدبه الإباحة . لكن هذا لا يستقيم

( ١ ) خلاصه ما كروه هناك أن أمانة صلى الله عليه وسلم . إن كانت سهوا فلا  
اعتد بها . إن كانت متعمدا فلا تأكل ولا تشرب . إن كانت بغير قصد فلا تأكل ولا تشرب . إن كانت بغير قصد فلا تأكل ولا تشرب . إن كانت بغير قصد فلا تأكل ولا تشرب .  
إنما هي حسن وتركها لا بأس به . وإن كانت بغير قصد فلا تأكل ولا تشرب . إن كانت بغير قصد فلا تأكل ولا تشرب . إن كانت بغير قصد فلا تأكل ولا تشرب .  
لا نعم الأمة . وإن وردت بعد التحم وصحت . إن كانت بغير قصد فلا تأكل ولا تشرب . إن كانت بغير قصد فلا تأكل ولا تشرب . إن كانت بغير قصد فلا تأكل ولا تشرب .  
الحمل صحت ما دل على ما كان كالأمر في صبر كما أجمعوا أصلى . وإن كانت  
غير ذلك وعبر حكمه تحت الأمة كصيام . إن كانت بغير قصد فلا تأكل ولا تشرب . إن كانت بغير قصد فلا تأكل ولا تشرب . إن كانت بغير قصد فلا تأكل ولا تشرب .  
والحاشية أن حكم الوجوب على الأمة . إن كانت بغير قصد فلا تأكل ولا تشرب . إن كانت بغير قصد فلا تأكل ولا تشرب . إن كانت بغير قصد فلا تأكل ولا تشرب .  
ما كانت بغير قصد فلا تأكل ولا تشرب . إن كانت بغير قصد فلا تأكل ولا تشرب . إن كانت بغير قصد فلا تأكل ولا تشرب . إن كانت بغير قصد فلا تأكل ولا تشرب .  
المشقة . ولم يصح أنه العرف . إن كانت بغير قصد فلا تأكل ولا تشرب . إن كانت بغير قصد فلا تأكل ولا تشرب . إن كانت بغير قصد فلا تأكل ولا تشرب .  
بلا ترك أفادت لوجوب ومع ترك أحيانا أفادت السنة أن تركه



لأن الإباحة استواء الفعل والترك وطلب يستلزم رجحان الفعل ، وقال أبو هاشم المعتزلى ، والشافعى فى رواية . هى للندب . لأنها لطلب الفعل مرم رجحان حسه على جانب الترك وأدى هذا الرجحان الندب ، ونقل عن أنى مصور المتأيدى أنها موضوعة للطلب الأعم من الوجوب والندب ، ونقل عن المرنضى الشيبى أنها موضوعة للإذن أى رفع الحرج عن الفعل وهو شامل للوجوب والندب والإباحة . والمقتضى بالتوقف قريبان : فقال الأشعرى وقاصى ولم إلى بالتوقف فى تعيين المعنى الموضوع له أهو الوجوب أم الندب ، وقال ابن سريج التوقف فى تعيين المراد عند الاستعمال إلى أن يتبين بالدلائل لا فى تعيين المعنى لأنها موضوعة عنده بالاشتراك سقطى لكل من الوجوب والندب والإباحة وإنه يندب .

أدلة القول بالوجوب - استدلوأ عليه بالإجماع اللزومى والنص أما الإجماع من وجهين . الأول أنه تكرر استدلال السلف من الصحابة والتابعين على الوجوب من غير تكبير نصيحة الأمر بمجردة عن القرائ فكان ذلك إجماعاً سكونياً رالاً على إجماعهم على أنها موضوعة للوجوب كما يدل تصريحهم جميعاً بأنها للوجوب على إجماعهم على هذه القضية . وأما استدلالهم بعض الأول من على الندب فقد كان بأوامر معها فريسته كما دل على هذا الاستقراء لأوامر الكتب واسعة وكلام العرب ، فهى عند الإطلاء تدل على الوجوب حقيقة ومع فريسة الندب تدل عليه مجزاً

الوجه الثانى - تعرف أهل اللغة أن من أراد طلب الفعل جرم ما يطله بصيغة الفعل وبها مجردة عن تميز وهو يدل على إجماعهم على أنها للوجوب فالإجماع فى الوجهين على أنه للوجوب ليس صريحاً بل لطريق اللزوم لإجماع آخر .

وأما النص فآتت : الأولى فى سورة النور ٦٣ ، فليحذر الذين يحلفون

عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ، : وجه دلالتها على المطلوب أنها مسوقة لتحذير المخالفين لأمر الرسول أو أمر الله من إصابتهم فتنة في الدنيا أو عذاب في الآخرة ، والمتبادر من المخالفة عن الأمر الإعراض عنه وترك امتثاله ، ولا يترتب عليها خوف إصابتهم الفتنة أو العذاب إلا إذا كان الأمر للوجوب إذ لا محذور في ترك غير الواجب ؛ واعتبر بأن الاستدلال بالآية يتم بأمرين : الأول ثبوت وجوب الحذر ، الثاني عموم الأمر في قوله : : يحذرون عن أمره ، والأول موقوف على أن الأمر للوجوب خاصة وهو عين الرابع ، والثاني مجموع بل لفظ أمره مصدق صادق على فرد ما ، والحوار عن الأول القطع بأن الأمر بالحذر من الفتنة والعذاب لا يكون إلا للوجوب لأن اتقاءهما واجب ، وعن الثاني بأن لفظ أمره مصدر مضاف إضافة جدلية لعدم المعبود فيفيد العموم بكل أمر كالمعرف بلاء الاستعراي : وهذا التحرير دلت الآية على أن كل أمر للوجوب كما استفيد من عموم ثم يخص منه الأوامر التي معها قرائن لدن والإباحة أو غيرهما ، لإجماع على أن هذه ليست للوجوب فالآية من باب العام المخصوص .

الآية الثانية : - في سورة الأحزاب ، وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ، . والمعنى ما صح للمؤمنين والمؤمنات إذا أمر الله ورسوله أمراً أن يختاروا من أمرهما ما شاءوا من غير ما أمروا به أو تركه من عليهم أن يبرلوا عند ما أمروا به .  
فمقتضاها هو الحكم القوي أي الأمر كما حرر ذلك أسعد في التلويح والضمير في أمرهم عائد إلى الله ورسوله جمع بتعظيم وجه الدلالة أن الآية لما نصت أن يكون للمؤمنين إختيار في إمتثال أمر الله ورسوله ثبت أنه واجب الإمتثال ، ولا يكون ذلك إلا إذا كان الأمر للوجوب .

الآية الثامنة . في سورة الأعراف . قال يا إيليس . معك أن لا تسجد  
إذ أمرت . . المعنى قل الله لإيليس أى شئ . معك من السجود لأدم إذ  
أمرت في ضمن الأمر سلكاً حيث قلت إسجدوا لأدم ولعل لا في  
ألا تسجد زائد دليل قوله في سورة ص . ما منعك أن تسجد لما خلقت  
بيدي . والاستهزاء هنا للتوبيخ والإسكار لأن المستهزاء سبحانه عالم  
بالمانع . وجه الدلالة أنه تعالى لما أسكر على إيليس ودعه على تحلقه الأمر  
أى إسجدوا : المجرد عن القرآن لزم أن الأمر موجود لأنه لو كان للبدن  
كان له أن يقول إيليس ما أمرنى السجود . . . . . الإسكار . . . . . قد يقال ربما هم  
الوجوب من قرينة حاشية أو مقابلة لم يحكمها القرآن أو من خصوصية في  
الآية التي جرى اشتراطها . . . . . بها احتمالات لم يعم عدها برهان فلا  
تقدح في ظهور أن هذا الأمر مطلق عن القرآن

الآية الرابعة . - قوله تعالى في سورة ص . . . . . أصعبت أمري . وهو  
حكاية عن قول موسى لهارون والأمر المذكور هو قول موسى له . . . . . إحلقتني  
في قومي وأصلح . والمعصية هي ترك المأمور . . . . . سمي الله تاركه عاصياً  
والعاصي متوعد بالنار لقوله . . . . . ومن بعض آله ورسوله . . . . . ويتعد حدوده يدخله  
ناراً . . . . . ولا وعد إلا على ترك الواجب فكان العاصي ترك المأمور به  
تاركاً لواجب . . . . . أن الأمر للوجوب . . . . . قد يقال يمنع تحرد أمر موسى عن  
قرينة الوجوب لقوله تعالى . . . . . وأصيح . . . . . ولا تنفع سيئ المفسدين .

الآية الخامسة . - في المرسلات . . . . . وإذا قبيل هم أركعوا لا يركعون .  
وجه الدلالة أنه تعالى دم سكار على جماعة أركعوا المجرد عن القرينة  
لزم أن الركوع واجب وأن الأمر للوجوب إذ لا دم على ترك المندوب  
أو المباح .

دليل التوقف عند ابن سريج . - أن صيغة الأمر مستعملة في معان

كثيرة هي محتمة لمن فقد الإصلاق بتوقف فيها إلى أن تسير المراد  
بالدليل فالكبرى بيه .

ودليل الصغرى أن صيغة الأمر تستعمل في عشر من معاني الإيجاب  
وهو معها الحقيقي فقط نحو أقيموا ، الصلاة ، والذب نحو فكانتوهم  
إن عذبتم فيهم حيراً ، والبادب أي تهديس الأخلاق كقوله ﷺ لعمر بن  
سلمة وكنت يده تطيش في نصيحة ، سم الله وكل بيمينك وكل بيمينك ،  
والإرشاد إلى مصارع الدنيا كقوله تعالى في كتابه اعرفوه واستشهدوا شهودهم  
والإباحة نحو ، وإذا حللتم فاصطادوا ، والتهديد أي التخويف نحو ، عموها  
ما شئتم ، والإسار أي الإبلاغ مع التخويف نحو ، قل تمتع بكفرك قليلاً  
إنك من أصحاب النار ، والإمتان نحو ، كلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً ،  
وقوله ، مما رزقكم ، صارف عن الإباحة إلى الإمان ، والإكرام كقوله تعالى  
لأهل الجنة ، ادخوها سلاماً ، والسحر كقوله تعالى لدير إعتدوا في  
السمت وكونوا قردة حاسن ، والتمحير نحو قوله وإن كنتم في ريب مما  
نزلنا على عبيدنا فأتوا سورة من مثله ، والإهانة نحو ، كونوا حجارة  
أو حديد ، إذ ليس المراد صبروا حجارة بل العرض إهانتهم ، والقسوة  
عند عطف الهمزة على الأمر بحرف تحيير نحو ، صبروا أو لا تصبروا ،  
ومرق بينها وبين الإباحة أنه يدفع توهم ارجحان الإباحة لدفع  
توهم التحريم ، واسماء نحو ، «إنهم يعمرن» ، وإيمان كقول شخص لمن  
يسأله ، إفعل ، وانتهى وهو طيب لأمر المستمع كقول إمرئ القيس

ألا أيها الليل الطويل ألا تنجلي

بصبح وما إلا الصباح منك بأمل

أحسن بطول الليل لحربه فأدعى يستعده إبهاته وقربته وصف الليل  
بالطول ، والترحى وهو طيب الأمر المتوقع كقولك في كثرة العيم وإحداث  
الأرض أمطري باسماء ، والإحتقار كقول موسى عليه السلام ، ألقوا  
ما إنتم ملقون ، والتكوير نحو ، كى فيكون ، والمرق بينه وبين التسخير



الدب أو غير ذلك مع القطع بأنه ليس اطلب لذلك والتوقف في النهي  
توقف في أن المراد هو ضاب ترك حارماً وهو التحريم أو راحياً وهو  
الكراهة مع انقطع بأنه ليس اطلب تفعل لكن لا يذهب عنك الوقف  
في النهي لا دليل عليه كما تقدم في الجواب بالنقص

ورود الأمر ونهى بصيغة الخبر - قد يفيد الخبر الحكم الشرعي على  
سبيل الحقيقة أن كان المحكوم به فيه حكماً مثلاً كتبت عليكم نصيام ، ،  
حرمت عليكم الميتة ، وقد يفيد على سبيل المحذور أن يحسن الخبر المثلث محذراً  
عن الأمر نحو ، وإنوالهات يرصعن والمطلقات ترصعن ، بمعنى لترصعن  
الوالدات ولترصعن المطلقات ، والخبر المثلث محذراً عن النهي نحو ، فلا رفعت  
ولا فسوق ولا جدار في الخج ، - لا يحط أحدكم على حطة أخيه - ولا  
يبيع على بيع أخيه في رواه الرفع ، وفرضه أن الخبر يفيد الحكم بثبوت  
الشيء أو نفيه فإذا حمل على حقيقته أدى إلى كذب الشارع لحوار أن  
لا يتحقق مدلوله في الخارج بالتحقق الإجماع أو عدم الخطأ هو جب  
حمل المثلث على الأمر والنهي على نهى محذور لأنه لا يلزم من عدم الإتيان  
بالمأمور به والإتيان بالنهي عنه كذب الشارع حيثه والسري لتعريف عن  
الأمر والنهي بلفظ الخبر بإعادة تأكيدهم لأن الخبر أدل على الوجود ففيه  
إشعار بوجود المسارعة إلى امتثاله فكأن الخبر امتثل بالفعل والمتكلم يحذر  
عن حصول المطلوب به

## معنى الأمر بعد الحظر

قد يقع الأمر بعد النهي متصلاً به نحو قوله تعالى كما في الترمذي ، كتبت  
نهيكم عن زيارة القبور فقد أدن محمد في زيارة قبر أمه فزودها ، كتبت  
نهيكم عن ادخار الخوم الأصاحي فوق ثلاث فأمسكوه ما يبدوا لكم ، ،  
وقد يقع معقلاً وزوال سبب التحريم نحو ، فإذا حلتكم فاصطدوا ، فإذا

قصيت الصلاة فانتشروا في الأرض واسمعوا من فصل الله . وقد اختلف  
لعباء في معنى هذا الأمر فمثل حصه والمعة هو باق على الوجوب وقال  
أكثر الأصوليين هو للإباحة وقيل للندب .

استدل الحنفية . بحدود المقتضى وهو أدله الوجوب السابقة وهي  
لا تفرق بين المطلق وبارد بعد اخضر كقوله : فإذا اسلخ الأشهر الحرم  
فاقتلوا المشركين . وقوله يبلغ لعاطمة بنت جحش . وما أدركت أي الحبيصة  
معنى عك الدم وصلى . نعم قد رد للإباحة كما في اصطوا فأمسكوها .  
فالان شرهه . وقد يكون مندب كما في . و . و . فانتشروا في الأرض  
وانتصوا . لكن ذلك منقوض وهو علم أن هذه الأفعال شرعت منفعة لنا  
فلا تنقلب مضرة بحملها . وأما عما يستحق تركه العقاب ويرجع الندب  
في بعضها ما فيه من القربة

واسم الأكمة . أن الأمر بعد احضر مندب في الإباحة في عرف  
الشرع حتى تبادرت . بل معهما من غير قربة هو حب حملها لأنها لأن الحقيقة  
المعرفة تقدم على المصونة المحجورة . لإباحة . وأجيب مع العرف . بل  
الدلالة على الإباحة باقراين الخارجية

صيغة الأمر في الإباحة والندب أي استعارة أم حقيقة قاصرة ؟

الرجح أن صيغة الأمر حقيقة في الوجوب حصه كما قدمنا : وساء  
عليه إذا استعملت في الإباحة والندب قبل سكرحي واخصاص تكون  
استعاره . وقال بعض يكون حقيقة قاصرة واختاره فخر الإسلام وجه  
الأول أن الاستعارة . اسم المدح في غير ما وضع له لعلاقة المشبهة وهذا  
المعنى متحقق عند اسمها لصيغتهما فإن حقيقة الوجوب وهو ما بين  
للإباحة والندب لأما جوار فعل و ترك مع ثبوتيهما في الإباحة ورجحان

الفعل في التثنية : والوجوب جوار الفعل مع امتناع الترك فهو ما ينحسرها  
بجزء المفهوم ثم المشابهة بين الوجوب وبينهما في جوار الفعل وليس  
الاستعمال مجزأ من إطلاق اسم الكل على البعض للتبيين الذي قدما

ووجه القول الثاني : - أن الحقيقة القاصرة عند الذهاب إليها تتحقق  
باستعمال اسم الكل في جرته وهو موجود عند استعمال الصيغة في الإباحة  
والثبوت فإنهما يدلان على جرتين أحدهما جوار الفعل وهو ثابت بالصيغة ،  
والثاني جوار الترك وهو ثابت بالأصل بهذا عرفنا أن الوجوب هو جوار  
الفعل مع امتناع الترك كان مدلول الصيغة في الإباحة والثبت جرة الوجوب  
الذي هو حقيقتها ومن هنا قالوا دلالاتها عليهما من إطلاق اسم الكل على  
البعض . فإن قلت لماذا لم يحملوه مجزأ كصاحبي الرأي الأول . قلت ساءاً  
على اصطلاح مقول عن مخر الإسلام في الحقيقة والمجاز . هو أن اللفظ  
إذا استعمل في كل ما وضع له كان حقيقته وإن استعمل في غير ما وضع له  
أي الخارج عنه كان مجزأ وإن استعمل في جرة ما وضع له كان حقيقة قاصرة  
لأن الجزء ليس عيباً ولا غيراً كما هو عرف المتكلمين : وهذا ينبغي أن  
الخلافاً لعطى معنى على أمرين : الأول اختلاف الإصطلاح في معنى العير  
في تعريف المجاز . الثاني الاختلاف في مدلول الصيغة عند استعمالها في  
الإباحة والثبت أهو جوار الفعل فقط وجوار الترك (١) والراجع أن  
الإستعمال استعارة بناء على العرف العام في معنى العير وهو المتبادر من  
أصول البلاغة المشهورة .

معنى الأمر بعد نسجه . نقيض مسألة وهي أن الأمر الذي قررنا أنه  
حقيقة في الوجوب إذا نسج كقولنا تعالى : فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ،  
وأمره يتبعه . يقتل الكلاب ، : اختلف العلماء في حكم الفعل بعد النسج في

(١) ثابت بالأصل أم هو جوار الفعل وجوار الترك .



قول للشافعية تنقي الإباحة وفي قول سبي ليد لأن وجوب دفع الجرح  
عن الفعل مع المنع من تركه ، فليس دفع أحد الطرفين وهو مع الترك  
فارتفع به لوجوب لأن المركب يرتفع ، مع أحد حريته في الجرح الآخر  
وهو دفع الجرح سائلاً عن المنع من تركه ، فهم من يقول مع تساوى الفعل  
والترك إبدالاً لدليل على لريضة فتبقى الإباحة ومنهم من يقول مع رجحان  
الفعل لأن الأصل في بياحه أن يكون حرية فتبقى سبباً وساءاً على  
القولين من يكون إطلاق الأمر بعد مدح حقيقته أو محراً ، فإن صدر  
الشريعة تكون حقيقة بالإجماع لأن الوجوب أردته حال التكلم فكان  
مستعملاً للشارع وبما وضع له نعم الذي طرأ بعد المدح أمراً ، رفع  
الوجوب وقدم دلالته ضمنية على حرية معنى الوجوب وهو جواز الفعل  
وهي لا تترك وصفه بتجارب لأنه متى على الاستعانة والإرادة لا على الدلالة  
كما هو أردت ، لأن الحيوان الناقص فإنه يدل على الحيوان بالنقص وهو  
هذا الإعتبار لا يكون محراً أو لو أردت به الحيوان كان محراً ، والثالث  
بعد المدح هو دلالة الأمر على الحيوان لا إرادته منه

أما مذهب الحنفية غير مراقب في الأمر المسحوق فهو بقاء الفعل على  
ما كان عليه قبل الأمر فقد يكون مباحاً كما في الأموال والمنافع وقد يكون  
حراماً كما في الدماء والأعضاء والمصارف ، من هذا المذهب بقاء الأمر على  
الحقيقة ، وهو الوجوب المسحوق ، ظاهر لأن حكم الفعل بعد المدح ثابت  
بالأصل في الأشياء لا مستفاد من الأمر

« الأمر المنطوق لا يدل على التكرار ولعموم »

الأمر بما مقصد ما يجب تكراراً (١) كعقيقته شرط أو وصف أو  
وقت هي أساساً « شرط نحو » « وبن كتم حب » « ظهر » ، « إذا فتم إلى

(١) تكرار هو إيمان « لمن مرة بعد أخرى كالصلاة بعد الصلاة والموم =

الصلاة فاعتسوا ، واوصت بحج ، والراية والراى فاجتدوا ، والوقت نحو  
( أقم الصلاة لذالك الشمس ) : هو يدل على التكرار بتجدد السبب فيفيد  
تكرار الفعل والوصو . واجتدوا صلاة . وإما مطلق وهو الذى لم يقتصر  
بما يفيد التكرار أو المرة وفى بعده التكرار مذهب .

المذهب الأول أنه وجب العموم والتكرار أما العموم فلأن الأمر  
مختصر من طلب الفعل بالمصدر المعروف فرك مختصر من أطلب الزكاة  
والمعروف باللام بعد العموم ورد بأنه مختصر من طلب الفعل بالمصدر  
السكرة لأن المرفوع عارض ولا دليل عليه . ومثول السكرة هو المرفوع  
المهم . على أن التعميم ليس نصا فى العموم بمعنى تعدد الجوار أن يكون  
اللام للمجس . وأما التكرار فلأن أى شيء قال ( يا أيها الناس عرض عليكم  
الجميع فاجتدوا ) فساله الأقرع بن حابس وهو المرفوع أن يسل عام يا رسول الله  
فقال لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ( وجه الدلالة أنه لم يسأل إلا لأنه  
مهم من الأمر التكرار . وموقف المستدل بأن الأقرع لو فهم التكرار  
ما سأل . فقال سأل لأنه عرف أن فى التكرار حرجا عظيما وأنه لا حرج فى  
الدين . لكن هذا التوجيه يصحح السؤال بعد أن يشئت وضع الأمر  
للتكرار بدليل آخر فابن هو ؟ ولا يصحح حسن السؤال دليلا على التكرار  
فالحق أن لادلالة فيه . نعم من هذا السؤال دليلا على مذهب التوقف  
وأجاب صدر الشريعة بأن السابق لم يفهم التكرار من أشكل عليه سبب

---

بعد العموم وعموم الفعل شموله لأفراد ما يشئ صيغ مثلا أحاده شئون الناس  
لأفراد أى آدم والناس المراد بالعموم ما هذا المعنى من بحر التعدد ما من الأفراد  
على وجه الشمول أولا وتكرار الفعل بمرم نحومة لأن الآيب : المعنى مرة بعد  
أخرى إما يكون مخصوص أفراد متعددة وهذا هو مصدر العنصق نصب المراع  
فى المسئلة على ذكر "تكرار" ولم يذكر معه عموم ولا يرم من العموم بمعنى  
التعدد التكرار لأن التعدد قد يكون باخصور مرة واحدة كفى فرع الطلاق الذى

الحج أهو الوقت فيتكرر سكره قياساً على سائر العبادات التي تكرر سببها أم هو البيت الحرام فلا يتكرر .

المذهب الثاني قال الشافعي هو موضوع للمرة ويحتمل التكرار بمعنى أنه لا ينصرف إليه إلا بعد القرينة هكذا هو متفق في المحررات ومتفق مع دليله ودليله أنه مختصر من طلب الفعل بالمصدر السكره وهي في الإثبات تحصى ويحتمل أن يكون محصراً من الطلب بالمصدر المعرفة لاحتمال قرينة تكرار

لمذهب الثالث - أنه يوجب لتكرار إذا كان معنياً بشرط أو مقيداً بوصف لا إن كان مطلقاً مثلاً الأولين ( وإن كنتم جنساً فاطهروا ) وقوله ( أقم الصلاة للربك الشمس ) حيث قيد الأمر بالصلاة بوصف دلوك الشمس فلما تكرر الوجوب فهما د - على أن الأمر المعلق بموضوع للتكرار . والجواب أن لتكرار فهما وفي أمثاله ليس مستغداً من الأمر بل من تكرار الحكم لتكرر سببه - حتى إذا لم يكن الشرط أو الوصف سبباً لا يدل الكلام على التكرار . مثل إذا أشرقت الشمس تصدقت أوقته على صدقة لشروق الشمس إذ لا يتكرر المشروط لتكرر الشرط لأن وجود الشرط لا يقتضي وجود المشروط بخلاف السبب فإن وجوده يقتضي وجود السبب .

الرابع قال أكثر الحنفية : - إنه موضوع للمرة مطلقاً كان أو معلق بغير السبب ويحتمل كل حسي مصدره نسبة لأنه مختصر من طلب الفعل بالمصدر السكره وهو معرف ومعه الواحد الحقيقي وهو المتيقن فيتعين ويجوز أن يراد به الواحد الاعتباري أعني مجموع جسمه من حيث هو مجموع لأنه واحد جسي كحس لسان وحس الطلاق وإن أدرجت تحته أمراً حقيقياً إذ المصدر يحتمل الواحد الجسي ولا يجوز أن يراد به العدد لأنه صد معه لأن العدد صد الواحد وثاني من فخته

قال العلماء ومثل الأمر في أنه لا يذن عن التكرار إسم المصدر كالمصدق والرائي حيث تحقق الوصف بمرّة يجب بها الحد لأن المصدر الذي شتم عليه إسم القاعن حقيقته الواحد الحقيقي كما قلت هذه هي المداهب التي ذكرها صاحب التوضيح وقد تبين ما ورد عليه

والمختار عند أخفيه أن الأمر لمجرد الطلب لا بقيد المرة أو التكرار ولا يحتملها لأن صفة الأمر موزعة من مادة وههنا فأدلى للدلالة على المصدر المطلوب والثانية للدلالة على طلب تخصيص النفس في المستقصر : والمصدر وإن كان مفرداً ليس معناه الواحد بل هو اسم حسن صادق على الواحد الكثير كإسائر أسماء المعنى وإعما حرج الأمور عن لعمدة بامثال الأمر مرة لأنها أدنى ما يصدق عليه المصدر .

ثمرة الخلاف - ثمة هذا الخلاف نظري في أمور (١) قول الروح لأمر أنه ظلي منك به يتصرف . في هو نفس الثلاث على مذهب الجمهور ويحتمل الإثنين والثلاث فصح بذهب عن المذهب الثاني القائل بجهالة ويتصرف إلى الواحدة عن الرابع غير أنه تصح بية الثلاث ساءاً عليه لأنها وحدة جسمية محسوسة ولا تصح بية الإثنين لأن الإثنين عدد محض ولا دلالة لإسم الفرد على العدد كما بنا

هذا وقول الخنفية ببطان بية الإثنين متى عن أن اسم الحسن المفرد معناه الواحد الحقيقي وهو الأقل ، أو حسن وهو الكل ، وأحق أن هذا معنى اسم الحسن في الأعيان غير المتباعدة كالحصان والمار : أما الأعيان المتباعدة كالماء والمعاني كالقيام والتمسك بطل فيه على التباين والكثير والطلاق اسم حسن معنوي فالصحيح المذهب الثاني بوجهة الإثنين

ب - قال صدر الشريعة ولم يذكروا ثمرة الخلاف بين المذهب الثالث القائل بالتكرار عند التعيين وبين الرابع فإن واثمة فيما لو قل الروح

لامرأته إن دخلت الدار فغلقت نفسك حيث ينصرف إلى الثلاث أي يتكرر التفويض بتكرار الشرط ومثله إذا جاء رأس الشهر فأعنت واحدًا من عبيدي حيث يكون له الإعتاق كل هلال وحكاية الخلاف فيه تخرج منه ولم يرو عن سبب المذهب ويسمى أن يعيد الكلام التكرار إذا كان الشرط سبباً على المذهبين لكن لا من نفس الأمر وإن لم يكن سبباً لا يفنده .

ج - قوله تعالى . . السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما . . يدل على المرة الواحدة لأن معناه أوجدوا قطعاً ولا يدل على كل أفراد القطع ولو احتمالاً لإجماع فلا يجب إلا قطع يد واحدة هي اليمنى ولا سل على قطع اليسرى . ونسب إلى الشامي الاستدلال بالآية على قطع اليسرى في السرقة الثالثة بناءً على أن الأمر يحتمل التكرار بعده وانفق أنه امتدل بالسهة قال في معنى المحتاج روى بسنده عن أبي هريرة عنه <sup>رضي الله عنه</sup> أنه قال في السارق : إن سرق فاقطعوا رجله ثم إن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجله (١) .

### الأمر المطلق لا يفيد الفور

قد عذلت رداهما لشدة الحاجة إليهما الأولى : الأمر إما مقيد بوقت بفوت أداء العمل بعوته كالأمر بالصلاة والصوم وحكمه أن الوقت إن كان (١) من صف لا سر أن الأمر لا يدل على قطع السرى ولما دام يقطع سرقته في المرة الثانية مع أن الأمر في الآية متى على الوصف ومطلق بالمره كما سكر الخلد كلها وجد <sup>الزمان</sup> في الآية . . الآية والآية <sup>الحدود</sup> . . فاجواب أن صهر الآية قطع أيدي سرقة واحدة ولكن صرف عن ذلك لإجماع على أن قطع بالسرقة يد واحدة وعلى أنها عين وكذلك السه حيث أن <sup>يقتضي</sup> سارق يقطع يمينه وكذا بقرائه من مسعود المشهور . . فاقطعوا أيديهما . . فخص على المقيد وصير معنى الآية كل سارق فاقطعوا يمينه يميني سكر . . فجمع تكرر لسرقة لفوت محله وهو أي يميني بخلاف جلد بالمال لقسا . . من وهو الجسد فلا يدل الآية على قطع اليسرى . أما قطع الرجل في الثانية واليد اليسرى في الثالثة عند ما فشت بالسه .

موسماً حاراً تراحي الفعل وتأخيره إلى آخره وإن كان مصيقاً بحيث لا يسمع  
إلا الفعل كان الأمر على الفور ولا يجوز تأخير الفعل ، وإما مصيق عن الوقت  
كالأمر بالركاة وصدقة بغير قضاء والكفارات

فقال الجمهور : إنه لمجرد "طلب في المستقبل" فمحور تأخير الفعل على  
وجه لا يفوت المأمور به كالمحور المدة به ، وهو المعروف عند غير الحنفية  
بالوجوب على التراخي ، لا لقرينة بعد الفور أو تراخي الأولي كاستقضى  
وكالأمر بالركاة فإنه قوي وهو الرأي الذي اتفق به عند الحنفية لأن مع الأمر  
بها قرينة دفع حادثة الفقير وهي حاله ، وكالأمر بالحج عند أبي يوسف  
ومالك وأحمد وأصبح الروايتان عن الإمام لأن الحجة إلى سنة الثانية  
موهومة وهي قرينة الفور والثانية كالفعل بعد يوم وقت الكرخي هو للطلب  
على الفور ونسب إلى المدكية واحدة ، والفور هو الاتيان بنفس  
في أول أوقات الامكان عند الأمر فبأنه تأخير وكل من هذا إن الأمر  
للتكرار قال إنه للفور لأن التكرار يوجب استعراض الأوقات بالفعل  
وقال الباقلاني بعدم على الفور حسب النص أو العزم عليه إن آخره

دليل التراخي أولاً أن هذه الأمر لمجرد الطلب في المستقبل وماده  
لبان المطلوب فليس فيه ما يبدى على الفور وثانياً لو كان الأمر للفور  
لكان مؤثراً بأول أوقات الامكان فكون الفعل بعده قضاء ولا فائده  
في الواجب المطلق .

والقاتلون بالفور استدلووا بحواشي الادم واسقى ولاوامر كلها  
على وجه واحد قلنا معية قرينة الفور وصحح ثبوت التراخي  
القاعدة العامة الأمر أمر ليس أمراً من الأمر بغير على المختار  
فقوله يتبع كما في أي دود ، وهو أم لا ذلك بالصلاة وهو بولاد سبع ، ليس  
أمراً من الشارع للصبيان فليسوا مكلفين وفيه أمر بغير .

والصحيح أن الأمر المصدر قبل مشاء وقبل انجاء أمر بشي لا خلاف  
لأن الثاني هو المحط بالأمر والأول مأمور بقله معطوف  
ودليل القاعده أنه لو كان أمرًا بشي لزم معصية عند في قول شخص  
للسيد من عذت أن يبيع عدى فمر بأمر ورسم العبد والأمر بطل

### تقسيم المأمور به إلى أداء وقضاء

الأمر يقضى فعلاً مأموراً به فعدا من غير من الحكم عن مأمور  
لفظ الأمر وصيغته تضي قدماً مع الأضواء من عود الله في الكلام على  
المأمور به .

قسموا الأيمان بالمأمور به إلى أداء وقضاء وهو في لغة العرب  
وفي اصطلاح الخفية الأداء تسليم عين ثابت بالأمر والتقصاء تسليم  
مثل الواجب الأمر وهو قسمين مأمور به سواء أكان عبداً أو غيره  
وسواء أكان الأمر مطلقاً أو متناً

شرح تعريف الأداء التسليم بجزء الحق والإيمان به متى نسبها لأن  
الحق المؤدى إن كان بعد فمؤدى عليه به وإن كان قبله كالمسألة فكأنه  
بإتيانها بسلبها به سبحانه وثابت ما طرأه شائع عبده أو غيره  
على وجه الاقتراض أو الوجوب أو شبهه أو الشك وهو أمران الأول  
الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر كقوله صلوا وصوموا وسواهما كالمش  
والدية وتسليم عين الثابت يكون معه في وقتها كمن مؤمناً كإصلاح

(١) قال إمام في المذهب الأول في حيزه من المصنف  
فيه أربعة أقسام الأول ما كان له وجوبه وقضائه تعالى وجوبه  
أو لأمانة إلى من استوفى وجوبه وقضائه تعالى وجوبه  
وقيل إطلاق الأمان على معنى قضاء محض لا على معنى تسليم  
(٢) قال إمام في المذهب الثاني

والصوم المعروف أو في الأمر إن كان غير مؤقت كالزكاة والكفارات  
ويدخل فيه تسليم الخ. الأول منه كالإيمان بتجريمه لصلاة في آخر  
الوقت والإيمان بصدق عدد ركعاته في غير الفجر ومثل  
تجريمه لركعة عند الشك فيه. والى لاكتفاء في الأداء بتسليم الجزء قوله  
يتبع. من أدت كفة من لصح قضاء الصبح، والمراد بالأمر النص  
للمعد للطلب سواء أكان بصيغة الأمر أو ما يزدى معناه مثل، كنت عليكم  
لصيام، وقه على الناس حج البيت،

وقر الإسلام يعرف الأداء بأنه تسليم عين الواجب ثم يحققه في السنة  
ومعلوم وهو متى على أن يصعب الأمر بحري في الدين والصحيح الأول  
لأن المدح والثناء لم يكن مأموراً به حقيقة فهو ثابت بالأمر عاراً وإنما  
لم يدخل المدح في عطائات على التعريف الأول مع أنه قد ثبت بالأمر  
مثل، وإيا جدد مضموناً، لأنهم قد عوا إطلاق الأداء عنه

شرح تعريف قضاء. فإنه تسليم من الواجب، الأمر ومضموناً بالمثل  
دون العين لأن المقضى مغاير لما في ثبوته بدليل جديد، ومماثل له في  
نوعه وهنقه. ومما عدا من قبول القضاء ثبت بسبب جديد. ومن يقول  
بسبب الأداء يعرفه بتسليم العين كالأداء

ويبدوا الواجب لأخرج عن قول القضاة لا يحري فيه وشمل  
الفرص. وهذا انحصار عنه لأن قضاء متى متى أن المتروك مضمون  
بالتكليف وليس لا ضمان به وإنما حب قضاء من عند إيساده لأنه صار  
واجباً بالشروع فيه. يمكن برده عليه أنهم حققوا القضاء في السنة حيث  
فأوا قضاء سنة ثم حر في الشهر وسنة لظهور القبلية قبل أداء العبدية (١).



والمراد تسميم مثل الواجب بعد وقته انقضاء له شرعاً أولاً فلا يقضى الصلاة بعد الوقت لم يرد في كل وقت تقع أداء الحديث، من باب عن صلاة أو تسبها فليصحب إياها ذكرها في ذلك وقتها لأن قوله في ذلك وقت قدرانياً .  
والشافعية حصوا الأقسام بقضاء العادة الواجبة فقاموا فعل المأمور به إلى ثلاثة أقسام أراء، وبعادة وقضاء ولا أداء إلا أن الواجب أو بالحرم الأول منه كاركعة الأولى في وقته انقضاء به شرعاً كاصلاه وانصوم أو الاتس به في الأمر لم يقصد بوقت كالخروج والركعة والأعاده إلا أن يمش الواجب في وقته قبل وقوع في منه أولاً غير انقضاء وعدم صحته للشروع والخفية معترفون بهذا القسم في فقهاء فيهم قرأوا أن صلاة إذا قسدت أو لم يصح الشروع فيها لغيره ككل أو شرعاً كل فبدلاً أداء وإذا نقصت ركعة وحك سورة أو التمام في جماعة على القول بوجوب كل ركعة لها الأربعة هي واحدة من مقتضى الأول كجبره بحوزة فهو ولأن الأول أدى مع كرهه بحرمه وكل منهم أن ينشأ الإجماع فبما كان والصحيح عدم أن ما مع أولاً مع الخلل هو الواجب وبإعانة حاربه لهذا الخلل والقضاء الإجماع الواجب المرفوع بعد وقته وعلى هذا بالإتيان بمثل الواجب بعد الوقت قبل في الأول والإنسان ما من سواء أكانت مضطقة أو مؤقنة كالسكوف وأحاديث وتعيين خارج عن الأقسام الثلاثة وانقصهم بعدم الأداء في الواجب وليس بمعرفة أنه الإنسان بالعادة في وقتها هذا واضح فصحح بعد أحسن ما أسدأده عند وعندهم فوصف بعض مشايخ الحنفية له بالقضاء تساهل .

ويطلق كل من الأقسام قضاء على معنى الآخر مجازاً بالاستمارة عند الفقهاء لمشايتها في تسليم الحق في مستحقته وفي إسناد الواجب هذا ويتبين من أمره بقتضاء القضاء أنه يجري في حقوق العباد عند الحنفية دون غيرهم . وأن الواجب الواجب على الفور لا يجعل قبله قضاء

لأنه لم يسلم بعد وقته لكنه يعبر عذر معصية ، وكذا تأخير الواجب عند أول وقته ، داعب على طه حصول عذر منع من إيقاعه في الوقت معصية أيضا ، أما إخراجها عن وقته من كل يعبر عذر فهو معصية ، وإن كان بعذر شرعي كالمرض في الصوم أو عقال في الصوم في الصلاة فليس بمعصية .

الكلام على دليل نقصاء - أحجموا على أن القضاء يمثل لا تعقل مماثلته للغائب بحجج دليل جديد وهو كالعلة للصوم في حق الشح لائق وكره صاع ثم مع الشدة لمصراة بل التي عند غير أخفئة إذا بقيت شاة على أنها كثيرة التي ظهر أنها مصراة واحتلف في القضاء مثل معقول كالصلاة للصلاة والصوم للصوم فقال عراقيو أخفئة وأكثر الشافعية عامة المذاهب بحجج دليل جديد ، وأجنا بعض أخفئة كقريب الدوسى ونسب الأئمة وخر الإسلام أنه بحجج دليل الأداء وهو مذهب كثير من الشافعية والحنابلة

استدل الأولون أن الإتيان بالعمد المؤقت كالصلاة عرف قربة في وقته بالشرع على خلاف القياس فإذا فات الوقت لا يقام مثله مقامه بالقياس ، إذ لا مدح له أن في أصل عبادات ومقاديرها وهيئاتها . ولهذا لا نقضى أخفئة حجة لأن إقامه الخطأ مقام الركعتين في أخفئة لم ثبت إلا سماعا ، ولا نقضى تكبير بتسريق لأن الجهر بالتكبير عقب المكتوبات لم يسمع إلا في أماء التفسير ، وإذا لم يتم مثله مقامه بعد الوقت بالقياس لزم وجوبه بصح جديد . فإن قلت لو وجب القضاء بدليل جديد لكل أداء ، قلنا سمي قضاء لأنه استدراك لوجوب سابق

(١) مدار بالدليل ما تضمن الكتاب والله وإجماع لا يقاس  
أى قياس المقضى على المؤدى في وجوب ، وعبر عن الشريعة عن الدليل  
بالسبب الجديد وعبر الشافعية بأحكام جديد وبمقصود واحد









## تقسيم الآداء والقضاء

قسم الحنفية كلام الآداء والقضاء إلى ثلاثة أقسام فالآداء ينقسم إلى كامل وقاصر وشبه بالقضاء وكل منها يروى في حقوقه تعالى وفي حقوق العباد

والآداء الكامل في حقوقه تعالى هو فعل العباد في وقتها مستجمعة أو صواب المكان المشروعة فيها كأداء المكروبات والجمعة والعيدس ولتراويح في جمعة. في الصحيحين عن أن عمر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ : صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد تسع وعشرين درجة، وقاصر فعلا غير مستجمعة

— <sup>سنة</sup> لا اعتكاف إلا بالقصر أو إجماع نسبي. إيجاب شرطه فيما أوجب له. الاعتكاف في رمضان صريح في نفسه، يفتقر في الوقت شرط وشرف الوقت زيادة في الاعتكاف لزوم فمقتضى نفسه وهو عدم وجوب صوم مخصوص والاكراه بالأمروص. ثم يمكن في رمضان ما فيه زيادة عتق لا يمكن إجماعا مثله بالاعتكاف في رمضان. حر لا بعد مقتضى عدم مدح إجماع عروص الموت فيه فلما سقطت الزيادة بعد العدة سقطت عتقها بالاعتكاف إلى كونه هو بوجوب صوم مفصو وأصبح مفصو على آثار شرطه ووجوبه على هذا النحو أخوض من وجوبه مع زيادة شرط يفتقر في مقتضى حر لانه من جهة مفصو الزيادة تطول الوقت حتى يفوت عتقها بالاعتكاف في الأول هو حر بالاعتكاف كما لا يشبه مفصو وما أوجب كما لا يؤثر في ما فيه زيادة عروص الموت فقط وموجب بمقتضى مقتضى خوف وسر لا يفتقر على عتقها بمقتضى مفصو. فلا يثبت ما فيه شرط واحد هو خوف خوف فمقتضى شرطه لا يفتقر إلى ما يفيد من خوف العباد وسر، وثاني أن يجب العدة عند الاحتمال وفي من فيه للتيفن بالخروج عن العدة.

للأوصاف المشروعة كصلاة المفردة وصلاة المسوق فالأولى خلقت كلها  
عن الجماعة وثبتت حلالاً أو حراماً بعد إيمانه المسوق منفرداً في قضاء ما فاته  
مع الإمام فوجب عليه القراءة فيه ، وإن شئ للمفرد والمسوق يدل على أن  
القصور إما به أو نفس

والشبهة بقضاء من العدة في وقتها لكن عارض لها ما أشبهت  
انقضاء كتابين لا يجوز عليه مد فراجح الإمام واللاحق من أدرك أول  
الجمعة مع الإمام ثم بعد أو سبقه أحدث في سقط أو يفرج من موضوع  
إلا بعد فوات ركع أو ركعتين بعد واج الإمام فصلته بعد فرائع أداء  
باعتبار حصولها في الوقت قضاء بعد فوات الصلاة شيء آخر مع الإمام  
فهو بعد الفرائع يقضى المتأخرة التي امتنع من حرام أو مباح مثلاً ، إلا أنه لما  
كانت لفريضة في حقه الأداء مع الإمام بالجماعة به وودعه ذلك بعد  
جس الشرح أدبه مد فراجح الإمام كالأداء معه فصار كأنه خلف الإمام ؛  
وإن كان الصلاة أداءاً شيئاً ، قضاء لا عكسه لأن الأداء باعتبار أصلها  
لوقوعه في الوقت وقضاء بعداً وصعب أي مماثلة الإمام

ففرج ينفرج على عده ، وأنه لا يقرأ في قضاء ما فاته ، وأنه لو  
سها فيه لا يسجد للمسهو لأنه خلف الإمام حكماً بخلاف مسهوه فيه يقرأ  
وإن سها في قضاء القدر الذي فاته يسجد بمسهو لأنه مفرد ، وينفرج على شبهه  
بالقضاء أن فرض اللاحق لا يغير الإمامة أو منها مد فراجح الإمام ، فهو  
سبقه المحدث فأقام بعد فرائع الإمام ، من وجهه يتوصلاً أو روى  
الإمامة بعده في موضع صحيح ، والوقت في ولم تنقض صلاته بكلام أو  
غيره لا يشعر بغيره ، والإمامة ولا سهاً لأن شبهه ، قضاء في حكم  
القضاء المحض لا يغير به ما لم يفر ولا يفر من غير مقتضى رعاية على حالها  
بمخرج الوقت فقد ، أن أو قد ، مخرج ما فاته فهو ، وقضاء في اللاحق



وشرطاً به الإقامة بعد فراغ الإيماء ورضا عنه قطع اللاحق للصلاة: وهذا لأجراح من منعه من الإيماء في الصلاة الأولى لللاحق إذا نوى الإقامة أو أتم فعله في الوقت من فراغ الإيماء به يتم في السمع أرفع لأن به الإقامة اعتبر حسب على الإيماء في غير مرض أبعاً وكان أداء لأنه يصير قضاء أحد أمرين إما مع الإيماء أو صلاة مع الإمام ولم يوجد واحد منهما.

ثمة المسوق بإذن الإقامة هو نقص ما فيه غير فرضه أرفع لأعترض به الإقامة على الأداء المسوق مؤقلاً له وجود واحد من سببي القضاء.

الثالثة: اللاحق إما قطع الصلاة بتمام أو غيره بعد سببي الحدث. ثم استأنف صلاته في الوقت من بين الإقامة في هذه الحال ثم أرفعاً لأنه حينئذ مؤد إذا من الأساس لا تكون صلاته مرتبطة بصلاة الإمام. أمته الأبناء في حقوق الله وأبائهم الكامل في حقوق العباد كرد عين المعصوم وتسليم مسع عن وصف من و عليه عصب واسع من المؤدى فيهما عن ما وجب حقيقته وقد كونا لمدن عن ما وجب حقيقته الشرع كأداء المسرفه بدل صرف في عقدة سمه "الصرف" لأن عن الواجب فيهما حقيقته هو الذي أن اوصف في سببي إقامة وقد ثمن التمتع المسم منه أو منه الذي هو بدل صرف غير شرع المؤدى عين ما وجب مع أنه غيره حقيقته وهذا لأنه لو عتبه مثله للزم محظوران. الأول الاستدلال بالمسرفه وبدل صرف من وجهها. والثاني امتناع الجبر عن تسليمها لأن الاستدلال موقوف على برأى. وما قيل فيه نقد في سائر مدون كائن والأجرة لأن الدين وصف ثابت في الذمة. والعين المؤداة مغايرة له. إلا أن الشارع جعله عين الواجب لتعذر تسليم الوصف كذا في ذمة فهو غير في ذمة المدعي نقضاً بأمثالها لا بأعيانها

منى على الحقيقة لا على اعتبار الشارع إذ الحقيقة أن المال المؤدى مثل الوصف، الثابت في الدمة ونشره حقه عنه بعد تسليم العين فالعين إذا عين حقه وهي الوصف الثابت في الدمة، هو غير مقدور التسليم وعين شرعا وهو المثل الذي أسقط الوصف، وقد اعتبر عدنا، واسمعص، يفسر قصه المذون بأن هذا يقتضي حقا، يعني أن المالك لما أحده المثل أصبح مدينا فيسقط الوصف المسمى به من عنه وفيه نظر لأن قصه المسمى على هذا لا يكون له عين ثابت في دمة غيره ولا يسلم منه لأن المثل على هذا التقدير هو ما ثبت في دمة رب الدين، وسلم يقع عليه من على المال المؤدى، وما قلناه لا يجرى في القرض فإن ما يؤديه المستقرض مثل ما وجب لا عنه بل مكال أداء من له من الدين الجنبه الذي اقترضه.

والأداء القاصريه أمية - - - - - ثم حب عن المصوب إلى المالك ،  
وتسليم المسع - - - - - مشتري مشوا من حبسه أنه - - - - - بأن كان المصوب أو المسع  
عبد أو حتى في يد العصب أو الساع - - - - - وأسم على نفس أو عضو  
عمداً أو خطأ أو استهلاك مال إنسان - - - - - بيان جنايته ودينه يتعلقان برقبه . .  
ومثله الشغل بالمرض واحد من حدثا عند العاصبه والنائع : فهو أداء لرد  
عين ما عصب وسيم عين ما بيع ، وقصوره لحصول الرد والتسليم على  
وصف غير وصف السلامة الأول .

و فرغ على أنه أدب أنه إن هلك في يد المعضوب منه بعد الرد إليه أو  
المشترى بعد التسليم فإن الدفع في أحايه يرى "عاصب والبائع لوصول  
الأولين إلى عبي حتهما و دفع على "مضو أو المعصوب منه أو المسرى  
لو دفعه في حده أو ليس بقتل منه أو بيع القتل لقتل و رجع  
المعصوب منه ناقبه والمشترى من كل أنه دفع على المعصوب و دفع  
حصلت لسلب واحد بعد "عاصبه" مع فبالب على ما لو سماه مستحق ذلك



ولا أنه قاصر لأن المعصية من حيث اليد التي أزالها فقد أزال يداها  
كل لتصرفات وأنشأ بها فلا كل فقط . ونسب إلى الشافعي أن الإطعام  
ليس رداء فلا يراد بالمعصية من طيب غسل المعصوب أو قممته لأن  
الإطعام وإن كان فيه صورة الزاد . لكنه ليس بحقيقة . هو تعبير  
المالك حيث قدم له الطعام . ثم هو أنه ما به أباح له . المعصية أن يأكل  
الإس من المذبح فوق ما قبل من ماله . ورد هذا التوجيه بأن ماله وصل  
إلى يده ولا بعد . أمثله . حيث كان . قال له المالك يعني هذا المال فباعه حيث  
يشاء البيع . والمادة المذكورة لا تصح . فلا عن تعبير إذا لا غيره . بعدة  
تخالف الإسلام . قال . لا . من أحسنه حتى يجب لأخيه ما يجب لنفسه .  
فيسمى أن أكل المسلم من مال متصيف . مثل . أكل من مال نفسه

وموضع الخلاف . في تضعفه . المعصية عين ماله حتى من أطعمه  
ما يتجدد منه كآخر من قديم . سكن مؤ . وصل للمعصوب . لا يفتق  
للإطلاق . وإن وجهه . المعصية له . وسببه أو . مع . أو أكله المالك من  
غير أن يطعمه . معصية . في . تفسير العين من غير .

والأداء . في . قصد . كما . نروح . من عده . وجعل مهرب  
أما . فقضى استحقاقه . في . ملكه . روح من المستحق . من نقص  
من قيمة الروح . في . من . الروح . من . من . من . من .  
(١) . هذا . تسليم . أنه . عين . من . استحقاقه . لا . لا . لا .  
أن . من . من . من . من . من . من . من . من .  
المالك . من . من . من . من . من . من . من . من .

(١) . من . من . من . من . من . من . من . من .  
في . من . من . من . من . من . من . من . من .  
من . من . من . من . من . من . من . من .

أصدق به عن غيره وقال هو عبيد صدقه ومها لهدية ، فما قصته من  
ما وجب لها حكم لا عنه لأن الزوج - مدكك شأ بعد الزواج - ونهرج عن  
شبهه بالقضاء أمران : أنه لا معنى عد - لا بعد تسليمه أو القضاء به لها  
لأنه لا كمال مثلاً في الحكم كمال مدكك ، وح في عدم أو القضاء الثاني  
أن الزوج إذا تصرف فيه ببيع أو هبة أو ، بعد عد لا مصادف ملكه  
فيقتل حقها إلى القيمة كالأقضى به بعد يستحق من الشراء ويرص  
المسألة في عهد هو أبوها ليس سداً من جانب نفسه القوم ولا قبل أن  
هرصها في عهد ما أو في عهد أو -

، أقسام القضاء ، - بقية القضاء إلى قضاء من معقول وقضاء من  
غير معقول وشبهه الأقسام الثلاثة ما أدرك به من الأسس  
واحلف كقضاء صلاة الصلاة والقصود قصود ، وبقي عدم تدرج  
فيه المأنة كقضاء الصوم الفدية عند المعجز ، ما كان حق أشع العبد  
والمرضى ، من ملام معجز لا ملامية به صورة وهو ظاهر ،  
ولا معنى لأن أقصوه كلف النفس وتعد به بقاص من لشد حاجه الفتيه ،

قالوا ومنه ثواب الله عن - في الحج وذلك أنه إذا عجز القادر  
عن الحج عجزاً أبداً كمناب عنه في أيام عمره من يجز عنه قال عامة  
أهل المذهب وقع الحج عن المأمور ، ولا منة - الله وسقط الحج الذي  
عليه بهذا الثواب ولا يقع الحج عن الأمر لأنه علة بدنية لا تجرى فيها  
سببه وطهر المذهب أن حج يقع عن الأمر واحداً لسرحنى وهو  
امى يشبه به طهر السنة - أحج استه عن - عمن أن امرأة  
من حنم قالت يا رسول الله ، من فرضه الله على عبده في الحج  
أدركت أبى شحك كبير ألا أستطيع أن شح عن - حبه أفاحج عنه ،  
قال نعم ، فعلى القول الأول لا تغفل المأنة من - بسح والإحدى

وعلى الثاني لا تغفل بين حج هو فعله وحج هو فعل غيره لكن في هذا  
يتمثل نظر لأن ثواب العقدة على الرأي الأول وحج العبر على الثاني  
ليس قصاص

وتقدم أن حكم قصاص من معقول أنه لا يثبت إلا بقصص لأنه  
لا يدخل للرأي فيه : فالفدية في الصوم ثبت بقوله تعالى : وعلى الذين  
يطبقونه فدية طعام مسكين ، الآية . يطبقونه أى يكفونه بمعد كالكسح  
العنى . وسقوط الحج ثواب عقده أو نوح العبر ثبت بحديث إسماعيل  
الذى رواه . ولهذا لا يقصر رضى الحار والوقوف بعرفة والأصحية بين  
هذه لم تعرف قرينة إلا في أوقافها . وكذلك تكبير لشرق باب ذكر جهرى  
لم يعرف قرينة إلا في أوقافها لشرق . لأن الأصل في الذكر الإجماع  
و ادعوا . يكفونه وحمة ، ووجوب الدم ترك الرضى ليس قصاص . بل  
لجبر القصاص المسكن في الحج . ولهذا أيضا لا يقصى مدين الأركان ، داصى  
بلا اصطناع ، ولا تقصى حودة لدرام إذا أدى أربوب في الركاة ، لأنه  
إما أن يقصى الوصف وحده بها وهو غير معقول إذا لا يقوم نفسه ، وإما  
أن يقصى الوصف مع الأصل وهو لا يتم إلا بمصلاص الأصل فزوى إلى  
بطلان الأصل الوصف وهو قلب المعقول . وأيضاً لم يرد فيه نص فم يبو  
غير الإثم ويرفع بعبدة أصلاه في الوقت

اعتراض على الحكم السابق . واعتراض على أن القصاص من غير  
معقول لا يثبت إلا بغير ما ألتفت . الأول قصاص الصلاة ، فدية في حق  
الشح العنى أو الميت إذا أوصى حيث ثبت . فقيس على قصاص الصوم  
والفدية في حقهما مع أنه لا تماثلته والقص لم يرد إلا في الصوم وعنه غير  
معقولة . وحوال أن وجوب قصاصها لم يثبت . فقياس من ثبت . لا حياص  
وذلك لأن وجوب قصاص الصوم ، لعنه يحنل التعيين بالمعجر أو غيره  
وسمأ عليه ثبت في الصلاة فبما لا يما عدهن مديتان شرعاً تعظيماً .

ويحتسب عدم التصدق فتكون عليه صدقة لأجل من احتسب المحبة  
للسبب تحت ذل كما بين الوجوب والتصدق بالوجوب احتساباً  
لأنه من كان واحداً فيها ورأى فيه وكفاهه وقد لم يصح الحقيقة أن  
الصدقة قضاء بصلاته كما قطعوا به في الصوم من جهة الدلالة في تحريمه الله في  
الزيادات تجزئه الفدية عن الصلاة إن شاء الله

المسألة السادسة في صدقة الأرحمة صدق فيها إن كان قائماً  
وتضمنها من مالها كصدقة من غيره لم تكن لأرحمة من غيره ولا  
في أمهاتها هي غير مباحة. والجواب أن وجوب القضاء بالتصدق م  
ثبت في من احتسب من مالها لأرحمة من غيره من غير وجه وهو رافعه  
التميم. فخطأ من "صدقة من مالها لأرحمة من أول الآدمية"  
أقوله يتبع فيها آخره. ثم في عن عائشة رضي الله عنها ما عمل آدمي من  
عمل يوم الجمعة أفضل من أن يصوم يومه. وعمل أن الأصل فيها  
التصدق لأرحمة من غيره. والتصدق في إمدادات المالية كالزكاة  
وصدقة "تصدق من مالها لأرحمة من غيره" فبقي النفس المحبة للبال الحريرة عليه  
ولا أن هذه الأصناف هي من غير صدقة من غيره. وفيه شبهة هذا  
للطعام المقدم إلى أضياف الله تعالى يوم الأسحى. أنه أن تصدقة أو ساج  
الناس وهو استبر الأصناف في الأرحمة من غيره. كما أن تصدق من غيره  
الإراقة لينقل الحديث إلى الأرحمة. وفداً من لا تكل من غيره  
واحد من الإحسان من غير الأرحمة من غيره. وفي وقت الأصحة لا يحل  
لتصدق من غير أو خمسة في أيام النحر تصدق من غيره. وفيه شبهة  
الوقت عند الأصل المحتسب بوجوب تصدق من الأرحمة قائم. وتبين  
إن منسكب من غيره. فداً للأرحمة من غيره. والصدق عن الأرحمة قضاء  
بالتصدق لا احتمال أصالة لا يخلصه عن الإراقة. ثم في حديث أبيه أنحر  
من عدم من غيره أو احب من غيره مع أنه قد يقدّر عايناً فيه  
الصدق من غيره.

فلو وجب التصديق بعد الوقت حلما عن الإرافة لوجدت بالقدره عليها . كما عاد وجوب الصوم على الشيخ القاضى قدرته عليه بعد أن كان الواجب عليه العديه لأن الصوم أصل مقطوع به والقدره حلف وليس فيها احتمال الأصالة

أقسام القضاء في حقوى الجوارح . ينقسم إلى أربعة أقسام : قضاء كامل مثل معقول ، وقاصر مثل معقول ، وقضاء بمن غير معقول ، وقضاء شبيه الأداة . وبعضهم قسمه في العبادات على هذا النحو فالكمال كفعل الفائقة في جمعة والقاصر كفعلها منفرداً ورد بأن الجماعة في القضاء لا تثبت ديناً في الدمة لأنها ليست فيه سنة مؤكدة ولا واجبة لما فيها من إعمال المعصية والتقصير . هي جائزة فقط <sup>(١)</sup> والصحيح هذا التقسيم لعموم حديث الجماعة المار ولقضاءه <sup>(٢)</sup> الصبح بجماعة غداة نبيه التعرض كما رواه الإمام أحمد والأول كصمان المعصوم المثنى . وهو المكين والمورون والمعدود المقارب . المثنى وهو الأصل في صمان العدوان جراً للعائت على وجه الكمال لما فيه له صورة لأنه من جلسه ومعنى لمائة في المالية <sup>(٣)</sup> .

والقاصر . كرد القيمة فيما له مثل كالمكّن إذا قطع مثله إتماماً وفيما لا مثل له كالحيوان عند اعمهور لأن حق المستحق في الصورة والمعنى إلا أن

#### (٦) أنظر كشف الأسرار ج ١ ص ١٦٧

(٢) ومعه بعضه يستعرض فيه مثل الأصل لا يحية لأن رد العين فيه يمكن بخلاف الدين فإن الرد فيه لا . وعدمه ولا يصح فيه في العرض من القضاء بشبهة بالأداة . لأن بدل القرص وإن كان مثلاً لكن في حكمه بمبوض إلى لو لم يجز كذلك كان مثلاً السى بحسبه سنة فيؤدى من الأداة كان رد المثل في القرص في حكمه من كان عرض في حكمه لإعداده فكأن لمعد الرجوع متى شاء لا يرم لأحد في القرص بخلاف سائر الديون



الحق في الصورة قد فات بغيره عن القصاص فبقى المعنى أخرج البحارى في  
كتب العتق عن ابن عمر عنه <sup>يرفع</sup> من أعنى شقصا له في عبد قوم  
عليه في ماله ، أى نصيب شركته ، كان موسرا وهو قصاص للمائة في المائة  
وقاصر بقوات الصورة .

والقاعدة .. أنه متى أمكن سكام لا يصر إلى القاصر وتفرع عليه  
أمران الأول قال أبو حنيفة فيمن قطع يد إنسان ثم قتله عمداً قبل البرء  
يقض منه ما يقض ثم القتل للمائة الكاملة غير أن ثلوى أن يقتصر على  
القتل ، متصفا ببعض حقه ، كما أن له أن يعفوا وقال صاحبان ليس له  
لا تقتل لأنها حرة واحدة فباس على ليس بصرات وانصرته الأخيرة  
هي القاتلة . <sup>بها</sup> في العرج أن "قطع قتل حكى لأنه لما قتله بعد القطع فقد  
تبين أن قطع أقصى في قتل وأن قصده من "قطع كان قتل المفصوح لأن  
القتل أنه الأثر الذي كان قصده القاطع وهو إرهاب الروح . وصار حكم  
القطع شرعا حكم لقتل وهو القصاص فهو كقطع أقصى إلى الموت بالسراية  
فإذا تمت أهما قتلا ، فتداحل القاطع الذي هو قتل حكى والقتل الحقيقي  
وبصيران حانة واحدة وأجاب الإمام بأن هذه الوحدة باعتبار المقصود  
من الحية والموت عليه في القصاص هو صورته ، إذ ما تحقق المائلة  
وصورته حادثان ، فحينئذ تعدد أجراء لعدد العنصر وهو القصاص في  
العصو ثم العنصر ، ولا يخص التداحل للأذن في الأعلى في بدل المحل أى  
الدية كما إذا جنى عليه بأداة شريرة وبما به موصفة حيث تدخل دية  
الموصفة في دية الشريرة على أنها تمتع بها جنابة واحدة في القصد لأن القاتل  
لم ينعم بأثر القطع لأنه فوت من هذا الأثر ما يقتل ألا ترى إلى ذكاة الحيوان  
بعد جرحه فيها ثم تحقق موحه أى القتل ولهذا لم يحرم أكل المجروح بعد  
ذكائه كما في قوله تعالى وما أكل لسع ، لا ما ذكيتم . فهو كقطع تحلل  
البرء بينه وبين قتل وسبع التداحل في الأصل أى القتل بضررات لأن

الخصم من انقصه إلى تحت لا يخصص فيها من قصصه في يقتل احدى  
أخصت إليه

مما له شبهه - إذا عصب ما لا يملكه من وجب رد مثله فإن يقطع  
مثله من الأموال وحب عصبه إلى القصاص - بالمثل الكامل ؛ لكن  
احكامها في مبدأ او حوت نفس أو حصة من يوم القضاء بها ؛ لأنه لما  
انقطع المثل تضيق وجوبه بالدعوى ؛ عوى قصصه إلى القصة إذا قد  
القضاء يحتمل أن يظهر من في السوق فلا بد من قاطع يسمى وقف  
أبو يوسف من يوم القصب لأنه لما لم يجد من لا مثل له بالانقطاع وهي  
حبف وحب احدى من الأت كما هي عصبه والأصل أن المثل يجب  
العصب وقف تحديده من يوم الانقطاع كان من وجوب العصب  
المعز لا يطاع وقته من يومه وانحدو على وجوب القيمة في المسمى  
من يوم العصب

وقصصه على معقول - كدفع حصة في نفس عصبه لا مثله  
بهم صبه وهو صاهر - لا معنى لأن نفس هناك من عصب والده مال  
مملك ومن هذا حال حصة وشفعه أو احب من هو يخصص دون  
الدية إلا بدفع من عصبه من النفس في نفس غير المعقول وهو الدية  
وعز شفعي في اليعز أولي في العصب من عصبه وأبديه لم أخرج  
سنة عن أو من دعه يبيع من نفس من نفس فهو غير الطيرين إيمان  
يعتدى وإما أن يعتل

ولأن من نفس شرع جاء في واحد - نوع جرم ونهائية ما أخرج  
أبو داود والسنن عنه يترفع من نفس عمدا فهو قود - أي حكمة للمودولان  
منى العصب على امره - من تحقق في نفس من كما تحقق به حكمة الرحر  
واحدة على حياه - ولكم في القصاص حياه - ولأنه لا يعدل عن



واختلف في تقوم والراجح مذهب الشافعي

واستدل على تقوم فوق ما تقدم أمري الأول بمرور عقد الإحارة عليها كإجاءه الفة للإرصاع والصور للسكنى والأرضى لرداعة بالصن لقوله تعالى : فمن أصص لكافة فهو أخور من . .

واعترض على الجمعية إذا لم تكن المسافع مقومة فكيف ورد عقد الإحارة عليها وأجاب بأن العقد عليها من الصن على خلاف قياس (١) بإقامة العين مقامها . وذلك لحاجة الناس إلى الإشتغال وما تمت للحاجة يتقدر بقدرها . قيل من الحاجة دفع طر لعصين المسافع لأن في قول بعدم صحتها فتح باب لعدوان عليها . وأجاب أن دفع هذه الحاجة لم يحصر في الصن بل يتحقق بالتعدي بالخس أو الضرب أو غيرهما .

واستدل كذا في نأياً بأن في العقد مقومة وكلمة كانت كذلك ثبتت تقومها في نفسها : دليل الصمري أن الزواج لا ينفقه من المهر وهو المال المتقوم لقوله تعالى : وأحل لكم ما . . ذلك أن نلتوا أموالكم . والزواج يجوز بمنفعة الإحارة بقوله تعالى حاكياً عن شعيب وموسى عليهما السلام : إني أريد أن أنكحك إحدى هاتين على أن يأتيني ثمانى حجج . الآيتين وشرع من قبل شرعنا إذا قصه الله من غير إسكار ولم يرد بأسح فتكون المدفع بمجموع الآيتين ما لا مقومة (٢) ودليل الكمرى أمران الأول أنه لو كان المتقوم لأجل العقد لمكان غير المتقوم في نفسه متقوماً بمرور العقد لكان من يس مقوم في نفسه لا يصير بمرور العقد

١٠ . بيان محصل أنه على وفق قياس

٢٠ . مقتضى النظر لمجموع دليلي من أن المهر يكون مالا ومنفعة لأن آية الغناء لم تحصر المهر في المال وإن سبب أن وبه منه خسر وهو ماء الإلصاق واية المصير محصاه

عليه متقوماً كالمية والخير إذا بيما أو - ها - الثاني أن تقومها في العقد  
بما تقوم في نفسها وإما لإحتياج العقد إليه لا جنازاً أن يكون الثاني بدليل  
عدم تقومها في عقد الخلع فإن الخلع فيه معدومة بالمال من جانب الزوجه  
وإخراج المدفع لصعها عن ملك الزوج من جأسه وهذه المدفع غير متقومة  
في حال الإخراج وإن كانت متقومة في الزواج إظهاراً شرها وحظرها  
فعدم تقومها في الخلع مع العقد عليها دليل على أنه ليس من لوازم العقد  
عليها تقومها فتعين الأول .

وأجبت منع الكسرى لمنع دلالتها الأول فإن ما ليس متقوماً في نفسه  
قد يكون متقوماً ، العقد سب ما فيه من الرضا ثم هذا تقوم في العقد  
ثالث بالرضا على خلاف القياس لعدم الإحراز فيسطل اقياس الذي يراد  
به ثبات تقومها في العصب على أي نحو فرضته فلا يقاس تقوم المدفع  
في العصب على تقومها في العقد لوروده على خلاف اقياس ولا يقاس مقاسه  
المدفع المار امتقوم في العصب على مقالته به في العقد لعدم وهو الرضا  
في العقد والرضا يؤثر في إيجاب المال في مده ما ليس بمد كأي الصلح عن  
حكم العقد (١) .

١٠ - الجمعية روي أن العقد على المدفع على خلاف قياس أي على خلاف  
الأصل المعتدل إن معقور عنه يجب أن يكون موجوداً والمدفع معدومه يوجد  
ثبت فثبت ولا يسي وقد سمعت أجوبتهم في الرد على الشافعي . والمحققون على أن  
العقد عيب وار على وفي القياس لأنها معدومة توجد شيئاً فشيئاً ولا يمكن العقد  
عنها ولا كذلك كالأجرة والراح وعلانية ونحوه واسمها وهي دونه لما شه إلى  
من يسمع نفسها محناً ثم رها مهد مجموع من العقود أصل برسه لأنه بخلاف  
القياس أي الأصل أما العقد على المعلوم الذي يمكن بظهور وجوده كبيع محض  
ونحو لشجر من وجوده فهو أصل له من الحرر ولا يدعو حاجة إلى المعد فيه  
فإن وجوده أظهر منه برسيه في القياس وعيه فلا مدع من قياس المدفع في  
عصب على المدفع في الإجارة وغيرها



وحكا أما حقيقة فلا تنصب لخرم الأسف فيه فالركوع قائم بانصر  
الاحتفاء فيه ، وأما حكا فلا من أدرك الإمام في الركوع يصير مدركا  
للكفة كمن أدرك في القسم فهذا تنبيه وذل تنكير مشروع في الركوع في  
أخيه أني بتكثيرات إيراد في الركوع احتفاء لا فائدة منه إلا خلاف  
من فاته القراءة والقبول فلهذا لم يشرع في الركوع أصلا

وتقصاء الثلثة ، لإيراد في حقوقي أنه - كنسب القيمة فيما لو تزوج على  
مهر هو حصص غير معين - به أن سلب حصص وسط الروحنة أثار .

وتسليم قيمة نص ، لأن مثل الزوج سكة ثلثة الأ - لأن لقمة أصل  
من وجه إذا الحاصل له حصص وصحة لم تكن تأوذه لا تنسبه وهو تنعين  
تقومه فصارت لقمة أصلا من وجه مشروع - لهم في تقوموا واحصن  
أصل من وجه آخر لأنه أصل في نسبه وهو معروف احسن وأصاله النسبة  
ومعلومه الحس تحت الحاصل كما هو أمر حصصه للمعير ، ولجهله لو صحت نجب  
القيمة كما هو أمر حصص غيره فصح الزوج لأن نسبته منه وأهم مادي تجبر  
الروضة على قبه له لأن تسليم الحاصل أد ، حصص ونسب قيمته ثلثة بالأداء .

### التقسيم الثاني للامور به باعتبار حسنة ،

عبيد معنى الحسن والقبح الخلاف في انصاف الفسهما من يدرك  
العقل أحكامه على وباسي من ثبت له على أحكام قبل البعثة

الأمر الإلهي يقتضي حسن الأمور به والهي يقتضي قبح المهي عنه ،  
الحكمة الشارع ، والحكمة لا أمر لا يات هو حسن ، ولا يهي إلا عن ماهو  
قبح ، ويحتمل أن ينقسم إلى شرح معنى الحسن والقبح ومبادئ  
لبناء فهم ، ومعرفة فهم أمر مهم في غير الأصل ليعلم حسن الأمور به وقبح  
المهي عنه وما يقتضي به - ح منها وما لا يقتضي (١)

(١) - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠

يطلق الحسن والقبح بمعنى مناسبة الفعل بطبيعته والقبح بمعنى مجدهته له كحسن  
 خلوة العسل وقبح مرارة الخمر وحسن الصور والأصوات وقبحها ، وهو  
 هذا المعنى ليس دساتين كختلفت باختلاف الناس من اختلاف أحوال الشخص  
 وبطوائف معنى الكذب ولتقص كحسن "تم والصدق وقبح الخمر والكذب (١)  
 وهما هذين المعنيين لاختلاف في ثبوتهما للأفعال ، وطلق الحسن بمعنى كون  
 الفعل بحيث يستحق وعنه المدح من الله تعالى في الدنيا ونوابه في الآخرة ،  
 والقبح بمعنى كون الفعل بحيث يستحق وعنه لدم منه تعالى في الدنيا وعقابه في  
 الآخرة كحسن الإيمان بالله تعالى وعمله وإحسانه وقبح الكفر به والرسوخ  
 والسرقة وهو هذا المعنى يختلف في انصاف من به

فقال الأشعر لا بد لك حسن الأفعال وقبحها بالعقل ، بل بدركان  
 بالشرع ، فإما به شرع لا يحسن إيمان ولا يقيح كفر : فالحسن عند  
 ما أمر به أو لم يحل أو يندب أو يباح ، والقبح ما نهى عنه نهى تحريم أو  
 كراهة ولا حسن ولا قبح للأفعال ولا حكم إلا بعد ورود الشرع .

وفات المأثلة للأفعال فمما الأول بدرك معنى به حسب وقبحها  
 وهو ثم يرد شرح كحسن الإيمان بالله والعدل وقبح الكفر وانظم ، وسكن  
 ما منشأها ؟ قال البعض دت فعل ، وقال البعض صفة حقيقية فيه . .  
 وهو الجذات صفات اعتيادية كدخ أخوان الخلال ، حسن إن قصد به  
 الأكل ، وقبح إن قصد به التعذيب ، مثله ضرب النسيم ، قصد به التأديب  
 أو التعذيب . ثم هي ما صرحت به بأن كحسن الصدق "سابع وقبح الكذب  
 "نصر وما نصر ، كحسن الكذب "سابع وقبح الصدق "نصر ، لقسم الثاني

(١) المعيار في هذا الاختلاف هو مجموع الحسن والأفعال بهذا المعنى يمكن  
 الحكم عليها من صريحتين كذا الفعل من حيث نفسه بالمجموع في أكثر  
 الأحوال ، أما كذا كذا ، وفي بعض صريحتين كذا كذا ، فلهذا قد قسماً .  
 كبحانه لأمس وبعض العفو



أفعال لا يدرك بعض فيها حساً ولا قبحاً ، بل يعرفون بالشرع كصوم آخر يوم من رمضان وفطر أول يوم من شوال والشرع في هذا القسم إذا أمر بشيء فقد كشف عن حسه وإذا نهى عن شيء ، فقد كشف عن قبحه لأن الحكم لا يأمر إلا بما كان حساً ولا ينهى إلا عما كان قبيحاً ، ولو أن القسم الأول تنبأت أحكام الله تعالى وتكليفه فيه فليس البتة ما حسن يكون واحداً أو مندوباً ، والمصحح يكون حراماً أو مكروهاً ، العنق هو المدرك لهذه الأحكام تبعاً لما أدرك في الفعل من الحسن والقبح ، فهو الدليل عليها وإن لم يرد شرعاً وعدو هذه يكون مؤكداً وينقسم الحكم لتطبيق عدمهم إلى خمسة المعروفة ، فمدرك ما كان حساً فعل بحيث يصح تركه فهو واجب ، وإن كان بحيث لا يفتح تركه فهو مندوب ، وإن كان المدرك حسن ترك شيء بحيث يفتح فعله فهو حرام ، وإن كان بحيث لا يفتح فعله فهو مكروه ، وإن استوى معه تركه فهو المباح ، وأما القسم الثاني فلا تنبأت أحكام الله فيه إلا بعد البعثة بالشرع كقول الأشاعرة .

وقالت الخمسة كالمقدمة يدرك بعض الحسن والقبح في بعض الأفعال ولا يدرك في بعضها الآخر لكن هذا يدركه العقل والحس وفتح يكون دليلاً على ثبوت حكم الله في الفعل فتعلموا في ذلك فاحذروا فلو لا تنبأت أحكام الله إلا بالشرع كما قالت الأشاعرة ، ومن أبو منصور الماتريدي في حاشيته يكون دليلاً في بعض الأحكام الأصلية كحرمات الإيمان وحرمه الكفر وسنة ما هو شريع الله تعالى من رأى أبو منصور وحجوب الإيمان على الصبي الذي لم يستطع المضطره في التوحيد ويقولوا عن أبي حنيفة أنه قال لو لم نبعث الله نبياً من ربه لا نوحى إليهم مع الله بعد لهم ، واحذر من الإسلام وأورد ابن تيمية أن روح الدين متصل

(١) قوله لا شيء من ذلك يدركه العقل والحس وهو خطاب

من هو شعب الله المكلف أي عباد الله ، ثم بعد ذلك من بعض وبعده .

دعوة الإسلام لا يجب عليه الإيمان بالله على إلا بعد مضي مدة التأمل .  
ومقدارها مخصص إليه تعالى فإذا مات بعدها غير معتقد بالإيمان ولا كهرأ  
أو معتقداً الكفر حدى في نفسه . وأما أحد أن نصي العاقل لا يجب عليه  
الإيمان لما روى في مذهب أهل المراهقة إذا كانت من أولي مسيئين وتزوجت  
مسيئاً فماتت عن الإسلام ما هو في استطاعت الخواص لا امرئ بينهما ولو  
كانت مكلفة في الصواب مع واحد من الطرفين .

فمنحصر من هذا العهد أمران : الأول أن الأشاعرة قالوا لا يترك  
الحسن والفتح في جميع الأدلة ، لا بالشرح والحفيضة والمعملة قالوا  
يدركان في بعضها البعض وفي بعضها بالشرح الثاني أن جميع المسلمين قالوا  
لا حاكم إلا الله رب العالمين ثم احتلوا فقلت الأشاعرة لا يثبت حكم  
قبل البينة ولا دليل على الأحكام إلا بالشرح وهذا شرطوا في التكليف  
بلوع دعوة التي يتبع وفات المعبر به بات احكام من ثبوت الدليل  
على الأحكام هو العمل في الأفعال إلى أدرك حسب أو فقه والشرح في  
غيره فمكون الشارح مؤكداً للعقل في القسم الأول ، فذلك الأحكام عندهم  
حملة الكتاب والسنة والإجماع والتيسر والعقل والحفيضة بعضهم  
كالأشاعرة وعصم كالمعزلة : إلا أنهم جعل العمل دليلاً على حكم الله في  
أصول العقائد فقط كوجوب الإيمان وحرمه تكفير

إنما الحفيضة والمعزلة لعدم الحسن والفتح . يستدلوا عليها بأن  
حسن مكارم الأخلاق كالعدل والتوفيق وإيقاد العزم وقبح أصدادها مما  
إنفق عليه العقلاء أهل الأديان وغيرهم كالمرأية هو كانه شريعين ما وقع  
هذا الإنفاق فثبت أنها مدركان العمل بمات العمل وأجاب الأشاعرة

(١) ودانيس بن بشار قال : هو من غير تحف وهو من طريق  
المصنفين أحسن من غيره في العمل . ومن غيره من غيره . وفيه لا يختلف  
عنه ومن غيره من غيره . كان قصاصاً بصدقة بصدقة على حده .

مع الصعري لأن الحسن والفتح المتفق عليهما معني المدح والدم في بحري  
 العادات لا معني استحقاق المدح ونواب والدم وعصب من الله ولا سيما أن  
 المعنى الثاني متروك عن الإيذان <sup>١</sup> وأما الدليل لا فتح المدعى عند  
 المعركة لأن الحسن عديم معجده عنه والفتح مبدع عليه ولا يتحقق المدح  
 والدم عن الفعل إلا إذا معناه حكم الله أن يأمر بالآلوف وهي عن الثاني .  
 واستدل الأشاعرة أنه لو انصف بعض الحسن والفتح لسانين لم  
 يحلها عنه لكن تخلف الفتح عن "الكذب عند نفسه" طريقاً لإيقاد بي من  
 ظالم فهو حينئذ حسن وحينئذ مع الصعري لأن الكذب باق على فحوه  
 لكن فتح ترك الإيقاد . يزيد على فحوه فيركب أحف القسطين وهو  
 الكذب عامة الأمر أنه انصف . فخير ما فيه من الإيقاد . وطيره نلفظ  
 المسكرة بكلمة الكفر . وقد جاء فتح بعض الكذب للاستعانة عنه  
 بالغير . وأن يورد كلامه في قوله قد . هو محسن الصدق وعظم السامع  
 المحسن الكاذب حدث . في أمثال من يمدح به عن الكذب .  
 واستدلوا أيضاً أن أفعالهم . إصطلاحاً لا يحيد لهم فيها  
 فلا توصف بحسن ولا بفتح . إذ هو صواب . ما لم يمدح به إحتياطاً .  
 بيان الصعري أن أفعالهم . في الأصل يمكنه لا يوجد . لا يبرح  
 يرجح وجودها على عدمها . وهذا امر حرج فاد المناس على أنه من الله تعالى  
 بحسب معه الفعل (٢٠) عقلاً وهو الإرادة القدسية

(١) وقد أنصف لأن في نفسه على مدحها . حسن وفتح  
 معي كون عمل ممدوح ونواب وفتح في ذاته لا في نوبها بالشرع .  
 وفان في مراد من مدح من حبه على مدح في مدح . يشكك . ص ٢٧٦  
 ولهذا عجز من مدحها . أحسنه هو مدح . والفتح . معني ثاني لا الثاني  
 (٢) لأن بعض مدح يمكن كذب فهو مدح . يرجح من مدح . وهو باطل لا حياجه  
 في مرجح ورجح . في مدح . فليس . وفي مرجح من غير تعد بخور معه =

ومع الحقيقة كون الفعل إضرارياً لأنه صادر بحيار العبد وهذا الإختيار ليس بخوفاته من قدرته العزيمية من تعريضهم للكسب : وهو صرف قدره العبد في قصده المصمم إلى الفعل ، فقدرته المحلولة تؤثر في قصد الفعل وهو سبحانه على الفعل عند قصد العبد بحري العبد (١) قد يقال إن الكسب يؤدي إلى أن تكون للعبد قدرة مؤثرة كقدرته الله لا ، تؤثر في المصداق وهو سبحانه خالق كل شيء وهو على كل شيء قدير . وأجيب بخلاف الأول أن المقصد حال أي أمر إغترابي ليس موحوداً ، لا ممدوم فليس الكسب بحق إذ الخلق إيجاد الممدوم وهذا الجواب مبني على أن الأمور ثلاثة موحودات وممدومات ، واسطة وهي الأحوال وهو أي القاصي أي كرهه إمام الحرمين ، وقال جمهور الأمور موحودات وممدومات لا غير وعليه فالجواب بالفرق بين الخلق والكسب فالخلق أمر إضافي (٢) يجب أن يقع به الفعل المقنن في غير ذات القادر ويجب إضراده بإحداث المقنن والكسب أمر إضافي يقع به المقنن في ذات القادر ، ولا يصح إضراده بيجاد المقنن فأثر الخلق في الفعل

==الفعل فعلاً وهو حاصل في قدرته العزيمية من تعريضهم للكسب : وهو صرف قدره العبد في قصده المصمم إلى الفعل ، فقدرته المحلولة تؤثر في قصد الفعل وهو سبحانه على الفعل عند قصد العبد بحري العبد (١) قد يقال إن الكسب يؤدي إلى أن تكون للعبد قدرة مؤثرة كقدرته الله لا ، تؤثر في المصداق وهو سبحانه خالق كل شيء وهو على كل شيء قدير . وأجيب بخلاف الأول أن المقصد حال أي أمر إغترابي ليس موحوداً ، لا ممدوم فليس الكسب بحق إذ الخلق إيجاد الممدوم وهذا الجواب مبني على أن الأمور ثلاثة موحودات وممدومات ، واسطة وهي الأحوال وهو أي القاصي أي كرهه إمام الحرمين ، وقال جمهور الأمور موحودات وممدومات لا غير وعليه فالجواب بالفرق بين الخلق والكسب فالخلق أمر إضافي (٢) يجب أن يقع به الفعل المقنن في غير ذات القادر ويجب إضراده بإحداث المقنن والكسب أمر إضافي يقع به المقنن في ذات القادر ، ولا يصح إضراده بيجاد المقنن فأثر الخلق في الفعل

(١) لا بد من وجوده في قدرته العزيمية من تعريضهم للكسب : وهو صرف قدره العبد في قصده المصمم إلى الفعل ، فقدرته المحلولة تؤثر في قصد الفعل وهو سبحانه على الفعل عند قصد العبد بحري العبد (١) قد يقال إن الكسب يؤدي إلى أن تكون للعبد قدرة مؤثرة كقدرته الله لا ، تؤثر في المصداق وهو سبحانه خالق كل شيء وهو على كل شيء قدير . وأجيب بخلاف الأول أن المقصد حال أي أمر إغترابي ليس موحوداً ، لا ممدوم فليس الكسب بحق إذ الخلق إيجاد الممدوم وهذا الجواب مبني على أن الأمور ثلاثة موحودات وممدومات ، واسطة وهي الأحوال وهو أي القاصي أي كرهه إمام الحرمين ، وقال جمهور الأمور موحودات وممدومات لا غير وعليه فالجواب بالفرق بين الخلق والكسب فالخلق أمر إضافي (٢) يجب أن يقع به الفعل المقنن في غير ذات القادر ويجب إضراده بإحداث المقنن والكسب أمر إضافي يقع به المقنن في ذات القادر ، ولا يصح إضراده بيجاد المقنن فأثر الخلق في الفعل

(٢) أي أنه ليس خالقاً ولا ممدوماً

بجاده في غيره ، وأثر الكاسب التمسب في ظهور ذلك الفس المحبوق  
على جوارحه .

واللخفية جواب ثان . وهو تخصيص اختيار العبد لأفعاله من عموم  
الأداة الدالة على أن الله تعالى كل شيء كقوله تعالى : الله خلق كل شيء .  
والمخصص هو لعقل إدالو لم يكن للعبد تأثير في اختياره كما تقول الأشاعرة  
لم تحقق فائدة لخلق قدرة العبد ولم يحسن تكليفه تعالى لعبده ، وإثباته على  
الطاعة وعقابه على المعصية لأن حق 'قدرة' والتكليف حيثما عمت والعقاب  
علم والثواب يسر في مقابلة الأعمال الصالحة ، وهذا لا يسي بالله الحكيم .  
وبدل القرآن على خلافه (١)

إثبات الأمر الثاني أي لأحكامه فمن استغنى رايه ، إنه لو ثبت حكم  
قيل الله لم التعذيب بعدم امتثاله وهو : أصل الآيات الأولى قوله تعالى :  
وما كنا بمعدين حتى يبعث رسولا ، فإن ثبت لا يبرم من التكليف  
التعذيب بالمخالفة لجواز العفو ، فكلام استحقاق التعذيب ، وهو منفي  
أيضا ، لأنه لأن الله تعالى أن العبد معذور من ما حبه وحصل منه وما  
الحسية الآلهة بغير شكر المنعم وحصلها المعزلة تمام ذلك ، والله تعالى يعلم  
الآتي ، لكن سترى أنه أخص بما أخرجوه .

الآية الثانية قوله تعالى ، ولو أن أنتم كنتم تعاد من قبه عاقلوا رب

(١) وقد تمتع تعالى في ذلك في هذا الموضع من قوله تعالى في سورة  
الأنعام ، كذلك قال كل أمه عذبه ، وقوله تعالى : لا يكره شيئا من الإيس  
والجس ، ولو شاء ربنا فذهبنا من قبه ، وقوله تعالى : لا جبر على  
أفعاله وإيمان من بعض التي وبها يكره ، وقوله تعالى : لا جبر على  
أفكاره من بعضه يسوق به حيز محلا ، وهو قبه لعله بما سيكون من العبد  
عالمين لا جبر . واختارتم بفتح وانه مستعمل

مولا أرسلت إليك رسولا فبعثت من قبل أن تدرك بحري . . أي بو  
عدنانم بالإهلاك لأعداء . . حينئذ لم يرسل رسوله من بينهم وجه  
الدلالة أنه تعالى لم ير عدوهم في كنفه مقبوحه ، بل أرسل رسوله كي  
لا يعصروا به

الآية الثالثة : رسلا مبشرين ومنذرين فلا يكون أساس على الله حجة  
بعد الرسل . فقد جعل تعالى إرسال الرسل مبدءا من احتجاج الناس هل  
على أنه لو لم يرسل لا احتجاجوا فكان ينبغي بعدهم وبالنسبة تكليفهم .  
استدل المفسر له على أنه في الأحكام في بعض الأفعال من العفة ،  
أنه لو لم يثبت حكم فيها لزم إلزام لأنه أي يحرم عن إثبات السوء ،  
الكن فيهم ناصر من المروءة أن يمتنع بآصال له من يله أطار  
في معجزي لمعلم صدق ، قوله لا أنصر ماء تحت الظل على أن  
أمتنع عن غير الواحد ولا يجب على من ماء أظ في المعجزة ، لأنه  
لا وجوب إلا بالشرع . وم يثبت الشرع بعده لأنه لا شبه لا بالظن في  
المعجزة فيلزم الدور ، وحيث لا يعجز الرسول عن إيداعه لحجة عليه . . فلا  
ثبت النبوة ، فإذا كان سبب الإلزام أن الوجوب لا يثبت إلا بالشرع . .  
نعين أن ثبت بعض هذه من جنس الأحكام بالعقل والحوادث مع  
الاروم لأن الوجوب ثابت في من الأمر لم لا ومتى عرص عليه  
المعجزة ثم امتنع من التصديق . . مؤمرا وعادلا لا بلغت إليه . وإذا  
فتقوم عليه أحجة . . حكم هذا الخواص بوجوب عليه الصنف لأن المعجزة هو  
ثبوت الوجوب عند المؤمن . . لا في نفس الأمر . ولا موجب للتمرد  
والغناد لعدم المثبت للوجوب .

وتقسيم المأمور به إلى حسن نفسه ولغيره .

بعد أن مبدئ في كلامه على الحسن والتفح في الأفعال نصي موفق  
الله في تقسيم المأمور به

قسم الخنعة الأمور به ، عشر حسه إلى ثلاثة أقسام . حسن لحسن في نفسه حقيقة . وحسن لحسن في نفسه حكماً . وحسن لغيره . فاقسم الأول ما كان مثلاً حسه صفة في نفس الأمور به أو في حقه مثلاً الأول الإيمان ومثال الثاني الصلاة حسنت لحسن ما فيها من العادة وهي حرماً لها عبادته هيئة خاصة . وهذا يقسم منه ما لا يقل التكليف به السقوط كالتصديق في الإيمان به . كن لا تقبل السقوط ومن الإكراه لأن عمله لقلب فهو حق . ومنه ما يقبل التكليف به السقوط كإقرار في الإيمان وصلاحه أما الإقرار فإنه ركن (١) في الإيمان فليتمكن منه إذا تركه ترك كافر أو لكه يقل السقوط بالإكراه لقوله تعالى . من كفر بالله من بعد يمينه إلا من أكره وقبه . مطمئن بالإيمان . . . وأما صلاحه فهو حسنت لما فيها من العادة التي هي تعظيم وحصوله فيه لكن وحووبه بسقط ما خول . وإسماء والحبص والنفاس .

القسم الثاني : ما حسن لنفسه حكماً كالصوم فإنه ليس بحسن في نفسه حقيقة لأن فيه تعذيب النفس بجوعها وإطعامها كونه حسن بواسطة حسن فمر النفس الأمانة بأسوء رجراً لها عن مصاب . وكما كاه فيها ليست حسنة في نفسها حقيقة لأن فيها إصاغة المال لكم . حسنت بحسن الإحسان إلى الصميم ودفع عوره . وكما حجب فإنه في نفسه قطع بمساواة إلى أما كن تعيده

(١) وقال المحققون لا بد ، هو التصديق بمقتضى لقوله (ص) في حديث جبرين . الإيمان أن تؤمن بالله الحديث ، أي تصديق وتذكور شريعته وإجماعاً . أحكام الإسلام على الناس بقوله (ص) . أمرت أن أقول ليس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصوا مني . ما عرو مؤلفهم إلا بحكم وحاشاه عن الله ، وقد قالوا به ركن استنبط الحديث . وهذا عند القيس . الإيمان أن يهادن لا يهادن ولا لله وأن محمد رسول الله ويقيم عقولاً الحديث (ص) وحواله أن . . . الإيمان الكامل جماعاً بين الأدلة

لكنه حسن بواسطة ... حيث الحرام الذي شرفه الله وإنما لم يكن هذا  
نفسه من احسن معونه مع تعبير الدهني بين الوسائط وهذه العبادات  
الثلاثة لأنه لا يعارض في أحدها بين الوسائط وبينها فصار كاحسن نفسه .  
وهذا تعبير عن تسوية المعارض كاحسن والتعجز

"فقد تناقض حسن الحس في غيره أو : أمر معيار الحقيقة المأمور به  
وهو ما حذر منه في قوله "تأني بالمأمور به نفسه كالجهاد فإنه ليس  
بحسن لأنه لا يحرث" "وهو مطبوع الماد وإنما حسن لما فيه من إعلاء  
كله فهو من الإغلاء الذي هو الجهاد المأمور به . وكإصالة الجهاد ليست  
بحسنه في نفسه بل في ما يترتب عليه من حصوله من فساد جهل أي تكريمه  
والله به . وهو مقتضاه الذي هو الصلاة . وكأخذه به إجماله إذ هو صريح أو قتل  
ويعمل بحسنه من لرحم وهذا ما تأني بالحد . وإنما أن لا يتأدى ذلك  
المراد من أن يكون له كإصالة . إذ هو إصاعة الله . وإنما حسن لأنه وسيلة إلى  
إصالة . وإنما حسن في أخذه به هو في نفسه بعد . وإنما حسن لأنه وسيلة إلى  
أداء جملة من الصلاة لأشياء موصوفة . ولا إجماع باسمي بل . فعمل مقصود  
من حصول كل واحد منهما . وهذا ينقسم بحسب هذه المأمور به بوجوب  
العمل الذي حسن به وبسبب استحقاق وجوبه حتى يوصل اليك . يسقط  
وجوب جهاد ما لهم . ومن معنى منقطع أو قطع الطريق فإت يسقط وجوب  
الصلاة عليه . وإن كانت تسقط وجوبه . ومن مرض أو سافر  
يسقط وجوبه . سمي في إجماعه

لأن المضاعف في حسن بعد يدل على حسن المأمور به حسنا  
لا يقبل التسوية ومع شريطة يدل على أنه حسن لغيره لأن الأمر الكامل  
وهو المتعلق يدل على كمال حسن المأمور به .



## التقسيم الثالث للمأمور به باعتدال الوقت

يقسم المأمور به إلى مصنف ومؤقت ومؤقت مدد حسب جماعته بوقت يكون فعله بعده قضاء كإزالة المروضة وصوم رمضان والمطلق ما لا يقيد بطلب إيقاعه بوقت كحدث كالتدريس والمصنفات والبركة والعشر والخراج . وبعد الحقيفة منه صدقة اعطى كحب نطفة أ للصائم عن قد يقع منه من السوء والرفق ويحكم من غير بوقت . لكن استطهر أن المهم أنها من المؤقت ما روى الحاكم في علوم الحديث عن ابن عمر ع رضي الله عنهما أنه قال بعد الأمر بإحراجها أغنوم عن الطواف في هذا اليوم . بإحراجها بعد يوم العصر قضاء . بعد أن يد لدوس من المطلق قضاء رمضان وعرف الردوى . وأمر من المؤقت بما قد طلب إيقاعه بوقت يكون فعله بعده قضاء أو غير مشروع فأجابه قضاء رمضان وصيام التكفارات وصيام بدر المصطفى لأن طلب مقصداتها . ولصوم بعده غير مشروع . أصبح . من الأول وأن الثلاثة من قسم المطلق لأن النهار داخل في حقيقة الصوم لا أن طلبه معينه . هذا والخم من المؤقت عن التعريف الثاني لأنه غير مشروع بعد أشهره ومطلق عن تعريف الأول لأن وقته الغير لكن الذي يدعو إلى "محب الله" أهل التعريفين على أنه من المؤقت

ووجوب المطلق على إخراج عداهم . ومعنى "أحس حور" تأخير امتثال الأمر عن وقت وروده مما يطلب على طلبه . لأن الأمر المطلق عن قرينة أمور والمطلق بوقت فهو من غير حرج معنى عدم وجوب

(١) مهم . من نفسه معينه . الذي يسبب نقصا . رمضان . انظر كشف الأسرار ج ١ ص ٢٤٧ . يد . لم تنع ك . ك . أصبح في بعض . كسا . توحيا لتحقيق المعلومات ونسبها .

لا يمثل في الحال ولا يدل على "هو" لا "تقرئة" كالأمر بالركعة مع قرئة  
 أم لدفع حاجة التعديل وهي حاجة وسخج عند أبي يوسف مع قرئته أن  
 الموب في سنته غير نادر وقال الكرخي: جماعة وجوب المطلق على الفور  
 أي وجوب الامتثال بحضرة ودالام . لأن الأمر بعدم الفور وتقدمت  
 المسألة ص ١٥٩

أقسام الواجب المؤقت : قسم باعتبار الوقت المقيد به إلى أربعة  
 وهي في الحقيقة أقسام للوقت . ظرف ومعيار هو سبب ، ومعيار ليس بسبب ،  
 وشبه بالظرف والمعيار . وجه الخصم أن الوقت إما أن يضيق عن أداء  
 الواجب ، هذا القسم غير واقع في الشرع لأنه يكلف بما لا يطاق . لا أن  
 يكون المقصود من التكليف القضاء لا الأداء . ثم وجدت عليه الصلاة  
 آخر الوقت بسلامة أو بوعده أو صهارتها من "العد" آخر الوقت من المقصود  
 شعب انتهى لأن "عص" . وإنما أن "عص" وقت عن الواجب كوقت الصلاة  
 ويسمى ظرفاً . وإنما أن بـ "وه" وهو سبب لوجوبه كصوم رمضان فإن سببه  
 رمضان . ويسمى معياراً هو سبب . وإنما أن بـ "سبب" ومن سبب كندر  
 الصوم في وقت معين في سنته الذي لا الوقت . ويسمى معياراً ليس بسبب ،  
 وإنما يشبه ظرف من جهة ولفظ من جهة كالحج فيه يشبه ظرف  
 في أن الوقت مضى على أداء الواجب . يشبه المعيار في أن وقته لا يسع  
 إلا حياءً واحداً . ويسمى "شبه" بصرف والمعيار أو المشكل

## الظرف .

تقسم الأول - ما فصل الوقت فيه عن أداء الواجب كوقت الصلاة

(١) لا يبقى من هذا النوع وبين محار وهو أن الأمر لا يدل على الفور ولا  
 الرخا على أن على محار . فكل ذلك من "محار" . رخصي عدم عند الامتثال بالحال  
 لا يعبره بالمستحسن . فهم الرخصي منه ليس موضوع به . لأنه يستعمل في الفور  
 وفي الرخصي وفيه بـ "رخصي" عدم قرئته الفور لأن الرخصي عدم أصلي والفور وجوب رائد

وصدقة الفطر على ما رجحناه - ويسمى الحنفية طرفاً لأن الطرف ما يحيط  
 بالمطروف وكثيراً ما يكون أوسع منه ، ويسمى الشافعية موسعاً  
 وهذا القسم له ثلاثة أحكام الأول أنه طرف يؤدي وشرط الأداء  
 وسبب وجوبه أنه في الصلاة التي هو الوجهة أحسنه من أركانها  
 فالوقت طرف له لأنه يسمى وغيره - ولأنه سلم - ما وجب بالامر  
 وهو يتوقف على الوقت لأن فعل الصلاة بعده قضاء وفيه باطل ،  
 والوجوب لروم وهو عيني وقتها شرف فيه - والوقت سبب هذا الوجوب  
 بمعنى أنه مؤثر فيه أي - من وجوبه وجوده في حكم الله والمؤثر الحقيقي  
 أي الموجد هو الله (١).

واستدل على مسيئته أمور - الأول قوله تعالى : أقم الصلاة لعلك  
 الشمس في غسق امس ، أن روي الشمس إلى طلوعها وهو أمر بالصوات  
 الأربع وجه الدلالة كما قالوا أن لا الشمس إلا بعد سبب ما قبلها -  
 وانصحح الأدلة فيه لأن للام وقت كما في قول النبي ( لا صلاة من  
 لدولك شمس ) يعني ( إلى غسق الشمس ) .

الدين في صحة إضافة الصلاة ، كقوله تعالى ( من قبل صلاة الفجر )  
 ( من بعد صلاة العشاء ) والدين في الإتيان به لأخصاص فيصرف عن إطلاقها  
 عن غيرها إلى حكمها ومعاد المثل فيما يقسمه كدار أحمد ويسمى في غيره  
 ( كذلك ) أن الواجب شعير من كمال إلى نقصان بتغير الوقت كالعصر في

(١) لو لم يكن في هذه كما جرت سنة سجدة أو ركعة لأحكام على  
 الأسماء الظاهرة تسمى على نصب علامة وصحة على وجوبه - ويسمى  
 الحقيقي هو العلم بالحدود خاصة علامة الاعتناء به سبب وجوبه في الصلاة شكر الله  
 على نعمه ، أو في الوقت مقامها فإنه يحل الحال يعرف به مقدار النية لدى  
 هو سبب لأنها مستمرة منزهة

أول وقته وعند صمرا. الشمس والأصل أن الحكم مختلف، بخلاف سنة (١)  
(الرابع) أن الوجوب يتجدد بتجدد وقته وهو أقوى الأدلة. ثم هذه  
الأدلة كل واحد من أمثاله بعد أن لقيام الإحتمال وبمجموعها يفيد القطع  
الفقهي لأن رجحان المصنوع ورد بكثرته الأوقات. وأصل هذا بمعنى  
المؤثر في الحكم كامة (٢)

## الوجوب ووجوب الأداء

عرفت أن أوقات سبب لوجوب الصلاة - فهي هو سبب لوجوبها  
أو بوجوب أدائها - قال أئمة الخدمة هو سبب لوجوب وثبت وجوب  
الأداء بالحطاط المعطى هو (أوموا الصلاة) (٣) ، وقوات الشافعية أوقات  
سبب لوجوب الأداء بمعنى أن أوقات سبب له هو سبب فيحيز المكلف  
في إيقاعها في حرمة من بوقت ومضيق وجوب الأداء بآخره .  
وهذا الخلاف مبني على أن وجوب الأداء هل يقصص عن الوجوب  
في الواجب - أم لا؟ ونحن قبل بيان المسألة أن تعرف الفرق بين

(١) جعل صدر سنة سنة بغير استقلال عنه وكذا أهو مسألاً لا بوجوب وهو  
مربوب لأن الوقت سبب لوجوب لا العكس

(٢) في هذا الحكم قد وكلف مؤثر في سبب الخاتمة وقت العدم هو  
الواجب وهو حكمه على أن صدر السجدة صفات المكلف لزمه الفعل  
وأوقت لم يسمه بل الأداء وهو الوجوب حدث على أن تأخير السبب ليس  
معناه بإحاد بل تعريف بوجوب حكمه كامة

(٣) هذان هما سببان لظاهران سبب تحقيق للوجوب هو لإيجاب التقديم  
من به ووجوب الأداء نفس بنفس بمعنى نفس الصلاة في وقت ثبت وجوبها  
بوجوب في ثبت وجوب - ب في الخدمة ثبت وجوب الأداء مصيها بآخر  
بوقت حيث لا يسمع غيرها لأنه سبب أخر عنه



حول الأجر صح الأداء وسقطت ويولم يتقدم الوجوب لم يصح لأنه أداء  
مالم يجب

واختلفوا في الواجب لدى فقال أكثر الحنفية يتأخر وجوب الأداء  
عن الوجوب وقال الشافعية وبعض الحنفية كافي المعين لا

استدل الشافعية أن وجوب كون المعنى يستحق بركة الدم في الدنيا  
والعقاب في الآخرة ويرى هذا المعنى روم أداء المعنى فلا يتحقق الوجوب  
بدون وجوب الأداء أي جراح المعنى من العدم إلى الوجود الشافعية لا أداء  
والقضاء والإعلاء في التحقق سلب ووجود المعنى من غير مانع لتحقيق وجوب  
الأداء فانهم التزموا في الوجوب واجب قضاء وإن وجد في الوقت مانع  
شرعي كالخص أو عني كالصوم وبيان والإعلاء ووجوب يتأخر إلى  
زمان يرضح المانع .

واستدل أكثر الحنفية بربط الوجوب بوجوب قضاء الصلاة على من  
نام أو أغشى عينه نال الوقت ووجوب قضاء الصوم رمضان على المريض  
والمسافر في أقطار وجوب قضاء عداهم وجوب وجوب أصل الوجوب  
أو وجوب الأداء لكن يمتنع وجوب الأداء عداهم لعدم الخطاب أما في  
النائم والمغمى عليه فلاهما سائلا فلا خطاب السجدة عدم فهم وأما في  
المريض والمسافر فلاهما مخاطبان صوم في أيام أخر أي بعد الصحة  
والإقامة فمعين الوجوب في حق الأربعة وسببه الوقت

الذي شاع . صحة صوم المسافر والمريض في رمضان عن الصوم  
المعروض فيه وعدمه . فمهم لو ما لا صوم من إدراك عدة من أيام أخر  
فإن صحة الصوم عن المرض دليل على ثبوت وجوبه في حقهما لأنه لا يبع  
غير المفروض عن المرض . وعدمه فمهم بركت صوم في السفر والمرض

دليل على عدم وجوب الأداء (١).

إعترض على حقيقته الوجوب - عفا أن الوجوب مقتضى عن وجوب  
الأداء في الواجب أدلى به، صرح الختمية أنه لا طلب في الوجوب بل  
هو إعتبار الشارع أن دمه المالك مشعونة بأفعى أو دخن والشافعية  
ملزمون بهذا لأنهم لو قالوا في الوجوب ضل لزم أن يسمى وجوب الأداء  
إدلا يعقل طلب فعل بلا إذا كان واجب الأداء أو القضاء فاعترض على  
المذهبين بأن المالك إذا أدى الفعل بعد وجوب قبل وجوب الأداء كيف  
يسقط الواجب مع أن سقوط الواجب لا يتحقق إلا بتقديم الطلب من الشارع  
وقصد الإمتثال به من المالك وهو فرع عنه به يدعى عدم الطلب  
بنعزم الوجوب وقصد الإمتثال .

(١) هو ومكرر ما في دليل أم الآلة - فمع أن الصلاة يجب على النائم  
والنامي ومعنى عدمه بعد وإن تعارضت فيه - .. حديث أحمد بن حنبل في الصحيح  
ومن نسي صلاة فليذكرها ولا يجد من حذرت في هذه الأقصاري إلا تفاوتت  
الصلاة له فصل ولا يوجب الإثم - مجمع الزوائد ج ١ ص ٢٢٠ - الظاهر منهما أن  
وهم حين كرهه ولا يعاين بهما ومن آثم إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا  
موقوتاً - وما ذكره فمع أن عدم الإثم - بل على عدم وجوب الأداء لجواز  
أن يكون وجوب الأداء ثبت في حق المريض ومساو مؤمنه من آخر حجج عن  
السنن الأولى عند محمد بن حسين - رحمه الله - لأن معنى الخطأ السابق - من  
كان مريضاً أو عني سعة فليطعمه من أيام أخر - فهو خاص بمن اختار  
الإفطار أو سعة عنه لأن وجوب الأداء - ثابت في حق من عني - به - كتب عنكم  
لصيام - إلا أنه مصيب في جميع أحواله وموضع التمسك ومسافر قد سأل عن الخطأ  
عنه كما قال في التوضيح وغيره وأن ما قاله من حديثه - خلاف له على خلاصته  
أن لزوم العبادة من غير إثم - ما لا يجوز من سمي وجوباً أو وجوباً - مؤسفاً  
ويؤيد الختمية شيء واحد هو - صرح كتاب من عني - حيث لا داعي للعزو

والجواب : أن الوجوب أي شعر اسمه بالفعل من حطاب الوضوء على أنه سبب لوجوب الأداء ووجوب الأداء أي صبغ إصبع القدم من حطاب التكليف سبب عن الأول بفعل اسمه وليس المرحل سبب وطلب أدائه عند حلوله سبب والأول عبر الدين ولا طلب فيه أي قلت فكيف بفصل وجوب الأداء عن الوجوب مع انقول لسمي قلت قد يفصل المسبب عن السبب بفقد شرط السبب كالإقامة في الصوم والبقظة في الصلاة وحولال اخوان في الركاه

### تحقيق لأحكام وقت الصلاة .

تقدم أن الوقت طرف وشرط وسبب للصلاة المفروضة من جهات مختلفة وتحقيقاً لهذا نبين أن الظرف هو كل لوقت بدليل أنها تقع أداء في أي جزء منه ولا معنى لـ حر عن زونه وشرط هو الجزء الأول منه أما السبب فهو الجزء الأول إن اتصل به أداء "مسترة" فإن اتصل به الأداء فالسبب الجزء الذي يليه إن اتصل به ركعة إلى الأخير (٢) فإن لم تؤدي الصلاة في الوقت فالسبب وجوبها جميعه - والدليل على سببية جزء الوقت إن أدى فيه أن السببية تستمر فبعد السبب على المسبب فهو قلنا سببية لكل يوم بعده المسبب على سبب ، إن قلنا بوجوبها في الوقت ولزم وجوب الأداء بعد الوقت إن ولما بوجوبها بعده - وبدليل على أن هذا

(١) هذا جواب مسلم الثبوت وشرحه ج١ ص ٨٣ وهو أحسن من جواب السعدى المبرج ج١ ص ٢٥ و٢٦ في الجزء ج٢ ص ١٩٧ لأنهما يؤيدان إلى أن يكون الوجوب هو عين وجوب الأداء .

(٢) وقال فر ما يسع أداء الصلاة كلها لأن سببية ما دونه تؤدي إلى التكليف ما محال قال الجماعة إنما تؤدي إليه لو كان لمصوب الأداء في الوقت ومط لكر المطلوب تحقق الوجوب في الدمة ليؤديها كعب : بعضه في الوقت أداء أو يؤيدها بعد الوقت قضاء .



الجزء هو ما اتصل به الأداء لا جزء معين أنه لو كان ثلثين على التعيين لما وجبت الصلاة على من ساء أهلاً له في آخر الوقت قدر ما سمعها وهو باطل لوجوبه عليه بالإجماع ، ولو كان الجزء الأخير على نفسه ما صح الأداء في أول الوقت لأنه أراء قبل السب فهذا حال الحصة إنه الجزء الأول لسبقه في الوجود وصلاحيته من غير مراعاة فإن لم يصله الأداء فالسبب الجزء الذي يصح بعده

وأعترض بأن مقصدي هذا التفرير توقف السببية على الأداء ولو توقفت عليه وهو موقوف على الوجوب الموقوف على السبب لزم الدور - والجواب أن كل جزء سبب على صفة الترتيب والفعال من غير توقف والتوقف على الأداء هو هذه السببية للجزء الذي اتصل به بعد أن كان له رصه لا سببا له ، ولم يبق له رصه فصار رصه غيره والدليل على أن كل الوقت سبب في آخر الأداء أنه إذا لم يبق له رصه من الكمال إلى الجزء كان لضرورة وهي متفنية هنا .

كل سبب وقصده يؤثر في المسبب - كما قالوا - المقصود تقدم أن السبب هو الجزء المتصل ، فإذا هذا الجزء كان كاملاً يتبع الأداء كاملاً وهو بإتمامه في وقت كامل . فإن أعترض عن عدم وقف رصه كطوبوع الشمس واستوائها وأصفرارها فبذلك لأنه وجب كاملاً فليس رصه ، وبين كان الجزء أيضاً صحيح الأداء "فصله في الوقت - رصه كصلاة عصر يومه في بين الأصفرار والمغرب لأنه وقت رصه وقد وجب سببه فأدى كالجواب

(١) أخرجه مسلم وغيره عن عقب بن عامر عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ( ثلاث ساعات بها رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح برأسه وأنت تعلم بها مواجحين يطبخ شمس ناراً حتى - جمع رجليه يقوم فيركبها وحين نصف المغرب حتى يغرب ) وسر النبي أن عبدة الشمس بعد ما في هذه الأوقات الصلاة في هذه الأوقات تشبه عبيد

واعترض على القاعدة أنه إذا شرع في العصر قبل مغرب الشمس فتعبرت قبل أن تنبأ كل اللام أن تفسد والمذهب أم صحيحة. أجيب: لما كان وقت العصر متعدياً حاداً له شغل كل الوقت فيعني الفساد الذي طرأ في الأثناء لأن الاحتراز عنه مع الإقبال على بعده متعذر - لكن هذا يشكل بما لو شرع في المغرب وطعمت الشمس في أثنائها حيث تفسد مع أن الموضع واحد. والجواب: لا يفرق لأنه لما كان للصلى شغل كل الوقت في العصر كان له أن يؤدي المص في الوقت الكامل والبعث في الوقت الناقص وحيث يعرض الفساد فلا يؤثر. أما وقت المغرب فكله كامل فيجب أداء كل الصلاة في الوقت الكامل وحسنه له شغل كل الوقت على وجه لا يعترض الفساد بالطلوع عليه (١).

ونقدم أن الصلاة إذا لم تنجز في الوقت فالتكليف كل أجزائه وهو مكمل كامل ولو في العصر بعد الأجزاء الكاملة على الخاصة به لكثرها. فإذا كان كاملاً وحسن الصلاة كاملة فلا يؤدي في ناقص. ولهذا لا يصح أداء عصر غير اليوم فيما بين الاصفرار والمغرب وبعده إصرار الشمس في أثنائها.

منى شدت وجوب الأداء. شدت وجوب الأداء. مصيغاً في وقتين (الأول) آخر الوقت الذي لا تسع إلا أداء العرص لأن سنده وهو الخطأ

(١) هذا كلام الحنفية لكن الظاهر عدم الفرق في الصفة وهو مدع الأئمة الثلاثة لحديث أنحازي ومسلم عن أن هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم (من أدرك ركعة من الصبح قبل أن يطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر) وأجاب لطحاوي في شرح معاني الآثار بأنه منسوخ بحديث النبي السابق فتدبر ما قيل في تأخير حدث النبي ولم لا يكون حديث النبي مخصوص به

يتوجه في هذا الوقت لافيه بدليل أنه يأتي التاخير عنه ولا يأتي التترك  
قله ولهذا لو مات قبل آخر الوقت من غير صلاة لأشئ عليه . ( الثاني )  
عند اشروع في الصلاة ولو في أول الوقف لأن الخطاب يتوجه في  
هذا الوقت .

الحكم الثاني مطرف : أن المكلف لا يملك تعيين حرمه منه وقتاً للأداء .  
لا بالقول ولا بالنية هو قال بحيث لساعة أو واحدة لصلاة الظهر أو نوى  
هذا التعيين لم يتغير من له الأداء في أي حرمه من أحرار . وقت للصلاة . لأن  
الشارع لم ينعى جرماً مهما تعدده بل جعل المكلف يتخير عليه أن يختار  
أيها للأداء فيه فتعين المكلف جرماً منه وضع شرائع ومن ذلك إليه  
لأن وضع الأوقات والأسباب والشروط لا يملكه . لا الشارع نعم بعد أن  
يختار جرماً منه فهو ينفق عليه بفعل الواحد فيه فبذلك أحده للفعل فقد عييه  
به كما في خصال الكفارات له أن ينعى أحدها أن يحاربه لنفسه وليس له أن  
يعينه بالقول أو النية من قول عمت الإصمام الكفارة أو سوية —  
وقضارى انعم أن أحرار تصرف كحصن الكفارة مكلف أن ينعى أيها  
بالفعل وليس له أن يعينه بالقول ولا بالنية .

الحكم الثالث : وجوب تعين النية كراه ما وجب فيه واصوات الحسن  
لا يكفي هذا مطلقاً من لا بد من نية كل فرد عن "تعين" وذلك للتمييز بين  
العبادات المشروعة في "وقف" لأن "وقت" لما كان متسعاً شرع فيه واجبه  
وعيره . ثم لا يسقط "نعم" إذا صار "وقت" بحيث لا ينعى إلا هذا الواحد  
كما سقط في صوم رمضان لأن التعيين ثبت حكماً أصلياً فلا يسقط  
باعتوار صوم ونقص المكلف .

### والمعيار الذي هو سبب :

القسم الثاني من أقسام الواحد المؤقت أن يكون اوقت سداً للوجوب

مساوياً لواجب من موحد براء، كل حرم من الوقت حرم من الواجب -  
 والحقيقة سموه معياراً لتقدير الواجب إذ يرد في زيادته وينقص بنقصه  
 فيعلم به مقارنه كما تعرف بمقادير الموزونات والمكيلات بالمقدار وهذا انقسم  
 محصور في : مصل فإن أدناه مساوية للصوم ومعار له ولهذا قدر  
 وعرف به : ١ - فإذا زاد الزمان و"مناصب من كل يوم ونقص بنقصها ،  
 وهو كذلك شرط صحة الصوم لأن الوقت شرط لصحة كل مؤقت ،  
 وهو كذلك سبب لوجوبه وذلك بالآلة الآتية الأولى قوله تعالى  
 : "من شهد منكم الشهر فليصمه" ، أن من حضر منكم في الشهر فليصوم  
 المكاتب أصبح "من فاته الشهر سبب لوجوب صومه كانه" . وجه الدلالة  
 أن من وجوبه وإلحاحه على الصوم من غير علة الصلة للحرر عند  
 صلاحيتها للعلم - وجه : أن يكون من شرطه مكنون شرط عليه للحرر .  
 الدين الثاني الإضافة حيث : ١ - لرمضان شهر الصوم فإن معناها  
 الاحتصاص الكامل أي اختصاص المصروف إليه بالاصف ومما عده  
 عدم الملك السدة - سببه المقصود إليه بالاصف ووجوده عند وجوده  
 بحكم السرعة إلا أن وجوده لا يصح أن يكون متأثراً لوقت اتوقعه  
 على إحراز أحد أقوم الوجوب انتهى هو وجوده سرعى ومقتضى لوجود  
 الحسى مقامه الثالث سكره وجوب صومه سكره عني رمضان الرابع  
 أن سبب صومه به الوقت أو الاختصاص كونه ليس خصص بصحة صوم المسافر  
 والمريض في رمضان مع تأخر الخطاب عنهما فمن وقت بدسفة وتقدم ما فيه ،  
 وكل من هذه الأدلة تدل على ما ذهب إليه إلا أنها محمولة على عدم سببه رمضان ،  
 ١ - "الصوم عرف به مصل أي به ما عده وجهه في التوسيع من  
 التعريف أي وجوبه في مخرج هذه الصوم كغيره هو الإصباك عن المفطرات  
 ههنا - وهو تعديله لا يكون به المعنى مع : لا يظف ولا يمتص على  
 التساوى باليالي لأنها ليست محلاً للصوم

والظاهر من الدليل الأول والثاني أن اسبب شهر أي مجموعته  
الذي يبدأ من غروب شمس آخر يوم من شعبان لأن شهر إسمه لمجموع  
وفي مقدرة في ( من شهد معكم شهر ) فسمم متعلقها مدحولها وهو  
رأي السرخسي غير أنه قال : إن السبب هو آخره الأول لثلاثين يقدم  
الصوم على سببه ولهذا يجب الصوم على من كان أهلاً في أول ليلة من الشهر  
ثم من قبل الإصحاح وأما بعد معنى شهر أي يلزمه قضاء وهذا أيضاً  
يخبر به أداء العرص في ليلة الأولى مع أن ليلة لا تخور قبل سبب  
الوجوب كما أنه في غروب شمس ومجموع يوم في آخره الأول  
فأي جزء (١) يعيق فيه يكون سبباً بوجوب صومه كله حتى لو استغرق  
الجواب لشهر لا يجب عليه قضاء مخرج (٢) وهذا رأي قوله عليه السلام  
صوموا لرؤيته لأن المراد برؤية شهره الشهر إجماعاً لا حقيقة وإلا لما  
وجب الصوم على أحد لا برؤيته ذلك - وذهب أبو عبد الله والإسلام  
وتبعهما صدر الشريعة إلى أن آخره الأول من كل يوم سبب لصومه لأن  
صوم كل يوم عبادة مستترة كالصلوات في أوقاتها فتعلق كل عبادة بسبب  
خاص ولهذا تعددت إليه لكل يوم عبادة على معنى إباحة التكليف  
هذا أسم في شأن شهر حدوث لأمره عند انتهاء سبب بخلاف الصلاة  
فتجب بحدوث الأهمية في أن ساعة من يومه كان سبب آخره الذي ينص  
به الأدلة - والله ذو صاحب الهداية حب وفي بين وبينه سبب صوم  
رمضان شهره وأخره الأول من كل يوم سبب لوجوب أدائه .

(١) وفي آخره الأول من كل يوم سبب لوجوب أدائه .  
أي ما من طوع تطوعه الكفرى بغير مدح من مدح ج ٢ ص ١٢٦  
(٢) قلت كتب على صوم الشهر على صوم يومه ساعة منه مع أن  
الصوم لا يجب على لصق لأم من حب سبب في وقت جنوب لا يؤتى أهلة  
الوجوب بخلاف الصبا

أحكام المعبر. ثم شرع في رمضان صوم غير فرضه لأن شرع عبه له  
ورب على هذا الأصل بمقيار أربعة أحكام . الأول : أنه يكفى في  
رمضان بمضيق لنية أى من غير نية . أنه عن فرض رمضان وقال الشافعى  
يجب في لنية معبر الصوم على . مصر لأن منافع العبد على ملكه من غير  
أن نصير مستحقة لله تعالى فلزم في رمضان نية الفرض لئلا يلزم  
وقوعه عنه جبراً والاختيار شرط في اعتبار الفعل قربة - وفي صفتها  
كالفرض والنفل - قلنا نفل وجوب بعد منه الكفاي هو يحصل التعيين  
بالنية المضيق لأن الإضلاق في المتعين بعد . كما يد . كان في الله أحمد وحده  
هذه يا رسول الله أحمد

الحكم الثاني صحة صومه من تصحيح النية بمائة  
كفة واحد آخر أو من كان الوصف لمدير . ثم يمكن مشروعه في رمضان  
يبطل فتى النية المطقة عن خصوصية بدر أو نفس أو غيرهما فتصدق  
على صوم رمضان كما صدق . الأعم عن . لاخص في رأيت . ساداً في الستة  
حيث صدق على . ثم يمكن في . ساداً عنه والمحاط بهم . وقال  
الجمهور لا يصح عن رمضان لأن بي شرعه عنه . ساداً بقى صحة الغير لكن  
بقي صحة الغير لا يستمر وجوبه به رمضان مع أن لسان حاله يقول لم أرد  
رمضان من أردت . بدر أو . تكفه . هو ثبت وقوعه عن رمضان كان بطريق  
الحر وأساس النية احتار المولى . وما ذكرنا من صدق الأعم على  
الأخص محله زيادة الأخص بالأعم كما . في في صوم رمضان بمطلق النية .

الحكم الثالث . ب . أعني تعيين مصر بصوم روى عن عطاء . ويحده  
أنه يصح صومه بالنية وقال به . لأنه لا نية للوقت للصوم كان كل  
إمكان يقع فيه مستحب لله على . كما أن منافع . لا تجبر الخاص حق  
عليه مستأجر . لا يحتاج إلى نية وقبضاً على . تصدق بجميع ما وجبت فيه

الركاء حيث انقص الركعة الثانية ورد قوله بعموم حديثه : إنما الأعمال بالنيات ، الدال على أن الاحتساب شرط لصحة العبادة - ووقوع الإسهال ، لا يثبت عن الواجب مجرد بعض خبر - ويحاشى عن نقصان المقرين فإن إعطاء المال للمحتاج فهو كماله ، كان والإمام لا يكون قرينه ، لا يثبت إذ هي تميز العبادة عن العادة

#### الحكم الرابع : بناء على تعيين رمضان لصومه وبني منه وجبة غيره

قال أبو يوسف ومحمد إذا صام المسلم في رمضان غير واحد آخر وقع عن رمضان لأن مشروعه في إتمام صومه فقط في حال المقيم والمسافر وهذا لا يصح صومه غيره من المهم فكذلك المسافر - وهو حصص الشارع له في الفطر لا يجعل غير رمضان مشروعاً له لأن صومه أنه غير مدمر ، صوم في رمضان يوجب عليه وهو يتحقق بحد رخصته ، لا يثبت عنه في صوم آخر لأنه ينافي التحفيف .

وقال أبو حنيفة منع عن الواحد الآخر ، ثبت في بوجه أنه صرح قال الأول أن الشارع لما رخص في الفطر لمصالح من الخلافات بالاولى الترخيص لمصالح دينه وهي قضاء دينه من س أو فص أو كفارة - قال وعمل بحد مشروعية غير رمضان في حقه ، بن أو بالعمدة أما إن أعرض عنها لصوم ، اجب آخر فلا نسل ذلك - وبناء على هذه الظهور ، صام المسافر ، فلا يقع عن رمضان لأن صومه ج عن الواجب الآخر إن نواه لمصلحة دينه فإن قصه ما فات ونحوه من الواجبات الأخرى حيزه من أداء رمضان لأنه إذا مات قبل إكمال عدة من أيام أخر لقي الله وهو عليه صوم هذه الواجبات ولا يكون عليه صوم رمضان لكن بن بن أبي أسير تصحفة ابن صوم رمضان لأنه واجب على من بن وجوب الأداء ساقط عن المسافر بالقرآن فصار رمضان في حقه كشعبان - وعلى هذه الطريق (١٢٠) - صوم رمضان

عن موسى عن الحسن وقع عنه وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة . وروى  
ابن سماعة عنه أنه يقع عن رمضان

هذا مذهب أبي حنيفة في المسافر أما في المريض فاحلف المشايخ فيه  
فقال خراساني وشيخنا في موسى المريض واحداً آخر يضع عن رمضان  
عند الإمام لمعني " حصه بحسبة " محر عن الصوم فيما صام تين عدم  
شرطها ( ١ ) فهو الصحيح بخلاف " الرحلة في المسافر فيها سقطت دليل  
المحر وهو " سحر وغيره " حصه في الصوم ( ٢ ) وروى الكرخي  
وصاحب الهداية أنه لا فرق بين المريض والمسافر وحقق في الكشف أن  
مراد من فرق المريض الذي لا يطبق الصوم : يتعلق حصه بحسبة المحر  
عنه ومراد من لم يفرق المريض الذي تعلقت رخصته بخوف ازدياد المرض  
أو امتداده ، أقول ومعنى هذا أن مذهب أبي حنيفة التفصيل لكن ابن الدليل  
على هذا التفصيل مع قيام الإجماع على أن المرض المذكور في الآية  
والمرحوم ينقطع ما يصير بسببه الصوم " أدلة الامتناع وأعلامه  
المذكور فالذي يظهر لي أنها روايتان عن أبي حنيفة في المريض . . .  
هذا وإن أصح المسافر والمريض به صوم في رمضان فلا يصح أنه يقع  
عنه لنفسه بغير رخص ولم يظهر منه عارض عن حرمة أي صوم رمضان .  
فإنما أحكمه الله تعالى في شهر رمضان من الصوم بقوله تعالى  
وحجرت من أبي حنيفة في المسافر والمسافر في كل جزء عدة تيسر إلى السنة

أن من من رخصته بالعجز أنه لو صام ذلك عاماً فإذا صام هذا  
المريض من رخصته ظهر أنه لم يكن عاجزاً ولم يثبت له الرخص  
( ٢ ) عن أبي حنيفة عن مسافر به كيف يصير في شرط الرحلة  
بالصوم مع الرخص في الصوم من من . . . أو يحد للصوم أو الذي لا يحد  
منه عن الصوم فلا رخصة حصه



فإذا عرفت أن أحداً من الأول قد فسد السكل لعدم تحريه الصوم صحة وفساداً .  
لثاني أن السنة المعترضة في كسر الإمساك لا تصل لتفصيله على ما مضى منه  
وطريق الإيسار في الاستسار يكون في الأمور التي كانت شرعاً كالملك ،  
لا حاشا كونه في أثناء صلاة لا سيما في أولها فمضى أول النهار بلاية .  
وقال الخليفة نحو السنة إلى ما قبل الصحة الكبرى وحججهم لهذا  
مذكورة في الفقه (٢) .

وأجابوا عن الدس الأول بمداخلة فيهم برحون الصحة على الفساد  
مرجح العوض الصحيح الذي حدث فيه السنة على ما تقدم فيه مكره  
الأحرار فإذا صحح ذلك صحح كل لأن ذلك حكم السكل وقد كان  
الشافعي في دليله الأول حجج الفساد على الصحة ، حجج بعض العلماء  
أنه لم يوجد في السنة بسبب أن الصوم عباد شاملة فيها النية فإذا فسد  
بعضها فسد الكل ، لأن ذلك صحح الصحة وفساداً فتعارض الترجيعان ، ترجح  
ترجيح الخفية لأنه بوصف دقيق وهو السنة دالة ، ثم بالأحرار ، فالت  
بخلاف ، حجج الشافعية بأنه بوصف عارض وهو العبادة لأن شهر الصوم  
بأمر حرج وهو أنه قد فسد  
وأجابوا عن الدس الثاني بأنهم لا يقولون السنة المعترضة ثبتت من

(١) لا سيما في باب الحزقي ما وجدته منه كعدمه ، إذا عرفت  
ذلك ملحقاً ثابتاً بالضمأن ومشتداً إلى وقت الغيب

(٢) في حاشية شرح الفقه ج ٢ ص ١٧٧ وفواها ، فمضى على ما سواه من  
أن السنة ترجعت برضاها ، فمضى على ما سواه من صحة الصوم ، فمضى على ما سواه من  
والسلام ، فمضى على ما سواه من صحة الصوم ، فمضى على ما سواه من صحة الصوم ، فمضى على ما سواه من  
نكر أكل فيصم في اليوم ، فمضى على ما سواه من صحة الصوم ، فمضى على ما سواه من صحة الصوم ، فمضى على ما سواه من  
نصف النهار الصومى المبدوء من طلوع الفجر قراءته ، فمضى على ما سواه من صحة الصوم ، فمضى على ما سواه من صحة الصوم ، فمضى على ما سواه من

أولها أن يطيق الإستمرار في موحوبه من أوله صدره فإن الأصل  
وجوب فرض السنة بالعمل من أوله ومع هذا صححت بنية الصوم من أول  
الليل وبدا حين الشروع إليه متقدمة المصلحة عن الكل مقارنة حكماً لتعسر  
المصلحة عن المأخذه المتصلة بالعمل كذلك بالطريق الأولى علماً بأن  
عادة الصوم قاصرة في أولها لأن الإمساك في أوله عادة الناس فتكفيها  
إليه بعدة فإحراز الأول من الشهر بخلاف السنة لم يقصد صومه كما  
هو في المتن بل حازه مع قوته في وحدت السنة في الأكثر عزم أن السنة  
التقديرية كانت مع جودته في الأول والآخر وحد في الآخر عزم أنها مترك  
موجوبه في الأول

أما أصل على الخواتم في رخص من بعده أنه لا يلزم من صحة الصوم  
بنيته متقدمة عن صدق العمل أن يصح له ما بعده لأن في تقديم ضرورة  
فإن عصبها من حرمة العمل على العمل معمر ودفع شأن في التأخير  
صومه أو أصل كافي يومه ذلك قبل صومه بتدبيره في رمضان حرام وبنية  
الصوم لا تقع على رمضان عند ما هي فتعلل صحة صومه عن رمضان بعد  
ثبوته سنة من أيار وكما فصل في السنة ثلاثين أو يوم أو إجماعاً  
وسبب الضرر هو أن صومه وقت صومه بأي ذلك طاء الله فيه عن الطلاق  
واحده عن ما فيه من المنع وقد كان الأثر مع السمعان أفضل من  
فصله وهو أن متى لعصر من صومه الشمس قبل صلاته في وقته  
أفضل من فصله في وقت كماله

فمحض لصحة سنة أم حبل أوله بنية صحته سنة متقدمة  
كافي حبله من شئ شئ بصومه وجوب العمل كافي جواب  
الاعتراف بوجوبه من رمضان في السنة كما هو حرامه والكفارة  
نحو كفارة عن وجوبه لأن ذلك صحته صومه أصلاً وعلى الثاني لا يجب

الأول صحبته صريحاً في ههنا شعبة من أشكافه ، محمد وائل عن الامم .

[illegible]

وعنه مر هـ عنه صد "شرعة بعدة دوى والسر حتى الكيفيات  
والنذر المطلق والقضاء بناء على أن الأمر بها مفيد بالها وصحها في  
أواحـ المصنق أنـ منه لا من المؤقت أصلاً وحكمها أن أوقاتها لم تتعين  
لصومها وحبسها به لها لكان الإمكان فيها قبل نصف النهار تختم  
لصومها ولغيره فإذا وجدت معه بية صوم هو من مشروعات الرقت  
انصرف إليه وإلا كان صائماً بخلاف النفل فلا يجب فيه التمسك لأن  
المشروع الأصلي في أمر رمضان هو صوم النفل كالفرص في رمضان  
فيكون لإمكان الذي لم يقدر عليه من أول الشهر موقفاً لأجل ما هو  
مشروع فإنا نواجه قبل نصف الشهر انصرف به ولما ورد ومن هذا  
يقال في النذر المعين (١)

(١) هذا ما عرفت في رمضان والنفل ونسب بعض الحكماء أنها في  
النفل ما ورد عن الصادق عليه السلام من أن كوعاً عليه السلام قال  
رجلاً من أئمة آل أبي طالب أن من كل صوم فيه يوم من كل  
صوم من أيام يوم عسور من ثوراء كل يوم آت من الحديث على أن  
صوم رمضان صحيح فيه من أيام لا فرق بين من وودع رائدلين في  
من ما في رمضان فإنه قد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يوم  
أقال هل عندكم شيء فبما رأينا من غير سواد ولم يرد معس على  
رمضان بجماع من اليوم وقد وجد من غير خلاف من هذا وجب فيه ستة  
النية للصوم .





أحرم عنه فلأن الإجماع ليس مقصوداً بل هو شرط كأوصوه وصح معه  
غيره بالنسبة لوجود الأمر منه دلالة بين عهد الرخصة في السفر دليل الأمر  
بالإعانة عند العجز فكفت به النائب .

وهذا ذكر صاحب التمهيد صحيحه أنه كلف الكفار بالفرع وأبى  
أحريمها عند أبي لأن المكلف بالفرع أمر به

### وما حث النبي

صلى النبي عليه الأول المعنى قصد أي "أبى المعنى القائم  
بذلك أمركم - وهو صحت "كف عن الفعل حين عني حجة الاستعلاء طلب  
الكف عن شهادته - ونفسه - كمن وأمر - خرج بإصافه "طلب إلى  
الكف - ذكر لأنه صلب الفعل وخرج هو لنا على سبيل الاستعلاء  
الإجماع ولذا - ولا فرق بين أن يكون "أبى" في الواقع أو إدعاء كما  
مر في الأمر - "أبى" بمعنى هو "أبى" هو نفسه من أقسام  
حكم "سرى

بأن المعنى الاسم وهو "أبى" المعنى وهو صمد لا معنى أو اسمها  
إذا طلب بها على حجة الاستعلاء - وهذا المعنى - من عم الأصول لأنه  
يبحث عن أحسن الأدلة السمعية الأول - - - - - غم - كلام .

ثم هذه الصيغة هل هي موضوعة للتحريم أو للكراهة ؟ في هذا من  
المذاهب ما مر في الأول - - - - - وأما حقيقة "أبى" محاذ في الكراهة  
لأن المحرمه عن المرافى "أبى" من المذبح حرم ولا يهمل "كراهة" إلا عند  
تفريده - غير أن "أبى" لا يثبت عند من قطع كل حرم - فطه - نحو - ولا  
يرون ما لا يقيم - - - - - لا يثبت أن كان  
سعى ولا - - - - - على بيع بعض ولا تباحشوا ولا يبيع حاصر الماء  
ويسميه أحقبه كراهة التحريم - - - - - هي موضوعة طلب كف فوراً





وإذا اتفق الكل على أن تنهى في الأفعال حسية عند الإطلاق يكون  
لقبح في عين المهي عنه أي في ذاته أو جريته كالكفر لأنه جحود للحائق  
وارساله وأعت لآله حبه عن "تمتة" وأظه لأنه عدوان على الناس إذ  
الأصل أن ينهى الحكيم عما كان فحشا وهو حذر بل على البطلان  
ومعناه ضا أن المهي عنه لا يكون مشروما بخصه ووصفه ولا سيما حكم  
هو لعممة محضه (١) ويدل أيضا على أن تنهى عنه حرام لعمه وقد عثر  
بذليل بعيد أن تنهى لقبح في غير المنهى عنه . وهذا الحق إن كان وصفا قائما  
بالمهي عنه فكأنه في الدلالة على "البطلان" كالمحرمة حيث تنهى عنه لتضييع  
النسب وإن كان وصفا محضاً له لا يدل على البطلان كالتنهى عن قربان  
الحنث للأذى: وهو وصف منفصل يفارق في حال الضرر محلل فيصالح المهي  
عنه سببا للتعمة ولهذا يثبت به الحل للزوج الأول والمدن المهر وإحصان  
الرجم ولا يبطل به إحصان القذف .

وأما دلالة الأول في الشرع فثبتت لعممة أبيه عنها تدعى ثلاثة  
أمر الأول أنه يكون محرم في عدها إلا بدلت يد عن أنه لقبح في عينا  
أي ذاتها أو حرمتها مثل الأول عموم يوم القدر وسعة المحرم والبيع  
لمتضمن له ما قبله من شأنه وضع "صوم" بثواب والسهو به ولا قبح فيهما  
ولا في شيء من أركانها . تنهى عن صوم يوم من لا عراض عن صافته  
وعن بيع المحرمين لإفصاحه من المسرفة وعن بيع الزنابة في أحد مدببين  
بلا عوص ومنه في بيعه بملامسه وبعده حجر أن يساومه الرخلان  
سلعة في المسألة . إن كان أو تنهى عنها حجر . مع وقد تنهى عنها

(١) حكم هو الذي يثبت على سببه سرنا وهو إما بعمدة محضه كالمالك بالبيع  
والخن وحرمة مظاهره . وجوز حصة سفر . ويمنع من صاحبه . إن كان  
بعمدة بجميع كوجوب القدر سكر . وسبب وجوب أحد ما لا يشرب والعدو

لنفس في دأبه وهو عند العقد . . . . . حيث سبب المنة وماء العمل  
والجبن فإن النهي عنه لنفس في . . . . . فهو وهو عند ركن العقد أي للمالة (١)  
الامر الذي . . . . . كان نفس في عجزه . . . . . على "فلا فاسطالان :  
لأمر نفس المعنى وهو أن لا تكون نفس مشروعة أصله ولا توصية . . . . .  
فاسطال لا يكون . . . . . حيث كان وصف لا ما . . . . . على الفساد  
ومعناه أن يكون النهي عنه مشروعة أصله لا توصية . . . . . والفعل الفاسد سبب  
الحكمة مع وجوب "تناسخ حر وحده عن امة . . . . . كان وصف بخاور دل على  
الكرهه فيكون الفعل مشروعا بأصله . . . . . وسبب الحكمة ومرغوبا في  
هذه حر وحده عن امة . . . . . مع له ومثل . . . . . مع المحرم  
ومثل الثالث النهي عن الصلاة في . . . . . معصية للعصب والإصرار  
بصاحب الأرض وعن "سبع عند أدان امة لغوب صلاة (٢)

الامر الثالث أن . . . . . أو وصف لأمر . . . . . على الحرمة

(١) هذا والنهي في الأول . . . . . حسية . . . . . كان نفس في عجزه . . . . . على  
أن لمهي عنه حرمة . . . . . وإن كان لنفس في عجزه . . . . . على به حرمة . . . . . كما يأتي  
في بحث الحرام من باب الحكم . . . . . التوضيح ج ٢ ص ١٢٥

(٢) وهذا شرح معنى حرمة . . . . . وصف لا . . . . . حرمة الشيء . . . . . ما يوقف  
نصوري الشيء . . . . . صورته . . . . . صاحب . . . . . على شيء . . . . . حرمة الصلاة . . . . . غير صاحب  
كما قرأه للصلاة . . . . . لا . . . . . وصف لأمر . . . . . الخارج عن الشيء  
الذي لا يثبت عنه . . . . . ما صاحب . . . . . عمل عليه مثل الجهاد إعلاء لكلمة الله وحرم  
العدو . . . . . عن صفة . . . . . غير صاحب . . . . . حرمة . . . . . كائن . . . . . تابع . . . . .  
كلما وجد ليه . . . . . حرمة . . . . . لا . . . . . على . . . . . حرمة . . . . . لا . . . . .

إن كان أساليب وطعني ثبوت وعنى كراهة التحريم به كان صادراً وإن كان  
الهي لوصف محو أقار الكراهة سواء أكل الدار فصاعاً أو طيباً

وقالت الشافعية الهي عن شرع عات دل على فحها عنها إلا إن دل  
الدين على أنه لغزها والأول عند سطان كهي عن السجود للشمس  
والبيع للامسة وسبع الميه فلا يكون الهي عنه مكرهة ولا يوصفه  
وبالباقي لا يكون سناً لحكمه و"ي" كان يوصف لآله أقاد انضلال  
أيضا كاسي عن صوم تعد وسبع الخوف و"ي" كان يوصف بخوار كالهي  
عن البيع عند أدل إجمعه أقار "الكراهة" وهي عند سب على تحريم إلا  
إن كان يوصف محو فقد انفق في أنه عات على أمر الأول أن  
الهي إن كان لغزها أن دها أو حتم سب على سب كبيع الخبز وماء  
محل فإن هي فيها لجزء البيع وهو عدم المبيع وهو في هذا الحال ليس  
هذا عن الحقيقة من هو محو عن سب سب في المأثور أن الهي لا يتم

تتولى ملك لمبيع لا مقصود من محو محو ذات كراهة وبها أصبح أن  
الهي إن كان حقه لمبيع لا مقصود من محو محو ذات كراهة وبها أصبح أن  
صنعه سب لا حقه بها القصد لا سكره مع الكراهة لا تنافي أن يكون  
وسه للركن الآخر أن لمبيع كراهة المقصود من الكراهة وسه وسه جدي محو  
الوصف إلا في حد حكمة من قصد كراهة كل شيء مقصود كراهة وفحور  
هو ما يصاحب الهي عنه وسه كراهة وهو ما صاح محو على مهي عنه  
من البيع عند سب حقه عات عات من بيع محو كراهة ولا تنافي أن يتابع  
الرجلان ومما يمسك به حقه عدم ثبوت لا يبيع وإما غير صاح  
كاسي عن لسف لقطع قط يروى من أنس فإن السفر قد يوجد ولا قطع  
والقطع قد يوجد بلا سفر وهو غير صالح الحمل عليه قال صدر الشريعة والفرقة  
بين الجزء والالزم والمجاور من اشتكيات ومراده في التطبيق لا في المعنى.

إلا بوجود النهي عنه ولما كان كل شيء معدوم لا يمكن وجود الشيء  
شرعا فلا يراد حقيقة النهي لأن النهي عن المستحيل عبث فكان محاراً عن  
النهي فالقرينة استجده المسمى به والعلامة أن كلمة "مهما" تدل على الحرمة  
لأن النهي لإعدام "صحة" ومشروعه والحرمة "المسح" لعدم المحل والحرمة  
بالنهي منقول له .

الأمر الثاني أن النهي عن وصف محو أو فساد الكراهة إلا ما أتى  
عن أبي الحسين "عن أبيه قال بعد من في العبادات . ويختلفوا في  
ثلاثة مواضع .

هل النهي عن شتم عدو الإصناف في عهد من يكون اطلاق  
أصله أو في عهد من يكون صاحباً له . ولا يوصفه . ولا قام الدليل  
على أنه لو وصف لا يفسد من عهد من هو في العهد . عن ما  
وقال أبو الحسين "عن أبيه في العبادات . في الحرمة وفي العبادات  
بالطلاق وهل النهي عن العبادات محو أو فساد الكراهة أو الطلاق . وقد قال  
أبو الحسين "عن أبيه . كالإمام أحمد يطلاق الصلاة في الأرض معصونه  
فالخلاف بين أبي الحسين وأحمد في النهي عن عبادات وصف محو أو فساد  
بالصحة وقال مع أحمد بالفساد

استدل النافعي (١) في حذوفاً الأول بأن لا مال الشرعية المسمى عنها  
لا تكون صحة غيره وصحة صاحبها لا يابى مشروعة ولا نهى

(١) المستدل عليه هو صحة النهي الفج المسمى والطلاق اللازم له وقد استدل  
عليها لثامى ولا يلزم من صحة النهي وهو التحريم والمصلحة . . . . . يعنى النهي أى  
نهي . . . . . في الصحيح . . . . . على "الطلاق" فقد ورد جملته بعداً  
للأمرين كالإقرار لصلاحته لذلك ونعمها للعائد

لشرعيتها مع ٣٠ الشارع عم فكون قسحه لعداها وبصفة دليل لكبرى  
أن أدنى شرحت المشروعية لاسخه وقد انقب ناسبي لانه بعد التحريم  
وأن المنهى عنه معصية وهما بتاقضان المشروعية

لدليل (١) أن المنهى نامة أو كما تصور فتح سبب عنه وهو يستمر  
أمرين . الأول القبح "مضى لأن مصعبه صرف إلى تكلم كافى الحسن (٢)  
الثاني موجود من وجهين وجه "تكلم في صفة القبح بالقبح لغنى  
إلا بدليل أنه لعدو "ثاني مضاف لأن القبح المعنى المنهى عنه يباقي  
مشروعيته فيدل "من عن الضلال بيانه أن الله وضع الأفعال الشرعة  
لأحكام مقصودها كإزالة شوائب من أملك "من عن بعضها كالصوم  
في يوم العيد قال عن أنه مسح لعمه وبالله بعد مشروعيته لاسخ القبح  
والمشروعية فمن سبنا لأحكام المقدسودة منه و"من أحواض عن الدلالة (٣)  
والسند حقيقة عن أن المنهى عنه شرعي فصح بغيره و"محج نأمله  
أن حقيقة المنهى يستمر أن يكون منسبي منه فكيف أن متصور الوجود  
شرعا لمحدث أو فعنه أكلت واحد المستحق أحد "شارح به ناسبي (٤)  
فثبت بالامتناع عن المنهى عنه "فب معناه لأن من عن استحداث الشرعي  
عسك كما لا يثبت عادة بالإسناد لانه و"محجف زامك وجه "خلاف للصح

(١) ومن جهة ثانية دل على أن الشارع مريد عن ما يقصو سبلون  
"المنهى عن "الضلال كموت من ولا يكون مبررا "وأحب عنه من  
العلماء لم يستلوا به عن الضلال في كل لا يفسد "فما كان حكمه ومن حكم  
المنهى كانه "مما لا روح ما عجزه وبالله سبلون به من عن التحريم فقط  
(٢) لا لولا إمكان المنهى عنه "تكلم عدمه منه "مكة به "فب لا لامتناع  
الشخص عنه باختياره . وهذا والممكن الشرعي الفعل الذي يحكم الشرع بصفه عند  
وجوده والخاص بالشارع "فب معنى ما تصور في نفس وجوده وخلاصه هذا  
الدليل بملازمة "سبب أن "محجف الشارع "مما من

فإنه ليس أن الفعل لم يوصف بوجوب شرعا كفسخ التوجه إلى بيت  
المقدس فإذا ثبت أن النهي بوجوب مكان المهيء أي مشروعته ثبت  
أنه بوجوب أن يكون التمتع في عهدة في المشروعية ولفسخ النبي وثبت أنه  
بوجوب صحته باعتبار الأصل لأن شرعي هو الصحيح.

واعتراض عن هذا جمع أن النهي بوجوب أن يكون المهيء مكانا للمعنى  
الشرعي بل يكفي في تحريمه مكانه بمعنى معول لأن شريعات المهيء مستعمدة  
في معانيها المعنوية لا الشرعية. وأجيب بأن المنهى عنه المعنى الشرعي للقطع  
بأن قوله صلى الله عليه وسلم للحائض: دعي الصلاة أيام أقرائك، ونهيه عن  
صوم العمداء من الصلاة والصوم هما المعنى الشرعي لا الإمكان والدعاء  
ولأن النهي عن الشيء لمقصده والمعنى المعنوي لا بوجوب المقصود التي هي  
لأجلها. يأنه أن الشارع لما هي عن مع ذم سره من احتمال أن يكون  
المنهى عنه المعنى المعنوي أي القبول بسموع أو إلهي الشرع وهو العقد  
المعبد لثبت ثم شتم المعنى لأن المقصود هو لا حلها وهي الفصل  
الخاص عن الموصف في عدم معاوضة يرب عن بعد شرعي لا المعنوي ورجح  
المعنى الشرعي أيضا أنه عرف الشارع إلهي وضع للمعصية فلا يحمل كلامه  
على عهدة، وقد افهم عن أن الشارع لما هي عن الصلاة حال الحيض  
للأضرار بالمرأة بإطالة العدة هي عن شرعي ولهذا يرب عليه حكمه  
طلاق حال الحيض وهو الفرقه وحق الرجعة في العدة

الدليل الذي أو كمال إلهي عن شرعات لمع في عينها لا تمتع أصل  
المهيء عنه شرعا كما سمع بفسخ التمتع "فبي والمشروعية فكان يحرم  
الصوم والصلاة بهه عن بعض أقرانها وهو ما

وأجاءوا عن إلهي الأول لك معنى بأن حصة نتيجته أن النهي يدل  
على عدم الصحة فأمر بكونه بفسخه بآرائهم كما كان كماله المهيء عنها  
ضاعه سبحانه لأنه لا راع في أن النهي يدل على أنها معصية وأنها محرمة أو

مكرهة وإن أردتم بالصحة أن الأفعال المهيىء لا ترتب عليها آثارها  
كالملاك معاً بقاء الدليل لما تقدم المانع بعد وجود مقتضى وهو الوضوح  
الشرعى لأن الشارع وضع التصرفات أساساً لأحكامها غير أنه نهى عبداً  
كانت خصمة حاصه وهذا النهى لا يوجب تحريم المسات للقطع بأن الممثل  
لا ينع مع الجهالة فإن ثبت ثبوت حكم البيع عاقبتك لم يثبت نص في كلامه (١)  
ولهذا يقول نصحة المهيىء لا باجته

وأجابوا عن كفى بأنما سلم أن النهى يقتضى منع سكر لا سلم أنه  
يقتضى النهى العيى - لأن مقتضى النهى لا يثبت على وجه يفسد مقتضى -  
سواء أنه لو ثبت القبح العيى بالنهى مقدماً عنه كان النهى عنه مستجيلاً  
شرعاً لتباني القبح العيى والمشروعية لحيث يظل النهى عنه لأنه عبث .

الخلاصة الثانية في النهى رد م يدل الدليل على أنه يفسد في عين النهى  
عنه أو غيره أو دل لتبين على أنه يفسد في غيره وهو وصف لازم ودين  
كالبيع مع شرط لا يقتضيه العقد ولا يثبت فيه نفع لأحد العاقدين أو لها

( ١ ) والخاص أن النهى عنه شرعى الوصف حرام مع ترتب حكمه عليه  
إن فعل وهذا يؤمر النهى بفساده كالمصبة كذا في البيع والإجارة والمضاربة  
المهيىء عنها فإنها محرمة منته لأحكامها وتؤيده النهى من طلاق المدخول بها حال  
الحيض لما فيه من إفساد العدة فيه لو حصل ثبت حكمه أى دفع الروح ويكون  
حراماً وهذا يؤمر المطلق رفع المصبة بالمرحوم وذلك بالرجوع إليها ترفع  
لحرمة الناشئ بين الزوجين وإن لم يرفع إجماعاً حدثت أو عمر عند مسد  
وعيره وأنه طبق مرأته وهى حائض فذكر ذلك عمر لى صلى الله عليه وسلم قال  
مره فبها جميعاً ثم ليطلقها صاهراً أو حاملاً وهذا بقاؤه م يدل الدليل على  
الطلاق كفى في الدات أو الكراهة كالبيع عند أدب أحده

وكالبيع مع الزبا وصوم الأمام المهبي عن صومهم (١) فقال أو حيفة يدل  
في الخالف على الفساد أي يكون المهبي عنه صحيحاً بأصله فقط ولا بد أن يكون  
سداً بحكم الشرع المقصود منه وقال الشافعي المهبي فيهما يدل على البطلان  
أي لا يكون المهبي عنه صحيحاً بأصله ولا بوصفه وبالتالي لا يكون سداً  
لحكمه (٢) - ومنى الخلاف ما أصداه للخدمة من أن النهي في الشرعيات  
يقضي إفساح لغيره لإلغائه وللشافعية من أنه يدل على الفسخ لغيره لإلغائه -  
قلت الحنفية لما كان المهبي عنه مشروعاً قبل النهي فقد حسن لدانته ولما مهبي  
عنه بعد كان فيه للعارض إذ لا يمكن أن يكون الشيء حسناً وقيحاً لدانته  
للشافعية ثم لا يمكن ترجيح الفسخ للعارض على الحسن الداني لقوة الداني فبقى  
صحيحاً بأصله وهي أركانه فاسداً بوصفه وهي شرائطه أو بعضها ويسمى  
بالفساد إذ صحة الشيء بسلامة أركانه وشرائطه عن الخلل .

- وقالت الشافعية الأصل في المهبي عنه البطلان لندبيان المتعمدين لهم  
في الخلاف الأول فوجب أن يجري على أصله إلا عند الضرورة وهي ما إذا  
دل الدليل على أن النهي لو وصف بخلافه كالبيع عند أدان الخصة والصلاة في  
الأرض المعصومة أما إذا دل الدليل على أن الفسخ لو وصف لارم فلا ضرورة  
للعُدول عن الأصل الفاسد بأن يطلان الأصل بوجوب بطلان الوصف .

(١) المهبي عن بيع الزبا للخصم - من في أحد العروص وعن بيع مع  
الشرط لشبه ذلك خصص وبإقصاء إلى ترجع وعن الصوم للإعراف عن حيافة  
أنه لأن لباس أصداه بام التبرع والاميد بسلامة فاسده غير أن الفساد هو البطلان  
في الصوم كسائر العبادات .

(٢) إصطلاح الشافعية أن الفساد وطلان سواء في المعنى وعنه الحنفية  
عنه كما رأيت في لافي الف والرواية واح وطلان والفساد فيها سواء قصد الصوم  
أو الرواح بمعنى طهر



وأجيب بأننا أنفنا الدليل أن الأصل في المهي عنه من الأفعال الشرعة أن يكون مشروعا وصحيحا فيجري على أصله إلا عند الضرورة بأن يدل الدليل على أن الهى لقمح في دانه أو جرته - أما إذا دل الدليل على أن الهى لوصف لازم أو كان الهى مطلقا فلا ضرورة في الإطلاق لأن صحة الأجرام كالبه لصحة الشيء وترجح الصحة لصحة الأجرام أولى من ترجيح الإطلاق بالوصف الخارجى .

واستدل أبو الحسين على أنه بأن المصطفى في الأرض المعصومة وبخو  
أن تعبر المأمور به وكل من كان كذلك ففعله باطل - ذلك الصغرى أن الصلاة في الأرض المعصومة مهي عنها فلا تكون مأمورا بها لتصاد الأمر ونهى - وأجبت منع الصغرى لأن المأمور به مطلق للفعل ويستحيل الإتيان به فيخرج عن العدة بإبائه بمعنى من أفراد كاصلاة في المسجد والصلاة في الأرض المعصومة لاشتماله على المأمور به بالذات وهو مطلق الصلاة وبما هي عما للعارض وهو العصب - والمشروعات صحت وضعها بالنهى نهى عن إجماعا كالإحرام لفاسد ونظائر الحرام والسكاح الحرام وبخوها - واستدلالة على المماثلة بتصاد المأمور به والنهى عنه ممنوع لأن التصديق بما هو من المذمور به والنهى عنه لذاته ولا وجود لهذا النوع في الشرع لأن الشيء لا يكون حسنة لذاته وفيها لذاته. وأما المأمور به بالذات والمنهى عنه بالعرض فلا تصاد بينهما فيزمر بهذا الفعل لأنه صلاة ونهى عنه لأنه عصب كالوإلى إدار قايان مسجداً ولا يلهى بحوار الكسبة به بناء بحوار هابعد بمثلا بالبناء وعاصيا يثاته في هذا المكان .

وإلى هنا ترجع مذهب الخنفة فيما يدل عليه النهى وقدورد عليه اعتراضان (الأول) فهم بما تقدم فساد صوم العبدية وأيام التشرى لأنه نهى عن صومها لوصف لازم وهو الإعراض عن صلاة الله وإلزام من هذا ألا يصح

بدر ص ما حدث أن داود عه صلى الله عليه وسلم ، لا نذر في معصية الله ، فكيف صحح خمسة نذره - وأحب أن للصوم جهتين إيجابه بالقول وفعله وهو باعتبار الجهة الأولى ساعة لأن مطلقه عبادة لا يلزمها الإعراض عن صافية الله وباعتبار الجهة معصية مسمى عه للروم الإعراض المذكور فصحة النذر بعد - أحده الأولى وهناك الشروع فيه ، عصار الجهة الثانية حتى قالوا عين في النذر الصوم المنهى عنه بأن قال الله على صوم العبد أو فالت عنه على صوم آدم حصي على النذر في رواية الحسن عن أن حبيبة ولو قال لندر عداً وظاهر أحدهما لأنام صح - وحيث قلنا بفساد الشروع فيه ، بلزومه قطع الصوم ولا يجب عنه انقضاء بالانقضاء بخلاف صلاة نعلن في الأوقات المهيبة فإن الشروع فيها صحيح مكروه ولهذا لو أمدها وجب قضاؤها .

الاعتراض الثاني - - أي فرق بين الصوم في الأيام المنهى عن صومها وبين صلاة النذر في الأوقات الثلاثة المنهى عن الصلاة فيها حيث قلتم في الصوم سبب بالشروع ولا يجب قضاؤه بالافساد وقتن في الصلاة عكسه مع أهمهما من الشرعات المنهى عه لغيرهما - وأجاب صدر الشريعة أن الوقت للصوم من قبل الوصف الآدم لأنه معد لله إذ هو الإمساك المفتر ما ظهر وفي الصلاة من قبل المجوز لأنه طرف لها تقع فيه فقط من غير أن يكون ركناً ولا شرطاً لها ، لكنه يؤثر فيها الفصل أي الكراهة لنهى الشارع عن الصلاة فيه .

( ١ ) أنظر كشف الزموى ج ٢ ص ٢٧٩ وهذا الفرق نموذج لأن لصلاة من وقعت في الأوقات المنهى عنها كان أرومت عما تضمنته الصلاة فيه من التشبه بعبادة الشمس من لو لمها لا أنه محذور . والجواب المشهور أن النهي عن مسمى الصلاة

الهي عن سكاح المحارم و - كاح لا شهود والعبادات يد على سلطان.  
المهي عنه الشرعي لو صف قد يكون معه دليل "الطلاق كاسكاح" لا شهود  
وسكاح المحارم فقد كان المتبادر فسادها لأنه هي عن الأول لتأديته إلى عدم  
إمكان الإثبات عند التحدوع في لما فيه من قطيعة الرحم : لكن قام  
دليل الطلاق في الأول بمشروعه وهو قوله صلى الله عليه وسلم : لا سكاح  
إلا لشهود ، فإنه وحار عن عدم لمشروعه لأنه نفى لا هي ، وقام دليل  
آخر فيهما وفي العبادات المهي عنها لو صف لازم . فإنها باطلة مع أن القواعد  
السابقة تدل على فسدها . ذلك دليل هو أن سكاح موضوع في الشرع  
للحل والعبادات للشواب : هي عنها تثبت حرمتها وينتفى أحكامها أي الحل  
والشواب فتسمى مشروعية هذه الأفعال لأن الأساس الشرعية إلى نراد  
لأحكامها لا لدوامها . وقد انتفت أحكامها انتهى كونه أساسا بخلاف السع  
وعيره من عقود اعمدك لأنها موضوعة لسلوك لا بد من دليل مشروعه عنها في  
موضع الحرمة كالأمة المجوسية وفيها لا يحتمل الحل أصلا كالمسلم فإذا

— لا سجه إلا بعد تحققه وهو سجن وجود أركانها فوجود أركانها تحقق حقيقة  
ويوجد الشروع بها قبل انتهى ويسمى بزمان الشروع فيه بخلاف الصوم هي الهي  
عنه ينجم من أوجه ولا تحقق الشروع من بعد من أول الأمر وحسب قطعه فلا  
يجب القضاء بعده — قال ابن الهمام ومقتضى هذا الفرق أن بعد صلاة العس  
بعد ركعة وهم لم يعملوا به من بعد الفرق أيضا — أقول ومقتضى ما ياتي في  
حكم الهي عن سكاح المحارم من الطلاق يد تعارض حكم الهي وحكم الهي عنه  
أن تبطل هذه الصلاة لأن حكمها شواب وهو لا يجمع الحرمة هي هي حكم الهي  
فالحق طلالها وهو قول روي والسمي واحد ورواية عن أبي حنيفة وقال مالك  
بالكرامة لأنه يرى أن الهي للثبوت فأبى الصارف .

افصل عنها الجن بالهي لا ينظر لأنه ليس حكماً لها (١)

فالقاعدة عند الحنفية أنه إذا تعارض حكم الهي أي الحرمة وحكم المنهي عنه بأن أدى الهي إلى انتفاء حكمه أفاد الهي بطلان المنهي عنه كما شرعناه في النكاح والعبادات ، وإن لم يتعارض حكم الهي مع حكم المنهي عنه لا ثبت به البطلان بل العكس أو الكراهة كما شرعناه في عقود الفديك لأن الحرمة لاتنافي الملت فاعتمد هذه القاعدة فيها تنعكس في جميع التصرفات - وقد عرفت الجواب عن صحة صوم الأيام المهيبة وصحة صلاة النفل في الأوقات المنهية وما هو الحق

وإنما صحح النكاح حال الإحرام لظهور حكمه بعد التحلل - فإن قلت إذا كان النكاح المهي عن طلاق لا يبرأ عنه حكمه فلماذا ثبت به بعض الأحكام كسقوط حد الزنا وثبوت نسب الأولاد باثنين عنه ووجوب العدة ومهر المثل بالمدخول فيه - فلما ثبتت هذه الأحكام بشبهة عقد النكاح وهي وجود صورته في محله أي الثاني من أي قدم لا يصححه .

• الاعتراض على حكم الهي في الحسيات •

تقدم أن الهي عن الحسيات يقتضي المصح وأن فعله إن كان لعبه أو لوصف لاره لا يكون المهي عنه سلباً لحكم شرعي هو مطلوب في اشرع

(١) والعصر يرى أن البطلان على أن الهي عن نكاح محارم لعينه أي بغيره وهو عنه محبة لمعمود عنه أي امرأة محرمة بدليل إفساد التحريم في عينها هو به تعالى ، حيث سلك ما سلكه ووصفه نكاح امرأ الأب بأنه فاحشه أي معرطة في الفصح فاسمى به عن النبي .

بسببه ونعمة محصة إجماع و... على هذا كان يلزم ألا تثبت حرمة المصاهرة بالزما ولا تثبت الملك بالعصب واستيلاء الكفار ولا تثبت سفر المعصية وحرمة الفطر في رمضان وقصر الصلاة وامتداد المسح على الخف ثلاثة أيام . لأن كلام الزما والعصب واستيلاء الكفار على أموال المسلمين وسفر المعصية فعل حتى مهي عنه لعينه أو توصف لآدم فلا تكون سبباً لعملة حرمة المصاهرة والملك والرحمة لكنهما تثبت بها كما ترى .

وأجيب بأن هذه الأحكام لم تثبت بهذه الأفعال المهي عنها بل بأمور أخرى : أما حرمة المصاهرة (١) لم تثبت بالزما بحيث داته بل من حيث أنه سبب لباء المحظوظين هذا الماء لما صار إنساناً يستحق سائر الكرامات والحرمان ومنها حرمة المصاهر فيحرم على هذا الإنسان أمهات الموطوءة وسننها إن كان ذكراً وآباء الواطي . وأسأوه إن كان أنثى ثم تتعدى إلى طرفيه وسببه ودواعي نسب . به في الأول أن حرمة آباء الواطي وأبنائه تتعدى من الولد إلى أمه وحرمة أمهات الموطوءة وسننها تتعدى منه إلى أبيه لصيرورة كل واحد من الأم والآب نعتاً للآخر بواسطته لأن جرمه صار جزءاً منها إذ لولد مصاف كمالها وإيها وجرمها صار جزءاً منه لأنه مصاف إليه تمامه أبصاراً إذا كان لولد جزءاً لكل منهما كان كل منهما كانه جزء من الآخر (٢) فصارت أمهاتها في الحرمة كأمهاتهن وسننها كسأهن فيحرم من

(١) هي حرمة أم بوجه واستنها على الروح وحرمة أبي الروح و... على الروح وهي أمه لأنها سبب لأجسادها بالأمهات في الكرمه والآجساد والآباء وقد يقال هذا نصيب وربما النعمة هي المصاهرة لأنها تجعل الأجنبي صديقاً وعصداً قال الشافعي لا تثبت هذه الحرمة إلا بالنكاح وقال الجمهور تثبت بالزما ودواعيه من النظر والمنزلة والقرابة

(٢) ويتألف ذلك مما هو في عدم جوار بيع أمهات الأولاد كيف يبيعون وقد حاطت الحومكم بالحومين ونماؤكم بنماين



البذل والمدد منه في ملك شخص واحد هو المعصوب منه وهو باطل  
 وثبوت الملك لمن مددنا عن العصب بان شرطنا أن مقتضى ثبوت مسببه  
 وهو انصاف. إذا تبيين هذا م يكن نصيح لعمه مدنا حكم شرعي هو عمه (١).  
 واعتبرص على الجواب بان لا يسلم أن احتياج البذل والمدد منه في  
 ملك شخص واحد لا يجوز فيه. بالعصب المدد وصمن العاصب قيمته  
 نصير القيمة مد كما المعصوب منه مع أن المدد لا يخرج عن ملكه وأوجب أن  
 المدد يخرج عن ملك المولى ضرورة انصاف بكر لا يدخل في ملك العاصب  
 ضرورة إدلو دخل لطل حقه وهو استحقاق الحرية بعد الموت، نظيره  
 الوقف عند لصاحبه يخرج عن ملك الوقف ولا دخل في ملك أحد

وأما ملك أموال المسلمين بالاسلام. لكما عديها فإن الإسلام من  
 أسباب الملك في تحريمه كالاسلام على الصيد والمال المباح فالله عنه  
 في الأموال لمالكه من ماله بالعصب والعصب من عصمة هذه لأموال أي  
 حرمة التصرص لها وتخصيص الحق الشرع أو حق "مدد" بعد هذا التمهيد  
 يحتاج عن الاسلام. نحو ما بين الأول أنه لا يهي عن الإسلام. بطريق  
 استبعاد الأهم غير محاصرين بالهروع قال المسلمين في حرمهم غير معصوم  
 كالمال المباح - قد يقال بأن كثير من التمهيد أنهم محاصرون بالهروع  
 والله منجه. يوم - محاصرات الجواب الآخر وهو أنهم مهضون عن

(١) ونحن ان لمهم. مقتضى سبب ذكره انصاف ولذلك إلا أن سببه  
 لثبوت غير معصوم من ماله لسببه مددنا ضرورة السابقة. واستدل على هذا  
 بصحة بيع العاصب المعصوب قبل الدين ومملكته تركه ورواه الحنفية إدلو  
 تمت امتك بالدين لا فيه من ملك ولا صح البيع من ماله للعصب والعاصب  
 لا يملكها انصاف لأن مقتضى مقتضى العصب مددنا في ماله يثبت في لأعمال  
 المستقلة.

الاستيلاء في الدنيا معصية المال فإذا رالت العصية فقد سقطت الهبة عنهم  
ببانه — أن عصية مال المسمي تثبت بإحرازه في دار الإسلام فإذا استولى عليه  
الكافر ونقله إلى دار الحرب فقد رأت الإحراز عنه لا شطاع ولا يتنا عليهم  
فصار المال مباحاً فامتداد استقلالهم عليه حينئذ يكون سبباً للملكة لأن  
ما يمتد فلدوامه حكم انتدائه فهو كالأستيلاء على الصيد — أما بالنظر إلى  
الآخرة فاللهي باق وأثره في ثبوت العصية من حيث تأنيهم وعقابهم في  
الآخرة بالاستيلاء .

وأما الرحمة بسفر المعصية فالسفر سبب لها وليس مهياً عنه لعينه  
أو لوصف الأمر كالسكر والزنا بل هو مهياً عنه لوصف محاور وهو  
قصد المعصية كمن سافر لسرق — فإن قصد المعصية محذور لأنه قد يتبدل  
بقصد الطاعة

هذا واعلم أن طلاق الحدثان ليس من الحسبات المهي عنها بل هو  
فمن شرعي مهياً عنه تطويل العدة والإصرار بالروحة فلا مانع من  
رتب الحكم شرعي عليه أي وقوعه على الروجة كما هو رأي الجمهور . أما  
الظهار فهو من حسي لأنه مسموع . وغير شرعي لأن الله يقول ( ولهم  
ليقولون مسكراً من القول ويوراء حيث أبت حرمة زوجته كأنه وقد  
اعتصر به عن القاعدة السابقة لأن الله رتب عليه الكفارة وأجاب في  
التوضيح بأن لكفارة حكم راجع عن منه المحرم والمنوع هو رتب  
الحكم المطلوب في الشرع بسببه والذي هو نعمة كالمالك .

« حكم الأمر والهي في صد المأمور به والمنهي عنه »

قال إمام الحرمين والعرالي الأمر النفسي ، الشيء ليس نهيًا عن صفة  
ولا يستتره . وقال عامة الفقهاء والحدثين الأمر بالشيء عين الهي عن



صده (١) إن كان واحداً كالصيام وانقطر وعن جميع الأصداق إن كان متعدداً كالتقياص وأصداده هو الله عن النبي . عين الأمر بصدقه المعين إن كان واحداً وصد غير معين إن كان متعدداً كالأمر بالصلاة وأصداده من الرواح والصوم وعلى هذا في الأمر طيناً طيناً مع في الأمور به وضبط كيف في صده وفي النبي صديان عكس الأول وعني أي العراني في كل منهما صلب واحد - وهذا الخلاف كلامي لا أصولي وفائده أحروية وهي استحقاق العقاب بترك المأمور به فقط على رأي الأول . وبعض المأمور به وترك صده حيث عصى في الأمر والنهي على رأي ثاني ومثل هذا نص في النبي

أما الأصداق فمعهم في المسألة من الناحية اللفظية وهو ما قال صدر الشريعة سجعاً فحرم الإسلام وشمس الآفة وكثير من الخفنة الأمر اللفظي (٢) . النبي ليس بمسوم فعلا حرمة صده المأمور به من الأمر أي الذي يحصل به ترك امتثال الأمر مثل : آمروا بالله ، اعدوا ، هو أقرب لتقوى ، أو هو الكس . فأما ما مضى عنه في وجوب الإيمان والعبد وبقاء الكس وبراءة على حرمة الكفر والصوم ونفس سكت ، يستقيم عرفاً كراهه

( ١ ) قد ار بالصد هو الأمر له جوتي شيء لا جمع مع صده فقد يكون واحداً وقد يكون متعدداً وليس المراد به الأمر المسمى بشيء هو الرث ( ٢ ) الكلام هنا في أمر الوجوب ونهي التحريم ويأتي في أمر لست بهيد كراهه الصد وهي الكراهة بصد سب الصد ونحن اختلاف سابق هو الصد الذي لم يصرح بأنهي عنه أما ما صرح به فلا خلاف في حرمة مثل : فاعملوا الصالحات في بعض ولا تقر بهن .

( ٣ ) سواء أكان الصد لموت واحد كما مثلاً أو متعدد كقوله تعالى : فاسعوا إلى ذكر الله ، حدث نذر على حرمة "حرم وتلقب وإنشاء السر وميت الآداب فان لسعد لست أصداد من التحسين من حرمة كل منها من حيث إنه من أفراد صد المأمور به وهو الإمساك عن السي كما قالوا في الأمر بالإيمان بوجوب حرمة المعاني والعقائد والنهوض والنصرانية لأف من نذر أن الكفر

صدده غير المعفوت مثل ، أقسموا بالصلاة ، يدل على كراهة الالفات ووجهه  
والخطوة الواحدة والهي عن الشيء يسره عملاً وحب صدده المعفوت  
عدمه المقصود من الهي مثل لا تكفر . يدل على وحب الإيمان وكفره تعالى  
« ولا تقروا بالزنا » فيه يدل على وحب الزنا في حق من تنقض الوقوع  
في الزنا إلى م يزوح لأن الزنا عدمه بقوت المقصود من الهي . ويستلزم  
عرفاً أن صدده غير المعفوت سنة مؤكدة كقوله يترجى « لا يلبس المحرم  
القميص ولا العمام ولا البرانس ولا السراويل ولا الخفاف » حيث يدل  
على سنية لبس الإزار والرداء . فالخامس أنه إن تحقق التناقض بين الضدين  
فوجوب أحدهما يسره حرمة الآخر وحرمة أحدهما تستلزم وحب الآخر  
وهذا لا يتصور فيه راع لأنه لما لم يقصد الصد بالآمر والهي لا يعتبر  
إلا من حيث بقوت المقصود فيكون هذا تقدير مدلول الأمر والهي  
وإن لم يموت المقصود تعدت كراهته في الأمر وأنه سنة مؤكدة في الهي  
قال الصدر « ملاحظة لظاهر الأمر والهي فإن مشابة صد المأمور به انتهى  
عنه تستلزم الكراهة ومشابة صد المهي عنه المأمور به تستلزم السية  
لكن هذا الاستدلال ضعيف » . وهذا وإن كان الأمر للبدل أفاد كراهة  
الصد المعفوت وإن كان الهي للكراهة أفاد بد الصد المعفوت .

( ١١ ) لأن ما يشبه غير مطرده ولا يستلزم فيهما نعم حكم الهي في الصد غير  
المعفوت كما قال في الإسلام هو احتمال أنه سنة مؤكدة لأنه عرف من عادته (ص)  
أنه إذا نهى عن شيء عمل صدده وقد يكون الصد غير المعفوت حراماً وقد يكون  
مباحاً وإن قوله تعالى « لا تسرقوا » هي عن السرقة . والفصب والرياضة متدان  
غير معفوت عدسهما للمقصود من النهي ومع هذا فالأول حرام والثانية مباحة -  
وفي كتاب التعرير يسر المراد « ما فعله (ص) » لأن هذا موقوف على فعل العمل  
بل المراد بها الترغيب المؤكد في العمل

تفرع : يتعز عن أن الأمر . الشيء بمقد حرمه هذه المفوت . وأن  
الشيء عن الشيء يفيد وجوب هذه المفوت عدمه ما أتى : -

( ١ ) قال تعالى : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء . فقواء  
يتربصن ظاهره الإحصاء لكنه أمر في المعنى فاستمر حرمه التزوج في العدة  
لأنه مفوت لوجوب الكف المقصود من الأمر . - ب . قال تعالى .  
ولا يحل لمن أن يكس ما خلق الله في أرحامهن . فإن طاهره الإحصاء  
عن عدم حل الكتمان لكنه في المعنى من كسهن أمن واخص فاستمر  
وجوب إظهار الموجود منها ثلاثاً بموت عدم الكتمان المقصود بالهي .  
- ج . قال تعالى : . ولا تفرموا عمة أسكاح حتى يسمع الكتب أحله .  
هذا من المعنى على عهد الزواج . دامت المصلحة في العدة فاستمر  
وجوب الكف عن الزواج ونهى عنه الشيء مسألة هي أن المعتدة  
إذا تزوجت بزواج آخر ومساها وقرق القاصي . مما أو مست تشبه بحب عابها  
عدة أخرى تستأنفها بعد انقضاء الأولى لأن ما أموره معنى بالكف  
مدة العدة فلا يسم كفي متعاقبين لعددين ولا يتداخل لانه لا يتصور  
كفان من شخص واحد في مدة واحدة كما لا يتصور أداء صومين في  
يوم واحد . وقالت الخبيبة شدح الدنان ويحبس . يمر من الحص  
أو الشهور منهما وتم التمه بعد انقضاء الأولى لأن المقصود بالهي  
هو معرفة راءة الرحم وهو يحصى بعدة واحدة فتداخل . وأما الكف  
عن التزوج المأمور به في المعنى فمفس التزوج بمقصود لانه من لسعقة  
السابقة دليل أن لعدة بعد بعضي بدون عدم المضاعف بخلاف الصوم فإن  
الكف فيه مقصود لأنه . كنه ولا يتأتى فيه الدخال

ويتعز على أن الأمر . شيء بعد كراهة هذه غير المفوت مسائل -

( ١ ) قال يرفع على الصلاة . ثم ارفع رأسك أي إلى الركعة الثانية . حتى

استوى قائما ولو بعد المصلي بعد السجدة الثانية ودقم من فوره إلى الركعة الثانية كان فمودة مكرها لا حراما ولم تنطأ لصدة لأن اشارة لما أمر بالقيام كل القعود صرا غير معيوب له لأنه لم تنع عن القيام زمان معروض فيجوز أن يعود إلى الركعة الثانية بعد ما قعد — ومنع من الهمام هذا الاستدلال لأنه لا دلالة على أن الأمر مستمر كركعة الصلوة غير المقوت كما قدمنا ومثلا سكرامة هو تأخير القيام عن وقته المطلوب منه .

(ب) الأوامر بالطهر في الصلاة ، وثبات طهره ، وقوله بالتطهر استحاصة ، اعلم على عهد الدم وصل على أوامر دلالة بالسجود على مكان طاهر (١) والسجود على مكان غير طاهر لا يمكن أن يعينه على مكان طاهر ولهذا كان مكرها ولا يفسد الصلاة . وقيل أبو يوسف ويرى أن الهمام أن ينكر الكراهة وعدم عباد عبده ليس هذه القاعدة من هو تأخير السجود عن وقته وإنما نفس الصلاة لو كان السجود على الحسن فهو يتأله — وقد أبو حنيفة ومحمد يفسد الصلاة بذلك لأن الأوامر إنما هي بدمية الطهارة في جميع الأحوال لا في بعضها في فرض من فروضها فبوت هذه الأوامر محرم وتفسد الصلاة نعم إذا أتى بعمل غير فرض على مكان غير طاهر وضع يديه أو ركبته على الحسن لا تفسد الصلاة لأن العمل ما دة غير معروض فوضعه على الحسن لا يزيد على عدم الاتيان به

وتخرج عن أن "من عن" شيء يستلزم بدمية صفة غير المقوت عدمه للمقصود منه أن يكون على صل الله عليه وسلم لا يلبس المحرم القميص

(١) لأن من النجاسة في الصلاة ما تحتمل أن كاس في يده أو ثوبه وأما بعدد أن كاس في مكانه فالأوامر هي عن الأول ليس وعن الثاني بالدلالة لأنه في معناه .

ولا العثم ولا البرانس ولا السراويل ولا الخفاف . يستبرم سنية نفس الإزار والرداء لأن نفسها صد وجوذي لا يفوت عدمه المقصود من النهي لجوار ألا يلبس المحرم شئ (١) . والصحيح أن سنته بدعته يتلخ كما روى إجماعه في المحاربي عن بن عباس . أنه يطلق من المذبة بعد ما رحل وادهن ولبس إزاره وردداه هو وأصحابه .

### • حكم التكليف بما لا يطاق •

• مقدمة . التكليف طلب حصول ما فيه كلفة . سواء أكل الطالب عن جهة الجرم أو أرجحاً وسواء أكل المظلوم فعلاً أو كف عن العمل فمشل الأمر ونهى ولهذا أحرموا المسألة ومسئلة تكليف الكفار بالشرايع عن مباحثهما . وهما المراد بها ما يعم معنى الأمر والكف في النهي والإطاعة القدرة وحقيقتهما القوة التي بها يوجد الفعل لكن لما أجمع أهل السنة على أن التأثير في أفعال الملائكة وحده كان هذا تعريفاً لقدرة الخليفة أي لقدرة سبحانه وكلامنا في قدرة المكلف بهذا فسرر الجمعية كما تأتي سلامة آلات الفعل وصحة أسيانه . وهذه السلامة بقوة المكلف عند الفعل المعكردون الممتنع . والفعل مسمار الأول تنكر ذاتي وهو . تصور الفعل وجوده وحرر العادة بوقوعه وقد توصف بالمشاع لما رص . الثاني . الممتنع وهو ثلاثة أقسام . الأول الممتنع له . أي ليس مفهومه وهو مالا يتصور العقل ثبوته كالحج بين الصيبي . والثاني الفعل من تصور نصيب . بهما المعينان المتساويان بهما ونصور اجمع . في زمان واحد حكم بمساعره (ولكن)

(١) بحث فيه تقرير والتعريف ج ١ ص ٢٢٨ بأنه صد معرب شرعاً لأن الوسيلة وهي ألا يلبس شيئاً غير مشروعة .

المشنع لغيره وهو ما يمكن وجوده في ذاته لكن حرث العادة لعدم وقوعه  
إما لأنه ليس من جنس ما يتعلق به القدرة الخاتمة كحلل الحيوان أو كان  
من جنس ما يتعلق به سكنها عاهرة عنه كصيران الإنسان وحمل الحمل .  
والثالث : المشنع لعلم الله عدم وقوعه أو إرادته أو إخباره بذلك وهو  
الفعل الممكن عقلاً وعاء صده . من الإنسان لكن إمتنع حصوله لأمر  
خارج وهو علم الله عدم وقوعه أو إرادته أو إخباره بذلك كيمان أي لم  
ومسيلة . والصحيح أن القسم الأول لا يحور التكليف به عقلاً ولا يقع في  
شرع إجماعاً وأن الثاني لا يقع تنكيف به رغم أن لكل يحور عقلاً عند  
الأشاعرة خلافاً لجمعية المعتزلة . والثالث يحور التكليف به ويقع إجماعاً  
لأن الله لم يأت به من علم الله عدم إيمانهم وأخبر بذلك أو علم فقط .  
عنه فصار لبعض من خرج التكليف سكن حكى الأصويون عن الفرق  
السابعة راعياً في أمم من لا يعترف بالمعزلة فيجب عليه بما يصح نظراً لإمكانه  
في نفسه والأشاعرة يعصونه بما لا يطاق نظراً لتعلق علم الله وإرادته بعدم  
وجوده أو لإخاره ما يقع على هذه التهمة يواجهه كترك لأنها  
تتفعل في شرح المسألة .

المسألة : الفعل المكلف به لابد أن تتوفر فيه شروط ذكرت في باب  
المحكوم فيه وذكرها مع الخنفة والمعزلة بإمكانه عقلاً وعادة وعند  
الأشاعرة إمكانه عقلاً فقط . كلام في جواز التكليف وفي وقوعه - (١)  
جواز التكليف : بناء على ما تقدم لا يحور التكليف بالمتنع أدنى بإجماع  
الفرق ويحور بالمتنع لغيره عند الأشاعرة خلافاً للحنفية والمعتزلة .

استدل الحنفية والمعتزلة على عدم الخوار في قسمين بأن طلب حصول

ما لا يمكن حصوله منه (١) والسفاه لا يبين باقته الحكم فلا يجوز منه  
سبحانه - وهذا الذي ذهبوا إليه من أن القول في العلم يسقط بإدراك  
الأفعال الخسنة، فسد عنه قوله

وذكر صاحب الشرح في حقه حواراً له هو مفسر كقوله تعالى  
ولا تكلف لله نفسه ولا نفسها - ما حرم على من في الدين من حرج -  
يريد الله أن لا يكلف نفسه ولا غيرها ما لا يقدر عليه وهو التكليف  
عالم لا طين ولا طين ولا طين لا يجوز أن يقع شيء ممكن التكليف في  
حيزه تعالى - لكن لا يكلف الله على عدم الجواز العقل بل على عدم  
إثباته في العلم - لأنه تعالى أخبر بعدم وقوعه فالزدي للكذب  
هو وقوعه لا حوا

وسأله أيضاً عن جواب تكليف الله غيره بأنه لا معنى في  
العقل من التكليف لأنه من لا عقل له - وروى في ذلك الفصح  
عندهم ما نهي عنه .

ب - وروى في كتاب التمسك بالحق وأما قوله غيره  
غير واقع في "شرعة" بمعنى "أحكام" شرعية والآيات  
كما تلونا .

(١) بيان سدادته أن حكم "كذلك" في الآية وروى في ذلك فيما يعنى  
العبد باختياره فيثاب عليه وروى أنه يجب - وروى عنه أنه كان يجب لا يمكن  
وجود الفعل منه كان يجب على غيره فعله فيكون معذور في إيماءه فلا يوجد  
فائدة التكليف

(٢) ولما لم يرد من الأسماء في معنى "حسن" و"الصح" سبب على عدم  
الجواز في المسألة في دليل حرج وهو التكليف بغيره - وهو العقل على  
أنه مطلوب بأن يجوز فعله بغيره - حار - كلف - محسن - حار - وهو  
ثبت وروى لكن تصور المسحوقين مبطل لأنه واجب - فله طبيعة

ونسب في التوضيح إلى الأشعري القول بوقوع التكليف بالمتنع لغيره وهو غير صحيح كما في المواقف وسير التحرير وقد استدلل صاحب التوضيح على ما نسبته إلى الأشعري بأنه لو لم يقع التكليف به لما وقع بالمتنع لعلم الله عدم وقوعه وإحباره به كبريان أي لخب فيه تعالى كله بالإيمان وأخبر أنه لا ينافي من قوله "سقط ما آداب لخب" (١) - بيان الملازمة أن كلا من التكليف بالمتنع لغيره والامتناع لعلم الله عدم وقوعه تكليف بما لا يطاق. أما الأول فظاهر وأما "لأن ما علم الله عدم وقوعه أو أخبر بذلك عنه محال لأنه يرتب على وجوده محال وهو انقلاب علم الله جهلا أو وقوع الكذب في أخباره .

وأجبت بمنع الملازمة لأن منع إسقاط ما علم الله عدم وقوعه بل هو ممكن أي ممكن بعد معنى أن قد نه منعدلة بقصد المصمم إليه والله تعالى يحسنه وهذا القصد محرم في هذه (٢) كما شرحت سابقا في معنى الكسب عند الحقيقة (٣) ومنع الفعل بواسطة علم الله تعالى عدم وقوعه أو إحباره (١) هذه من التوضيح والتوجيه وتصحيح كذا في حاشية واسد وغيرهما الاستدلال بوقوع التكليف بالمتنع لغيره على حواشه عملا بالمتنع غيره عند الأشعري وغيره فكذلك لم يخرج عملا بالتكليف بالمتنع لغيره لما وقع بالمتنع لعلم الله كذا مع محو لأن الوقوع بسببه محو قطعاً وقد يروى ملازمة وأجابوا عنه على سبيل ما خلاصه أنهم إسنده الأشعري على جوار التكليف لغيره سابقين

(٢) ذلك أن قوله إنه مقدور بمعنى أن آله سيده وأسبابه صحيحة عند المكلف

(٣) وسددهم كما جاء في التوضيح وسط بين معنى محرم وتعد أم الجبر هو مذهب الجهمية أن العبد مجبور في أعماله لأنها مخلوقة بقدره لله ولا إله فيها لقدره وهو مآل مذهب الأشاعرة ص ١٨٩ ، ص ١٩٠ وأما القدرية مذهب المعتزلة والحكاية أن الفعل موجود بقدره "بعد استقلاله وكلا المذهبين باطلان .



ذلك لا يستلزم أنه غير مقدور للعد لأن الله تعالى يحكم إلا هتة يعلم كل شيء على ما هو عليه فعمه نافع للمعوم لا "مكسر ولا مؤثر في امتناعه . وهو يعلم أن أبا حبيب لا يؤمن بحسنه . قدرته فلا يصح إيمانه معاجداً للم — فالمراد واضح لأن هذا بطون والمنع لغيره المستند على وقوع التكليف به بما لا يطاق فلا يرم من وقوع التكليف بالذات وقوعه به في

واعبر من أن التكليف بما لا يطاق لا م على أي الحقيقة في معنى أن الفعل مقدور للعبد وهو على قدره مقصده . لأن العبد غير قادر على إيجاد الفعل بل يوجد عند قصد العبد حتى الله فيكون التكليف بما لا يطاق تكليفاً بالمحال . وأحيب بأنه غير لازم على أي الحقيقة ولا على أي الأشاعرة أما على رأي الحنفية فلا تكليف بقصد إحسانه من حسن التكليف به فالمراد التكليف بما لا يطاق التكليف بالمعصية لا لا يحدتها ثم عند القصد اجازم بخلاق الله تعالى اتصاله بجزاء عاقبته . والقصد فعل متعلق بالعبد ، وأما على رأي الأشعرى فلا يقول إن العبد محبور في فعله لا تأثير لقدرته أصلاً فوكل التكليف بما لا يوجد بقدرة الله كما تقول مك ما لا يطاق لزم أن يكون التكليف بجميع الأفعال تكليفاً بما لا يطاق وهذا باطل بالإجماع لأن الأشعرى وإن قال بوقوع التكليف بما لا يطاق لم يصر كل فعل لا يطاق بل الأفعال عنده منها ما يطاق ومنها ما لا يطاق

### • القدرة شرط لوجوب الأداء لا للوجوب •

تبين أنه لم يقع في الشريعة تكليف بما لا يطاق على الصحيح ولزمه أن القدرة شرط للتكليف وهذا يفيد أنها شرط لوجوب الأداء لا للوجوب لأن الثالث بالتكليف والعلب إيم هو وجوب الأداء وهو طلب إيفاء الفعل أما الوجوب ولا تكليف فيه لأنه اعتبار بحدوثه في دمه الإنسان جراً من غير طلب له وهو يثبت بالسبب والأهله لا بالقدرة

كإصابة نوح على رأسه والصور يجب على المريض والمسافر ، لا قدرة لهم عليهما

وعاء من أن الوجوب لا يتصور ، من الأمر فهو ملازم ، فكيف والتكليف له ، فله القدرة فكيف لا شرط للوجوب ؟ - وأجيب بأن لا تكليف في وجوب حيوة ، الصب كما عرفت في بحث الوجوب ووجوب الأثر ، (١) فهو ممدوح عن التكليف مقدم عليه

معنى لقد المشروطة . - هي عند حصة سلامة آلات الفعل وصحة أسسه (٢) والذات والأساس هي الله - قط - التي بها يحصل الفعل المطلوب كالصحة ووجوب الماء وملك "صب" والإراد والراحة

١ - معنى "قد" المستحقة لشرائط "تأثير المؤثرة في فعل" وهي هذا المعنى علة تامة تقارن الفعل ولا تعتمد عليه ولم يصر إليه القدرة به لسببين الأول أنها هذا المعنى علة تامة في وجود الفعل والخصة لا تقوم بثبوته لأنه يردى إلى الإشتراك بل يقولون أن قدرة العبد أثره قصد الفعل "ما مؤثر في" الفعل فهو الله تعالى - الثاني أنها هذا المعنى توجد مع عدم لاقته والتكليف يكون قبل فعله بإيجاده ومع فعل الاستمرار فيه فربما أن تكون القدرة مشروطة بالتكليف موجودة قبل الفعل وهي ما بات ، معنى مقتضى للحصة

وانه ط هذه القدرة لأداء كل واجب ، حصل . من الله تعالى بمقتضى

(١) أنظر ص ١٩٨

(٢) هذا تعريف باللازم وحقيقتها الصفة التي بها إن شاء الشخص فعل وإن شاء رجع الفعل بعزمه والله تعالى يحكمه عند عدم حله بحري العادة لأنك عدت أنه لا أثر للعبد في الفعل سوى العزم عليه .

وجوده وحكمته لا يصير الوجوب عليه كما قالت المعتزلة لأنه سبحانه  
لا يجب عليه شيء (١)

أقسام القدرة . - هي قسمان ممكنة بشدة الكثاف وهي شيء  
ما يتمكن به المؤمن من أداء الأمور . من غير حرج عالما بقوله تعالى  
من فعل تمكّن . ولما هي أهما أصعب صعبه عند المكلف . من غير حرج  
الواجب من غير حرج في العباد . من غير حرج ما يمكن به في سلامة دلائل  
وحجة الأساس وفرضه . من غير حرج لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين  
من حرج . وذلك أنه حرج الله في أوصوه . والصحة في الصوم : وحرج  
بهذا القيد ما يتمكن به المؤمن من غير حرج عظيم فإنه من من القدرة  
المشروطة بأن بعد عن الله . صلا أو أكل أو شرب مع الله . وقد  
بقوله غالبا لإدخال من الحرج في القدرة الممكنة . من غير حرج .  
مع أنه يندر عن الحرج . لا من غير حرج . أو قدره عند الله . من حرج  
من غير حرج عند الله . لا من غير حرج . من حرج عند الله . من حرج  
الحرج بما يجب بقدره ممكنه . والقدرة المبصرة صفة توجب بغير أداء  
الواجب على المكلف بعد ما ثبت إمكانه . بالقدرة الممكنة فهي رائدة  
على الممكنة فضلا عما تعالى

والممكنة شرط وجوب أداء كل واجب بدلا كان أو مائلا حسبا  
لأدائه أو لغيره . فالتامة عن السمع الله في أوصوه . من غير حرج

---

(١) بعد أن سبق الخليفة الراشع به موافقه عند الأصول . فحقها من د  
لقدرة سره . فليكن بها بحكم عن السمع الله . من غير حرج . من غير حرج  
من الله . ومن الله . وجب على الله . فوجوب . فاصبح عند سبحانه  
ونكيت العجز . فإعانت . ففسيده . وفسيده .  
(٢) الزاد القوت والراحة ما يحمله إلى مكة

الفرص والواجب قائما على اراد واراخنة في الحج فلا يجب الوضوء مع العجز عن استعمال الماء لفقدته أو لبعده أو لعلته أو للمرض بل الواجب التمس ولا يجب صلاة قائما مع العجز عن القيام بل قاعدا أو موميا ولا يجب الحج مع العجز عن الراد والراحه ولا الصوم على الشح الهان والحامل والمرضع إذا عافتا على نفسيهما أو وليهما .

وجعل زفر منها وجود الوقت الممك من أدء الصلاة بأن يكون الشخص أهلا من مان يسعها كلها من آخر الوقت فقال لا تجب الصلاة على من صار أهلا في الجزء الأخير الذي لا يسع الأداء كصبي منع وكافر أسلم وبحوث أفاق وحائض صهرت في آخره ولا يجب عليه أدء بعد عدم القدرة عليه لصيق الوقت ، لا قصه لأنه متى عني الأداء - قال أبو حنيفة - صحاحه تحب (١) وأجروا عن دسل زفر ثلاثة أحوية

أجواب الأول قالوا لعدة من الفهم إن كان يوجد مع القدرة والعزم عليه عابا فالواجب الأداء بعده وبشرط حقيقة القدرة عليه وإن لم يوجد معهما عابا لصيق الوقت أو بعدهما واجب الأداء خلفه وهو انحصار فيكفي في الأداء حدث به كل القدرة عليه . ذلك في الصلاة بإمكان إمتداد الوقت وبسط الزمان بوقوف الأرض عن الدوران كما حصل لبدا سبلان حيث ردت له الشمس ومدة في صلاة لعصر - ولهذا نظير وهو الخلف على فعل المستحيل لعدم كس لسبلان فإن الذين لا تعقد البر لعدم القدرة عليه حقيقة بل لعدم الحزم وهو الكفارة فيمكن في بإمكان البر عقلا كما عرج نينا (٢) بية لا سبلان إلى السبلان - فأتى نرى أنه كس في هذه الجبين بإمكان

(١) بإدراك مقدار التحريم وهو قول أحمد وأبو القولين عند الشافعية والقول الآخر - أن ركعة مقبولة حديث لصحاح ومن أدرك ركعة من أصبح فقد أدرك الصبح أحدث مع صحاح ج ١ ص ٢٢٢



والدليل على عدم بشرية هذه النية وجوب التقصير أنه لو اشترط  
 ثم بأنهم تركوا الواجب الذي أخرجه بلا عذر في آخر لحظة من أحيائه لأنه في  
 هذا الوقت غير قادر فكيف يستصحب الصلاة لئلا يجتمع على أنه آثم -  
 وكذا الصوم من جهة التقصير كما به تعالى فمن كان منكم مريضاً أو على  
 سفر فعدة من أيام أخر فلا يفرض عليه من الصوم صلاة أو نسيها فإصلها  
 إذا ذكرها فإن مكنته التقصير لم يترك له الواجب الذي أخرجه بلا  
 عذر فلا معنى وجوبه عليه فإن فات طهره فله تعذر ولا يكاتب الله بهما  
 إلا وسعياً - والله هو وحده الذي لا يترك له الواجب التقصير فقلت هذه الآية  
 المأمورة وجوب الأداء كمنعه لا يوجب التكليف لا يشترط الواسع  
 وما كان له من وجوبه لا يوجب التكليف بشرط التكليف - وبما قال  
 إنها عامة لها قلنا إن مسلم فعمومهم يحضرون من بعض الناس  
 انتهى قدمنا.

وتمنع عن أن يملكه من شرط إعطاء الواجب أنه  
 إذا ملك الزاد وقدر على الراحة يملك أو يملكه حتى يملك ماله  
 لا يملك أحده مع كونه وجوباً - كونه وجوباً - كونه وجوباً - كونه  
 يملك التقصير - هذا لا يمنع صدقه وجوباً - كونه وجوباً - كونه  
 فلم يصح ولم يحج حرم غير الوجوه أو مرضه من لا سلطان عليه

القدرة المسيرة - هذه أنها صفة وجوبه الآدمي على المكلف بعد  
 ما نلت إمكانية هذه المادكية - وهي شرط في وجوب أداء أكثر الواجبات  
 الماسة كالزكاة والتكليفات - وجوبها وجوباً - كونه وجوباً - كونه  
 غير نفس - قال محمد بن الحسن وشيخنا أبو علي في كتاب التوبة  
 وهذه هذه التقيد بشرط التقيد أو وجوبها بشرط في معنى التوبة  
 للوجوب نصفه فيبصر فصلا من الله فهو ففدت في وقت من سلب التوبة



الأدلة المثبتة تنسب أن لشارع أوجب الزكاة مبدرة ميسرة كما شرعها .  
ووجوبها مع الهلاك فيه عمر

أما إذا استهلك المال بعد الحول بإعاق أو إتلاف أو غيرهما لا يسقط  
الوجوب لأن القدرة الميسرة شرع بقاؤه نظراً له ولأنه يعدى بالاستهلاك  
لم يستحق الظرف من القدرة "قدرته" بقية تقدير أرحماً له ونظراً للفقير .

وكذا يتفرع من الزكاة بالدين الذي له مضاف من جهة إعباد لآله بغير  
السر والعلانية الشخص المدبر عنه مشعور بمحاجته الأصلية وهي تبرع  
دمته من حق العباد لآله واجب عليه .

واعترض أن ملك النصاب من القدرة المبدرة كائناً فكما أسقطتم  
الواجب من ذلك المال "الملك" كان معنى أن يسقط وجوب الزكاة في ساقى إذا  
هلك بعض النصاب بعد التمكن من الأمان .

وأجاب أن النصاب شرط شؤن "قدرته" الممكنة فلا يشترط بقاؤه  
لبقاء الوجوب قال صدر الشريعة : "وهو ما فيه ، لأن التمكن من أداء  
الزكاة لا يتوقف على ملك النصاب بل يكفي فيه ملك قدر المؤدى والحق أن  
ملك النصاب ليس من قدرته الممكنة ولا من الميسرة بل هو من شروط  
الوجوب وحصول الأكله مخصوص "بمعنى" وليس من القدرة المبدرة لآله  
لا يعبر الواجب من عمر إلى تسعة فإن ربع العشر من قليل المال وكثيره

(١) لأن "وهو" لعل لا يعطيه وهو لا يشتت بمطلق المال بل بكثرته والمال  
الكثير أمر غير مصبوط لاختلاف الأشخاص والأزمان ولأنه يمكن مولى شارع  
تقديره بالنصاب وإن قلت دونه حاجة الفقير لا يتوقف على ملك النصاب وقد مدح  
الله أقواماً بموهبة وبنوة من على أنفسهم ولو كان لهم خصاصة فالجواب أن  
الأحكام مبينة على الأمور العادية والنصاب في باب من عند الله .



لا عمر فيه ولا يراد. العمر فيه مرادة الخ من العمر بإيجاب الفلين من الكثير والتمام. فذا نت أن النص شرط للوجوب لا للعمر لم يشترط نقاؤه لبقاء الوجوب فيما بقي من نصب إن حدث بعضه بخلاف ما إذا هلك كله حيث نسقط لفوات القدرة المبصرة كما قدمنا.

ومما وجب بقدرة مبصرة الكهنة ورهن ذلك أمران - الأول : أن الشارع خير فيها بين أمور متفاوتة بالمشقة كالإعانة و"كسوة" وبالبسر كالإطعام والصيام مع أنه قد يكون قارراً على الأعلى فالخير فيها آية التيسير فنحن المكفر من اختيار الأرفق - بخلاف التحجير في صدقة الفطر فإنه بين أمور متساوية القيمة والتحجير هو اليس للتيسير من لئلا يكيد الوجوب الأمر الثاني قوله تعالى : من لم يجد فصيام ثلاثة أيام - من لم يجد فصيام شهرين : من المراد بعدم وجوده هو العجز في الحال مع احتمال حصول القدرة في المستقبل لأنه لو أبدا العجز لكانت إلى الموت بطل أداء الصوم فإن هذا العجز لا يتحقق إلا في آخر العمر ونعده لا يتصور أداء الصوم فلا يصح رتب الصوم على عدم الوجدان هذا معنى . وليس المراد به عدم القدرة الحقيقية المقابلة لعدم المبصرة ، لقوة المستحقة للشرائط السانحة المؤثرة في العمل لأنها لا تعرف إلا بمباشرة لإعتق أو غيره ولأنها عند أهل السنة من صفات الله وحده - ولا نقل من الأشق إلى الأسهل مجرد لعجز عن عناية أو عدم أو "كسوة" أو عن ثمنها في البيوع. أو عن الإعتق إلى صام أو عن "صام" إلى الإصعام في التطهار

(١) بخلاف ما لو كان اسم أو لم أحج من الصلوات فكذلك حيث لا بعد عاجراً إلا آخر الحاء لا جـ لا في حرم عمره وخلافه فيه الصوم في الشيخ العاني وحجبه عمر عن عمر في شرط عهد لعجزه ثم يوت

دليل سائر : هذه الفقرة في الكفر : هي حجة . والاشكال مجرد  
المعجز الخالي (١) .

وبالاثبات وجوب كونه الصدقة المسمرة علم أنه بشرط بقاؤها  
بقائه الواجب الأعلى كالسكر و... وبإضماره حتى يفسد عذما جساما من السكر  
وم كسرهما ثم ع... ما أو... ثمهما سقط وجوعهما وكفر بالصيام -  
على خلاف ما عدم في ح... صدقة كغير ولو كفر بالصيام أو الإطعام  
لغيره لم يفسد لا على كونه

واعاد صلاته في الركعة الاولى والركعة في وجوهها فقدره  
بغيره كان امره ان ياتي بحكمه في بعض الكفارة ولا يستهلك  
كله فقدره في بعضه وحب في كل ركعة فقدره في الاستهلاك  
لا يجوز بعد ذلك من آخره في الركعة الاولى فقدره بقوله هلاك  
المال واجيب ان في المال في الكفارة غير معين بل هو واجب  
في ادمه ولا يجوز استهلاك المال غير معين تعديا بخلاف الركاة فإنه فيها  
معين ذكره الواجب من حيث هو فقدره بقوله استهلك المال كله فقد تعدى على  
الواجب فقدره وكذا يجوز لا يجوز الواجب في الركاة بالقدرة لفقد  
عنه وهو في الكفارة لان محله ادمه ولما تقدم عرف ان الكفارة  
أصعب في ادمه من الركاة

وتم وحب منسوخا و خراج و جوهرا شطبة لامة الخراج  
وخصوه لاس وده و ضل اربع بعد انتمك من اذانها بسطط.

(۱۱) - بر و حجت ندره میسر مد و حجت بالمد مع اندر کارگاه  
و اجبت ل<sup>۳</sup> راد، حجت شک<sup>۲</sup> راجحه یعنی ولا عی مع اندر و تسکنازه و جت  
للرجوه<sup>۴</sup> سبیل بدو مودود و إغراق و بدر لا یقی در جرعه علی ان  
بعض دایم بود لا کفاره مد مع بدین

واعترض صدر الشريعة على أن تعد المسيرة بشبه صدقة بعد الصدقة  
الوجوب في ما وجب به لئلا ينقلب اليسر في الوجوب عسرا لأنه يبرم  
محدوران واحد عن شرطه لأن على دلبه ذلك أن الشرط القائم  
يؤدي إلى جواب أداء الزكاة ويصدق حق الحاجة التي ربما حُرثت سبيل  
نعم هلك المدين الثاني أما لا يسر أنه يبرم من عدم صدقة ففسره  
بأنه لا يسر عسرا من الزكاة من عدمه بعد أن ثبت حد اليسر  
وهو إتمام مثلا دون الآخر وهو إتمام فإن حصوله في المدة يسر  
ونفاذها يسر آخر

وأجاب السعد في "مخرج عن الكفر" بأنها صدقة بعد الصدقة لأن  
بعد سبيل لا محدود في ذلك لأنه ما فوت به "الخير" على "الصدقة" من  
ولا بد أن المال جهة ملكا ، وأورد جوابه "وعنه" من متصرف  
الزكاة في أن يعينه المازكي محلا للصرف إليه وهو "الصدقة" من "الصدقة"  
الذي يؤدي له فلهذا حسن عن صدر أو "الصدقة" من "الصدقة"  
أخرى أحسن ولا تضمن أن "الصدقة" من "الصدقة" من "الصدقة"  
الناظر عن الشفيع حتى صارت "الصدقة" من "الصدقة" من "الصدقة"  
الامر بالزكاة على الفور كما في "الصدقة" من "الصدقة" من "الصدقة"  
لكن لا يخبر في زمن الأداء ، وأجاب عن مع "الصدقة" من "الصدقة" من "الصدقة"  
بأن معنى هذا الانقلاب أن "الصدقة" من "الصدقة" من "الصدقة" من "الصدقة"  
ذكرنا فكان الواجب يسرا أو "الصدقة" من "الصدقة" من "الصدقة" من "الصدقة"  
طريق العرامة وخصه فصح الواجب عسرا أي عسرا أو "الصدقة" من "الصدقة" من "الصدقة"  
نفس اليسر يصير عسرا لأن انقلابه قد تحقق بحال عسرا من "الصدقة" من "الصدقة" من "الصدقة"  
اليسر ينقلب عسرا .

• تكليف الكفار بالشرائع •

أجمع العلماء على أن الكفار مخاطبون بوجوب أداء الزكاة أي الصدقة

بما جاء في حديث سؤال خبر من وعى أنهم يحاصرون بأحكام المعاملات  
والعقوبات (١) من حيث اعتقد أنها من عداقة ووجوب أدائها عليهم في الدنيا  
والمؤاخذه بتركها في الآخرة وأجمعوا كذلك على أنهم مخاطبون باعتقاد  
وجوب العبادات في الآخرة بترك هذا الإعتقاد لأنه جزء من  
الإيمان - وصاطت العبادات كل صاعقة شرط في صحتها الإيمان  
واختلف في وجوب أدائها عليهم في الدنيا فدللت الشريعة والمراقبون  
من الحنيفة نفي وجوب الحزيرين مذهب لا وهو مذهب سرحسى والردوى  
ولا خلاف في عدم صحة الأداء حال الكفر ولا في عدم وجوب القضاء  
بعد الإسلام - ونزه هذا الخلاف بظهر في أنهم هل يعاقبون في الآخرة  
على ترك العبادات بانه على عبودية الكفر وعمولة ترك اعتقاد وجوب  
أدائها من قال بالوجوب قل بالعقاب ومن لا فلا ومن أن الخلاف في  
وجوب أداء العبادات إنما هو من حيث المؤاخذه على تركها لا من حيث  
صحتها إذا فعلت .

استدل الشريعة وعرفوا الجمعية بطلان قول قوله تعالى في جنات  
يتساءلون عن المحرمين ما ليس لكم في صفة قالوا لم نك من المصلين . وقوله  
فوق البشر كن ادس لا يربون الركاة ، بين الآيتين تدلان على التعذيب  
بترك الصلاة والركاة هو لم يجب أدائها عليهما بترك تركهما سببا لتعذيبهم  
ومثلها سائر العبادات . ولا فرق - قد يقال لا حجة في الآيتين لأن المراد  
بالمصلين المزمعون معتقدين فرضية الصلاة كما في قوله يتبرق ذهبيت عن قتل  
المصلين ، والمراد بالنسب لا يؤمنون الركاة ادس لا يركون أنفسهم

(١) أما التكليف بالعقوبات ولأنها مخرج عن الجائز واعتقاد حرمتها  
يتحقق هذا غنصود وأما معاملات فلاهم إنزوا بمقد الدمة أن عليهم ما على  
المسلمين - لكن هذا التعيين يقصر الكتمان على أمن الدمة ولا يدل على تكليفهم  
باعتقاد وجوب الواجبات وحرمة المحرمات

الإيمان ويحب أن هذا حمل مخاري وتأويل لعدم فهم عليه دليل  
هذه الدليل صحيح . وأما شكل وجوب "عبادات عليهم" أنها غير معتد بها  
من الكمال فلا يقع صحة ولا صدق لنوايا وجبته لا فائدة من وجوب  
أدائها عليهم فكأن عبادة . وأحب أن عدم الاعتداد بها لا يضر لأنها  
تحت عليهم شرط الإيمان كالحديث تحت عبادة الصلاة ثم صفة عبادة  
الوجوب الامتثال بشرط الإيمان والعبادات تركها . فائدة على العقاب  
بتوك الإيمان .

الأدلة الثمانية . سقوط شكك عن الكفر . نضعف والكفر  
لا يصلح محملاً — وأجيب بأن عدم التكليف بالعبادات لا تخفيف منه من  
هو تعلل عليه لأن العبادة بها يكون الإيمان ونهتدب الأفعال  
والنقرب إلى الله . "الكافر ليس أمراً هذا" فهو كمن قال "ص" "طلب عن  
مداواته لأنه لا ينفعه الدواء" . ويعراض الله عن كلفه لا تخفيف فيه  
واستدل البخاريون على عدم الوجوب — أولاً : أنها أخرجته السنة عن ابن  
عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم حدث معاً إلى نبي وقال له :  
وإدعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله . قال : ثم أضعوك تحت قدميه أن الله قد  
افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة . قال : ثم أضعوك تحت قدميه  
أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم .  
فإنه أصح أن فرض الصلاة متوقف على الإيمان ولا مانع من اختصاص بحال  
وجوده ويلحق بالصلاة باقي العبادات فيدل على أن افتراضها عند عدمه أما  
عند القائلين بمفهوم المحالة فظاهر لأن الحكم ينتفي . الشرط وأما عند  
الحنفية فعدم الدليل على الافتراض إذا الحديث دل عليه في حال خاصة .  
ونوقش هذا الاستدلال بما يأتي .

يقاب للحنفية قوله لا دليل ممنوع . والدليل على أن فرض الصلاة  
عام — ويحجب عن الحديث بأنه لا يعتمد توقف التكليف بالعبادات على

الإحسان بالإيمان لأنه ذكر أكثر من تركاة بعد الإحسان صلاة - صفة -  
ولا قائل بوصف تكليفها على الإحسان في صلاة فليس مرض من  
الحديث لم يثبت وبوصف ويزيد هذه الآية على ما

الذي في الآية من الثواب والكفر ليس أهلاً له -  
وبعد أن ذكرنا أن الآية في قوله "فإن لم يؤثروا بها شرطها عوقبوا"  
ورن فعلها ما "فرض أثروا ولا أحم" في ثلاث الكفار بالعدوات  
لم يصح أن يثبت عدم التكليف على شدة الآية روى عن أبي حنيفة  
وأصحابه في كراهة الكفر بالعدوات إما يخرج البخاريون هذا القول  
من مسندهم - فذكر في المسند عن أبي أن من سار صوم شهر  
أو ثلث أسير - ربه يسير - وأحد من المنة أن الكفر سطر أداء  
وحول - ربه مذهب في قوله "حوت" من الواجب والمسلم وناقى  
العدوات - في قوله "قد تبت" من "هرب" فيطل بالردة  
لهذه الآية من كراهة من قوله "حمله" فلا يتم التحريم وذكر  
في التمهيد وشريح - من ١٣ مسائل هبة أخرى لتحريم المذهب  
منهم وسكن - من أين علم المذهب؟

تم بحسب صفة (١) استند بعض مذهب أنه اختفية من مسألة  
سقوط صفة عن المذنب أثناء - حيث بدأ أسير لا يجب عليه قصاؤها  
عدا أن - ربه - حاد - شافعي فدل على أن الكفار غير مكلفين  
بالعدوات عدواً إلا - من الكفر بالعدوات والأصغر - وصعب بأن  
سقوط صفة حذر أن يكون سببه الإسلام بعد الردة كما أن الإسلام  
بعد الكفر الأعلى سببه قوله تعالى : "قل للذين كفروا إن يقتلوا  
لهم أجر قد سب"

(٢) واستند بعض من مسألة ما يرد على المكلف في أول الوقت



## أسئلة وردت في امتحانات كلية الشريعة

للحق من أسئلة ثمانية إلى آتية الثمانية

(١) سأل صدر شريعة بلاءه د ع من مذهب اختصاصه من الأول منها على أن الحفيص جمعوا الواو للترتب ويدل الآخران مما عني أنه جمعوها للتمسك به وهذا ناقص من جهة ومن جهة أخرى يخالف ما قررناه من أن الواو لمخلوق الجمع فتصور هذه الشبهة وأشرح ما قيل في الجواب عنها

(٢) قال المصنف - ثم للترتيب مع الترتيب في وقوع جمع في التكلم عنده ويزيد الحكم عند الصاحبين صور هذا الخلاف من ثم ياتي لاحكامه بمقابلة الإسناد لا يقول

(٣) عني أبو حنيفة بين قولين لا يخرج لهما - لا يخرج لهما - إن خرجت فأنت طالق واحدة من نسيتين - وهو قول خرجت وطالقت وطالقت - فاحكم كل منهما عنده - وعني أي أصل هو هذا ثم يردنا ذكر معنى بل في الاستتمالات المختلفة.

(٤) مشروط استعمل لكن للتعاطف بين مقررين - ثم يردنا ذكر معنى بل في الاستتمالات المختلفة. ومن بل وما الحكم - ثم يردنا ذكر معنى بل في الاستتمالات المختلفة. (٥) متى يكون ما بعد حكم داركامة - متى يكون مضافا وصح ذلك

مع التثنية والتوجيه

(٦) يقول صدر الشريعة أو لأحد اثنين لا للثلاث بل لكلامهم بآقهم ويزيد

يلزم الشك من المحل وهو لأحد بخلاف الإثنية - وفيه حيث للتحكم إشرح هذه

الغاية ومن مدون أو يزد ويصنف في نسيتين - وفيه عني فيها وبين أو في هذه

الحالة موضعها ذلك بالآية - وهل هناك مدون أو في حالتي نسيتين والإثنية ؟

(٧) - كذا ما نسب عنه أرق خبر وإثنية - ونسب في إثنية مضافا إلى اختلاف

العلماء في صحة إتمام حرام الدرس خارجا - ثم يردنا ذكر معنى بل في الاستتمالات المختلفة. فساد أن يقولوا أو يصيبوا أو يقع بينهم - ثم يردنا ذكر معنى بل في الاستتمالات المختلفة. من خلاف أو يصيبوا من

الأرض - وبين متى تستعار أو للعامة

(٨) قرر لأصوليون خبر ما حقه على لأفعال حالات ثلاث فها هي وما

شرط كل منهما - وصح ذلك بالآية - ومن هناك يخالف بينهم وبين اللعوبين إن

كان مذكرا



(٩) ذهب جمهور العلماء، بأن بعض العباد يدخل في حكم المغييب وبعضها لا. حل فما حياض ذلك، وما معنى من يمانه الإسقاط وعدمه مد الحكم  
(١٠) وجه قول الأصوار إلى غير في المعاصات لمحضه على الدوام ليست للشرط؟  
(١١) ما مدلول كلمة كلف في قول رجل لزوجته أنت عاتق كيف شئت  
وهو هو حملي أو غيري وما حكم في هذه الصورة في حالة بقاء الروح وعدمها  
مع اتحاد بيها واختلافهما عند التمام وصحة مع الاستدلال وما الفرق بين هذه  
نصوده وقوله طمعي حدثت كبريتات مع الوجه وما معنى كلف الحقيق والمخاري  
(١٢) ما الصريح وما سكت به وما حكمها وما نوع أثره ومحصلة بما يسمى  
فهاذا ما كليات التلاق عددا وعند الكفاية مع التمثل وسوجيه وما رأيت فمن  
قل غلطه ووجهه أنت عاتق

(١٣) اذكر من أي قسم الظن ما بأن مع لوجه قوله تعالى فاستكفوا  
صاحبكم من النساء شي وثلاث ومع قوله وهو غير كين كلفه وقوله  
والتاريخ والسارفة فافهم يدوم وهو له بد الله فهو أيدهم (المص) ثم وضع  
فائدة إنزل الله عند بعض ما أنه لا شيء به في الدنيا وهن ترى هذا الرأي  
(١٤) المرق من محسن والمثكلا ومن حل منهما ثمن موصفا ما به من  
الإجمال وإذا ذكر مثالا للجمل إذا صار مثكلا.

(١٥) موقوع من ما أن الدليل أعطى لأبعد لدن. وجه هذه المقالة  
وما رأيك فيها وما معنى القطع

(١٦) من مع سوجه كحكم كنهه بعاره ليس والشارية بإشارته في قوله  
تعالى وعلى المولود له من وكموهن بالمرور. لا نصار ولده مولدها ولا  
مولود له مولده وعلى المولود مثل ذلك

(١٧) ثم أوجب الشافعية الكفارة في القتل العمد ولحق لمعوم ولم لم  
واقفهم الختمه ولم أوجبها الحنفية في شبه العمد ولم يوجبوها في من المتأسر عدا  
مع أن في كل شبه الخطأ. وضع ذلك من أوجه

(١٨) بين مع الوجه نوع الدلالة فيما في قوله تعالى وعلى المولود له  
رفق به بالنسبة إلى وجوب سفته على الأب وبراءة بها. وبه تولد إليه





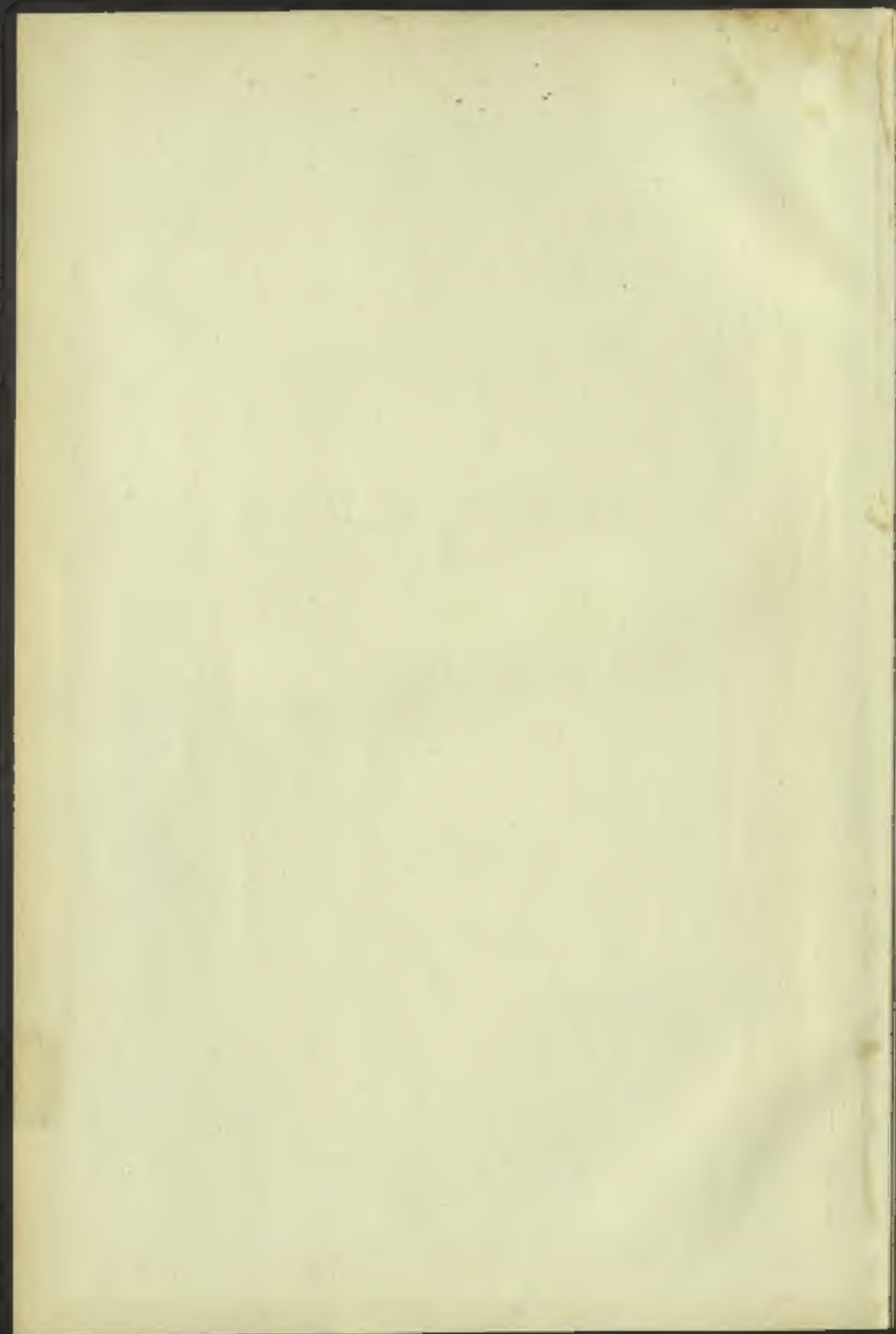
أهم التصويبات التي يصعب على القارىء تداركها .

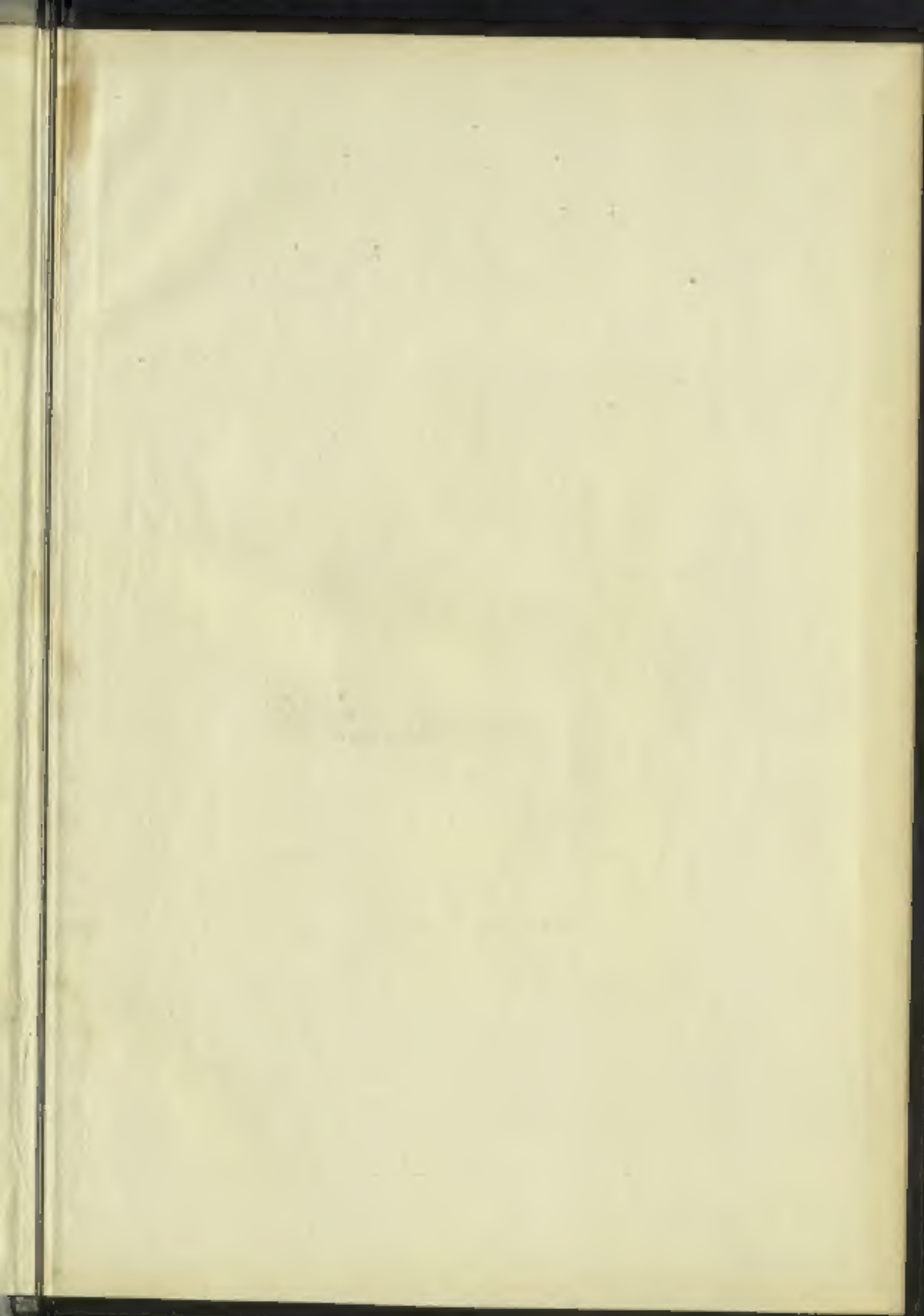
ص	من	الخطأ	صوابه
٢	٣	نصته	نصبته
٢	١٩	فاعلين في فعل	فعلين في فاعل
٥	١٧	للنصه	لنصبه
٧	٧	الخلاص عله	الخلاص في العرع عله
٨	٤	بالكلام المتعاقب	بالكلامين
٩	١٦	عليهما باطل	عليهما معا باطل
١٠	٥	مكائبا	كل مكاتب
١٠	٧	مدمن	مدمن كما في التفسير ج ٢ ص ٢٧
١٠	١٥	بعد فلما فإن وأحب	بعد لو سكنت فلما فإن وأحبها
		تصير	توقف
١٢	١٨	حبا	حسبا
١٢	٢١	الجزاء	الجبر
١٢	٢٥	مالها	ما قبلها
٢١	٥	روجا	روحها - وجعل صاحب التوضيح الروا في هذا القسم لمجرد السو والترتيب وهو مبرر
١٤	١٧	الصي لم	الصي لعدم خطئه لم
١٤	٢١	عاده كالصلاة	عاده محبة كالصلاة
١٥	١٧	المعطوف	المعطوف إذ لأصل تقدير المعين وعدل عنه هنا لعدم الإمكان
٢١	٩	يشأ يحتم	يشأ الله يحتم
٢١	٩	يحقق	يحج

ص	س	الخطأ	صوابه
٢٣	١١	المقيد	المعير
٢٣	١٩	امراحي الحكم	نراحي في الحكم
٢٣	٢١	التكلم بها	الكتابة بأسانها
٢٤	٤	التعليق الخالف	تعليق من يدر الخاف
٢٣	٦	مركبه	مركبه ، و من كانت مدحولا بها
			فإن قدم الشرط نطق الأول
			وتنجز الباقي وإن أخره تنجز الأول
			والثاني ونطق الثالث لما قلنا
٣٧	١٥	وهو لنو	وهو التحوييف
٧٧	١٢	فم جدومها	فوجدوا كلا منهما
٧٩	٢	وسا، من	أو الثاوي
٨٧	٢٤	أى الطرقي	أى مع
٨٩	١١	الله وأقرب	الله وأقرب
٩٣	٦	وأن يعلم	وأن لم يعد
١٠٢	٦	امه تصبيع	امه عني الإيمان من تصبيع
١٠٥	١٢	بالحسن لكرم	بالحسن لأنه لم
١٠٦	٥	ثبته بالعبارة	ثبته بالدلالة وبالعبارة
١٠٦	١٦	الأمس وقال	الأصل لأنهما أحوج إلى الزاجر
			وقال
١٠٩	٤	الحنود والكفارات	الحنود والقصاص والكفارات
١١١	٢	الدلالة	الدلالة ، ودعوى الاتفاق عليه غير
			مسلطة
١١٥	٢٤	وعقلا لا يستقيم	ولا يستقيم عقلا

ص	س	خط	صوابه
١١٦	٨	الإصطلاحى للمعنى	في الصورة شبيهة لمعوم لإصطلاحى تلقيني في التائه
١٢٠	١١	الإفصاء	الإفصاء فصيح هما في الثلاث
١٢٠	٢١	لحصى	لحصى
١٣١	١٣	لعمري	لعمري لأن مصدر التائب إذهب ي لإياه مفعول إن صمى وصيته في قوله إحداهما إله أحد نعمي الجنس أو معنى المشرك كما قد في المسألة قد عن أن الجملة قد - وعن أي إلهاء، دل في الله في
١٣١	٤	خصمه وإله الجواب	تدعى جواب الذي قد صاء فصيح
١٥٧	١٤	صديق	صديق
١٥٩	٢٥	أحسن في شئ من	أحسن السرى في شئ من عدما أندى في شئ من
١٦٦	٤	كأن مفعول	كأن مفعول
١٦٩	٢٢	ماتك وحكمه	ماتك وحكمه - من البطلان عند مذبح وحطبه الجملة والعروب والمكرهة في غيرها

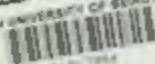
في ص ١٦٧ عددا من على قضاء الصلاة المذكورة عددا وقضاء التذرع المعين  
عند ما ذكر في القضاء من جديد هو العبدس وعول هنا إن هذا لا ينع مع  
القول بأن عددا من جديد لأن "عرب لا عدوك بالرائي".







349.297:A167wa.c.1  
أبو سلة، أحمد فهمي  
الوسيلة في أصول لغة الخطبة  
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



AMERICAN  
UNIVERSITY OF BEIRUT

